دليل السالك

إلى

ألفية ابن مالك

بقلم

عبد الله بن صالح الفوزان

الجزء الثاني

دار المسلم
للنشر والتوزيع

دليل السالك

إلى

ألفية ابن مالك

بقلم

عبدالله بن صالح الفوزان

الجزء الثاني

دار المسلم

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

باب حروف الجر

عدد حروف الجر

٣٦٤ ـ هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا في عَنْ عَلَى
٣٦٥ ـ مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّمُ كَيْ وَاوٌ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

لما فرغ المصنف ـ رحمه الله ـ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات. شرع في ذكر المجرورات وهي ثلاثة:

١ـ مجرور بالحرف. ٢ ـ مجرور بالإضافة وسيأتي ـ إن شاء الله ـ في الباب الذي يلي هذا. ٣ـ مجرور بالتبعية لمتبوع مجرور. وهذا موضعه التوابع.

وبدأ بالمجرور بالحرف لأنه الأصل.

وهذه الحروف العشرون التي ذكر الناظم كلها مختصة بالأسماء. وتعمل فيها الجر وقد تقدم الكلام على (خلا وحاشا وعدا) في باب الاستثناء. وذكرها هنا لأنه موضع استقصاء كما قال في شرح الكافية[١].

والحروف الباقية لها تفصيل يأتي ذكره في موضعه، إلا (كي، ولعل، وحتى) وقلَّ من يذكرهن من حروف الجر. لغرابة الجر بهن.

كي الجارة

فأما (كي) فتكون حرف جر للتعليل، في ثلاثة مواضع:

---

(١) (٢/ ٧٨٠).

الأول: إذا دخلت على (ما) الاستفهامية. في قولهم في الاستفهام عن علة الشيء: كيمه؟ بمعنى: لمه؟ فـ(كي) حرف جر و (ما) استفهامية مجرورة بـ(كي) وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها. وجيء بالهاء للسكت عوضاً عن الألف المحذوفة وحفظاً للفتحة الدالة على الألف.

الثاني: إذا دخلت على (أن) المصدرية مع صلتها والغالب أن تكون مضمرة نحو: جئت كي أستفيدَ. فـ(أستفيد) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (كي). و(أن) ومادخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي والتقدير جئت للاستفادة[١].

الثالث: (ما) المصدرية. مع صلتها. نحو: أحسن معاملة الناس كي ما تسلمُ من أذاهم. فـ(تسلم) فعل مضارع مرفوع. و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(كي) أي: لسلامتك من أذاهم.

«لعل» حرف جر عند بعض العرب

وأما (لعلَّ) فهي حرف جر شبيه بالزائد. وتفيد الترجي والتوقع. والجر بها مقصور على بعض العرب ذكره أبوزيد الأنصاري في نوادر اللغة[٢]. وحكى الجر بها الفراء وغيره، وهو مع جوازه وقياسيته غير خفيف على الأسماع ولا هو سائغ اليوم. نحو: لعل المسافرِ قادمٌ

---

(١) هذا على أحد الوجهين. والثاني أن تكون (كي) مصدرية ناصبة للمضارع واللام مقدرة قبلها أي: لكي.

(٢) النوادر في اللغة ص٢١٨.

غداً. فـ (لعل) حرف ترج شبيه بالزائد. (المسافر) مجرور بها لفظاً في محل رفع مبتدأ (قادم) خبر (غداً) ظرف زمان منصوب على الظرفية.

«متى» حرف جر عند بعض العرب

وأما (متى) فحرف جر أصلي[1]. مستعمل في لغة (هذيل). ومعناه: الابتداء ـ غالباً ـ ومن كلامهم: أخرجها متى كمّه. أي: من كمه. حكاه الكسائي عنهم.

قال ابن مالك في تعداد الحروف: (هاك حروف الجر.. الخ) و(هاك) اسم فعل أمر مبني على الفتح. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. والكاف: حرف خطاب لا عمل له. لأن أسماء الأفعال لا تضاف. ثم سرد الحروف بإسقاط حرف العطف في بعضها وإثباته في بعضها الآخر.

***

٣٦٦ـ بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى وَالْكَـــافَ وَالْـــوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّـــا

---

(١) حرف الجر من حيث الأصالة وعدمها ثلاثة أنواع:
١ـ حرف جر أصلي. وهو ما له معنى خاص. ويحتاج إلى متعلق. مذكور أو محذوف والمتعلَّق: هو ما يوضح الجار والمجرور ويبينه. فهو نوع من الارتباط الذي يوضح المعنى ويتممه. فإذا قلت: جئت من البيت. فإن الجار والمجرور متعلق بالفعل قبله. والمتعلَّق إما فعل أو شبهه كاسم الفعل والمشتق العامل عمل الفعل كاسم الفاعل. والمشتق الذي لا يعمل كاسم الزمان والمكان.
٢ـ حرف جر زائد وهو ما ليس له معنى خاص. وإنما يؤتى به للتوكيد وليس له متعلق نحو: ما جاءني من أحد.
٣ـ حرف جر شبيه بالزائد. وهو ما له معنى خاص ـ كالحرف الأصلي ـ وليس له متعلق ـ كالزائد ـ مثل: رُبَّ.

تقسيم حروف الجر

٣٦٧ ـ وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبْ ... مُنَكَّراً. وَالتَّاءُ لله وَرَبْ

٣٦٨ ـ وَمَارَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى ... نَزْرٌ كَذَاكَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

حروف الجر قسمان:

الأول: مشترك بين الاسم الظاهر والمضمر وهو سبعة (من، إلى، عن، على، في، اللام، الباء).

الثاني: مختص بالاسم الظاهر. وهو سبعة أيضاً. ذكرها ابن مالك وهي أربعة أقسام.

الأول: ما يختص بالزمان. وهو (مذ، منذ) تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة. وما رأيته منذ يومنا. والأول بمعنى: من. والثاني بمعنى: في. وسيأتي ذلك ـ إن شاء الله ـ في آخر الباب.

الثاني: ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة: في، الكاف، الواو.

فأما (في والكاف) فسيأتي الكلام عليهما إن شاء الله. وأما الواو فهي مختصة بالقسم. لكنها لا تختص بظاهر معين. نحو: والله لأفعلن الخير. أو: والرازق المحيي المميت لأفعلن الخير. ولا يجوز القسم إلا بالله تعالى أو اسم من أسمائه أو صفة من صفاته.

الثالث: ما يختص بجر النكرة. وهو (رُبَّ). وهو حرف جر شبيه بالزائد موضوع للتكثير أو التقليل حسب القرينة[1]. والأول

---

(١) من مجيء (رُبّ) للتقليل قول الشاعر:

ألا ربّ مولود وليس له أبٌ ... وذي ولدٍ لم يلْدَه أبوان

والقرينة أنه لا يوجد من هذين الصنفين إلا فرد واحد. فالأول هو عيسى والثاني هو =

أكثر[١] نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيت. ولا بد أن يأتي بعدها نعت مفرد أو جملة أو شبهها. فالمفرد كما مثل. والجملة نحو: رب صديقٍ لازمك عرفته. وشبه الجملة: رب صديقٍ عندك عرفته.

والإعراب: (رب) حرف جر شبيه بالزائد (رجلٍ) مفعول (لقيت) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (عالم) صفة.

ويجوز تخفيف الباء كما في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾[٢] في قراءة نافع وعاصم. وشدد الباقون وهي هنا مكفوفة عن العمل بـ (ما) الزائدة إعراباً لا معنى، كما سيأتي إن شاء الله في آخر الباب.

الرابع: ما يختص بلفظ الجلالة. وهو (التاء) كقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾. وقد سمع من كلامهم جرها لـ (رَبّ) مضافاً إلى الكعبة فقالوا: تربِّ الكعبة.

فهذه السبعة المذكورة، لا تجر إلا الاسم الظاهر. وما ورد من جر

= آدم عليهما وعلى جميع الأنبياء أفضل الصلاة والسلام. وقوله (لم يلْدَه) بتسكين اللام تخفيفاً. وتحريك الدال بالفتح وحقها الجزم.

(١) ومنه قوله ﷺ: «**يا رب كاسيةٍ في الدنيا عارية في الآخرة**» أخرجه البخاري (٣/ ١٠ فتح) وفي رواية (فرُبَّ كاسية). فليس المراد أن ذلك قليل بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير. وقد نص سيبويه على أن الغالب فيها التكثير في باب (كم) حيث قال: (واعلم أن «كم» في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ) لأن المعنى واحد إلا أن (كم) اسم. و(رب) غير اسم) [الكتاب ٢/ ١٦١].

(٢) سورة الحجر، الآية: ٢.

بعضها للضمير فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. كقول الشاعر:

رُبّـه فتيـةً دعـوت إلـى مـا يـورث المجد دائباً فـأجابـوا[١]

وقول الآخر:

خلـى الـذنابـات شمـالاً كثبـاً وأم أوعـال كهـا أو أقـربـا[٢]

وإلى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله: (بالظاهر اخصص منذ مذ.. إلخ) أي: اخصص بالاسم الظاهر هذه الحروف السبعة. واخصص بـ (مذ ومنذ) أسماء الزمان. وبـ (رب) النكرة. والتاء مختصة بالقسم وتجر لفظ الجلالة وكلمة (رَبّ) على النحو المتقدم. وما رواه النحاة من جر (رُبَّ) لضمير الغيبة. أو جر الكاف لهذا الضمير فهو (نزر) أي شاذ. وقد أشار الناظم إلى البيتين المذكورين.

---

(١) معناه: كثير من الشباب دعوتهم إلى ما يكسبهم الشرف والمجد والكرم. وداومت على دعائهم واجتهدت فيه. فاستجابوا لذلك.
إعرابه: (ربه) رب: حرف جر شبيه بالزائد. والهاء ضمير مبني على الضم وله محلان: أحدهما جر برُبَّ. والثاني رفع بالابتداء (فتيةً) تمييز (دعوت) الجملة في محل نصب نعت لفتية (دائباً) حال من الضمير في (دعوت).

(٢) البيت في وصف حمار وحشي ورد الماء فرأى صياداً ففر منه. (الذنابات) اسم موضع و(أم أوعال) هضبة معروفة (شمالاً) أي ناحية الشمال) (كثباً) بفتح الكاف والثاء أي قريباً (كها) يريد مثل الذنابات في البعد. فالكاف للتشبيه.
إعرابه: (خلى الذنابات) خلى: فعل ماض مبني على فتح مقدر للتعذر. وفاعله ضمير مستتر يعود على حمار الوحش الموصوف و(الذنابات) مفعول به منصوب (شمالاً) ظرف مكان منصوب (كثباً) صفة له. (كها) الكاف حرف جر و(ها) مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من (أم أوعال). ويجوز رفع (أم) على الابتداء وخبره (كها) (أو أقربا) معطوف على الهاء من (كها).

معاني (من)

٣٦٩ ـ بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ   بِمِـنْ وَقَـدْ تَـأْتِـى لِبَـدْءِ الأَزْمِنَـهْ
٣٧٠ ـ وَزِيـدَ فِـى نَفـيٍ وَشِبْهِـهِ فَجَـرْ   نكِـرَةً كَمَـا لِبَـاغٍ مِـنْ مَفَـرْ

شرع الناظم ـ رحمه الله ـ في الكلام على حروف الجر التي يكثر استعمالها وذكر بعض المعاني القياسية لكل واحد منها(١).

فالأول: مِنْ: وذكر لها خمسة معاني وهي:

١ـ التبعيض: أي الدلالة على البعضية. وعلامتها أن يصح حذفها ووقوع كلمة (بعض) موقعها وأن يعم ما قبلها ما بعدها إذا حذفت نحو: أخذت من الدراهم. قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ أي: بعض الناس وهم المنافقون. وقال تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾(٢).

٢ـ بيان الجنس. ويكثر وقوعها بعد (ما) و(مهما) لإفراط إبهامهما كقوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾(٣)، وقوله

---

(١) جرى ابن مالك - رحمه الله - على رأي الكوفيين وبعض المتأخرين القائلين إن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض في تأدية معانيها إذا كان السياق صالحاً لذلك. ويرى البصريون أن حرف الجر له معنى واحد أصلي يؤديه. فالحرف (من) للابتداء و (في) للظرفية، و (على) للاستعلاء... وهكذا، ولايدل على معنى آخر إلا بطريق المجاز، أو أن العامل ضمن معنى عامل آخر يتعدى بذلك الحرف. لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف. راجع: المغني (٨٦١) حاشية الصبان (٢/ ٢١٠) همع الهوامع (٤/ ٢١٥) النحو الوافي (٢/ ٥٣٧). وفي مجلة المجمع العلمي العراقي مج٣٢ ج٣، ٤ص ١٤٩. مقال حول هذا الموضوع.

(٢) سورة الأعراف، آية: ٩٢.

(٣) سورة فاطر، آية: ٢.

تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[١]. وقد تقع بعد غيرهما كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[٢]. وقوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾[٣].

وعلامتها: صحة وقوع الموصول موقعها مع ضمير يعود على ما قبلها إن بيّنت معرفة كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[٤] أي الذي هو الأوثان لأن الرجس عام يشمل الأوثان وغيرها. فإن بينت نكرة فعلامتها أن يقع موقعها الضمير وحده. كقوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾[٥] أي: هي سندس وإستبرق.

٣ـ ابتداء الغاية. في الأمكنة كثيراً. وفي الأزمنة أحياناً على الصحيح، وهذا المعنى هو الغالب عليها. وذلك إذا كان الفعل المتعدي بها شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوهما. ويكون المجرور بـ(من) هو الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل. نحو: سرت من مكة إلى المدينة. قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[٦]. وقد يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد نحو: خرجت من الدار. لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً.

---

(١) سورة الأعراف. آية: ١٣٢.
(٢) سورة الحج، آية: ٣٠.
(٣) سورة الكهف، آية: ٣١.
(٤) سورة الحج، آية: ٣٠.
(٥) سورة الكهف، آية: ٣١.
(٦) سورة الإسراء، آية: ١.

ومن مجيئها لابتداء الغاية الزمانية قول أنس ـ رضي الله عنه ـ (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)[١].

٤ـ التوكيد. وذلك إذا كانت زائدة. ويشترط لزيادتها شرطان:

الأول: أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام. نحو: ما حضر من أحد.

قال تعالى: ﴿مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا﴾ فـ (مِن) حرف جر زائد للتوكيد (أمة) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (أجلها) مفعول به. و(ها) مضاف إليه. ومثال النهي: لا تضرب من طالب. ومثال الاستفهام: هل حضر من أحد؟ قال تعالى: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴿٣﴾﴾[٢] فـ (فطور) مفعول (ترى) زيدت فيه (من) للتوكيد. ومعنى (فطور) تشقق أو تصدع.

٥ـ أن تكون بمعنى (بدل). بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة محلها، كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴿٦٠﴾﴾[٤]. أي: بدلكم.

---

(١) أخرجه البخاري (٢/٥٠٩ فتح) ومسلم رقم ٨٩٧ وانظر: شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص١٢٩. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وهناك مقال جيد في التنبيه على ما في تحقيق هذا الكتاب من وهم وتحريف في مجلة المجمع العلمي العراقي ج٢ـ٣ مج ٣٣ ص٥٣٧.

(٢) سورة الملك، آية: ٣

(٣) سورة التوبة، آية: ٣٨.

(٤) سورة الزخرف، آية: ٦٠.

وإلى الأربعة المعاني الأول أشار بقوله: (بعّض وبيّن.. إلخ) أي: أن (من) تأتي للتبعيض. ولبيان الجنس، وابتداء الغاية في الأمكنة كثيراً. وفي الأزمنة قليلًا. وزائدة بعد نفي وشبهه ـ وهو النهي والاستفهام ـ مع جر النكرة ومثاله: (ما لباغ من مفر) فـ(من) زائدة (مفر) مبتدأ مؤخر. و(لباغ) خبر مقدم. وأما المعنى الخامس فسيذكره بعد.

* * *

معاني بعض الحروف

٣٧١ ـ لِلانْتِهَا حَتَّى وَلَامٌ وَإِلَى ... وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا

٣٧٢ ـ وَالَّلامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَةٍ أَيْضاً وَتَعْلِيلٍ قُفِي

٣٧٣ ـ وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا ... وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

٣٧٤ ـ بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ ... وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

من حروف الجر:

معاني (حتى)

الثاني: حتى. وهي حرف جر أصلي. وهي على ضربين:

١ـ جارة للمفرد الصريح. وهذه معناها الدلالة على انتهاء الغاية. ولهذا تسمى (حتى الغائية). وهي لا تجر إلا الآخر. أو المتصل بالآخر. فالمتصل بالآخر كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝﴾[1] فـ(حتى) حرف جر (مطلع) اسم مجرور بـ(حتى) (الفجر) مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بـ(سلام). ومثال الآخر: أكلت السمكة حتى رأسها.

---

(١) سورة القدر، آية: ٥. (سلام): خبر مقدم (هي) مبتدأ مؤخر.

٢ـ جارة لـ (أن) المصدرية ومدخولها. وهذه تكون غائية ـ كالنوع الأول ـ وعلامتها صحة وقوع (إلى أن) موقعها من غير فساد في المعنى نحو: أتابعُ المحاضر حتى تنتهيَ محاضرته. فـ(حتى) حرف جر. (تنتهي) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (حتى). و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ (حتى).

وتكون تعليلية إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو: هذّب أولادك حتى تستفيدَ منهم. وتكون استثنائية ـ وهذا قليل ـ وهي بمعنى (لكن) وذلك إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين نحو: لا ينتفع الأب من أولاده حتى يربيهم، بمعنى: إلا أن يربيهم.

الثالث: اللام. وهو حرف جر يكون أصليًا وقد يكون زائداً وله معان كثيرة منها: معاني اللام

١ـ انتهاء الغاية. فتكون مثل (إلى) كما سيأتي إن شاء الله. وهذا المعنى قليل ومنه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾(١).

٢ـ الملك. وتقع ـ غالباً ـ بين ذاتين الثانية منهما تملك. وهذا هو أكثر معانيها نحو: الكتاب لخالد. قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(٢).

٣ـ شبه الملك. ويعبر عنه بالاختصاص. وهو أن يكون مدخول

---

(١) سورة الرعد، آية: ٢.

(٢) سورة المائدة، آية: ١٢٠.

اللام لا يملك نحو: الباب للدار.

٤ـ التعدية إلى المفعول به. فيكون ما بعدها في حكم المفعول به معنىً وإن كان مجروراً نحو: ما أحبَّ طالبَ العلم للطباعة الجيدة من الكتب.

٥ـ التعليل. إذا كان ما بعدها علة لما قبلها نحو: طلب العلم ضروري لرفع الجهل. وهذه المعاني الخمسة ذكرها ابن مالك ـ رحمه الله ـ.

٦ـ التوكيد لمعنى الجملة بتمامها. وتكون زائدة وتكثر زيادتها بين الفعل ومفعوله كقول الشاعر:

وملكت مابين العراق ويثربٍ ملكاً أجار لمسلم ومعاهد[1]

فزاد اللام في (لِمسلمٍ) لمجرد التوكيد. وذلك لأن الفعل (أجار)

---

(١) الممدوح عبدالواحد بن سليمان بن عبدالملك بن مروان. (يثرب) الاسم القديم للمدينة النبوية فغيره النبي ﷺ فقال: «يقولون يثرب وهي المدينة» متفق عليه. (ومعاهد) بضم الميم وفتح الهاء اسم مفعول. وهو اسم لكل من يدخل بلاد المسلمين بعهد من إمامهم.

إعرابه: (ملكت) فعل وفاعل (ما) اسم موصول في محل نصب مفعول به (بين) ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف صلة الموصول (العراق) مضاف إليه مجرور بالكسرة (ويثربٍ) معطوف على المجرور. مجرور بالكسرة الظاهرة للوزن وكان حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟﴾. (ملكاً) مفعول مطلق منصوب (أجار) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على (ملك) والجملة صفة لملك (لمسلم) مفعول أجار على زيادة اللام. منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ومعاهد) معطوف على (مسلم) باعتبار لفظه مجرور بالكسرة.

يتعدى بنفسه. وقد تقدم على معموله فليس بحاجة إلى اللام.

٧ـ تقوية العامل الذي ضعف عن العمل بأحد سببين: أحدهما: أن يقع العامل متأخراً. كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾(١). وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾﴾(٢) والأصل: إن كنتم تعبرون الرؤيا. للذين هم يرهبون ربهم.

وثانيهما: أن يكون العامل فرعاً في العمل. إما لكونه مصدراً نحو: سرني ضَرْبُ عليٍّ لخالد. أو اسم فاعل كقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾. أو صيغة مبالغة كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾. واجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾(٣).

الرابع: إلى. وهو حرف جر أصلي. ومن أشهر معانيه: انتهاء الغاية. مكانية أو زمانية. كقوله تعالى: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾(٥). معاني «إلى»

والمراد بانتهاء الغاية: أن المعنى قبلها ينقطع وينتهي بوصوله إلى المجرور بعدها.

الخامس: الباء. وهو حرف جر يقع أصليًّا وزائداً. وله معان كثيرة منها: معاني الباء

---

(١) سورة يوسف، آية: ٤٣.
(٢) سورة الأعراف، آية: ١٥٤.
(٣) سورة الأنبياء، آية: ٧٨.
(٤) سورة البقرة، آية: ١٨٧.
(٥) سورة سبأ، آية: ١٦.

١ـ أن تكون معنى (بدل). بحيث يصح وقوع هذه الكلمة موقعها دون أن يتغير المعنى كقوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾. وكقول أحد الصحابة رضي الله عنهم وهو عمرو بن تغلب: (فوالله ما أحبّ أن لي بكلمة رسول الله ﷺ حمر النعم)[١] أي: بدلها.

٢ـ الظرفية. وعلامتها أن يحسن وقوع كلمة (في) موقعها كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾[٢] وهذا مثال الظرف المكاني. وقال تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴿٣٤﴾﴾[٣] وهذا مثال الظرف الزماني. وكقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾﴾[٤].

٣ـ السببية. بأن يكون مابعدها سبباً لما قبلها كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾[٥].

٤ـ الاستعانة. وذلك بأن يكون ما بعدها هو الآلة لحصول المعنى الذي قبلها كقوله تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[٦] ومنه في أشهر الوجهين: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾﴾ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها[٧].

---

(١) أخرجه البخاري. انظر فتح الباري (٢/ ٤٠٣).
(٢) سورة آل عمران، آية: ١٢٣.
(٣) سورة القمر، آية: ٣٤.
(٤) سورة الذاريات، آية: ١٨.
(٥) سورة البقرة، آية: ٥٤.
(٦) سورة الأنعام، آية: ٣٨.
(٧) والوجه الثاني أن الباء للمصاحبة انظر تفسير الألوسي (١/ ٤٧).

٥ـ التعدية. وهي التي يستعان بها غالباً في تعدية الفعل إلى مفعوله كما تُعدّيه همزة النقل. وأكثر ما تعدي الفعل اللازم. كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[١] أي: أذهب. وقد تأتي مع الفعل المتعدي كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[٢] فالباء في (ببعض) متعلقة بالمصدر. وهي لتعدية المصدر إلى مفعوله الثاني. لأن (دفع) يتعدى لواحد ثم عدي إلى ثان: بالباء.

٦ـ العوض. وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حسًّا أو معنى نحو: اشتريت الكتاب بعشرة. وقابلت إحسانه بالشكر والدعاء.

وتسمى (باء المقابلة). والعوض غير البدل. فإن العوض دفع شيء في مقابلة آخر. أما البدل فهو اختيار أحد الشيئين وتفضيله على الآخر من غير مقابلة بين الجانبين.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾[٣]..

٧ـ الإلصاق: وهذا المعنى هو أصل معانيها. وهو مطلق التعلق. وهو نوعان:

١ـ إلصاق حسي أو حقيقي: إذا كان مفضياً إلى المجرور نفسه نحو: أمسكت باللصِّ. إذا قبضت على شيء من جسمه. أو على ما

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٠.
(٢) سورة البقرة، آية: ٢٥١.
(٣) سورة التوبة، آية: ١١١.

يحبسه من يد أو ثوب ونحوه. قال تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾[١] فالباء للإلصاق. لأن الماسح يلصق يده بالممسوح. وقوله سبحانه في التيمم: ﴿فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ﴾[٢] مثله.

٢ـ إلصاق معنوي أو مجازي. إذا كان مفضياً إلى ما يقرب من المجرور نحو: طفت بالكعبة.

٨ـ بمعنى (مع) وهي باء المصاحبة. نحو: بعتك المنزل بأثاثه. ومنه قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا﴾[٣] أي مع سلام. وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ﴾[٤] أي وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه. إذ لا يراد أنهم دخلوا يحملون شيئاً وخرجوا يحملونه، وإنما يريد أنهم دخلوا كافرين وخرجوا كافرين. وقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[٥] أي: مصاحباً حمد ربك.

٩ـ بمعنى (من) فتفيد التبعيض. كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[٦]. أي: منها. وقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾[٧] أي ببعض رءوسكم. والأظهر ما تقدم من أنها للإلصاق. وليست للتبعيض.

---

(١) سورة المائدة، آية: ٦.
(٢) سورة النساء، آية: ٤٣.
(٣) سورة هود، آية: ٤٨.
(٤) سورة المائدة، آية: ٦١.
(٥) سورة الحجر، آية: ٩٨.
(٦) سورة الإنسان، آية: ٦.
(٧) سورة المائدة، آية: ٦.

قال ابن جني: (أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء)[١].

١٠- بمعنى (عن) فتفيد المجاوزة. ومنه قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ ۝١﴾[٢]. أي عن عذاب واقع. وقال تعالى: ﴿يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِم﴾[٣]. أي عن أيمانهم.

السادس: (في) وأشهر معانيها: الظرفية حسية، نحو: الطلاب في الفصل، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ۝٤٥﴾[٤]، ومعنوية نحو: العزُّ في طاعة الله، وكقوله تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾[٥]، وتأتي للسببية كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ﴾[٦]، وقوله ﷺ: «عذبت امرأة في هرة...»[٧].

وإلى هذه الأحرف الخمسة أشار بقوله (للانتها حتى ولام وإلى.. إلخ) أي أن (حتى واللام وإلى) تدل على انتهاء الغاية. و(من) و(الباء) يشتركان في معنى واحد وهو البدل. ثم ذكر أن اللام تفيد معنى الملك وشبهه وتأتي للتعدية والتعليل. ومعنى (وتعليل قُفي) بضم القاف: نُسب وعُرف ثم ذكر أن اللام تأتي زائدة. ثم قال: (والظرفية استبن ببا وفي) أي

---

(١) انظر حاشية الصّبّان (٢/ ٢٢١) والتبيان للعكبري (١/ ٤٢٢) ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (١/ ٢/ ٢٧).
(٢) سورة المعارج، آية: ١.
(٣) سورة الحديد، آية: ١٢.
(٤) سورة الحجر، آية: ٤٥.
(٥) سورة البقرة، آية: ١٧٩.
(٦) سورة البقرة، آية: ١٧٨.
(٧) متفق عليه.

اجعل الظرفية واضحة بالباء لأنها من معانيها ومعاني (في) (وقد يبينان السببا) أي يشتركان في معنى السببية. والألف للإطلاق. ثم سرد معاني الباء وهي الاستعانة والتعدية والتعويض والإلصاق. وبمعنى (مع) أي للمصاحبة. وبمعنى (من) أي التبعيض. وبمعنى (عن) أي: المجاوزة. ويأتي تعريفها قريباً إن شاء الله.

* * *

٣٧٥ ـ عَلَى لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ بِعَـنْ تَجَـاوُزاً عَنَـى مَـنْ قَـدْ فَطَـنْ

٣٧٦ ـ وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى كَمَـا عَلَـى مَـوْضِـعَ عَـنْ قَـدْ جُعِـلَا

من حروف الجر:

معاني «على»

السابع: على. وهو حرف جر أصلي وله معان منها:

١ـ الاستعلاء. وهو أكثر معانيها. حسيًّا كان نحو: خالد على السيارة قال تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾[1]. أو معنويًّا نحو: عليه دين قال تعالى: ﴿۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[2].

وأما نحو: توكلت على الله. فليس من هذا المعنى، لأن الله لا يعلو عليه شيء لا حسًّا ولا معنىً. وإنما ذلك من باب الإضافة والإسناد أي أضفت توكلي واعتمادي إلى الله سبحانه. وأسندتهما إليه.

٢ـ معنى (في) وهو الظرفية. وذلك إذا دخلت على الظروف غالباً

---

(١) سورة المؤمنون، آية: ٢٢.
(٢) سورة البقرة، آية: ٢٥٣.

كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلۡمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ مِّنۡ أَهۡلِهَا﴾[١].

٣ـ معنى (عن) وهو المجاوزة. نحو: إذا رضي عليَّ الأبرار غضب عليَّ الأشرار أي: رضي عني. قال الشاعر:

إذا رضيت علي بنو قشيرِ لعمر الله أعجبني رضاها[٢]

وإنما كانت بمعنى (عن) لأن الأصل في الفعل (رضي) أن يتعدى بـ (عن) لا بـ (على) قال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾[٣].

معاني «عن»

الثامن: عن: وهو حرف جر أصلي. وله معان منها:

١ـ المجاوزة. وهي أشهر معانيها. ومعناها: ابتعاد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعد حرف الجر بسبب شيء قبله، فالأول نحو: انصرفت عن قرناء السوء. أي جاوزتهم وتركتهم. والثاني نحو: سمعت حديثاً عن أبي هريرة رضي الله عنه. أي جاوزته المؤاخذة بسبب الرضا. وهذه مجاوزة حقيقية. قد تكون مجازية نحو: أخذت الفقه عن فلان. كأنه ـ لما علمتُ ما يعلمه ـ قد جاوزه العلم بسبب الأخذ عنه.

٢ـ بمعنى (بعد) كقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ٤٠﴾[٤]

---

(١) سورة القصص، آية: ١٥.

(٢) إعرابه: (إذا) ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط. خافض لشرطه منصوب بجوابه وجملة (رضيت) في محل جر بإضافة (إذا) إليها. (لعمر الله) اللام للابتداء (عمر) مبتدأ وخبره محذوف وجوباً تقديره: قسمي. وجملة (أعجبني) لا محل لها جواب (إذا).

(٣) سورة المائدة، آية: ١١٩.

(٤) سورة المؤمنون، آية: ٤٠.

أي: بعد قليل، وقوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[١] بدليل ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾[٢]

٣ـ بمعنى (على) وهو الاستعلاء. كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾[٣] أي: على نفسه.

وهذا معنى قوله: (على للاستعلا.. إلخ) أي: أن (على) تكون للاستعلاء وقُصر قوله (للاستعلا) للضرورة. وتكون للظرفية بمعنى (في) وللمجاوزة بمعنى (عن) التي تؤدي هذا المعنى نفسه إذا قصده من فطن له. أي: وعنى الذي تحققت فطنته تجاوزاً بـ (عن) ثم بين أن (عن) قد تكون بمعنى (بعد) وبمعنى (على) المفيدة للاستعلاء كما أن (على) تكون بمعنى (عن) المفيدة للمجاوزة.

❊ ❊ ❊

٣٧٧ ـ شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

معاني «الكاف»

التاسع من حروف الجر: الكاف. وهو حرف يقع أصليًا وزائداً. ومن معانيه:

١ـ التشبيه: وهو أكثر معانيه استعمالاً، والتشبيه: عقد مماثلة بين شيئين لاشتراكهما في صفة أو أكثر. قال تعالى: ﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ

(١) سورة المائدة، آية: ١٣.
(٢) سورة المائدة، آية: ٤١.
(٣) سورة محمد، آية: ٣٨.

﴿كَٱلۡجِبَالِ﴾(١) أي في الارتفاع.

٢ـ التعليل: كقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾(٢) أي لهدايته إياكم. و(ما) مصدرية. وكقولنا في التشهد (كما صليت على إبراهيم) على أحد القولين(٣)

٣ـ التوكيد ويختص بالزائدة: كقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾(٤) على رأي من يقول بأنها زائدة. لتوكيد نفي المثل لئلا يلزم إثبات المثل لله تعالى لو قيل بعدم زيادتها إذ يصير المعنى: ليس مثلَ مثلهِ شيء. والقول الثاني أنها غير زائدة لأن العرب تطلق المثل وتريد به الذات نحو: مثلي لا يفعل كذا أي: أنا لا أفعل كذا. قال تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾(٥) أي على القرآن. فيكون معنى الآية. ليس مثل ذات الله شيء وإذا انتفت المماثلة في الذات انتفت المماثلة في الصفات.

وهذا معنى قوله: (شبه بكاف.. إلخ) أي شبه شيئًا بشيء آخر بواسطة الكاف. وقد يقصد بها التعليل. وقد ورد هذا الحرف زائداً للتوكيد.

---

(١) سورة هود، آية: ٤٢.
(٢) سورة البقرة، آية: ١٩٨.
(٣) ذكره الحافظ ابن حجر، والقول الثاني أنها للتشبيه لكن يرد عليه إشكال، راجع فتح الباري (١١/ ١٦١) ط: السلفية.
(٤) سورة الشورى، آية: ١١.
(٥) سورة الأحقاف، آية: ١٠.

٣٧٨ ـ وَاسْتُعْمِلَ اسْماً وَكَذَا عَنْ وَعَلَى   مِـنْ أجْـلِ ذَا عَلَيْهِمَـا مِـنْ دَخَـلا

استعمال بعض الحروف أسماء

من حروف الجر ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية. وهو خمسة، ذكر هنا ثلاثة هي:

١ـ الكاف. فهي حرف كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية. وتكون اسماً مبنيًّا بمعنى (مثل) في محل رفع فاعل نحو: ما عاتب العاقل كنفسه. أي: مثلُ نفسه، أو في محل نصب مفعول به نحو: ما رأيت كطالب العلم في حفظ الوقت. أي: مثلَ طالب العلم. فالكاف اسم مبني على الفتح في محل رفع أو نصب. وقد تكون في محل جر نحو: فلان يبتسم عن كالبرَدَ أي: عن مثل البرَدَ.

٢ـ عن. فهي حرف كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية وتكون اسماً مبنيًّا بمعنى (جانب) ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف (من) لأنها لا تدخل إلا على الأسماء نحو: يجلس القاضي ومن عن يمينه مساعده ومن عن يساره كاتبه. أي: من جانب يمينه ومن جانب يساره.

٣ـ على. فهي حرف كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية. وتكون اسماً مبنياً بمعنى (فوق) ويكثر وقوعها مجرورة بالحرف (من) وهو لا يدخل إلا على الأسماء. نحو: تمر من على منزلنا الطائرات. أي: من فوق منزلنا.

٤ـ منذ.

٥ـ مذ. ويأتي الكلام عليهما إن شاء الله.

قال ابن مالك: (واستعمل اسماً وكذا عن وعلى) أي أن حرف (الكاف) استعمل اسماً. وكذلك (عن) و(على) ومن أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما حرف الجر (من) وهو لا يدخل إلا على الأسماء.

***

استعمال (مذ) و (منذ)

٣٧٩ ـ وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا   أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا
٣٨٠ ـ وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ   هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ

العاشر والحادي عشر: من حروف الجر: مذ ومنذ ولهما استعمالان:

الأول: أن يكونا اسمين. وذلك في موضعين:

١ـ إذا دخلا على اسم مرفوع. نحو: ما رأيته مذ يومان. أو منذ يومان. فـ(مذ) مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. (يومان) خبره. وهذا هو الأحسن. ويجوز إعراب كل منهما ظرفاً مقدماً متعلقاً بمحذوف خبر مقدم. أي: بيني وبين الرؤية يومان.

٢ـ إذا دخلا على الجملة. فعلية كانت وهو الغالب نحو: أسرعت إليك مذ أو منذ دعوتني. أو اسمية نحو: ما خرجت منذُ الجوُّ ممطر. فـ(منذ) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب. والعامل فيه الفعل قبله. وهو مضاف للجملة بعده.

الاستعمال الثاني: أن يكونا حرفين أصلين للجر. ومعناهما ابتداء

الغاية إن كان الزمان ماضياً نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة. أي: من يوم الجمعة، والظرفية إن كان الزمان حاضراً. نحو: ما رأيته مذ يومنا. أي: في يومنا.

وهذا معنى قوله: (ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا) أي: أن (مذ ومنذ) يكونان اسمين حين يرفعان اسماً بعدهما. (أو أوليا الفعل) أي جعل الفعل الماضي والياً لهما أي واقعاً بعدهما. ثم ذكر المثال. وإن وقع ما بعدهما مجروراً وكان ماضياً فهما حرف جر بمعنى (من) وإن كان حاضراً فـ (استبن) أي اطلب بيان معنى (في) الظرفية.

* * *

زيادة «ما» بعد بعض الحروف

٣٨١ ـ وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ ما فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

٣٨٢ ـ وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفْ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ

تزاد كلمة(ما) بعد خمسة أحرف وهي: (من، وعن، والباء، ورُبَّ، والكاف) وهي قسمان:

الأول: غير كافة. فيبقى عمل الحرف وهو الجر وتعرب (ما) زائدة. وذلك مع الثلاثة الأُولى.

فمثال (من) قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾[1] فـ (من) حرف جر و(ما) زائدة للتوكيد. و(خطيئات) اسم مجرور بالكسرة. والهاء مضاف إليه والميم علامة الجمع.

---

(١) سورة نوح، آية: ٢٥.

ومثال: (عن) قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ۝٤٠﴾[1].

ومثال: (الباء): قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[2].

الثاني: (ما) الكافة. وهي التي تزاد بعد (رب، والكاف) فتكفهما عن العمل والغالب على (رُبَّ) المكفوفة أن تدخل على فعل ماض لأن معناها التكثير والتقليل ـ كما تقدم ـ وهما إنما يكونان فيما عرف حده. والمستقبل مجهول نحو: ربما رأيت في الطريق سائلًا وهو من الأغنياء. وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾[3].

ومن العرب من يبقيها على عملها مع وجود (ما) فيقول: رُبَّ ماجليسٍ أضاع عليّ وقتي. وتكون زائدة فقط. وتكتب (ما) مفصولة.

وأما الكاف فإذا اتصلت بها (ما) كفتها غالباً. وأزالت اختصاصها بالاسم المفرد. وهيأتها للدخول على الجمل الاسمية والفعلية. نحو: الجليس الصالح خير النعم كما الجليس السوء شر المصائب. ونحو: الكذب يهدي إلى الفجور كما يزيل ثقة الناس بصاحبه. ومن غير الغالب بقاء عملها مع وجود (ما) كقول الشاعر:

وننصر مولانا ونعلم أنه ... كما الناسِ مجروم عليه وجارم[4]

---

(١) سورة المؤمنون، آية: ٤٠.
(٢) سورة النساء، آية: ١٥٥.
(٣) سورة الحجر، آية: ٢.
(٤) (مولانا) المراد به الحليف أو ابن العم. (مجروم عليه) معتدى عليه (جارم) معتد =

وهذا معنى قوله: (وبعد (من) (وعن) (وباء) زيد (ما).. إلخ) أي: زيد لفظ (ما) بعد (من وعن والباء) فلم يعقها ولم يمنعها عن عمل معلوم لها وهو الجر. وقد زيد هذا الحرف ـ أيضاً ـ بعد (رُب) وبعد الكاف. فكفهما عن العمل. وقد يليهما ويقع بعدهما فلا يكفهما عن العمل. ومعنى (لم يُكف): لم يُمنع.

* * *

حذف حرف الجر وبقاء عمله

٣٨٣ ـ وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالفَا وَبعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

٣٨٤ ـ وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

يحذف حرف الجر ويبقى معناه وعمله كما كان مع وجوده وهو قسمان:

الأول: حذف (رُبَّ). **والثاني**: حذف (غير رُبَّ).

فأما حذف (رب) فهو ثلاثة أنواع وكلها قياسية:

= ظالم. والمعنى: أننا نعين حليفنا ونساعده على من عاداه. مع أننا نعلم أنه كسائر الناس فهو مرة مظلوم ومرة أخرى ظالم.

إعرابه: ننصر: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن) (مولانا) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. و(نا) مضاف إليه. و(نعلم) الواو عاطفة، نعلم فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر. (أنه) أن حرف شبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر. والهاء اسمه. (كما) الكاف جارة وما: زائدة (الناس) اسم مجرور بالكاف والجار والمجرور خبر (أن) وجملة (أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (نعلم)، (مجروم) خبر ثان لـ (أن)، (عليه) جار ومجرور نائب فاعل الاسم المفعول، (وجارم) معطوف على ما قبله.

الأول: كثير. وذلك بعد (الواو). كقول الشاعر:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله ... عليّ بأنواع الهموم ليبتلي(١)

الثاني: قليل. وذلك بعد (الفاء) و(بل) كقول الشاعر:

فمثلِك حبلى قد طرقت ومرضع ... فألهيتها عن ذي تمائم مُحْوِلِ(٢)

وقول الآخر:

* بل مَهمهٍ قطعت بعد مَهْمهِ *(٣)

---

(١) شبه الليل بموج البحر في شدة هوله وعظيم ما يناله من المخافة فيه. (سدوله) واحدها سدل. وهي الأستار. (ليبتلي) أي ليختبر ما عندي من الشجاعة والثبات.
إعرابه: (وليل) الواو واو رُبَّ حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. وسميت واو رب لأنها تدل عليها ونائبة عنها. (ليل) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها (رب) المحذوفة. (كموج) صفة (أرخى سدوله) الجملة خبر المبتدأ (ليبتلي) اللام للتعليل. ويبتلي: فعل مضارع منصوب بـ (أن) المضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع.

(٢) الطروق: الإتيان في الليل. (مرضع) هي التي لها طفل ترضعه (تمائم) جمع تميمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين. فحرمها الإسلام واعتبرها شركاً لما يقوم بقلب المعلق لها من الاعتماد على غير الله تعالى. (محول) اسم فاعل من أحول الصبي: إذا مرَّ عليه من عمره حول. وهو كناية عن الصبي. قصد بذلك أنها تنسى بالسبب المذكور من لم تجر العادة بنسيانه وهو الابن الصغير.
إعرابه: (فمثلك) الفاء: فاء رُبَّ. (مثلك) مفعول به مقدم لـ (طرقتَ) منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها (رب) المحذوفة المقدرة بعد الفاء والكاف مضاف إليه. (حبلى) بدل من (مثل) (قد طرقت) فعل وفاعل (ومرضع) معطوف على (حبلى)، (محول) صفة لـ (ذي) تمائم.

(٣) مهمه: بفتح الميم وسكون الهاء. وهي المفازة بعيدة الأطراف.
إعرابه: (بل) بل رُبَّ (مهمه) مفعول به مقدم لـ (قطعت) (بعدَ) ظرف زمان منصوب =

الثالث: أقل مما قبله وذلك بدون الأحرف المذكورة. كقول الشاعر:

رسمِ دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله[1]

أما حذف غير (ربَّ) فهو نوعان:

الأول: قياسي مطرد. وهذا له مواضع منها:

١ـ لفظ الجلالة في القسم بدون عوض نحو: اللهِ لأفعلن الخير. بجر لفظ الجلالة بحرف القسم المحذوف. أي: واللهِ.

٢ـ أن يكون في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف نحو: في أيّ مدينة قضيت إجازة الأسبوع. فتقول: مكةَ. أي في مكةَ.

٣ـ أن يكون حرف الجر هو (لام التعليل) الداخلة على (كي) المصدرية نحو: جئت كي أستفيد. أي: لكي أستفيد.

٤ـ أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدراً مؤولاً من (أنَّ) مع معموليها. أو من (أن) والفعل والفاعل. وهذا الحذف مشروط بأمن

= بالفتحة متعلق بالفعل (قطع).

(١) (من جلله) أي من عظيمه في نفسي وقيل: معناه من أجله. والرسم: ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد. والطلل ما علا وارتفع كالوتد ونحوه.
إعرابه: (رسم) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها (رُبَّ) المحذوفة. (وقفت في طلله) صفة (كدت) كاد فعل ماض ناقص والتاء اسمه. (أقضي الحياة) الجملة خبر (كاد) والجملة من كاد واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ (رسم دار).

اللبس كما تقدم في باب المتعدي واللازم. نحو: فرحت أنك مواظب على الصلاة. أو: أفرح أن تواظب على الصلاة. والتقدير: فرحت بمواظبتك.

النوع الثاني: حذف سماعي. لايجوز محاكاته لعدم اطراده. ومن أمثلته قول رؤبة بن العجاج[(١)]؛ خيرٍ والحمد لله. جواباً لمن قال له: كيف أصبحت؟

وهذا معنى قوله: (وحذفت (رب) فجرت بعد (بل). . إلخ) أي: حذفت (رب) وبقي عملها وهو الجر بعد الأحرف الثلاثة: الواو والفاء وبل. وقد شاع الحذف وكثر بعد الواو. وقد تحذف حروف أخرى - سوى رب - ويبقى عملها. وبعض حالات الحذف والجر قد يكون مطرداً.

❊ ❊ ❊

---

(١) هو رؤبة بن عبدالله العجاج راجز من الفصحاء المشهورين. وممن يستدل بشعرهم. مات سنة ١٤٥هـ، وقد أسنَّ. [الأعلام (٣/ ٦٢)].

باب الإضافة

٣٨٥ـ نُوناً تَلِي الإعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا
٣٨٦ـ وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إذا لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ وَالَّلامَ خُذَا
٣٨٧ـ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ......... ....

لما فرغ المصنف ـ رحمه الله ـ من ذكر المجرور بالحرف. شرع في الكلام على المجرور بسبب الإضافة.

تعريف الإضافة

والإضافة: نسبة تقيدية بين اثنين تقتضي جر الثاني أبدا. ومعنى نسبة: أي إسناد. ومعنى تقيدية: أي جاءت لإفادة التقييد، وهو نوع من أنواع الحصر والتحديد. فقولك: كتاب. هذا فيه إطلاق. فإذا قلت: كتاب خالد. حصل التقييد بالإضافة.

فإذا أريد إضافة اسم إلى آخر. ترتب على ذلك أحكام منها:

ما يترتب على الإضافة

الأول: وجوب حذف التنوين ـإن وجدـ في آخر المضاف قبل إضافته. مثل: ركبت سيارةً جديدةً. فإذا أضيف قيل: ركبت سيارةَ خليل، بحذف التنوين وكذا تحذف نون المثنى ونون جمع المذكر السالم وملحقاتهما إن وقع أحدهما مضافاً مختوماً بالنون، وهي النون التي تلي حرف الإعراب. نحو: يسير الناس على جانبي الطريق. حاملو[1]

---

(١) لا تكتب الألف بعد الواو إلا إذا كانت ضميراً وهي واو الجماعة في فعل ماض نحو: كتبوا أو مضارع محذوف النون: لم يكتبوا. أوأمر: اكتبوا. فخرج بذلك الواو التي من =

العلم محترمون.

فإن كانت النون ليست للتثنية ولا للجمع. وهي النون التي لا تلي حرف الإعراب لم يجز حذفها. مثل: المحافظة على الصلاة عنوانُ الاستقامة.

الحكم الثاني: جر المضاف إليه دائماً. والعامل فيه الجر هو المضاف ـ على الأصح ـ لاتصال الضمير المضاف إليه به(١). والضمير لا يتصل إلا بعامله نحو: كتابك جديد.

الثالث: وجوب اشتمال الإضافة على حرف جرٍّ أصلي موضعه بين المضاف والمضاف إليه. لإيضاح العلاقة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه. وهو أحد الأحرف الثلاثة وهي: من، في، اللام.

فتكون الإضافة بمعنى (من) البيانية إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف نحو: هذا خاتمُ ذهبٍ. أي خاتم من ذهب.

وتكون بمعنى (في) الظرفية. إذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه

= بنية الفعل نحو: ندعو الشباب إلى الاستقامة. والواو التي هي علامة الرفع في جمع المذكر السالم كالمثال المذكور. أو الأسماء الخمسة نحو: ذوو العلم محترمون. وخرج ـ أيضاً ـ الواو التي لإشباع ضمة الميم وتسمى (واو الصلة) كما في قول الشاعر:

إلام الخلف بينكمو إلاما   وهذه الضجة الكبرى علاما؟
وفيم يكيد بعضكمو لبعض   وتبدون العداوة والخصاما؟

(١) والفرق بين هذا القول والقول الآخر وهو أن الجار للمضاف إليه هو الإضافة أو عامل مقدر. هو أن العامل هنا لفظي مذكور وعلى القول الثاني العامل معنوي. واللفظي أقوى من المعنوي.

المضاف. مكانيًا نحو: عثمان ـ رضي الله عنه ـ شهيد الدار أي: شهيدٌ في الدار، أو زمانيًا كقوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾(١) أي: مكرٌ في الليل والنهار وقوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾(٢) أي تربصٌ في أربعة أشهر.

وتكون الإضافة بمعنى (اللام) إذا لم يصلح معنى (من) ولا (في) نحو: هذا كتاب هشام. أي: كتاب لهشام. وتفيد الملك أو الاختصاص.

وهذا الحكم مختص بالإضافة المعنوية دون الإضافة اللفظية وسيأتي ذكرهما إن شاء الله. كما سيأتي ذكر بقية الأحكام المترتبة على الإضافة.

وهذا معنى قوله: (نوناً تلي الإعراب أو تنويناً . . إلخ) أي: احذف من الاسم الذي تريد إضافته (نوناً تلي الإعراب) أي: تقع بعد علامة الإعراب وهي الألف أو الواو أوالياء. أو احذف التنوين الذي في آخر الاسم. ثم مثل لحذف التنوين من المضاف بكلمة: (طور) عند إضافتها إلى كلمة: (سينا) وهو مقصور من ممدود. وهو اسم جبل.

ثم قال: اجرر الثاني دائماً وهو المضاف إليه. وعند جره وإتمام

---

(١) سورة سبأ، آية: ٣٣. أي بل مكركم بنا بالليل والنهار هو الذي جعلنا نكفر بالله. قالوه ردًا على قولهم لهم (بل كنتم مجرمين) وأصل المكر: صرف الغير عما يقصده بحيلة. فإن تحرى بذلك فعلاً جميلاً فهو ممدوح. وإلا فهو مذموم قاله الراغب.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٢٦.

الإضافة انو وتخيل وجود الحرف (من) أو (في) إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نية أحدهما. فإذا لم يصلح أحدهما فخذ اللام وانوها فيما عدا الموضعين المذكورين.

* * *

٣٨٧ ـ . . . . وَاخْصُصْ أَوَّلاَ ... أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلاَ

٣٨٨ ـ وَإنْ يُشَابِهِ المُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لاَ يُعْزَلُ

٣٨٩ ـ كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ ... مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ

٣٩٠ ـ وَذِي الإضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ ... وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

الإضافة نوعان:

نوعا الإضافة
١- تعريفهما
٢- حكمهما

الأول: إضافة معنوية: وهي ما أفادت المضاف تعريفاً أو تخصيصاً ولا يكون المضاف فيها وصفاً مضافاً إلى معموله ـ كما في النوع الثاني ـ بل يغلب أن يكون المضاف فيهما اسماً من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها كالمصادر نحو: بكاء الطفل، صرير القلم، أو أسماء المصادر مثل: عطاء، قُبْلة، والمشتقات التي لا عمل لها كأسماء الزمان والمكان والآلة نحو: مجرى، مجمع، مَعْرِض، مِبْرد، محراث. . والمشتقات الدالة على زمن ماض نحو: كاتبُ الدرسِ أمسِ موجودٌ. وكذا أفعل التفضيل نحو: المروءة أعظم فضيلة.

مثال ذلك: كتابُ خالدٍ جديد. فكلمة (كتاب) إذا أخذت وحدها دلت على كتاب غير معين. لأنه (نكرة) فإذا قلت: كتاب خالد. .

بالإضافة فقد عينته وعرفته.

وإذا قلت: أسمع بكاءً. من غير إضافة كان لفظ البكاء عامًا يشمل بكاء الطفل وبكاء المرأة وبكاء الرجل.. فإذا أضفته إلى نكرة وقلت: أسمع بكاءَ طفلٍ فقد خصصته وضيقت عمومه(١).

وسميت الإضافة في المثالين معنوية، لأنها أفادت المضاف أمرًا معنويًّا وهو التعريف في المثال الأول، لأن المضاف إليه معرفة. والتخصيص في المثال الثاني لأن المضاف إليه نكرة(٢).

---

(١) هناك أسماء مسموعة عن العرب ملازمة للتنكير لا تفيدها الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً مثل: غير. تقول: جاءني رجل غيرك. فتصف بها النكرة مع إضافتها للضمير. إلا إذا وقعت بين ضدين لا قسيم لهما مثل: العلم غير الجهل. فإنها تتعرف إن كان ما أضيفت إليه معرفة. ومنه قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ فوقعت (غير) صفة للموصول وهو معرفة. وقد وقعت بين متضادين لأن المنعم عليه، والمغضوب عليه متضادان. أو يقال: إن الاسم الموصول لم يقصد به قوم بأعيانهم فهو قريب من النكرة.
ومن الألفاظ التي لا تقبل التعريف: (حسب) نحو: هذا خالد حَسْبَك من رجل. بالنصب على أنه حال من (خالد) والحال لا يكون إلا نكرة. ومنها: (ناهيك) بمعنى حسبك وكافيك نحو: ناهيك بألفية ابن مالك. والمعنى: ألفية ابن مالك ناهيك عن طلب غيرها لكفايتها في النحو. فـ(ناهيك) خبر مقدم (بألفية) الباء حرف جر زائد. وألفية: مجرور لفظاً مرفوع محلًا على أنه مبتدأ مؤخر.

(٢) الفرق بين التعريف والتخصيص أن التعريف هو التعيين الذي يزيل الإبهام عن النكرة ويجعلها في عداد المعارف. ولذا قالوا: إن المضاف إلى معرفة هو في درجة المضاف إليه إلا المضاف للضمير فهو في درجة العلم وقد تقدم ذلك في أول النكرة والمعرفة، وأما التخصيص فهو تقليل الاشتراك المعنوي في النكرة. فالنكرة إذا أضيفت كقولك: خالد رجل علم. ضاق عمومها وصارت في درجة بين المعرفة والنكرة. فلم ترق في تعيين مدلولها وتحديد المراد بها إلى درجة المعرفة الخالصة ولم تنزل في إبهامها وشيوعها إلى درجة النكرة المحضة. ويتضح ذلك بتأمل المثال المذكور.

وتسمى (محضة) لأنها خالصة من نية الانفصال. لما بين طرفيها من قوة الاتصال والارتباط. ولذا فهي على معنى حرف من حروف الجر كما مضى.

النوع الثاني: الإضافة اللفظية. وهي أن يكون المضاف فيها وصفاً عاملًا، وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال. أو صفة مشبهة ولاتكون إلا للدوام غالباً.

مثال ذلك: صانع المعروف مأجور. فـ (صانع) مضاف. وهو اسم فاعل للحال أو الاستقبال. وقد أضيف إلى معموله. فإن المضاف إليه ـ هنا ـ مفعول به في المعنى للمضاف وهو (صانع).

ومثال اسم المفعول: محمود الخصال ممدوح.

ومثال الصفة المشبهة: كثير الكلام مذموم.

وهذا النوع لا يستفيد فيه المضاف من المضاف إليه تعريفًا ولا تخصيصاً. وإنما فائدتها التخفيف بحذف التنوين أو النون كما سيأتي. ولهذا سميت الإضافة لفظية، لأن فائدتها ترجع إلى اللفظ لا إلى المعنى، كما في النوع الأول.

وتسمى (غير محضة) لأنها على تقدير الانفصال. تقول: هذا كاتبُ الدرسِ الآن. على تقدير: هذا كاتبٌ الدرسَ. ففيه ضمير مستتر هو الفاعل. وهو فاصل بين المضاف والمضاف إليه في حال الإضافة. والمعنى واحد وإنما أضيف طلباً للخفة.

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد تعريفاً وقوع المضاف نعتاً للنكرة في قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[(١)]، فـ (بالغ) صفة لـ (هدياً) وهو نكرة. ولو كان المضاف (بالغ) اكتسب التعريف من المضاف إليه ماصح وقوعه نعتاً للنكرة.

وكذا دخول (رُبَّ) على المضاف مع إضافته لمعرفة. وهي لا تدخل إلا على نكرة كما تقدم في حروف الجر. نحو: رُبَّ مبلَّغٍ أوعى من سامع.

وأما الدليل على أنها لا تفيد المضاف تخصيصاً. فلأن تخصيص الصنع بالمعروف في المثال المذكور. (صانع المعروف). ليس بجديد. لحصوله قبل الإضافة في نحو: فلان صانعٌ معروفاً.

وهذا معنى قوله: (واخصص أولاً.. إلخ) أي: اخصص الأول (وهو المضاف) أو عرفه بالذي تلاه (وهو المضاف إليه) بمعنى: أن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه. وهذا إذا كانت الإضافة معنوية.

ثم ذكر أن المضاف إذا كان وصفاً يشابه (يفعل) يريد: مشبهاً الفعل المضارع في العمل والدلالة على الحال والاستقبال. فإنه لا يعزل عن التنكير أي: لا يفارق التنكير مطلقاً. سواء أضيف لمعرفة أو نكرة. لأن هذه الإضافة لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً. ثم ذكر الأمثلة التي تؤيد ما يقول وهي (رب راجينا). فالمضاف وهو كلمة (راجٍ) اسم

---

(١) سورة المائدة، آية: ٩٥.

فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير. بدليل دخول (رُبَّ) عليه. وهي لا تدخل إلا على نكرة.

والمثال الثاني: (عظيم الأمل) صفة مشبهة لم يكتسب التعريف بدليل وقوعه نعتاً لكلمة (راج) وهي نكرة.

والمثال الثالث: (مروع القلب) فالمضاف (مروع) اسم مفعول لم يكتسب التعريف بدليل وقوعه نعتاً ثانياً لكلمة (راج) وهي نكرة.

والمثال الرابع: (قليل الحيل) فالمضاف (قليل) صفة مشبهة لم يكتسب التعريف بدليل وقوعه نعتاً ثالثاً لكلمة (راج).

ثم بين أن هذه الإضافة تسمى (لفظية) لما تقدم. وأما النوع الأول فتسمى (محضة) و(معنوية). وتقدم بيان ذلك.

* * *

٣٩١ ـ وَوَصْلُ أَلْ بِذَا المُضَافِ مُغْتَفَرْ إنْ وُصِلتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ

٣٩٢ ـ أوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدُ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي

٣٩٣ ـ وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إنْ وَقَعْ مُثَنَّى أوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

حكم دخول «أل» على المضاف

في هذه الأبيات الإشارة إلى الحكم الرابع من أحكام الإضافة. وهو وجوب حذف (أل) من المضاف الذي إضافته محضة نحو: الكتاب جديد.

فنقول: كتاب القواعد جديد، بحذف أل من المضاف[1]. وكذا

---

(١) قالوا لأن المضاف إلى معرفة في مثل: كتاب خالد جديد. تعرف بالإضافة فلا تدخل =

كانت الإضافة غير محضة، لكن لما كانت الإضافة على نية الانفصال ـ كما تقدم ـ اغتفر ذلك في المسائل الآتية:

مواضع دخول «أل» على المضاف في الإضافة اللفظية

١ـ أن توجد (أل) في المضاف والمضاف إليه نحو: المنصفُ الناسِ محبوبٌ.

٢ـ أن يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه (أل) نحو: المحبُّ فعلِ الخير سعيد.

٣ـ أن يكون المضاف مثنى نحو: الحافظا دروسهما مكافآن.

٤ـ أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً نحو: المتقنو أعمالهم رابحون.

وهذا معنى قوله (ووصل (أل) بذا المضاف مغتفر.. إلخ) أي: اغتفر دخول (أل) على المضاف الذي إضافته لفظية. بشرط أن تزاد في الثاني (وهو المضاف إليه). أو تزاد بالذي أضيف إليه الثاني. ثم مثل للأول بقوله: (كالجعد الشعر) فـ(أل) داخلة على المضاف والمضاف إليه. ومثل للثاني بقوله (زيد الضارب رأس الجاني) فالمضاف إليه (رأس) خالٍ من (أل) لكنه مضاف لما فيه (أل) وهو قول (الجاني). وجَعِدُ الشعر: إذا كان فيه التواء وتقبُّض.

ثم ذكر حالة يصح فيها وجود (أل) في المضاف ولا يشترط وجودها في المضاف إليه. وهي أن يكون المضاف وصفاً مثنى أو جمعاً

= عليه (أل) لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد. والمضاف إلى نكرة في نحو: أرى آثار أقدام. تخصَّص بالإضافة ولو أدخلت عليه (أل) لزم إضافة المعرفة إلى النكرة وهي ممنوعة.

إذا (اتبع سبيل المثنى) والمراد به جمع المذكر السالم. لأنه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد. ويختم بنون زائدة تحذف عند الإضافة. وهذا احتراز من جمع التكسير.

***

٣٩٤ ـ وَرُبَّمَا أكْسَبَ ثَانٍ أوَّلاَ   تَأْنِيثاً إنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ

استفادة المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث

الحكم الخامس من أحكام الإضافة جواز استفادة المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التأنيث. وذلك بشرطين:

الأول: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كلًّا له أو وصفاً في المعنى له.

الثاني: أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه دون أن يتغير المعنى.

فإذا تحقق الشرطان كان اكتساب المضاف التأنيث قياسيًّا. تصح محاكاته وإن كان أقل من عدم التأنيث.

فمثال ماهو جزء من المضاف إليه: قُطِعت بعضُ أصابعه. فصح تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث نائب الفاعل (بعض) لإضافته إلى (أصابع) وهو مؤنث. ويصح الاستغناء بالمضاف إليه فيقال: قُطِعت أصابعُه.

ومثال المضاف الذي هو (كل) للمضاف إليه: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾(١) فقد أنث الفعل (تجد) لتأنيث

(١) سورة المائدة، آية: ٣٠.

فاعله المضاف (كل) الذي اكتسب التأنيث من المضاف إليه.

ومثال المضاف الذي هو وصف في المعنى للمضاف إليه قول الشاعر:

طول الليالي أسرعت في نقضي   طوين طولي وطوين عرضي[١]

فقد أعاد الضمير مؤنثاً في قوله (أسرعت) أي: هي، على مذكر وهو قوله (طول) لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه (الليالي).

فإن تخلف واحد من الشرطين لم يجز التأنيث. فمثال تخلف الأول: أعجبني يوم الجمعة. فلا يصح أعجبتني يوم الجمعة. لأن المضاف ليس كلًّا ولا بعضاً مع أنه صالح للحذف فيقال: أعجبتني الجمعة.

ومثال تخلف الثاني: خرجت غلام هند. إذ لا يقال: خرجت هند. ويفهم منه خروج الغلام.

وأما العكس وهو استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير فهي جائزة بالشرطين المذكورين. ولكنها قليلة في النصوص المأثورة قلة لا تبيح القياس عليها. ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

---

(١) إعرابه: (طول) مبتدأ (الليالي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة للثقل (أسرعت) الجملة خبر المبتدأ (في نقضي) في: حرف جر. (نقضي) اسم مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. أو مجرور بالكسرة الظاهرة. وياء المتكلم مضاف إليه. (طوين) فعل وفاعل. (طولي) مفعول به. والياء مضاف إليه (وطوين عرضي) مثله.

إنـارة العقـل مكسـوف بطـوع هـوى   وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا[١]

فقد أعاد الضمير مذكراً في قوله (مكسوف) على (إنارة) وهو مؤنث. لأنه اكتسب التذكير من المضاف إليه. والقياس: إنارة العقل مكسوفة بطوع هوى. لأنه خبر عنه.

وإلى المسألة الأولى أشار بقوله: (وربما أكسب ثان أولاً.. الخ). أي: أن الثاني ـ وهو المضاف إليه. قد يفيد الأول ـ وهو المضاف التأنيث. إن كان الأول صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني كما تقدم. ولم يذكر الشرط الآخر.

وقوله: (وربما) يفيد أن ذلك قليل. ومراده التقليل النسبي. أي قليل بالنسبة للكثرة التي لا يكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه. وخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب.

وقوله (موهَلَا): بفتح الهاء بمعنى: مؤهَّل. أي صالح. والفعل: أوهل تقول: أوهلت الرجل للعمل. أي جعلته صالحاً له وأهلًا لمزاولته.

---

(١) معناه: أن مطاوعة النفس والجري وراء الشهوات يغطي نور العقل ووضاءه البصيرة وعصيان الهوى ومخالفة النفس يزيد العقل نوراً، قال العيني: (وفيه معنى رائق وموعظة حسنة).

إعرابه: (إنارة) مبتدأ (العقل) مضاف إليه، (مكسوف) خبر المبتدأ (بطوع) متعلق بـ (مكسوف) (هوى) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر. (وعقل) مبتدأ (عاصي الهوى) مضاف إليه. وعاصي مضاف والهوى مضاف إليه. (يزداد) الجملة خبر المبتدأ (تنويرا) منصوب على التمييز. قاله العيني. وقال محمد عبدالحميد: أنه مفعول به لـ (يزداد).

حكم إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى

٣٩٥ - وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنىً وَأَوِّلْ مُوهِماً إذاَ وَرَدْ

تقدم أن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به، والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص. فلابد أن يكون غيره في المعنى. لذا منع البصريون إضافة الشيء إلى نفسه. كإضافة المرادف إلى مرادفه(١). فلا يقال: قمحُ برٍّ، ولا إضافة الموصوف إلى صفته فلا يقال: جاء رجلُ فاضلٍ. ولا إضافة الصفة إلى الموصوف فلا يقال: جاء فاضلُ رجلٍ.

وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله بما يساير القاعدة المذكورة كقولهم: سعيدُ كرزٍ(٢). فإن ظاهره أنه من إضافة الشيء إلى نفسه. لأن المراد بسعيد وكرز شخص واحد. فيؤول الأول بالذات. والثاني بالاسم. فكأنه قال: جاءني مسمى كرز. أي: مسمى هذا الاسم.

وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته. فمؤول على حذف المضاف إليه. كقولهم: حبةُ الحمقاءِ. وصلاةُ الأولى. ومسجدُ الجامعِ. وقولهم: جردُ قطيفةٍ وسحقُ عمامةٍ(٣). والأصل: حبة البقلة الحمقاء. وصلاة الساعة الأولى. ومسجد المكان الجامع. فالحمقاء صفة للبقلة لا للحبة. والأولى صفة للساعة لا للصلاة. والجامع صفة

---

(١) المرادف: ما اختلف لفظه واتفق معناه.

(٢) كُرز: كبُرْج: خرج الراعي. وكقُبَّر: اللئيم والخبيث الحاذق (قاموس).

(٣) جرد بمعنى مجرودة. وسحق: بمعنى: بالية. أي قطيفة مجرودة. أي ذهب خَمْلها وخلقت.

للمكان لا للمسجد. ثم حذف المضاف إليه وهو (البقلة، والساعة، والمكان) وأقيمت صفته مقامه فلم يضف الموصوف إلى صفته بل إلى صفة غيره وهو المضاف إليه المحذوف. وأما إضافة الصفة إلى الموصوف فهو مؤول على تقدير موصوف وإضافة الصفة إلى جنسها أي: شيء جَرْد من جنس القطيفة. وشيء سحق من جنس العمامة.

وقال الكوفيون يجوز إضافة الشيء إلى نفسه بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه. واستدلوا بالسماع والقياس. ووافقهم ابن مالك في التسهيل[(١)].

أما السماع فما ورد في الكتاب والسنة كقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾[(٢)] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ۝٩٥﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾[(٤)]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ۝٩﴾ وقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾[(٥)]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾[(٦)]. وقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ﴾[(٧)]

ومن السنة قوله ﷺ: **«يانساء المسلمات لا تَحقِرنَّ جارة لجارتها**

---

(١) التسهيل وشرحه لابن مالك (٣/ ٢٢٥ ومابعدها).
(٢) سورة النحل، آية: ٣٠.
(٣) سورة الواقعة، آية: ٩٥.
(٤) سورة قَ، آية: ١٦.
(٥) سورة سبأ، آية: ١٦.
(٦) سورة القصص، آية: ٤٤. وانظر: دراسات لأساليب القرآن الكريم (٣/ ٣/ ٣٤٤).
(٧) سورة الرعد، آية: ١٨.

ولو **فِرْسِنَ شاة**»[١]. متفق عليه. وقوله عليه الصلاة والسلام: «**خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى**» أخرجه البخاري[٢].

وأما القياس فقالوا: إن العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان كقول قائلهم:

وألفى قولها كذباً ومينا

والمين هو الكذب: والأصل في عطف النسق المغايرة. والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه.

وهذا القول هو المختار في هذه المسألة. ولا داعي لتلك التأويلات القائمة على الحذف والتقدير الذي لا يخلو من تعسف. مع كثرة الوارد كثرة تكفي للقياس عليه. ثم إن هذه الإضافة لا تخلو من فائدة كالإيضاح والتوكيد.

---

(١) فِرْسِن: بكسر الفاء والمهملة بينهما راء ساكنة. ما دون الرسغ من يدها وقيل هو عظم قليل اللحم. والمقصود المبالغة في الحث على الإهداء ولو في الشيء اليسير. وخص النساء بالخطاب لأنه يغلب عليهن استصغار الشيء والتباهي بالكثرة (راجع فتح الباري ٥/ ١٩٧).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة (٣/ ٢٩٤ فتح) ومن حديث حكيم بن حزام وأخرجه مسلم من حديث حكيم بن حزام رقم ١٠٣٤. قال في المصباح المنير ص٣٨٧ مادة (ظهر) و(أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى) المراد نفس الغنى. ولكن أضيف للإيضاح والبيان كما قيل: (ظهر) الغيب. و(ظهر) القلب. والمراد نفس الغيب ونفس القلب ومنه نسيم الصبا. وهي نفس الصبا. لاختلاف اللفظين طلباً للتأكيد. قال بعضهم: ومن هذا الباب: ﴿لحق اليقين﴾ و﴿لدار الآخرة..﴾.

وقد ذكر ابن مالك ـ رحمه الله ـ مذهب البصريين فقال: (ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى.. إلخ) أي: لا يضاف اسم لآخر اتحد معه في المعنى. والمراد بالاتحاد في المعنى: ما يشمل الترادف والتساوي، سواء كان بحسب الوضع كالإنسان والناطق أو بحسب المراد كالموصوف والصفة ـ على ماتقدم ـ وإذا ورد مايوهم ذلك يجب تأويله على النحو الذي سلف.

* * *

أقسام الاسم من حيث الإضافة

٣٩٦ ـ وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا   وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا

الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة وعدم الإضافة. مثل: غلام، كتاب، قلم.

ومن الأسماء ما تمتنع إضافته. ومنه أغلب الأسماء المبنية. كالضمائر. وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة. وأسماء الشرط. وأسماء الاستفهام. باستثناء (أي) من الثلاثة الأخيرة. فإنها تقع مضافة كما سيأتي إن شاء الله.

ومن الأسماء ما تجب إضافته إلى المفرد. ومنها ما تجب إضافته إلى الجملة.

ما يجب إضافته إلى المفرد

أما النوع الأول وهو ما تجب إضافته إلى المفرد ـ وهو المراد بهذا البيت ـ فهو نوعان:

الأول: ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى. فلا يستعمل مفرداً ـ أي بلا إضافة ـ مثل: عند، لدى، سوى، قصارى الشيء. وحماداه. بمعنى: غايته.

الثاني: ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ ـ فيحذف المضاف إليه لفظا ـ ويُنوى معناه. ويُستغنى عنه بالتنوين المسمى: (تنوين العوض). مثل: كل[1]، بعض، قال تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ۝٤٠﴾[2] وقال تعالى: ﴿۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[4] وسيأتي كل من القسمين إن شاء الله.

وهذا معنى قوله: (وبعض الأسماء يضاف أبداً. . إلخ) أي: بعض الأسماء لابد من إضافته حتماً (وبعض ذا) أي وبعض ما لزم الإضافة حتماً قد يستعمل (لفظاً مفردا) أي مقطوعاً عن الإضافة لفظاً لا معنى.

***

ما يضاف للضمير

٣٩٧ ـ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ ... إِيلَاؤُهُ اسماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

٣٩٨ ـ كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ ... وَشَذَّ إِيلَاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

---

(١) حذف المضاف إليه مع (كل) مشروط بألا تقع توكيداً ولا نعتاً فإن كانت كذلك فهي من النوع الأول الذي يلزم الإضافة لفظاً ومعنى. نحو: حضر الضيوف كلهم، وأنت الرجل كل الرجل. فـ(كل) نعت لـ (الرجل).

(٢) سورة يّس، آية: ٤٠.

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٥٣.

(٤) سورة الإسراء، آية: ١١٠.

الأسماء الملازمة للإضافة إلى المفرد لفظاً ومعنى ثلاثة أنواع:

الأول: ما يضاف للظاهر والضمير مثل: كلا وكلتا.

الثاني: ما يختص بالظاهر مثل: أولى وأولات وذي وذات. قال تعالى: ﴿نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾(٤).

الثالث: ما يختص بالضمير ـ وهو المراد هنا ـ وهو نوعان:

الأول: ما يضاف لكل ضمير. وهو (وَحْدَ) نحو: لا أسافر وحدي. لا تسافر وحدك. من سافر وحده لم يمتثل نهي الشرع.

الثاني: ما يختص بضمير المخاطب. وهي مصادر مثناة لفظاً ومعناها التكرار الذي يزيد على اثنين. مثل: لبيك وسعديك ودواليك. قال ﷺ: «**لبيك اللهم لبيك، لبيك لاشريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك**». قال نافع: وكان عبدالله بن عمر يزيد فيها: **لبيك لبيك وسعديك. والخير بيديك والرغباء إليك والعمل**(٥).

و(لبيك) معناها: إجابة بعد إجابة. من (لَبَّ) بمعنى: (ألَبَّ)

---

(١) سورة النمل، آية: ٣٣.
(٢) سورة الطلاق، آية: ٤.
(٣) سورة الأنبياء، آية: ٨٧.
(٤) سورة النمل، آية: ٦٠.
(٥) أخرجه البخاري (٣/٤٠٨) ومسلم برقم ١١٨٤. والزيادة لمسلم دون البخاري.

تقول: أُلِبُّ لك إلبابين. أي: أقيم لطاعتك إلباباً كثيراً. لأن التثنية للتكرير.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾[١] أي: كرات. وهي مفعول مطلق منصوب بالياء إلحاقاً لها بالمثنى مراعاة للفظها. وليست مثنى حقيقة من ناحية معناها وعاملها محذوف تقديره: أجيب. والكاف مضاف إليه.

وقوله: (وسعديك) أي: سَعْداً بعد سعد. والسعد والسعود: اليُمن والبركة أي يمناً وبركة في تلبيتك. وهو منصوب بالياء إلحاقاً له بالمثنى على أنه مفعول مطلق. وعامله محذوف يقدر بما يناسب. والكاف مضاف إليه.

وأما (دواليك) فنحو: أخذ محمد يصعد ويهبط دواليك. بمعنى تداولاً بعد تداول أي: توالياً بعد توال. وإعرابه كما تقدم.

وقد شذ إضافة إحدى هذه الكلمات وأشباهها إلى ضمير غير ضمير المخاطب أو إلى اسم ظاهر. فالأول كقول الشاعر:

لقلت لبيه لمن يدعوني

فأضاف (لَبَّيْ) إلى ضمير الغائب وهو الهاء وهذا شاذ.

والثاني كقوله:

دعوت لما نابني مسورا فلبّى فلبّيْ يدي مسور[٢]

فأضاف (لَبَّىْ) إلى اسم ظاهر وهو (يدي) وهذا شاذ.

---

(١) سورة الملك، آية: ٤.

(٢) قيل: إن هذا رجل دعا آخر اسمه (مسور) ليساعده في مال لزمه فأجابه إلى ذلك فقال هذا البيت. و(لبي) الأول فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر (فلبي) الفاء عاطفة. =

قال ابن مالك: (وبعض ما يضاف حتماً امتنع.. إلخ) أي: أن بعض الأسماء الملازمة للإضافة يمتنع أن يليه الاسم الظاهر. حيث وقع من الأسلوب، وإنما يجب أن يليه الضمير. (كوحد، لبَّىْ، ودوالىْ سعدَىْ) ثم حكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسماً ظاهراً وهو (يد) بعد كلمة (لبَّىْ) يشير بذلك إلى البيت المذكور.

***

ما يضاف للجملة وجوباً أو جوازاً

٣٩٩ ـ وَأَلْزَمُوا إضَافَةً إلَى الْجُمَلْ ... حَيْثُ وَإذْ وَإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

٤٠٠ ـ إفْرَادُ إذْ وَمَا كَإذْ مَعْنىً كَإذْ ... أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ حِينَ جَانُبِذْ

تقدم أن من الأسماء ما تجب إضافته إلى المفرد. ومنها ما تجب إضافته إلى الجملة والأول مضى الكلام عليه. وأما الثاني فهو ثلاثة أسماء: (حيث، وإذ، وإذا).

والكلام الآن على (حيث) و(إذا) أما (إذ) فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

فالأول (حيث) وهو ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب. ويضاف إلى الجملة الاسمية نحو: جلست حيثُ المكانُ جميلٌ. والفعلية نحو: اجلس حيث أردتَ. أو حيث تريد. والأكثرون على أن إضافتها للمفرد شاذة. نحو: جلست حيث الهدوءِ. لأن العرب لم

= و(لبي) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف. و(يدي) مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى وهو مضاف و(مسور) مضاف إليه.

تضفها في الأكثر إلا إلى الجملة. ويرى فريق آخر منهم الكسائي جواز إضافتها للمفرد. وحجته أن الأمثلة المسموعة أمثلة فصيحة، وهي مع قلتها كافية للقياس عليها، لأنها قلة نسبية أي بالنسبة لإضافتها إلى الجملة. ومن ذلك قول الشاعر:

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعاً نجماً يضيء كالشهاب لامعا(١)

فأضاف (حيث) إلى المفرد (سهيل).

وعلى هذا القول فلا داعي للتأويل أو الحكم بالشذوذ. ومع القول بوجاهة هذا القول إلا أن الأولى محاكاة الكثير..

والثاني (إذ) فهو ظرف للزمان الماضي(٢) المبهم. مبني على

---

(١) سهيل: نجم يبرد الليل عند طلوعه. وتنضج التمور والفواكه. الشهاب: شعلة من نار ساطعة.

إعرابه: (أما) الهمزة للاستفهام، وما: نافية أو الكلمة كلها أداة استفتاح. (ترى) فعل مضارع والفاعل (أنت) (حيث) مفعول به. مبنى على الضم في محل نصب (سهيل) مضاف إليه (طالعاً) حال من (حيث) أي ترى مكان سهيل حال كونه طالعاً فيه، أو حال من (سهيل). (نجماً) منصوب على المدح بفعل محذوف. أو يكون (حيث) ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب و(طالعاً) مفعول به، و(نجما) بدل من (طالعاً) (يضيء) الجملة في محل نصب صفة لـ(نجماً) (كالشهاب) متعلق بيضيء (لامعاً) حال من فاعل يضيء.

(٢) وقد تكون ـ على الأصح ـ ظرفاً للزمان المستقبل بمعنى (إذا) حين تقوم القرينة الدالة عليه كقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾. وكل ذلك مستقبل لم يحصل منه شيء فيما مضى من الزمان، قال ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ص٩: (وقوله: (إذ يخرجك قومك) استعمل فيه (إذ) موافقة لـ(إذا) في إفادة الاستقبال. وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين...) والجمهور لا يثبتون ذلك بل النصوص الواردة فيه من باب تنزيل =

السكون في محل نصب[١]. ويضاف إلى الجملة الاسمية نحو: جئت إذ المطر هاطل. قال تعالى: ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾[٢]، والفعلية التي فعلها ماض لفظاً ومعنى نحو: جئت إذ هطل المطر. أو معنى فقط كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾[٥]. لأن ما ذكر متقدم على نزول الآية[٦].

ويلحق بـ (إذ) ما أشبهها من الأسماء في كونه ظرفاً يدل على الزمان الماضي المبهم مثل: حين، وقت، زمن، لحظة. وكذلك يوم وساعة ـ إذا أريد بهما مطلق الزمان ـ.

فهذه الأسماء ونظائرها تضاف إلى ماتضاف إليه (إذ) من الجملة

= المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع وهو الماضي. فتكون النكتة البلاغية فيه القطع بأنه آت لا محالة. ومع أن غاية الرأيين واحدة إلا أنه يؤيد الأول قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ﴾. فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى. لدخول حرف التنفيس عليه. وقد عمل في (إذ) فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا).

(١) قد تكون في محل جر مضافاً إليه إذا أضيفت إلى لفظ دال على الزمان مثل: يومئذ، حينئذ، ساعتئذ، ليلتئذٍ، غداتئذٍ، عشيتئذٍ... ويلزمها تنوين العوض كما مر في أول الكتاب. وهو عوض عن المضاف إليه المحذوف. وهو الجملة التي أضيفت (إذ) إليها وتقدير هذه الجملة يدل عليه سياق الكلام.

(٢) سورة آل عمران، آية: ٨٠.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٢٧.

(٤) سورة الأنفال، آية: ٣٠.

(٥) سورة الأحزاب، آية: ٣٧.

(٦) انظر: مغني اللبيب (١/ ٨١، ٨٤).

الاسمية والفعلية. تقول: حضرتُ حينَ انصرفتَ، هذا يومُ ينفع الجد. نزل المطر على حينِ الفلاح قانط.

وإضافتها إلى الجملة جائزة لا واجبة. فيصح أن تضاف إلى المفرد بخلاف (إذ) فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة ـ كما مضى ـ تقول: ساعدتني في وقت الشدائد. استيقظت وقت الفجر.

فإن كان الظرف غير ماض ـ وهو المستقبل ـ لم يُجر مُجرى (إذ) في الإضافة إلى الجملة بنوعيها، بل يعامل معاملة (إذا) فلا يضاف إلى الجملة الاسمية[(١)] بل إلى الفعلية. نحو: أجيئك حين يجيء والدك من سفره.

وإن كان غير مبهم ـ وهو الظرف المحدود ـ لم يضف إلى الجملة لأنه لم يسمع بل يضاف إلى المفرد. مثل: شهر، حول، سنة، عام ونحو ذلك تقول: شهرُ رمضانَ مباركٌ، سنةَ ثمانٍ فتحُ مكةَ..

وهذا معنى قوله: (وألزموا إضافة إلى الجمل.. إلخ) أي: ألزم النحاة (حيث) و(إذ) الإضافة إلى الجمل مطلقاً محاكاة للكلام الفصيح. وإن ينون (إذ) بحذف المضاف إليه. كان من المحتمل الجائز إفرادها. أي: قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى. وما كان مثل (إذ) في

---

(١) هذا قول جمهور النحاة أن (إذا) لا تضاف إلى جملة اسمية. وكذا ما أشبهها، لكن وقع في القرآن الكريم إضافة ما أشبهها إلى جملة اسمية كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾﴾ وفي كلام العرب قول الشاعر:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة ... بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب

كونه اسم زمان ماض مبهم فهو (كإذ) في إضافته إلى الجملة بنوعيها. لكن إضافته جائزة لا واجبة ثم مثل لما يشبه (إذ) في قوله: (حين جانبذ) أي: حين جاء المجرم نُبذ شأنه.

❊ ❊ ❊

الحكم الإعرابي لما يضاف إلى الجملة جوازاً

٤٠١ ـ وَابْنِ أوِ اعْرِبْ مَا كَإذْ قَدْ أُجْرِيَا   واخْتَـرْ بِنَـا مَتْلُـوِّ فِعْـلٍ بُنِيَـا
٤٠٢ ـ وَقَبْـلَ فِعْـلٍ مُعْـرِبٍ أوْ مُبْتَـدَا   أعْـرِبْ وَمَـنْ بَنَـى فَلَـنْ يُفَنَّـدَا

تقدم أن مايضاف إلى الجملة قسمان:

الأول: ما يضاف إلى الجملة لزوما. وهو (حيث، إذ) وحكمهما البناء كما تقدم.

الثاني: مايضاف إلى الجملة جوازاً وهو ما أشبه (إذ) في كونه اسم زمان ماض مبهم. فهذا يجوز فيه وجهان:

١ـ الإعراب. حملاً على الأصل في الأسماء.
٢ـ البناء. حملاً على (إذ) لأنها مبنية.

سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بفعل مبني بناءً أصليًّا أو عارضاً. أو جملة فعلية صدرت بمضارع معرب أو جملة اسمية. لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بفعل مبني البناء نحو: تيقظت على حينَ أذن المؤذن. فـ(حينَ) اسم زمان مبهم مبني على الفتح في محل جر. وهو الأحسن. ويجوز (على حينٍ) فهو اسم مجرور بالكسرة الظاهرة ومنه قوله ﷺ: «**من حج فلم يرفُثْ ولم يفسق**

رجع من ذنوبه كيومَ ولدته أمه»[١]. فيجوز الفتح على البناء. والكسر على الإعراب.

وأما ما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب، ويجوز البناء نحو: هذا أوانُ يزرع القمح. فيجوز (أوان) بالرفع على أنه خبر. ويجوز البناء على الفتح. والأول أرجح. ونحو: نزل المطر على حين الفلاح قانط. يجوز (على حِينٍ) بالكسر على الإعراب. و(على حِينَ) بالفتح على البناء. والأول أرجح ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٢]. فقد قرأ كل السبعة إلا نافعاً المدني بالرفع على الإعراب. على أنه خبر المبتدأ (هذا). وقرأ نافع بالفتح على البناء فهو مبني على الفتح في محل رفع خبر.

وهذا معنى قوله: (وابن أو اعرب.. إلخ) أي: ابن أو اعرب ما أجرى مجرى (إذ) في كونه اسم زمان ماض مبهم. ولكن المختار بنا (متلو فعل بنيا) أي ما تلاه فعل مبني سواء كان ماضياً أو مضارعاً مبنياً. وإعراب ما بعده مبتدأ أو فعل معرب وهو المضارع. ومن بنى في جميع الحالات (فلن يفندا) أي: فلن يُغَلَّط. والألف للإطلاق. وكذا في قوله: (ما كإذ قد أجريا).

* * *

---

(١) متفق عليه.

(٢) سورة المائدة، آية: ١١٩.

إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية

٤٠٣ ـ وَأَلْـزَمُـوا إِذَا إِضَـافَـةً إِلَـى جُمَـلِ الأَفْعَـالِ كـ (هُـنْ إِذَا اعْتَلَـى)

ذكر في هذا البيت الاسم الثالث الذي يضاف إلى الجملة وجوباً. وهو (إذا) الشرطية[١]. الدالة على الزمان المستقبل. وهو مبني على السكون في محل نصب.

وهو لا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية والأكثر أن تكون ماضية نحو: : إذا دعوتني أجيبك أو إذا تدعوني أجيبك. فـ (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه وهو مضاف وجملة (دعوتني) في محل جر مضاف إليه.

ولا تضاف إلى الجملة الاسمية إلا على رأي الأخفش والكوفيين فيجوز: أجيئك إذا خالد عندك. وهذا القول مؤيد بما يزيد على عشرين آية من القرآن، كما في سورة الانفطار والانشقاق والتكوير والمرسلات. قال تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١﴾[٢]، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾[٣]. فوليَ (إذا) اسم بالإضافة إلى الشواهد من كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا باهليٌّ تحته حنظلية له ولد منها فذاك المُذرَّع[٤]

---

(١) هذا هو الغالب في (إذا). وقد تكون للظرفية المحضة. وعلامتها ألا يكون لها جواب كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾. بخلاف: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١﴾ فهي ظرفية شرطية وجوابها: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ...﴾.

(٢) سورة الانفطار، آية: ١.

(٣) سورة الانشقاق، آية: ١.

(٤) باهلي: منسوب إلى باهلة وهي قبيلة من قيس عيلان أكثر الشعراء من ذمها. حنظلية: =

فأتى بالاسم بعد (إذا) وجعل بعده ظرفاً، واستغنى به عن الفعل. ولا يفعل ذلك بأداة تختص بالفعل.

وهذا القول هو الأظهر في هذه المسألة، وهو أن (إذا) تضاف إلى الجملة الفعلية كثيراً وإلى الجملة الاسمية قليلاً. استناداً لما ورد من النصوص. فيكون الاسم بعدها مبتدأ وما بعده خبر. ولا حاجة إلى التكلف في تأويلها بتقدير فعل يلي (إذا).

وقد اختار ابن مالك هذا القول في كتابه (التسهيل) حيث يقول في باب (الظروف وهو باب المفعول فيه): (ومنها: إذا. للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط غالباً، . . وتضاف أبداً إلى جملة مصدرة بفعل ظاهر أو مقدر قبل اسم يليه فعل. وقد تغني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقاً للأخفش[1]. . قال في شرحه: (وبقوله أقول: لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ) بل طلبها له كطلب ماهو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه. كهمزة الاستفهام. فكما لا يلزم فاعلية الاسم

= نسبة إلى حنظلة. وهي من أكرم قبائل تميم. المذرع: الذي أمه أشرف من أبيه.
إعرابه: إذا: ظرف فيه معنى الشرط (باهلي) مبتدأ أو خبر لكان المحذوفة (تحته) ظرف خبر مقدم (حنظلية) مبتدأ مؤخر. والجملة خبر لكان المحذوفة. أو خبر المبتدأ (له ولد) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة صفة لباهلي أو حال. (منها) صفة لولد. فذاك: الفاء واقعة في جواب (إذا) و(ذاك) مبتدأ. (المذرع) خبر المبتدأ. والجملة لا محل لها جواب (إذا).

(١) لم يذكر ابن مالك رأي الكوفيين وهو قريب من رأي الأخفش لكن يظهر أن الكوفيين يرون أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل للفعل المذكور بعدُ وهو رأي جيد ـ أيضاً ـ لسلامته من التقدير، والأخفش يرى أنه مبتدأ وقد ذكرت هذه المسألة في أول باب الفاعل.

بعد الهمزة لا يلزم بعد (إذا). ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجل في المسجد فظن به خيراً. . . إلخ كلامه)[١].

وأما في الألفية فإنه قال: (وألزموا إذا إضافة. . إلخ) أي: أوجب النحويون إضافة (إذا) الظرفية إلى الجمل الفعلية خاصة نظراً لما تضمنته من معنى الشرط غالباً كـ (هن إذا اعتلى) أي: كن متواضعاً هيناً إذا تكبر غيرك. وقوله (إلى جمل الأفعال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام.

* * *

ما تضاف إليه «كلا وكلتا»

٤٠٤ ـ لِمُفْهِمِ اثنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى: كلا. وكلتا. فـ (كلا) اسم مفرد في اللفظ. مثنى في المعنى. لأنه يدل على المثنى المذكر. و(كلتا) اسم مفرد في اللفظ. مثنى في المعنى. لأنه يدل على المثنى المؤنث. ويشترط في المضاف إليه بعدهما ثلاثة شروط:ـ

الأول: أن يكون مثنى لفظاً ومعنى نحو: جاء كلا الطالبين، وكلتا المرأتين أو معنى دون لفظ نحو: جاءني كلاهما وكلتاهما. فـ (كلا) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

---

(١) التسهيل وشرحه لابن مالك (٢/ ٢١٠، ٢١٣).

و(الطالبين) مضاف إليه. و(كلاهما) فاعل مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى. والهاء مضاف إليه. والميم للتثنية.

قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾(١) وقال تعالى: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾(٢).

الثاني: أن يكون المضاف إليه كلمة واحدة. فلا يصح: ساعدت كلا الأخ والصديق. وقد ورد قليلاً كقول الشاعر:

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا   في النائبات وإلمام الملمات(٣)

الثالث: أن يكون معرفة. فلا يجوز: حضر كلا رجلين.

وهذا معنى قوله: (لمفهم اثنين.. إلخ) أي: أضيفت (كلتا وكلا) (لمفهم اثنين) أي لما يدل على اثنين. مع تعريفه. وعدم تفرق أفراده.

* * *

وجوب إضافة (أي) وأنواعها

٤٠٥ ـ وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ   أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

٤٠٦ ـ أَوْ تَنْوِ الاَجزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ   مَوصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

---

(١) سورة الكهف، آية: ٣٣.

(٢) سورة الإسراء، آية: ٢٣.

(٣) إعرابه: (كلا) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. وهو مضاف. وأخ من (أخي) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة أو المقدرة على المشهور وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (واجدي) خبر المبتدأ والياء مضاف إليه وهي المفعول الأول (عضدا) مفعول ثان لاسم الفاعل.

٤٠٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا الكَلاَمَا

من الأسماء الملازمة للإضافة (أي) وهي خمسة أنواع: (موصولة وشرطية واستفهامية، ووصفية، وحالية) وفيها بحثان:

الأول: في نوع ما تضاف إليه. **الثاني**: في حكم إضافتها.

أما نوع ما تضاف إليه فهي ثلاثة أقسام:

١ـ الشرطية، والاستفهامية: يضافان إلى النكرة والمعرفة. أما النكرة فسواء كانت مفردة أو مثناة أو مجموعة. تقول في الاستفهامية: أيُّ رجل جاء؟ ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴿١٨﴾﴾[1].

وتقول: أيُّ رجلين جاءا؟ وأيُّ رجال جاءوا؟

وتقول في الشرطية: أيَّ رجل تكرم أكرم، وأيَّ رجلين تكرم أكرم. وأيَّ رجال تكرم أكرم.

ويضافان إلى المعرفة مثناة أو مجموعة تقول في الاستفهامية: أيُّ المحمدين عندك؟ قال تعالى: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴿٧٣﴾﴾[2][3] فـ(أي) مبتدأ خبره (خير)، وتقول: أيكم أكثر اجتهاداً؟ قال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى ﴿٥٥﴾﴾[4][5] فـ (أي) اسم مجرور بالباء

---

(١) سورة عبس، آية: ١٨.

(٢) سورة مريم، آية: ٧٣.

(٣) نديًّا: تمييز. وكذا (مقاماً). ومعنى (نديًّا) أي نادياً ومجتمعاً.

(٤) سورة النجم، آية: ٥٥.

(٥) التاء رابطة لجواب شرط مقدر. وجملة (تتمارى) في محل جزم جواب الشرط المقدر وتقديره ـ والله أعلم ـ إن كانت قدرة الله متمثلة بما عرض عليك في هذه السورة من =

متعلق بالفعل. وقال تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[١] فـ (أي) مبتدأ والكاف مضاف إليه والميم علامة الجمع. وجملة (يأتيني) خبر.

وتقول في الشرطية: أيَّ الطالبين تكرم أكرم. قال تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾[٢] فـ (أيَّ) اسم شرط جازم مفعول به مقدم منصوب و(ما) زائدة إعراباً لا معنى. وتقول: أيَّ الطلاب تكرم أكرم.

وأما المفرد المعرفة فلا يضافان إليه إلا بأحد شرطين:

١ ـ أن تتكرر. وذلك بأن يعطف عليها مثلها بالواو نحو: أيُّ خالد وأيُّ علي أشجع؟.

قال الشاعر:

ألا تسألون الناس أيي وأيكم غداة التقينا كان خيراً وأكرما[٣]

فأضاف (أي) الاستفهامية إلى مفرد معرفة. وهو ياء المتكلم. وتكررت.

= مظاهر النعم والنقم فبأي آلاء ربك تتمارى أي: تتشكك أو تكذب.

(١) سورة النمل، آية: ٣٨.

(٢) سورة القصص، آية: ٢٨.

(٣) إعرابه (ألا) أداة استفتاح وتنبيه (تسألون) فعل وفاعل (الناس) مفعول أول (أيّي) أي: مبتدأ. وياء المتكلم مضاف إليه. (وأيكم) معطوف عليه (غداة) ظرف زمان متعلق بـ(كان) أو بـ(خيراً) وجملة (التقينا) في محل جر بإضافة (غداة) إليها. (كان) فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر جوازا يعود على اسم الاستفهام (خيراً) خبر كان (وأكرما) معطوف عليه. والألف للإطلاق. والجملة من (كان) واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (أي) وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان لـ(تسألون).

ومثال الشرطية: أيّي وأيُّك جاء يُكرمْ[١].

٢ـ أن يقصد بها الأجزاء. نحو: أيُّ البيت أوسع؟ أي: أيُّ أجزائه من غرفة ومطبخ وساحة ونحو ذلك. ومثال الشرطية: أيُّ البيت أعجبك أعجبني. أي: أيُّ أجزائه.

القسم الثاني: (أي) الموصولة. وهي لاتضاف إلا للمعرفة. سواء كانت جمعاً نحو: يعجبني أيُّ الطلاب هو أذكى. قال تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾[٢]. فـ (أي) اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به. والهاء مضاف إليه والميم علامة الجمع. أو مثنى نحو: يعجبني أيُّ الطالبين هو أذكى. أو مفردة بأحد الشرطين السابقين. نحو: أكرم أيَّ عاصم وأيَّ خالد هو قادم. أصلح أيَّ الباب هو معيب. أي: الجزء الذي هو معيب منه.

القسم الثالث: الوصفية والحالية. والمراد بالوصفية: ما كانت صفة لنكرة، والغرض منها الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى مدحاً أو ذمًّا. والمراد بالحالية: ما كانت حالاً من معرفة. وهي لبيان هيئة صاحبها.

وهذان لا يضافان إلا إلى النكرة. مثال الحالية: مررت بخالدٍ أيَّ

---

(١) لا يشترط إعادة (أي) بعد واو العطف في حالة التكرار إلا إذا كان المعطوف عليه الأول ضميراً للمتكلم كهذا المثال والشاهد المتقدم. وما عدا ذلك فلا يشترط نحو: أيُّ شرح ابن عقيل وأوضح المسالك أسهل؟ وقال بعض المحققين: لا يشترط شيء من ذلك. ورأيه حسن. قاله في النحو الوافي (٣/ ١٠٧).

(٢) سورة مريم، آية: ٦٩.

فارس فـ (أيَّ) حال من (خالد) منصوب بالفتحة. ومثال الوصفية. مررت بفارس أيِّ فارس فـ (أيِّ) صفة لـ (الفارس) مجرورة بالكسرة.

أما المبحث الثاني: وهو حكم إضافتها. فهي ملازمة للإضافة ـ كما تقدم ـ لكنها قسمان:

١ـ ما يجب إضافته لفظاً ومعنى. فلا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ وهو الوصفية والحالية.

٢ـ ما يجب إضافته معنى. ويجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ والإتيان بالتنوين عوضاً عن المضاف إليه. وهو الشرطية والاستفهامية والموصولة.

مثال الاستفهامية: أكرمت رجلًا. فيقال: أيّا يا فتى؟

ومثال الشرطية: أيّا تكرم أكرم. قال تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(١) أي: أي اسم تدعو.

ومثال الموصولة: يعجبني أيٌّ عندك.

وهذا معنى قوله: (ولا تضف لمفرد معرف أيا.. إلخ) أي: لا يجوز إضافة (أي) للمفرد المعرفة إلا إذا كررتها أو نويت الأجزاء ـ كما تقدم ـ والمقصود بهذا الحكم هو (أي) الاستفهامية والشرطية والموصولة لأنها هي التي تضاف للمعرفة. ثم ذكر أن (أي) الموصولة لا تضاف إلا للمعرفة. وأن (أي) التي تقع وصفاً ـ ويريد بها الوصفية

---

(١) سورة الإسراء، آية: ١١٠.

والحالية ـ لا تضاف إلا إلى النكرة ـ ولما خصص الموصولة بالإضافة إلى المعرفة. فهم منه أن الشرطية والاستفهامية يضافان إلى النكرة ـ أيضاً ـ كما يضافان إلى المعرفة. ويؤيد ذلك البيت الأخير. فإنه ذكر أن الشرطية والاستفهامية يكمل بها الكلام (مطلقاً) أي سواء كان المضاف إليه معرفة أم نكرة. وقوله (موصولة أيا) حال من (أي) قدم على صاحبه و (أيا) مفعول به لـ (اخصص) والتقدير: واخصص بالمعرفة (أيا) حال كونها موصولة.

* * *

إضافة «لدن» و«مَعَ»

٤٠٨ ـ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرْ وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ
٤٠٩ ـ وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

من الأسماء الملازمة للإضافة: لدن، ومع.

أما (لدن) ففيها بحثان:

الأول: في معناها وحكمها. **الثاني**: فيما تضاف إليه.

أما معناها فهي ظرف يدل على ابتداء الغاية المكانية أو الزمانية. نحو: سرت من لدن البيت إلى المدرسة. جلست من لدن صلاة الصبح إلى طلوع الشمس.

أما حكمها: فهي مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية وتخرج عن الظرفية إلى الجر بـ (من) فتكون مبنية على السكون في محل جر وهذا كثير فيها. ولذلك لم ترد في القرآن الكريم إلا بـ (من).

كقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ۝٤٠﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾[٢]. فـ (لدن) اسم مبني على السكون في محل جر. والهاء مضاف إليه.

أما المضاف إليه فيصح أن يكون مفرداً. وحكمه الجر كما في الأمثلة السابقة ويصح أن يكون جملة. لكن إذا أضيفت إلى الجملة فإنها مقصورة على ابتداء الغاية الزمانية دون المكانية. لأن الظروف المكانية لا يضاف شيء منها إلى الجملة إلا (حيث) مثال ذلك: حضرت من لدن بدأت المحاضرة إلى أن انتهت.

ويصح قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى. وذلك إذا وقع بعدها كلمة (غدوة)[٣] بلا فصل بينهما نحو: مكثت هنا لدن غدوة حتى الغروب. وفي الاسم (غدوة) ثلاثة أوجه:

١ـ النصب (غدوةً) إما على التمييز وصاحبه (لدن) المفرد. وعلى هذا فلا تكون (لدن) مضافة. أو خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير. لدن كانت الساعة غدوة. وعلى هذا تكون (لدن) مضافة للجملة تقديراً وليست مفردة.

٢ـ الرفع (غدوةٌ) على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة. والتقدير:

---

(١) سورة النساء، آية: ٤٠.

(٢) سورة الكهف، آية: ٢.

(٣) وهي في الأصل ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس.

لدن كانت غدوةٌ. بمعنى: ظهر أو وجد. وتكون (لدن) مضافة للجملة.

٣ـ الجر (غدوةٍ) على أن (لدن) مضاف و(غدوة) مضاف إليه مجرور. وهذا هو القياس. والغالب في الاستعمال. فيكون أعلى الأوجه الثلاثة.

والاسم الثاني هو (مَعَ). وهو ظرف مكان أو زمان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما(١). نحو: جلس خالد معَ زميله. جاء هشام معَ أخيه.

وهو معرب. وفتحته فتحة إعراب. فيكون منصوباً على الظرفية. ومن العرب من يبنيه على السكون. ففي المثال الأول: تقول (مَعَ) ظرف مكان منصوب بالفتحة. أو مبني على السكون. وفي الثاني ظرف زمان.

هذا إن وقع بعدها متحرك كما في المثالين: فتفتح وهو المشهور. أو تسكن على لغة بعض العرب. فإن وليها ساكن. فالذي ينصبها على الظرفية يبقي فتحها فيقول: جاء محمد مَعَ ابنه. والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول: مَعِ ابنه. أو يفتح للخفة. (مَعَ ابنه)(٢).

---

(١) تأتي (مع) اسماً مفرداً مقطوعاً عن الإضافة بمعنى (جميع) فتكون معربة منصوبة منونة على أنها حال نحو: جاء خالد وعمرو معاً. أي مصطحبين. وقد تعرب ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ بلفظ واحد نحو: الطالبان معاً. أو الطلاب معاً.

(٢) بعض الشراح كابن عقيل رحمه الله لم يذكر الفتح ولعله تركه لالتباسه. إذ لا يعلم هل الفتحة فتحة إعراب على لغة جمهور العرب أو فتحة بناء على لغة بعض العرب. لكن =

وهذا معنى قوله: (وألزموا إضافة (لدن) فجر.. إلخ) أي: أن العرب ألزموا لفظ (لدن) الإضافة. فجرَّ المضاف إليه. وقد يتجرد عن الإضافة وينصب كلمة (غدوة) وهو نادر. وقوله (ونصب غدوة بها) يشير إلى أنها منصوبة على التمييز والناصب لها لفظ (لدن) كما تقدم.

وألزموا ـ أيضاً ـ لفظ (مع) الإضافة. وقوله (مَعْ فيها قليل) أي فيها لغة قليلة وهي تسكين العين. ثم ذكر أنه نقل عن العرب في هذه الساكنة العين فتحها وكسرها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها.

إضافة «قبل وبعد وغير» ونظائرها

٤١٠ ـ وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً إنْ عَدِمْتَ مَا لَـهُ أُضِيـفَ نَـاوِيـاً مَـا عُـدِمَـا

٤١١ ـ قَبْـلُ كَغَيْـرُ بَعْـدُ حَسْـبُ أَوَّلُ وَدُونُ وَالْجِهَـاتُ أَيْضـاً وَعَـلُ

٤١٢ ـ وَأَعْـرَبُـوا نَصْبـاً إذَا مَـا نُكِّـرَا قَبْـلاً وَمَـا مِـنْ بَعْـدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا

ذكر مجموعة من الأسماء التي تضاف وهي: (غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون. والجهات الست وهي: أمامك، وخلفك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك ـ وعلُ).

وقد أجمل الكلام فيها. فذكر أحكاماً وترك أخرى. ولما كانت هذه الأسماء مما يحتاج إليه المُعْرِب. رأيت أن أتحدث عنها بشيء من التفصيل. على الترتيب الذي ذكره ابن مالك. فهذه الأسماء المذكورة نوعان:

= يميز بينهما بالقرائن كأن يكون المتكلم بها فرداً من أفراد القبيلة التي تبنيها أو ممن يحاكيهم.

الأول: خالص الاسمية. فلا يفيد معها ظرفية زمانية ولا مكانية. وهذا (غير، وحسب).

الثاني: ما يفيد مع الاسمية ظرفية زمانية أو مكانية وهو البقية. وإليك تفصيل القول فيها.

ـ **غير**: اسم محض لا ظرفية فيه. يدل على مخالفة ما قبله لما بعده ذاتاً أو عرضاً فالأول نحو: التفاح غير البرتقال. أي ذات التفاح وحقيقته مخالفة لذات البرتقال وحقيقته. والثاني نحو: خرج الفائز بوجه غير الذي دخل به. بمعنى أن الوجه طرأ عليه أمر عرضي من السرور والإشراق.

وهي ملازمة للإضافة في غالب أحوالها(١) إما لفظاً ومعنى. أو معنى فقط. فإن ذكر المضاف إليه ـ بأن أضيفت لفظاً ومعنى ـ فهي معربة على حسب حالة الجملة ولا يدخلها التنوين. فتقع خبراً نحو: النحاس غيرُ الحديد. وتقع صفة في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾(٢) فـ (غير) نعت لـ (عمل) وقوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(٣) فـ (غير) صفة للاسم الموصول (الذين).

---

(١) ومع ذلك فهي متوغلة في الإبهام لا تفيدها الإضافة تعريفاً وقد مضى ذكرها في أوائل الإضافة.

(٢) سورة هود، آية: ٤٦.

(٣) سورة الفاتحة، آية: ٧.

أما إذا لم يذكر المضاف إليه فسيأتي حكمها في الكلام على (قبل وبعد) إن شاء الله.

ـ **قبل، بعد**: ظرفان متقابلان. الأول يدل على سبق شيء على شيء آخر وتقدمه عليه في الزمان أو المكان. والثاني يدل على تأخر شيء عن آخر في الزمان أو المكان. سواء كان ذلك حسيًّا أو معنويًّا. تقول: جئتك بعد الظهر وقبل العصر. وتقول: جاء خالد قبل عاصم.

ولهما حالتان:

الأولى: الإعراب. وهو النصب على الظرفية. أو الجر بمن[1]، وذلك في ثلاث صور:

١ـ أن يذكر المضاف إليه. نحو: نظف أسنانك قبلَ النوم وبعدَه. أو من قبل النوم ومن بعده. قال تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾[2] فـ (قبل) ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ (سبح) وقال تعالى: ﴿أَوْ يَخَافُوٓا۟ أَن تُرَدَّ أَيْمَـٰنٌۢ بَعْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ﴾[3] فـ (بعد) ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ (ترد) أو صفة لـ (أيمان).

٢ـ أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه نصًّا دون غيره من الألفاظ. فيبقى الإعراب ويحذف التنوين كما لو كان المضاف إليه

---

(١) في الأشباه والنظائر (٢/ ٧٥): (قال الأندلسي: الظروف التي لا يدخل عليها من حروف الجر سوى (من) خمسة: عند، ولدى، ومع، وقبل، وبعد).

(٢) سورة طه، آية: ١٣٠.

(٣) سورة المائدة، آية: ١٠٨.

مذكوراً. نحو: يبدأ المعتمر بالطواف بالبيت قبلَ أو من قبلِ. أي: قبل السعي. فالمضاف (قبل) منصوب على الظرفية. أو مجرور بـ (من) ولا ينون لأنه لا يزال مضافاً. والمضاف إليه محذوف بمنزلة الموجود. منوي لفظه دون غيره من الألفاظ.

٣ـ أن يحذف المضاف إليه. ولا ينوى شيء. فيبقى الإعراب. ويرجع التنوين لزوال الإضافة لفظاً وتقديراً نحو: عرفت قيمة الوقت وكنت قبلًا مضيعاً لوقتي. فـ (قبلًا) ظرف زمان منصوب بـ (كان). ويكون معنى (قبل وبعد) في هذه الصورة القبلية المطلقة والبعدية المطلقة.

الحالة الثانية لـ (قبل وبعد) البناء على الضم في محل نصب على الظرفية أو محل جر إن سبقته (من) وذلك إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه. نحو، كان النجاح حليفي فلله الشكر من قبلُ ومن بعدُ. قال تعالى: ﴿وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٩١﴾[1]. فـ (قبلُ) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب. وقال تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ۝٧﴾[2]، وقال تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[3] فـ (قبل) و(بعد) ظرفان مبنيان على الضم في محل جر.

والفرق بين نية المعنى ونية اللفظ. أن نية اللفظ أن يلاحظ اللفظ

(١) سورة يونس، آية: ٩١.
(٢) سورة التين، آية: ٧.
(٣) سورة الروم، آية: ٤.

المنوي معناه في نفس المتكلم دون غيره من الألفاظ. ونية المعنى أن يلاحظ المعنى دون النظر إلى لفظ معين.

وهذه الأحوال تنطبق على (غير) المتقدم ذكرها إذا حذف المضاف إليه في نحو: حفظت من القرآن عشرة أجزاء ليس غير[١]. فيجوز في (غير) الأوجه الآتية:

١ـ الإعراب بدون تنوين باعتبار أنها مضافة. والمضاف إليه محذوف. قد نوي لفظه نصًّا. فهي اسم (ليس) والخبر محذوف. والتقدير: ليس غيرُ العشرة محفوظاً. ويجوز نصبها (ليس غيرَ) باعتبارها خبر (ليس) والاسم محذوف أي: ليس المحفوظُ غيرَ العشرة.

٢ـ الإعراب بتنوين (ليس غيرٌ أو غيراً) لأن المضاف إليه محذوف ولم ينو لفظه ولا معناه. فهو اسم (ليس) أي: ليس غيرٌ محفوظاً. أو خبر (ليس) والتقدير: ليس المحفوظ غيراً.

٣ـ البناء على الضم في محل رفع باعتبارها اسم ليس. والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه فقط. والخبر محذوف والتقدير: ليس غيرُ المذكور محفوظاً.

حسبُ: وهو اسم محض لا ظرفية فيه. وله استعمالان:

---

(١) إذا حذف المضاف إليه مع (غير) فيشترط تقدم (ليس) أو (لا) دون غيرهما من أدوات النفي.

الأول: أن يكون مضافاً لفظاً ومعنى. فيكون بمعنى (كاف) اسم فاعل من (كفى) ويستعمل استعمال الصفات المشتقة. فيقع نعتاً لنكرة نحو: مررت برجل حسبِك من رجل. أي: كاف لك عن غيره فـ (حسبِ) صفة لـ (رجل) مجرور بالكسرة والكاف مضاف إليه. ولا يستفيد تعريفاً بهذه الإضافة كما تقدم. ويقع حالاً من معرفة نحو: هذا هشام حسبَك من رجل. بنصب (حسبَ).

ويستعمل استعمال الأسماء الجامدة فيقع مبتدأ أو خبراً أو اسم ناسخ أو مجروراً بحرف جر زائد. ولا يقع في موقع إعرابي غير ذلك. قال تعالى: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ومن يتق الله فهو حسبه﴾، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾[2]. وتقول: بحسبك العلم فإنه أفضل من المال.

الثاني: أن يكون (حسب) مضافاً معنى لا لفظاً. (أي يحذف المضاف إليه وينوي معناه) فيبنى على الضم. ويكون بمعنى (ليس غير) أو (لا غير). ويقع صفة لنكرة أو حالاً من معرفة. أو مبتدأ بشرط اقترانه بالفاء أو خبراً. وليس له موقع إعرابي غير ذلك. نحو رأيت في المدرسة طالباً حسبُ. فـ (حسبُ) صفة لطالب مبني على الضم في محل نصب. وفي نحو: رأيت في المدرسة خالداً حسبُ. مبني على الضم في محل نصب حال. والمعنى: لا غير. ونحو: حفظت ثلاثة

---

(١) سورة المجادلة، آية: ٨.

(٢) سورة الأنفال، آية: ٦٢.

أجزاء من القرآن فحسبُ. فالفاء زائدة لتزيين اللفظ. و(حسب) مبتدأ مبني على الضم في محل رفع حذف خبره. أي: فحسبي ذلك.

وذُكر ـ هنا ـ وهو ليس من الظروف. لأنه يبنى إذا قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى. فهو داخل في حكم (قبل وبعد).

ـ **أول**: وله استعمالات أشهرها ثلاثة:

١ـ أن يكون اسماً مصروفاً لا ظرفية فيه. يعرب حسب موقعه من الجملة. ومعناه: إما مبدأ الشيء الذي يقابل آخره نحو: أول الغيث قطر ثم ينهمر. أو بمعنى كلمة (سابق) أي: (متقدم) الدالة على الوصف. نحو: تنقلت في مصايف المملكة عاماً أولاً. أي عاماً سابقاً أو متقدماً من غير تعيين.

٢ـ أن يكون صفة. بمعنى أفعل التفضيل. فيأخذ حكمه في منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول (من) عليه. ويكون بمعنى (الأسبق) نحو: أنت في الإحسان أول من هذين. أي: أسبق منهما.

٣ـ أن يكون ظرف زمان بمعنى (قبل). فيعطى حكمها من الإعراب والبناء على ما تقدم بيانه. نحو: أسرعت للمستغيث أولَ المستمعين. فـ(أول) ظرف زمان منصوب قال تعالى: ﴿وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[1]. وكقول: أسرعت للمستغيث أولَ. لأن المضاف إليه محذوف ومنوي لفظه. وكقول: أسرعت للمستغيث

---

(١) سورة التوبة، آية: ١٣.

أولاً. لأن المضاف إليه محذوف ولم ينو لفظه ولا معناه. وتقول: أسرعت للمستغيث أولُ. بالبناء على الضم، لأن المضاف إليه محذوف ومنوي معناه.

ـ **دون**: ظرف مكان منصوب على الظرفية في أكثر استعمالاته. أو مجرور بـ(من) وهو ملازم للإضافة في أكثرها حالاته. ومعناه الدلالة على المكان الأقرب إلى مكان المضاف إليه. تقول: جلست دون المدرس. أي في أقرب مكان إليه وقد تأتي بمعنى (غير) كقوله تعالى: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾(١). وهي على التفصيل المذكور في (قبل وبعد).

ـ **الجهات الست**. وهي: يمين وشمال.. الخ وقد تقدمت. وحكمها حكم (قبل وبعد). فتكون منصوبة على الظرفية. أو مجرورة بـ(من). أو تبنى على الضم إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه. تقول: جلست أمام المدرس. وقفت يمين الإمام. قال تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾(٢) وقال تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾(٥). ومثال بنائها على الضم.

---

(١) سورة يٓس، آية: ٢٣.
(٢) سورة يونس، آية: ٩٢.
(٣) سورة الرعد، آية: ١١.
(٤) سورة الأنفال، آية: ١٢.
(٥) سورة النحل، آية: ٢٦.

الجبل عالٍ والنبع يخرج من تحتُ. أي من تحت الجبل.

ـ **علُ**: ظرف مكان بمعنى (فوق) ولا يستعمل إلا مجروراً بـ (من) ولا يضاف[1]. ومعناه الدلالة على أن شيئاً أعلى من آخر. وهو معرب منون إذا كان نكرة (أي يدل على علو غير معين). ولم يضف لا لفظاً ولا معنى. نحو: سقط الحجر من علٍ. أي من مكان عالٍ لا من فوق شيء مخصوص. فقد يكون المراد من فوق جبل أو بيت أو شجرة.....

ويبنى على الضم إذا كان معرفة (أي يدل على علو معين) وحذف المضاف إليه ونوى معناه نحو: تمتعت بالربيع من أسفل الوادي ومن علُ. فـ (علُ) مبنية على الضم في محل جر، لأنها معرفة بسبب دلالتها على علو معين. لأن التقدير: ومن عل الوادي. ولأن المضاف إليه منوى معناه.

وإلى الأسماء المتقدمة أشار بقوله: (واضمم بناءً غيراً.. إلخ) أي: أضمم (غيراً) ضمة بناء. إن عدمت ما أضيف له (غير) أي لم تجد المضاف إليه في الكلام. وقوله (ناوياً ماعدما) أي ناوياً معنى المضاف إليه المحذوف. مع أنه لم يصرح بأن الذي تنويه هو اللفظ أو المعنى. لكن من المعلوم أن المراد المعنى (قبل كغير) أي أن لفظ (قبل) مثل

---

(١) إذا كان لا يضاف فلا داعي لوضعه مع الظروف الملازمة للإضافة في أكثر الحالات. إلا على رأي من يجيز إضافته. قال الجوهري في الصحاح (٦/ ٢٤٣٥) (ويقال: أتيته من علِ الدار. بكسر اللام أي من عالٍ) أهـ، لكن قال ابن هشام في شرح الشذور ص١٠٧: إنه سهو. والله أعلم.

(غير) في الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه. ثم ذكر الألفاظ التي تشترك مع (قبل) في هذا وعطفها بالواو المذكورة والمحذوفة. ثم ذكر أن النحاة أعربوا لفظ (قبل) وما بعده من الأسماء بالنصب مع التنكير. والمراد به حذف المضاف إليه وعدم نية لفظه ولا معناه. وهذا الحكم لا ينطبق على الجميع بل يخرج منه (حسبُ وعلُ) كما تقدم.

* * *

٤١٣ ـ وَمَا يَلِي المُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الإعْرَابِ إذَا مَا حُذِفَا حذف المضاف

٤١٤ ـ وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

٤١٥ ـ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

يجوز حذف المضاف بشرط أن يدل عليه دليل. نحو: حدثتني التجارب أن من يبغي بسلاح الباطل يقتل بسلاح الحق. فقد حذف المضاف من هذا المثال والأصل: حدثني أهل التجارب. لوجود قرينة عقلية تدل على المضاف المحذوف، وهي أن التجارب لا تتحدث. وإنما الذي يتحدث أصحابها والمتصلون بها.

فإن لم يدل على المضاف دليل لم يجز حذفه. نحو: ذكروا للبخل مائة علة.

فلا يجوز حذف المضاف (مائة) إذ لو حذف لم يعلم المراد هل هو مائة أو ألف أو غير ذلك.

ثم إذا حذف المضاف فله حالتان:

الأولى: أن يقوم المضاف مقامه. ويعرب بإعرابه. وهذا هو الغالب. كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾(١) أي: حبَّ العجل. فحذف المضاف المفعول به وحلَّ محله المضاف إليه. وصار مفعولاً به منصوباً. والدليل عليه أن الذي يُشْرَبُه القلب المحبة لا العجل نفسه. وكقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾(٢) أي: برُّ من آمن بالله. فحذف المضاف الواقع خبراً لـ (لكنّ) على قراءة تشديدها وحل محله المضاف إليه (من) وصار خبراً(٣).

الحالة الثانية: أن يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً كما لو كان المضاف مذكورا، وهذا قليل بالنسبة للحالة الأولى، وشرط ذلك أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مضاف مماثل له أو مقابلاً له. وذلك لأجل أن يكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف.

فمثال المماثل: كل رجلٍ محاسب على عمله، وامرأةٍ على عملها. أي: وكلُّ امرأةٍ فحذفت كلمة (كل) الثانية. وهي المضاف.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٩٣.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٧٧.

(٣) اشتهر في كتب التفسير وكتب النحو أن قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ من هذا الباب. وأن المضاف محذوف تقديره: وجاء أمر ربك. وهذا تقدير باطل. لأنه خلاف ظاهر النص وإنما يتمشى مع من ينكر صفة المجيء والإتيان يوم القيامة لفصل القضاء. والصواب إبقاء الآية على ظاهرها كما فهمه سلف هذه الأمة. قال ابن جرير: (يقول تعالى ذكره: وإذ جاء ربك يا محمد وأملاكه صفوفاً صفاً بعد صف).

لأنها معطوفة على مماثل لها. وهي (كل) الأولى. ومنه قول الشاعر:

أكلَّ امرىء تحسبين امرأً؟ ونارٍ توقد بالليل نارا[١]

أي: وكلَّ نارٍ.

ومثال المقابل. قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾[٢] في قراءة من جرَّ (الآخرةِ). وهي قراءة شاذة. والتقدير: والله يريد باقي الآخرة فحذف المضاف. وبقي المضاف إليه مجرورا. لأن المضاف المحذوف مقابل للمذكور.

وهذا معنى قوله: (وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه.. إلخ) أي: وما يأتي بعد المضاف والمراد به المضاف إليه. يكون خلفاً عنه في الإعراب. فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف. ثم ذكر الحالة الثانية وأن المضاف إليه قد يبقى مجروراً كما قد كان قبل حذف (ماتقدما) والمراد به المضاف. لكن بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مذكور مماثل له في اللفظ والمعنى.

* * *

---

(١) إعرابه: (أكل) الهمزة للاستفهام. و(كل) مفعول أول مقدم (امرىء) مضاف إليه (تحسبين) فعل وفاعل. (امرأ) مفعول ثان (ونارٍ) اسم مجرور بإضافة اسم يقع معطوفاً بالواو على المفعول الأول أي: وكل نارٍ، (توقد) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود على (نار) والجملة في محل جر صفة لـ (نار) (ناراً) معطوف على (امرأ).

(٢) سورة الأنفال، آية: ٦٧.

حذف المضاف إليه

٤١٦ ـ وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ إذَا بِهِ يَتَّصِلُ
٤١٧ ـ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أضَفْتَ الأَوَّلاَ

يجوز حذف المضاف إليه. وهو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يحذف من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين. ويبنى على الضم وذلك إذا كان المضاف هو كلمة (غير) أو ظرفاً من الظروف الدالة على الغاية مثل: قبل، بعد. وهذا القسم قد تقدم شرحه قريباً.

الثاني: أن يرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة ويرجع إليه التنوين وغيره مما حذف للإضافة. وهذا هو الغالب. كقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴿٣٩﴾﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[3].

الثالث: أن يبقى إعراب المضاف ويحذف تنوينه كما لو كان المضاف إليه موجوداً، وشرط ذلك أن يعطف على هذا المضاف اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف. واشترطوا ذلك ليكون المذكور دليلًا على المحذوف. فيكون في قوة المنطوق به. نحو: أنفقت ربعَ ونصفَ المال. والتقدير: أنفقت ربعَ المال ونصفَ المال.

---

(١) سورة الفرقان، آية: ٣٩. ومعنى: (تبرنا): أهلكنا.
(٢) سورة الحديد، آية: ١٠.
(٣) سورة الإسراء، آية: ١١٠.

فحذف المضاف إليه الأول وهو كلمة (المال) الأولى. لوجود اسم معطوف وهو (نصف) وهذا المعطوف عامل في لفظ مشابه للمحذوف وهو كلمة (المال) الثانية. وقد بقي المضاف (ربع) على حاله الذي يستحقه حين الإضافة فلم ينون. ومثله قول الشاعر:

سقى الأرضين الغيثُ سهلَ وحزنَها فنيطت عُرَى الآمال بالزرع والضرع(١)

والأصل: (سهلها وحزنها) فحذف المضاف إليه. وأبقى المضاف وهو قول (سهل) على حاله قبل الحذف من غير تنوين لوجود العطف. وكون المعطوف مضافا إلى مثل المحذوف.

وقد اقتصر ابن مالك على القسم الثالث فقال: (ويحذف الثاني ويبقى الأول.. إلخ) أي: يحذف الثاني (وهو المضاف إليه) فيبقى الأول (وهو المضاف) على حاله قبل حذف المضاف إليه. فلا يرد إليه التنوين. وهذا بشرط عطف وإضافة إلى لفظ مثل الذي أضيف إليه الأول الباقي بعد الحذف.

* * *

---

(١) الحزن: بفتح الحاء وسكون المعجمة: ما غلظ من الأرض و(السهل) بخلافه، نيطت: علقت عرى الآمال: والمعنى: أن المطر عم الأرض سهلها وحزنها فقوي رجاء الناس في نماء الزرع وغزارة اللبن.
إعرابه: سقى: فعل ماض مبني على فتح مقدر (الأرضين) مفعول مقدم (الغيث) فاعل (سهل) بدل من الأرضين بدل بعض من كل. (فنيطت) الفاء عاطفة. نيط: فعل ماض مبني للمجهول. والتاء للتأنيث (عرى) نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة للتعذر.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

٤١٨ ـ فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ   مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ
٤١٩ ـ فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَاراً وُجِدَا   بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

من أحكام الإضافة أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه. لأن المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين.

غير أن هناك مواضع أجاز النحاة الفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام ـ استناداً إلى ماورد في القرآن وكلام العرب ـ وجواز الفصل فيها في الشعر أقوى. وهناك مواضع أخرى يجوز الفصل فيها للضرورة الشعرية.

فيجوز الفصل في النثر في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله. والفاصل إما مفعوله أو ظرفه. فالأول كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[1] فقد قرأ ابن عامر ـ وهو من السبعة ـ (زُين) بضم الزاي مبني للمجهول. ورفع (قتل) على أنه نائب فاعل وهو مضاف، ونصب (أولادهم) على أنه مفعول للمصدر: وجر (شركائهم) على أنه مضاف إليه. ففصل بين المصدر المضاف إلى فاعله وهو (قتل) وبين المضاف إليه (شركائهم) والفاصل هو مفعول المصدر (أولادهم)[2] ومعنى الآية: أن القتل

---

(١) سورة الأنعام، آية: ١٣٧.
(٢) لقد رد الزمخشري في الكشاف (٤٢/٢) هذه القراءة ونُسِبَ لأبي علي الفارسي وابن عطية ردها ـ أيضاً ـ بناءً على ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف =

مضاف للشركاء لأنهم هم الفاعلون. والمقتول هم الاولاد. والله أعلم.

ومثال الثاني وهو كون الفاصل ظرفاً ما حكي عن بعض من يوثق بعربيته (تركُ يوماً نَفْسِك وهواها سعي لها في رداها). فـ (ترك) مبتدأ وهو مضاف و(نفسك) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله. والفاصل (يوماً) وهو ظرف للمصدر. و(هواها) مفعول معه منصوب (سعي لها) خبر المبتدأ.

المسألة الثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله الأول والفاصل إما مفعو له الثاني أو ظرفه. فالأول كقول الشاعر:

مازال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانعُ فضلَه المحتاجِ[1]

= إليه إلا بالظرف فقط أو لضرورة الشعر. وكأنه ظن أن القراءة اجتهادية وأن الصواب خلافها والفصيح سواها وهذا اعتراض فاسد. ومنهج مردود. ولا ينبغي تصحيح القراءة بقواعد العربية بل ينبغي تصحيح القواعد العربية بالقراءة. وقراءة ابن عامر قراءة سبعية ثابتة وابن عامر من كبار التابعين مات سنة ١١٨هـ. أخذ القرآن عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما. وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب فكلامه حجة وقوله دليل لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن وروى وسمع ورأى... وقد تصدى للرد على الزمخشري وغيره علماء أجلاء منهم أبو حيان في البحر المحيط عند الآية المذكورة من سورة الأنعام. وابن المنير الاسكندري في تعليقه على تفسير الزمخشري. وصاحب النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٦٣ـ٢٦٤).

(١) إعرابه: (مازال) ما: نافية. و(زال) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (يوقن) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم (زال) المتأخر والجملة خبر (زال). (من) اسم موصول اسم (زال). (يؤمك) الجملة صلة الموصول. (بالغنى) متعلق بالفعل (يوقن) و(سواك) سوى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. والكاف المضاف إليه. (مانع) خبر المبتدأ. وهو مضاف و(المحتاج) مضاف إليه (فضله) مفعول به لاسم الفاعل. والهاء مضاف إليه.

فقوله (مانع) وصف لأنه اسم فاعل. وفعله (منع) يتعدى لمفعولين. وقد أضاف الشاعر هذا الوصف العامل إلى مفعوله الأول وهو قوله (المحتاج) وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو قوله (فضله) أي: مانعُ المحتاجِ فضلَه. والأصل قبل الإضافة: مانعٌ المحتاجَ فضلَه.

ومثال الفصل بالظرف قوله ﷺ في أبي بكر رضي الله عنه: «**هل أنتم تاركو لي صاحبي**»(١). ففيه إضافة الوصف وهو اسم الفاعل (تارك) إلى مفعوله (صاحبي) والدليل على الإضافة حذف النون من المضاف. والفاصل هو الجار والمجرور.

المسألة الثالثة: أن يكون الفاصل قسماً نحو: شرُّ ـ والله ـ المجالسِ مجالسُ الغيبة. وقد حكى الكسائي: هذا غلامُ ـ والله ـ زيدٍ.

وأما مواضع الفصل التي تختص بالشعر فمنها:

١ـ أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيًّا من المضاف. والمراد بالأجنبي معمول غير المضاف كقول الشاعر:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يزيلُ(٢)

---

(١) هذا الحديث رواه البخاري في صحيحه في كتاب المناقب (١٨/٧) ورواه في كتاب التفسير بلفظ (تاركون) وقد نقل الحافظ في فتح الباري (٢٥/٧) عن العكبري أنه قال: إن حذف النون من خطأ الرواة. لكن قال الحافظ إن الحذف من باب الإضافة أو لطول الكلام. قلت: انظر إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري ص١٧٠.

(٢) الشاعر يصف رسم دار ويشبه ما بقي متناثراً من رسومها هنا وهناك بكتابة اليهودي كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً وهو معنى قوله(أو يزيل) وخص اليهودي لأنهم كانوا أهل الكتابة آنذاك.

=

فقد فصل الشاعر بين المضاف وهو (بكف) والمضاف إليه وهو قوله (يهودي) بأجنبي من المضاف وهو قوله (يوماً) فإنه ظرف لقوله (خط) والأصل: كما خط الكتاب يوماً بكف يهودي.

٢ـ الفصل بنعت المضاف. كقول الشاعر:

نجـوت وقـد بـلَّ المـرادي سيفـه   من ابن أبي شيخ الأباطح طالب[١]

فقد فصل بين المضاف وهو قوله (أبي) والمضاف إليه وهو قوله: (طالب) بنعت المضاف وهو قوله (شيخ الأباطح) والأصل: من أبي طالب شيخ الأباطح.

٣ـ الفصل بالنداء. كقول بجير بن أبي سلمى لأخيه كعب يحثه

= إعرابه: (كما) الكاف حرف تشبيه وجر و(ما) مصدرية (خط) فعل ماض مبني للمجهول.(الكتاب) نائب فاعل. (بكف) متعلق بـ(خط) وهو مضاف و(يهودي) مضاف إليه. (يوماً) ظرف زمان منصوب. و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور يقع خبراً لمبتدأ محذوف يفهم من الكلام السابق تقديره: رسم هذه الدار كخط الكتاب. (يقارب) الجملة صفة لـ(يهودي) (أو يزيل) معطوفة عليها.

(١) المرادي: هو عبدالرحمن بن ملجم المرادي لعنه الله. وهو الذي قتل الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه. والقائل هو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، و(الأباطح) جمع أبطح. وهو كل مكان متسع أو هو مسيل واسع فيه دقاق الحصى. والمراد هنا مكة. وشيخ الأباطح: هو أبو طالب والد علي رضي الله عنه.
إعرابه: (نجوت) فعل وفاعل. (وقد) الواو للحال. وقد: حرف تحقيق (بل المرادي سيفه) الجملة في محل نصب حال. (من ابن أبي) ابن مضاف وأبي مضاف إليه مجرور بالياء، (طالب) مضاف إليه. وقد فصل بينهما بقوله (شيخ الأباطح) وهو صفة للمضاف (أبي).

على الإسلام:

وفاقُ كعبُ بجيرٍ منقذ لك من تعجيل تَهْلُكَةٍ والخلدِ في سقر[١]

فقد فصل بين المضاف وهو قوله (وفاق) والمضاف إليه وهو قوله (بجير) بالمنادى وهو قوله (كعبُ) والأصل: وفاقُ بجيرٍ يا كعبُ..

وهذا معنى قوله: (فصل مضاف شبه فعل... إلخ) أي: أجز فصل ما نصبه المضاف الذي يشبه الفعل. إذا كان ذلك المنصوب مفعولاً أو ظرفاً وقوله (فصل) مفعول مقدم للفعل (أجز). و(ما نصب) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل للمصدر (فصل) وجملة (نصب) صلة والعائد محذوف أي (ما نصبه). ثم قال: إنه لم يُعَبْ في الكلام الفصل باليمين وهو القسم ثم ذكر أن الفصل في حالة الضرورة الشعرية وجد بالأجنبي (وهو ما ليس معمولا للمضاف ـ كما تقدم ـ) أو بالنعت أو بالنداء. والنعت والنداء داخلان في الفصل بالأجنبي. لكنه خصهما بالذكر لقصد الإيضاح. وتخصيص هذه المسائل الأخيرة بحالة الضرورة يفيد أن ماقبلها جائز في سعة الكلام.

* * *

---

(١) المعنى: يا كعب موافقة أخيك بجير على الإسلام منجية لك من الهلاك المعجل في الدنيا والخلود في عذاب الدار الآخرة.
إعرابه: (وفاق) مبتدأ وهو مضاف (كعب) منادى بأداة نداء محذوفة. مبني على الضم في محل نصب. (بجير) مضاف إلى (وفاق) (منقذ) خبر المبتدأ (لك من تعجيل) متعلقان بالوصف (منقذ) (تهلكة) مضاف إليه (والخلد) معطوف على تعجيل. (في سقر) متعلق بالخلد.

المضاف إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

٤٢٠ ـ آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا   لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَرَامٍ وَقَذَا
٤٢١ ـ أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ فَذِي   جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي
٤٢٢ ـ وَتُدْغَمُ اليَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ   مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ
٤٢٣ ـ وَأَلِفاً سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ   هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

هذا الفصل معقود لأحكام إضافة الاسم إلى ياء المتكلم. وأُفردت في بحث مستقل لأن لها أحكاماً خاصة فيما يتعلق بالياء. وما يتعلق بآخر المضاف.

القاعدة العامة في هذا الباب

فالقاعدة العامة في هذا الباب وجوب كسرآخر المضاف للياء للمناسبة وبناء ياء المتكلم عن السكون أو الفتح في محل جر. ويدخل في ذلك المفرد الصحيح كغلام وكتاب. نحو: كتابي جديد. والمفرد الشبيه بالصحيح (وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن) مثل: دلو، صفو، سقي، ظبي. نحو: سقيي الماءَ من دلوي فيه ثواب عظيم. كما يدخل في ذلك جمع التكسير إذا كان صحيح الآخر. مثل: طلاب، كتب. نحو: كتبي مرتبة. وجمع المؤنث السالم مثل: أخوات، عمات، بنات. نحو: أزور عماتي وأصل أخواتي.

والقاعدة في إعراب ما تقدم: في حالة الرفع تقول: إنه مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. وفي حالة النصب ـ في غير جمع المؤنث السالم ـ

تقول: منصوب بفتحة مقدرة.. إلخ. أما في حالة الجر فإما أن تقول: مجرور بكسرة مقدرة.. إلخ. أو تقول: مجرور بالكسرة الظاهرة وهذا أنسب وأيسر لبعده عن التكلف. مادام أن الكسرة موجودة في اللفظ[(١)].

أما الياء فهي ضمير متصل بني على السكون أو الفتح في محل جر مضاف إليه كما تقدم.

ويستثنى من هذه القاعدة أربع مسائل يجب فيها تسكين آخر المضاف وبناء ياء المتكلم على الفتح فقط في محل جر.

ما يستثنى من القاعدة السابقة

١ـ المسألة الأولى (المقصور) نحو: فتى، هدى. وحكمه أن آخره واجب السكون لأن آخره ألف. والياء واجبة الفتح للخفة والتخلص من التقاء الساكنين وتبقى الألف. إلا عند هذيل فتقلب ياء. تقول: هدايَ خير طريق لنجاتي، وعلى لغة هذيل: هُدَيَّ. قال تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾[(٢)]. فقد قرأ الجمهور (ومحيايَ) بفتح ياء المتكلم. وقرأ نافع المدني ـ من السبعة ـ بخُلْفٍ عن ورش بإسكانها[(٣)].

فـ (عصاي) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من

---

(١) اختار هذا ابن مالك في التسهيل وشرحه (٣/ ٢٨٠، ٢٨١).
(٢) سورة الأنعام، آية: ١٦٢.
(٣) انظر النشر (٢/ ١٧٣، ١٧٩، ٢٦٧) الكشف (١/ ٤٥٩).

ظهورها التعذر وهو مضاف والياء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. وقال أبوذؤيب الهذلي:

سبقوا هويَّ وأعنقوا لهواهم فتُخرِّمُوا ولكل جنب مصرع(١)

فقوله (هويَّ) أصله (هواي) فالألف ألف المقصور. وبعدها ياء المتكلم فَقَلبَ الألف ياءً وأدغمها في ياء المتكلم فصارت (هويَّ).

٢ـ المسالة الثانية (المنقوص) مثل: الهادي والداعي. وحكمه أن آخره واجب السكون لأن ياءه مدغمة في ياء المتكلم. وياء المتكلم واجبة الفتح. تقول: الشرع هاديّ لطريق الخير. فـ (هاديّ) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل. هو مضاف وياء المتكلم ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

٣ـ المسألة الثالثة. (المثنى وشبهه) وحكمه أن آخره واجب

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة في رثاء أبنائه.
سبقوا هويَّ: ماتوا قبلي، وأعنقوا: سير العنق: السير السريع، أي: تبع بعضهم بعضاً، تخرموا: بالبناء للمجهول أي: انتقصتهم المنية.
إعرابه: (سبقوا) فعل وفاعل (هويَّ) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء لإدغامها في ياء المتكلم على لغة قبيلة الشاعر منع من ظهورها التعذر. وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (وأعنقوا) فعل وفاعل (لهواهم) اللام حرف جر، هوى: اسم مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف للتعذر. والجار والمجرور متعلق بالفعل قبله. وهوى: مضاف والهاء مضاف إليه والميم علامة الجمع. (فتخرموا) فعل ماض مبني للمجهول والواو نائب فاعل (ولكل) الواو للحال. لكل: جار ومجرور خبر مقدم (جنب) مضاف إليه (مصرع) مبتدأ مؤخر والجملة حال.

السكون والياء واجبة الفتح وتحذف النون للإضافة وتسلم الألف في حالة الرفع. وفي حالتي النصب والجر تدغم الياء في ياء المتكلم كالمنقوص. تقول: لن أُجازى إلا بما قدمت يداي. لا أعتمد في الرزق بعد الله إلا على يديّ. فـ(يداي) فاعل مرفوع بالألف والياء مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر. والأصل: يدان لي. فحذفت النون واللام للإضافة. وفي المثال الثاني: أدغمت الياء في الياء. ومنه قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾(١) فـ(يدي) اسم مجرور وعلامة جره الياء المدغمة في ياء المتكلم. وياء المتكلم مضاف إليه.

٤ـ المسألة الرابعة: (جمع المذكر السالم وشبهه) وحكمه أن آخره واجب السكون والياء واجبة الفتح. وفي حالة الرفع تقلب الواو ياء وتدغم في ياء المتكلم وتقلب الضمة كسرة للمناسبة. أما في حالتي النصب والجر فتدغم الياء في الياء تقول: أنتم مشاركيّ في الدعوة إلى الله. والأصل: مشاركُون لي فحذفت النون واللام للإضافة فصار: مشاركُوي ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وقلبت الضمة كسرة فصار: مشارِكيّ. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾(٢) فقد قرأ الجمهور بفتح الياء مشددة. لأن ياء الجمع أدغمت في ياء المتكلم وهي مفتوحة فبقيت على فتحها. وقرأ حمزة ـ من السبعة ـ بكسر الياء

---

(١) سورة صَ، آية: ٧٥.
(٢) سورة إبراهيم، آية: ٢٢.

مشددة. وهي لغة لبعض العرب[١].

فإن كان ما قبل الواو مفتوحاً نحو: مصطَفَون. بقي على فتحه فتقول: مصطفَيَّ.

وهذا معنى قوله: (آخرَ ما أضيف لليا اكسر.. إلخ) أي: اكسر آخر الاسم الذي أضيف (لليا) بالقصر للوزن هي ياء المتكلم. بدليل الترجمة، بشرط ألا يكون هذا الاسم معتل الآخر كالمنقوص مثل (رامٍ) اسم فاعل من (رمى) وكالمقصور مثل (قذى) [وهي الأجسام الصغيرة التي تقع في العين فتؤلمها]. وكذلك لا يكون مثنى (كابنين) أو جمع مذكر سالم (كزيدين) (فذي) أي فهذي تكون الياء بعدها مفتوحة. وقوله (احْتُذي) أي اتُبِع، وفهم من تخصيصه فتح الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها. بل يجوز فتحها وسكونها ـ كما تقدم ـ.

ثم ذكر أن الياء التي في آخر المضاف ـ وهي ياء المثنى وجمع المذكر وياء المنقوص ـ تدغم (فيه) أي في ياء المتكلم وهو المضاف إليه وكذلك تدغم الواو في الياء بعد قلبها ياء، لأن الحرف لا يدغم إلا في مثله، ثم إن كان ما قبل الواو مضموماً فإنه يكسر ليهون النطق: أي يسهل النطق. بالكسرة قبل الياء المشددة بدلاً من الضمة. ثم قال (وألفاً سلم) أي: أبق الألف في المثنى المرفوع والمقصور عند إضافتهما للياء. إلا عند هذيل فتنقلب ألف المقصور ياءً.

---

(١) انظر النشر (٢/٢٩٨، ٢٩٩) الكشف (٢/٢٦).

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

أقسام المصدر العامل ومواضعه

٤٢٤ ـ بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ ... مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ

٤٢٥ ـ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحِلّ ... مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

في اللغة العربية أسماء تعمل عمل أفعالها بشروط. وقد ذكر منها ابن مالك ـ رحمه الله ـ المصدر واسم المصدر. واسم الفاعل، وصيغ المبالغة واسم المفعول ـ وهذه ذكرها متوالية ثم ذكر الصفة المشبهة ثم اسم التفضيل. وبعد أبواب متعددة ذكر اسم الفعل.

وهذا الباب معقود لإعمال المصدر واسم المصدر. وقد قدم ابن مالك إعمال المصدر على أبنية المصادر لأن الإعمال أمر نحوي. شديد الصلة بالأبواب السابقة. والأبنية بحث صرفي. والأولى تقديم أبنية المصادر على الإعمال لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره. فلابد من تقديم الأبنية ليكون الحكم على شيء مفهوم معلوم.

تعريف المصدر

والمصدر هو: الاسم الدال على الحدث المجرد المشتمل على حروف فعله، أو أكثر منها نحو: بذلُ المال في الخير نفع لصاحبه فـ (بذل) مصدر: بذَلَ، يبذل، بذلاً. وهو يدل على حدوث البذل من غير زمن. وقد اشتمل على جميع حروف الفعل (بذَلَ).

وفي نحو: إكرام الضيف من آداب الإسلام. اشتمل المصدر على حروف فعله (أكرم) وزيادة الألف قبل آخره.

الفرق بين المصدر واسم المصدر

واسم المصدر يختلف عن المصدر وإن كانا يتفقان في الدلالة

على الحدث لكن المصدر لا تنقص حروفه عن حروف فعله. واسم المصدر تنقص حروفه عن حروف فعله لفظاً وتقديراً دون تعويض. نحو: عطاء فإنه مساوٍ للمصدر إعطاءً في الدلالة على المعنى. لكنه خالفه بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله: أعطى وقولنا: لفظاً وتقديراً. شرط في اسم المصدر. لإخراج ما خلا من بعض ما في فعله لفظا ولم يخل منها تقديراً فهو مصدر. نحو: قتال. مصدر قاتل. وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل. لكن خلا منها لفظاً ولم يخل منها تقديراً. ولذلك نُطق بها في بعض المواضع. نحو: قاتل قيتالا. لكن انقلبت الألف ياء لكسر ماقبلها. وأما حذفها فهو للتخفيف وكثرة الاستعمال. وقولنا: دون تعويض. احتراز مما فيه تعويض فهو مصدر نحو: عدة. فإنه مصدر: وعد. وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً. لكن عوض عنها التاء.

والمصدر يعمل عمل فعله الذي اشتق منه. فيرفع الفاعل. وينصب المفعول به بواسطة وبغيرها..

مواضع عمل المصدر

فيعمل عمل فعله في موضعين:

الأول: أن يحذف الفعل وينوب عنه المصدر في تأدية معناه وفي التعدي واللزوم. مثل إكراماً المسكين. فـ (إكراماً) مصدر نائب عن فعله (أكرم). وقد عمل عمله. ففيه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. وهو فاعله والمسكين مفعول به منصوب للمصدر. وقد مضى بيان ذلك في باب المفعول المطلق.

الثاني: إذا صح أن يحل محله (أنْ) والفعل. أو (ما) والفعل. نحو: يسرني أداؤك الواجب. فـ (أداءُ) فاعل (يسر) وهو مصدر عَمِلَ عَمَلَ فعله وقد أضيف إلى فاعله وهو (الكاف) ونصب المفعول به وهو كلمة (الواجب) ويمكن أن يحل محله (أن) والفعل، أو (ما) والفعل. فنقول: يسرني أن تؤدي الواجب. إن أردت الزمان الماضي أو المستقبل. أو يسرني ما تؤدي الواجب. إن أريد الحال(١).

أقسام المصدر العامل

وهذا المصدر العامل ينقسم ثلاثة أقسام:

الأول: المصدر المضاف. وإعماله أكثر من إعمال القسمين

---

(١) ما ذكر في عمل المصدر هو شرط وجودي. وهناك شروط عدمية وهي:
١ ـ ألا يكون مصغراً فلا يجوز: أُكيلك الطعام بسرعة مضر. تريد: أكلك الطعام.
٢ ـ ألا يكون ضميراً فلا يجوز: إكرامي الصديق مطلوب. وهو جاراً أشد. تريد: وإكرامي جاراً أشد.
٣ ـ ألا يكون محدوداً. أي: مختوماً بالتاء الدالة على المرة الواحدة فلا يصح ساءني ضربتك عليًّا. فإن كانت التاء من صيغة الكلمة وليست للوحدة عمل نحو: إغاثتك الملهوف دليل مروءتك.
٤ ـ ألا يكون المصدر متبعاً بتابع ـ كالنعت وغيره ـ قبل تمام عمله. فلا يجوز: أعجبني إكرامك الطيبُ زيداً.
٥ ـ ألا يكون محذوفاً لأنه إذا حذف لم توجد حروف الفعل الذي هو محمول عليه.
٦ ـ ألا يكون مفصولاً من معموله بفاصل ليس معمولاً لهذا المصدر نحو: إني أقوى على إلقاءٍ في الحفل كلمة نافعة. والأصل: إني أقوى على إلقاء كلمة نافعة في الحفل.
٧ ـ ألا يتأخر عن معموله فلا يجوز: ساءني زيداً ضربك. إلا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز تأخره عنه لوروده في القرآن ولأنه يتوسع فيهما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ وقال تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴿١٠٨﴾﴾ والأصل: بلغ السعي معه. حولاً عنها. ولا داعي للتكلف في التأويل من غير داع ولاسيما في القرآن.

الآخرين. وتقدم مثاله.

الثاني: المصدر المنون. وإعماله أقرب إلى القياس من إعمال المضاف لأنه يشبه الفعل في التنكير. وهو يلي المضاف في الكثرة. نحو: واجب علينا تشجيعٌ كلَّ مجتهد. تقديره: واجب علينا أن نشجع كل مجتهد. ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[1] فـ(إطعام) معطوف على ما قبله وهو (فك رقبة) وهو مصدر منون نصب المفعول به وهو قوله: (يتيماً) والتقدير: أو أن يطعم يتيماً.

الثالث: المعرف بـ(أل) وإعماله شاذ لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بـ(أل) لكنه قياسي. وهو أقل من سابقيه استعمالاً وبلاغة. نحو: المجدُّ سريعُ الإنجاز أعمالَه. بنصب (أعماله) على أنه مفعول للمصدر المحلى بـ(أل) ومنه قول الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءه يَخالُ الفرار يراخي الأجل[2]

فالمصدر المحلى بـ(أل) وهو قوله (النكاية) نصب المفعول به: وهو قوله (أعداءه) كما ينصبه الفعل.

وكما يعمل المصدر فإن اسم المصدر يعمل ـ أيضاً ـ بالشرط المذكور وهو أن يحل محله (أن والفعل) أو (ما والفعل). وأعماله

---

(١) سورة البلد، الآيتان: ١٤، ١٥.

(٢) النكاية: مصدر نكيت العدو، أي: أثرت فيه ونلت منه، يخال: يظن، يراخي: يؤخر. إعرابه: (ضعيف) خبر لمبتدأ محذوف أي: هو ضعيف. (الفرار) مفعول أول لـ(يخال) لأنها تنصب مفعولين وجملة (يراخي الأجل) هي المفعول الثاني.

ـ مع قياسيته ـ قليل، ومنه قول الشاعر:

إذا صح عون الخالق المرءَ لم يجد عسيراً من الآمال إلا ميسراً[(١)]

وهذا معنى قوله: (بفعله المصدر ألحق في العمل.. إلخ) أي: ألحق المصدر بفعله في العمل. سواء كان مضافاً أو مجرداً وهو المنون أو مقترناً بـ (أل). ثم بين أن شرط عمله أن يمكن إحلال الفعل مع (أن) أو (ما) المصدريتين محله. ثم ذكر أن اسم المصدر يعمل أيضاً..

* * *

إذا أضيف المصدر إلى فاعله أو مفعوله واتبعا بتابع

٤٢٦ ـ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

٤٢٧ ـ وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الإتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

تقدم أن المصدر العامل يأتي مضافاً. وهو ضربان:

الأول: أن يكون مضافاً إلى فاعله. فيؤتى بعده بالمفعول به منصوباً إن وجد، فيكون الفاعل مجروراً في اللفظ مرفوعاً في المحل. نحو: يسرني شكرك المنعم فـ (شكر) فاعل (يسر) وهو مضاف.

---

(١) عون: اسم مصدر فعله: أعان. ومصدره: إعانة.
إعرابه: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط. (صح) فعل ماض (عون الخالق) فاعل. وهو من إضافة اسم المصدر إلى فاعله. (المرء) مفعول به لاسم المصدر. والجملة في محل جر بإضافة (إذا) لها، (عسيراً) مفعول أول لـ (يجد)، (ميسراً) مفعول ثان.

والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله. ولفظ (المنعم) مفعول به للمصدر. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾[١] فـ (دفع) مبتدأ حذف خبره، وهو مضاف إلى فاعله. و (الناس) مفعول به للمصدر.

فإذا جاء تابع للفاعل من نعت أو عطف أو غيرهما جاز فيه الجر مراعاة للفظ الفاعل المتبوع لأنه مجرور. وجاز فيه الرفع مراعاة لمحله. نحو: عجبت من إكرام خالدٍ وعمروٍ أباهما، برفع (عمرو) وجره ومن الاتباع على المحل قوله:

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلبَ المعقِّبِ حقَّه المظلومُ[٢]

فأضاف المصدر (طلب) إلى فاعله وهو (المعقب) ثم أتى بالنعت وهو (المظلوم) مرفوعاً نظراً للمحل.

الضرب الثاني: أن يكون المصدر مضافاً إلى مفعوله. فيؤتى بعده بالفاعل مرفوعاً إن وجد. فيكون المفعول مجروراً في اللفظ منصوباً في المحل. نحو: من سوء التربية عصيان الآباء بنوهم. فـ (عصيان) مبتدأ مؤخر. وهو مضاف إلى مفعوله (الآباء) و(بنوهم) فاعل المصدر. ومنه

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٥١.

(٢) البيت في وصف حمار وحشي قد عجل رواحه إلى الماء وقت الهاجرة وأزعج الأتان وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له. فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى.

إعرابه: (حتى) ابتدائية (طلب) مفعول مطلق منصوب لـ (هاجها) لأنه مرادف له في المعنى.

قوله ﷺ: «**بني الإسلام على خمس... وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً**»[١] فـ(حج) مصدر مضاف لمفعوله (البيت) و(من استطاع) فاعل المصدر.

فإذا جاء تابع للمفعول به ـ من نعت أو عطف أو غيرهما. جاز فيه الجر مراعاة للفظ المفعول به المتبوع لأنه مجرور. وجاز فيه النصب مراعاة لمحله. نحو: عجبت من أكل الطعامِ الحارِّ زيدٌ. بنصب كلمة (الحار) وجرها، ومن مراعاة المحل قوله:

قد كنت داينت بها حسّانا مخافة الإفلاس والليّانا[٢]

فأضاف المصدر (مخافة) إلى مفعوله وهو (الإفلاس) ثم أتى بعطف النسق وهو (الليانا) منصوباً نظراً للمحل.

وهذا معنى قوله: (وجُرَّ ما يتبع ماجر.. إلخ) أي: إذا جاء تابع للمضاف إليه المجرور فاجرر هذا التابع مراعياً لفظ المجرور. سواء كان مرفوعاً محلاً لأنه فاعل. أو منصوباً محلا لأنه مفعول به. ثم بين أن الجر لمراعاة اللفظ ليس لازماً. فمن يراعي المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن.

* * *

---

(١) متفق عليه.

(٢) المعنى: قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلاً عن دين لي عنده. لمخافتي أن يفلس أو يماطلني. و(الليان) بفتح اللام وتشديد الياء. المطل والتسويف.
إعرابه: مخافة: مفعول لأجله. والألف في قوله(والليانا) للإطلاق.

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

عمل اسم الفاعل وشروطه

٤٢٨ ـ كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ   إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
٤٢٩ ـ وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا   أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا
٤٣٠ ـ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ   فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

هذا النوع الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل. وهو اسم الفاعل وكذا صيغ المبالغة.

تعريف اسم الفاعل

واسم الفاعل: اسم مشتق للدلالة على معنى مجرد حادث وعلى فاعله.

فقولنا: اسم مشتق: أي مأخوذ من مصدر الثلاثي كـ (نادم) أو غيره كـ (مُكْرِم).

وقولنا: على معنى مجرد: هو الحدث الخالي عن الزمان كالقيام والقعود ونحوهما.

وقولنا: حادث: أي عارض يتغير ويزول. وهذا هو الغالب في اسم الفاعل. ويخرج بهذا الصفة المشبهة واسم التفضيل لأنهما للثبوت لا للتجدد والحدوث[١].

وقولنا: وعلى فاعله: أي من حدث منه الفعل وصدر عنه.

---

(١) انظر باب: أبنية أسماء الفاعلين. وباب الصفة المشبهة.

كضارب. وهذا يخرج اسم المفعول كمضروب لأنه يشتق لمن وقع عليه الحدث.

أحوال اسم الفاعل

واسم الفاعل لا يخلو من حالين:

الأولى: أن يكون مقترناً بـ (أل) وهذا سيأتي حكمه إن شاء الله.

١- عمل المجرد

الثانية: أن يكون مجرداً منها. وهذا يرفع الفاعل مطلقاً بلا شرط نحو: الله عالمٌ ببواطن الأمور. ففي (عالم) ضمير مستتر هو الفاعل وكقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾(١) فـ (ألوانه) فاعل لاسم الفاعل.

وأما نصبه المفعول به فلا بد من شرطين:

الأول: أن يكون للحال أو الاستقبال. وذلك لأن اسم الفاعل ـ كما يقولون ـ إنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه. وهو المضارع. ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات. بمعنى: أن الساكن في أحدهما مقابل في ترتيبه للساكن في الآخر. وكذا المتحرك. فـ (نادم) موافق لمضارعه (يَنْدم) في كل ما ذكر.

الشرط الثاني: أن يعتمد على شيء قبله. كالاستفهام نحو: أبالغٌ أنت قصدك. فالهمزة للاستفهام. و(بالغ) مبتدأ (أنت) فاعل سد مسد الخبر (قصدك) مفعول به لاسم الفاعل. والكاف مضاف إليه.

أو يعتمد على نفي نحو: ما حامد السوقَ إلا من ربح. فـ (حامد)

---

(١) سورة فاطر، آية: ٢٨.

مبتدأ (السوق) مفعول به لاسم الفاعل (إلا) أداة استثناء ملغاة (من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل سد مسد الخبر (ربح) صلة الموصول.

أو يعتمد على نداء نحو: ياسائقاً سيارةً تمهل. فـ (يا) حرف نداء (سائقاً) منادى منصوب. والفاعل ضمير مستتر. (سيارة) مفعول به لاسم الفاعل،

أو يقع نعتاً لمنعوت مذكور نحو: صحبت رجلًا عارفاً آدابَ السفر. أو لمنعوت محذوف لوجود قرينة تدل عليه. نحو: كم معذبٍ نفسَه في طلب الدنيا يرى أنه أسعد الناس. أي: كم شخص معذب نفسه.

أو يقع حالاً نحو: جاء خالد راكباً فرساً. قال تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢﴾[1].

أو يقع خبراً لمبتدأ نحو: أنت حافظٌ غَيْبَةَ جارك.

أو يقع خبراً لناسخ نحو: إنك حافظ غيبة جارك. قال تعالى: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ۝٣٢﴾[2].

فإن كان اسم الفاعل للماضي لم يعمل. فلا يصح أن تقول: محمد كاتبٌ واجبَه أمسِ. بنصب واجبه. بل يجب فيه الإضافة. فنقول: محمد كاتبُ واجبِه أمس.

---

(١) سورة الزمر، آية: ٢.

(٢) سورة النمل، آية: ٣٢.

وخالف في ذلك الكسائي فأجاز عمله ـ وان كان ماضياً ـ محتجًّا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[1] فـ (باسط) بمعنى الماضي. وخرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية. ومعنى ذلك: أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها. وعليه لا يكون (باسط) ماضياً. وإنما هو حاضر. والسر في ذلك إحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد.

وإن لم يعتمد اسم الفاعل لم يعمل. وخالف في ذلك الأخفش فأجاز عمله واحتج بقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلاتك ملغياً مقالة لهبي إذا الطير مرتِ[2]

فإن قوله: (خبير) مبتدأ. وقوله: (بنو لهب) فاعل سد مسد الخبر. ولم يعتمد اسم الفاعل على شيء مما ذكر.

والجمهور على اشتراط الاعتماد ـ كما تقدم ـ ولا حجة للأخفش في هذا البيت. لجواز أن يكون قوله: (خبير) خبراً مقدماً. وقوله:

---

(١) سورة الكهف، آية: ١٨.

(٢) المعنى: أن بني لِهْب عالمون بزجر الطير وعيافتها ـ أي التكهن بأسمائها وحركاتها وأصواتها تفاؤلاً وتشاؤماً ـ فإذا أخبرك لهبي بشيء من ذلك فصدقه ولا تلغ كلامه. ومعلوم أن التطير من أعمال الجاهلية وهو نوع من الشرك يتنافى مع التوحيد أو ينقص كماله.

إعرابه: فلا تك: مضارع مجزوم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف. واسمها ضمير مستتر. (ملغياً) خبرها وفيه ضمير مستتر (مقالة) مفعول به لاسم الفاعل (ملغياً). (الطير) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. أو فاعل مقدم أو مبتدأ. على الخلاف.

(بنو لهب) مبتدأ مؤخراً. ولا يضر الإخبار بالمفرد عن الجمع. لأن صيغة (فعِيل) على وزن المصدر كالصهيل والنعيق. والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فكذا ماهو على وزنه. وقد ورد ذلك صريحاً في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ۝٤﴾(١). فـ (الملائكة) مبتدأ. و(ظهير) خبر المبتدأ. مع أن المبتدأ جمع.

وإلى ماتقدم من عمل من اسم الفاعل وشروطه قال ابن مالك (كفعله اسم فاعل في العمل.. إلخ) أي: أن اسم الفاعل كفعله في العمل. متعدياً كان الفعل أو لازماً بشرط أن يكون بمعزل عن الزمان الماضي. أي: بمكان بعيد عنه. والمراد أنه لابد أن يكون للحال أو الاستقبال. كما يشترط أن يلي استفهاماً أي: يقع بعد استفهام أو بعد حرف نداء أو بعد نفي. أو يأتي اسم الفاعل صفة (والمراد بها هنا النعت والحال) أو مسنداً. أي مخبراً به عن مبتدأ أو ناسخ من النواسخ. ثم ذكر أن اسم الفاعل قد يقع نعتاً لمنعوت محذوف معروف فيعمل العمل المذكور.

***

٤٣١ ـ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي الْمُضِي   وَغَيْـرِهِ إِعْمَالُـهُ قَـدِ ارْتُضِي

٢- عمل اسم الفاعل المحلى بـ (أل)

هذه الحالة الثانية من أحوال اسم الفاعل وهي أن يكون مقترناً بـ (أل) فيعمل عمل فعله مطلقاً بغير تَقَيُّدٍ بزمن معين. ودون أن يعتمد

---

(١) سورة التحريم، آية: ٤.

على شيء مما ذكر نحو: الكاتم سرَّ إخوانه محبوب. فـ (الكاتم) مبتدأ. وفيه ضمير مستتر هو الفاعل (سرَّ) مفعول به لاسم الفاعل (محبوب) خبر المبتدأ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ﴾[(١)] فـ (الغيظ) مفعول به لاسم الفاعل المحلى بـ (أل).

وهذا معنى قوله: (وإن يكن صلة أل.. إلخ) أي: وإن يكن اسم الفاعل مبدوءا بـ (أل) الموصولة. فإنه يعمل عمل فعله في الزمان الماضي وغيره.

* * *

عمل صيغ المبالغة

٤٣٢ ـ فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولُ فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

٤٣٣ ـ فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلِ وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

مما يعمل عمل الفعل (صيغ المبالغة). وهي كل اسم حول للمبالغة والتكثير[(٢)] في الفعل من صيغة (فاعل) إلى إحدى الصيغ المذكورة[(٣)]. وهي خمس:

١ـ فَعّال: بتشديد العين. نحو: القائد الناجح ليس بهياب عند الفزع، ومنه ما حكاه سيبويه: أما العسلَ فأنا شرَّاب. فـ (شراب) صيغة مبالغة. وقد عملت عمل الفعل ففيها ضمير مستتر هو الفاعل.

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١٣٤.

(٢) هما متغايران فالمبالغة باعتبار الكيفية. والتكثير باعتبار الكمية.

(٣) وقد تأتي لغير المبالغة نحو: شَرُف فهو شريف. وكرم فهو كريم.

والمفعول (العسل).

٢ـ مفعال: بكسر الميم. نحو: الكريم منحار إبلَه لضيفه.

٣ـ فعول: بفتح الفاء نحو: المؤمن شكور ربَّه على نعمه.

والتحويل إلى هذه الثلاث بكثرة.

٤ـ فعيل: بكسر العين وبعدها ياء. نحو: المؤمن رحيم بالضعفاء.

٥ـ فَعِل بكسر العين من غير ياء. نحو: لا تكن جزعاً عند الشدائد والتحويل إلى هذين بقلة.

وهذه الصيغ لاتصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي متعدٍ. ماعدا صيغة (فعال) فتصاغ من المتعدي واللازم[1] كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾[2].

وهي لا تجري على حركات مضارعها وسكناته بالرغم من اشتمالها على حروفه الأصلية. ولهذا حملت على اسم الفاعل لا على الفعل. بالشروط المذكورة في اسم الفاعل.

وهذا معنى قوله: (فعال أو مفعال أو مفعول.. إلخ) أي: أن صيغة (فعال) و(مفعال) و(فعول) تغني عند إرادة الكثرة عن صيغة (فاعل) أي عن اسم الفاعل. وأن هذه الصيغ تستحق ما يستحقه

---

(١) وقد جاءت ـ أيضاً ـ صيغة (فَعول) من اللازم مثل: ضحوك، عبوس بشوش. لكنها مقصورة على السماع [انظر النحو الوافي (٣/ ٢٦٠)].

(٢) سورة القلم، الآيات: ١٠ -١٢.

(فاعل) من العمل عند استيفاء الشروط المذكورة في اسم الفاعل. ثم بين أن استعمال صيغتي (فعيل، وفعِل) قليل في المبالغة[١].

***

عمل المفرد للمثنى والجمع من اسم الفاعل وصيغ المبالغة

٤٣٤ ـ وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

أي أن غير المفرد ـ من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة ـ مثل المفرد في العمل والشروط. فيدخل في ذلك المثنى. والجمع. سواء كان الجمع جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث أو جمع تكسير. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[٢] فـ(آمين) اسم فاعل وهو جمع مذكر سالم مفرده (آم) وقد عَمِلَ عَمَلِ المفرد فنصب المفعول به (البيت الحرام) وفاعله ضمير مستتر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[٣] فلفظ الجلالة منصوب بـ(الذاكرين) وهو جمع ذاكر. وفاعله ضمير مستتر فيه. وقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾[٤] فـ(أبصارهم) فاعل لـ(خشعاً) وهو جمع خاشع. ومن أمثلة جمع صيغ المبالغة قول الشاعر:

---

(١) هناك صيغ أخرى تفيد المبالغة ومنها: (فِعّيل) بكسر أوله وتشديد العين. والأكثرون على أنها سماعية. وقد ذكر ابن قتيبة في (أدب الكاتب) ص٣٣٠: أنه كثير مثل: سكير. وخمير وعشيق وسكيت.. وإذا ثبتت كثرتها فلماذا لا يصح القياس؟! وقد قرر المجمع اللغوي القاهري أنها قياسية. ومنها: مِفْعَل نحو: إنه مِسْعَر حروب. أي: يكثر إشعالها. انظر: النحو الوافي (٣/ ٢٥٩).

(٢) سورة المائدة، آية: ٢.

(٣) سورة الأحزاب، آية: ٣٥.

(٤) سورة القمر، آية: ٧.

ثـم زادوا أنهـم فـي قـومهـم غُفُـر ذنبهـم غيـر فُخُـر[١]

فأعمل الشاعر جمع صيغة المبالغة (غفر) وهو جمع (غفور) عمل المفرد فنصب المفعول به (ذنبهم) وفاعله ضمير مستتر فيه.

❊ ❊ ❊

٤٣٥ ـ وَانْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْواً وَاخْفِضِ وَهْـوَ لِنَصْـبِ مَـا سِـوَاهُ مُقْتَضِـي

جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو نصبه لـه

تقدم أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل بشرطين. وهما: كونه للحال أو الاستقبال مع اعتماده على شيء مما تقدم.

وذكر هنا أن وجود الشرطين المذكورين لا يوجب عمل اسم الفاعل. بل يجوز إضافته إلى مفعوله. بشرط أن يقع بعده فلا يفصل بينهما فاصل فتقول: هذا كاتبُ الدرسَ أو كاتبُ الدرسِ. ومنه قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾[٢] فقد قرأ حفص بالإضافة. وقرأ الباقون بالتنوين ونصب (أمره) على المفعولية. قال مكي: (وهما لغتان في إثبات التنوين في اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وحذفه، وقد مضى له نظائر)[٣].

فإن كان مفعوله غير تالٍ له بأن فَصَل بينهما فاصل وجب نصبه لتعذر الإضافة بسبب الفصل. نحو: هذا كاتبٌ اليوم الدرسَ. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ﴾[٤].

---

(١) غير: خبر ثان لـ (أن) مرفوع.
(٢) سورة الطلاق، آية: ٣.
(٣) الكشف (٢/ ٣٢٤).
(٤) سورة البقرة، آية: ٣٠.

فإن كان لاسم الفاعل المستوفي للشروط مفعولان أو ثلاثة وأضيف إلى واحد منها. وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوباً كما كان. نحو: أنا ظانُّ خالدٍ مسافراً. أأنت مخبرُ عصامٍ السفرَ قريباً؟.

وهذا معنى قوله: (وانصب بذي الإعمال.. إلخ) أي: وانصب بذي الإعمال؛ أي صاحب الإعمال. وهو اسم الفاعل المستوفي للشروط. (تلوا) أي مفعوله الذي يتلوه ويقع بعده. أو جُرَّهُ بإضافته إليه. فإن كان اسم الفاعل يتطلب أكثر من مفعول وأضيف إلى الأول. نُصِبَ ماعداه.

* * *

حكم تابع معمول اسم الفاعل المنصوب والمجرور

٤٣٦ ـ وَاجْرُرْ أوِ انْصِبْ تَابعَ الَّذِي انْخَفَضْ كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

تقدم أن اسم الفاعل المستوفي للشروط يصح أن ينون وينصب ما بعده أو يحذف تنوينه ويضاف إلى مابعده.. فإذا جاء تابع من التوابع للمفعول به المنصوب مباشرة وجب في هذا التابع النصب مراعاة للفظ المتبوع المنصوب نحو: لست بمصاحبٍ العاصيَ والمنافقَ. فيتعين نصب المعطوف وهو كلمة (المنافق) تبعاً للمعطوف عليه لأنه منصوب باسم الفاعل.

أما عند جر المتبوع بالإضافة ـ وهو المراد بهذا البيت ـ فيجوز في التابع وجهان:

الأول: النصب حملاً على المحل[1]. لأن المضاف إليه وإن كان مجروراً لكنه مفعول به في الأصل قبل الإضافة.

الثاني: الجر مراعاة للفظ. نحو: لست بمصاحبِ الفاسقِ والمنافقِ، بجر المعطوف عليه وهو (الفاسق) لإضافة اسم الفاعل إليه. وأما المعطوف وهو (المنافق) فيجوز فيه الجر والنصب على ما تقدم.

وهذا معنى قوله: (واجرر أو انصب.. إلخ) أي: إذا جاء تابع للاسم المجرور بعد اسم الفاعل جاز فيه الجر والنصب. ثم ذكر المثال (مبتغي جاهٍ ومالاً من نهض). والأصل: من نهض مبتغي جاهٍ ومالاً. فـ(من) اسم موصول مبتدأ مؤخر وجملة (نهض) صلة. و(مبتغي) خبر مقدم. وهو مضاف إلى (جاهٍ) و(مالاً) معطوف على (جاهٍ) باعتبار أصله.

* * *

عمل اسم المفعول

٤٣٧ ـ وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ
٤٣٨ ـ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي

تقدم مما يعمل عمل الفعل: المصدر واسمه. واسم الفاعل وصيغ

---

(١) هذا أيسر مما ذكر بعض النحويين من أن النصب إما على إضمار فعل أو وصف وهو رأي سيبويه لأن مالا يحتاج إلى تقدير أولى. قال ابن مالك في شرح الكافية (١٠٤٧/٢): (ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه. وإن كان التقدير قول سيبويه).

المبالغة. وذكر هنا اسم المفعول. وهو:

تعريف اسم المفعول

اسم مشتق للدلالة على معنى مجرد. وعلى من وقع عليه ذلك المعنى.

مثاله: مُنِحَ الفائزُ جائزةً فهو ممنوح. فاسم المفعول (ممنوح) يدل على معنى مجرد وهو (منح الجائزة) غير مقيد بزمان. ويدل على الذات التي وقع عليها منح الجائزة.

واسم المفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول. فإن كان محلى بأل عمل مطلقاً بلا شرط. نحو: المفقودُ مالُه حزين. فـ(المفقود) مبتدأ. (ماله) نائب فاعل لاسم المفعول. والهاء مضاف إليه. (حزين) خبر المبتدأ. قال تعالى في مصارف الزكاة ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾(١) فـ(قلوبهم) نائب فاعل لاسم المفعول والميم علامة الجمع. والهاء مضاف إليه.

وإن كان اسم المفعول مجرداً عمل إذا توفرت له الشروط التي اشترطت لعمل اسم الفاعل من كونه للحال أو الاستقبال واعتماده على شيء مما تقدم.

فيرفع نائب الفاعل إذا كان فعله متعدياً لواحد فتقول: العلم معروفة فوائده. فـ(معروفة) خبر المبتدأ. وهو اسم مفعول. فعله (عُرف) المتعدي لواحد (فوائده) نائب فاعل والهاء مضاف إليه.

---

(١) سورة التوبة، آية: ٦٠.

وإن كان فعله متعدياً لأكثر رُفع واحد بالنيابة. ونصب غيره. نحو: المجد ممنوح جائزة. فـ (المجد) مبتدأ (ممنوح) خبر المبتدأ. وهو اسم مفعول وفيه ضمير مستتر هو نائب الفاعل. وهو المفعول الأول في الأصل. (جائزة) مفعول ثانٍ منصوب. والأصل: منحتُ المجدَّ جائزةً. ثم بني للمجهول فقيل: منح المجدُّ جائزةً.

ومن إعماله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾(١) فـ (الناس) نائب فاعل لاسم المفعول.

وهذا معنى قوله: (وكل ما قرر لاسم فاعل.. إلخ) أي: كل ما تقرر لاسم الفاعل من العمل والشروط ـ مما ذكره ابن مالك ـ يثبت لاسم المفعول (بلا تفاضل) أي بلا زيادة في أحدهما على الآخر. وهذا لايستفاد من أول البيت، فليس توكيداً. ثم بين أن اسم المفعول مثل الفعل المبني للمجهول في المعنى. وهو الدلالة على الحدث الواقع على الذات. فإن قيل: إن الكلام في العمل لا في المعنى. فالجواب: إما لأن عمله مُسَبَّبٌ عن كونه بمعنى فعله. فأطلق السبب وأراد المسبب. أو لأن العمل داخل تحت قوله: (وكل ما قرر لاسم فاعل..). والفاء في قوله (فهو كفعل) هي الفاء الفصيحة(٢) ـ على الأظهر ـ أي: إذا أردت عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو

---

(١) سورة هود، آية: ١٠٣.

(٢) هي التي تكون جواباً لشرط مقدر مع الأداة. انظر: دراسات في أساليب القرآن الكريم (١/٢/٢٤٥).

كفعل. . إلخ. ثم مثل بقوله: (المعطى كفافاً يكتفي) فـ (المعطى) مبتدأ. و (أل) فيه موصولة. وفي (المعطى) ضمير مستتر يعود على (أل) نائب فاعل. وهذا الضمير هو المفعول الأول في الأصل. (كفافاً) مفعول ثان لاسم المفعول. وجملة (يكتفي) خبر المبتدأ. والكفاف: كسحاب. ما يكفي من القوت.

* * *

إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه

٤٣٩ ـ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى كَمَحْمُودُ المَقَاصِدِ الْوَرِعْ

تقدم أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول فيرفع نائب الفاعل سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً. وذكر هنا أنه يجوز ـ بقلة ـ أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر فيصير نائب الفاعل مجروراً في اللفظ مرفوعاً في المحل. مراعاة لأصله. نحو: العلم معروفةٌ فوائدهُ. فتقول: العلم معروفُ الفوائدِ. بإضافة اسم المفعول إلى مرفوعه(١).

وهذا معنى قوله: (وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع) أي: قد يضاف اسم المفعول إلى الاسم المرفوع به ـ وهو نائب الفاعل ـ ثم ذكر المثال.

وأصله: الورع محمود مقاصده. وقوله (معنى) أي من جهة

---

(١) شرط الإضافة أن تكون صيغته أصلية. فإن كانت غير أصلية لم يجز ذلك كما سيأتي بيانهما في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين.

المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة كما تقدم.

وظاهر كلامه أن اسم المفعول ينفرد بجواز الإضافة إلى مرفوعه دون اسم الفاعل. لكن في اسم الفاعل تفصيل نذكره إن شاء الله في باب الصفة المشبهة.

❊ ❊ ❊

أَبْنِيَـةُ المَصَادِرِ

مصادر الأفعال الثلاثية

٤٤٠ ـ فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى ... مِنْ ذي ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا
٤٤١ ـ وَفَعِلَ اللاَّزِمُ بَابُهُ فَعَلْ ... كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ
٤٤٢ ـ وَفَعَلَ اللاَّزِمُ مِثْلَ قَعَدَا ... لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرادٍ كَغَدَا
٤٤٣ ـ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاَ ... أَوْ فَعَلاَناً فَادْرِ أَوْ فُعَالاَ
٤٤٤ ـ فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى ... وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا
٤٤٥ ـ لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ ... سَيْراً وَصَوْتاً الْفَعِيلُ كَصَهَلْ
٤٤٦ ـ فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلاَ ... كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلاَ
٤٤٧ ـ وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَا

تقدم أن المصدر(١) اسم يدل على حدث مجرد عن الزمان. وهو إما أن يكون مصدراً لفعل ثلاثي أو مصدراً لفعل غير ثلاثي.

فأما مصادر الأفعال الثلاثية فهي كثيرة. ولا تعرف إلا بالسماع

---

(١) المصدر نوعان:
أ ـ مصدر صريح. وهو ثلاثة أنواع:
١ ـ مصدر أصلي وهو المذكور هنا.
٢ ـ مصدر ميمي. وهو مصدر مبدوء بميم زائدة في غير المفاعلة، مثل: موعد، مسألة، منفعة، مهانة. بخلاف: مشاركة ومعاونة فلا تسمى مصادر ميمية.
٣ ـ مصدر صناعي. وهو كل لفظ زيد في آخره ياء مشددة بعدها تاء التأنيث المربوطة كالإنسانية. والحيوانية. والكمية. والكيفية.
ب ـ مصدر مؤول. ولا يكون المصدر مؤولاً إلا مع الحروف المصدرية مثل: أنَّ وأنْ ـ وهي الموصولات الحرفية ـ.

والرجوع إلى المعاجم اللغوية. وما ذكره النحويون هي ضوابط أغلبية صحيحة يستفاد منها في الوصول إلى مصدر الفعل الذي لم يسمع له مصدر فيكتفي بها من شاء. أما من أراد التوسع والمزيد من الاستفادة فلا غنى له عن القراءة والاطلاع على المعاجم.

والفعل الثلاثي لابد أن يكون مفتوح الأول. أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً. فأوزان الثلاثي ثلاثة وبيان مصادرها كالآتي:

١ـ إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ) فإن كان متعدياً فمصدره على وزن (فَعْل) مثل: أكل أكلًا. وفتح فتحاً. وأخذ أخذاً. وإن كان لازماً صحيح العين فقياس مصدره على وزن (فُعُول) نحو: قعد قعوداً. وجلس جلوساً. وسجد سجوداً. فإن كان معتل العين. فالغالب في مصدره أن يكون على وزن (فَعْل) كنام نوماً وصام صوماً، أو على وزن (فِعال) كصام صياماً وقام قياماً. ويستثنى من ذلك ما يلي:

١ـ ما دل على إباء وامتناع. فمصدره على وزن (فِعال) نحو: أبى إباءً. نفر نفاراً، وشرد شراداً.

٢ـ مادل على تنقل وحركة متقلبة فيها اهتزاز. فمصدره (فَعَلان) نحو: طاف طوفانا. وخفق القلب خفقاناً. وغلى القدر غلياناً.

٣ـ مادل على داء ومرض فمصدره على وزن (فُعال) نحو: سَعَل سُعالاً. ورعف رعافاً.

٤ـ مادل على نوع من الصوت فمصدره (فعيل). و(فُعال) نحو:

صرخ صريخاً وصُراخاً. وبكى بكاءً. ونعب الغراب نعيباً ونُعاباً.

٥ـ ما دل على نوع من السير فمصدره (فعيل) نحو: رحل رحيلاً. وذَمل ذميلاً. وهو السير بلين

٢ـ وإن كان الفعل على وزن (فَعِل) بكسر العين. فإن كان متعدياً فمصدره على وزن (فَعْل) مثل: فهم فهماً. وحمد حمداً. وأمن أمناً. إلا إذا دل على صناعة فمصدره في الغالب على وزن (فِعالة) نحو: صاغ صياغة. وخاط خياطة.

وإن كان لازماً فمصدره على وزن (فَعَل) نحو: فرح فرحاً وأشر أشراً وجَوِيَ جَوىً إلا إذا دل على لون فمصدره في الغالب على وزن (فُعْلة) نحو: سَمِر سُمْرة وخَضِر خُضرة وشهب شهبة، أو دلَّ على معالجة ـ أي محاولة حسية ـ فمصدره على وزن (فعول) نحو: قدم قدوماً. وصعد صعوداً. وإن دل على معنى ثابت فمصدره (فُعولة) نحو: يبس يبوسة.

٣ـ وإن كان الفعل على وزن (فَعُل) بضم العين. ولا يكون إلا لازماً فقياس مصدره على وزن (فعولة) نحو: صَعُب صعوبة. وسهل سهولة. أو على وزن (فَعالة) مثل: فَصُح فَصاحة. وبَلُغَ بلاغة.

وما جاء من مصادر الفعل الثلاثي على خلاف هذه الأوزان فهو مقصور على السماع ولا يقاس عليه نحو: سَخِط سُخْطاً. والقياس: سَخَطاً. وجحد جحوداً. والقياس: جحداً. وقد ورد ذلك. وبَخِل بخلاً. وعَلِم علماً. والقياس: بَخَلاً وعَلَماً.

وهذا معنى قوله: (فَعْل قياس مصدر المعدَّى.. إلخ). أي أن الفعل الثلاثي المتعدي يكون مصدره على (فَعْل) بفتح فسكون. سواء كان الفعل على وزن (فَعَل) أو على وزن (فَعِل) ثم ذكر المثال. ثم بين مصدر الفعل اللازم من هذين. وأن (فَعِل) المكسور العين مصدره على وزن (فَعَل). ثم ذكر ثلاثة أمثلة. للصحيح: فرح فرحاً. والمعتل: جوى عمر جوىً [وهو الحرقة من عشق أو حزن] والمضاعف: شَلَّتْ يده شللاً.

وأما (فَعَل) اللازم المفتوح العين مثل (قعد) فمصدره على وزن (فعول) باطراد كـ(غدا) غدوًّا [أي ذهب أول النهار] وهذا يكون في الحالة التي لا يستوجب فيها الفعل مصدراً آخر على وزن (فِعال) أو (فَعَلان) أو (فُعال).

فإن الوزن الأول يكون مصدراً لكل فعل دل على امتناع كأبى إباءً. والثاني يكون مصدراً لكل فعل دل على حركة وتقلب. والثالث لكل فعل دل على داءٍ أو صوت وقد يستعمل (الفعيل) ـ وهو الوزن الرابع ـ مصدراً للفعل الدال على الصوت كصهل صهيلاً أو السير كرحل رحيلاً ثم ذكر الوزن الثالث للفعل الثلاثي وهو (فَعُل) اللازم المضموم العين وأن له مصدرين هما: فُعُولة مثل: سهل الأمر سهولة. وفَعَالة نحو: جزُل جزالة [بمعنى جاد وأعطى أو بمعنى عظم..]. ثم ذكر أن ماجاء من أوزان مصادر الثلاثي مخالفاً للأوزان القياسية فأمره مقصور على (النقل) أي السماع ولا يقاس عليه. كـ(سُخْط) بضم السين. قياس

مصدره: سَخْطاً. بالفتح على وزن (فَعْل). و(رضا) بكسر الراء. والقياس: رَضاً بالفتح.

* * *

مصادر الأفعال غير الثلاثية

٤٤٨ ـ وَغَيْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

٤٤٩ ـ وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمِلاَ إجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلاَ

٤٥٠ ـ وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ إقَامَةً وَغَالِباً ذَا التَّا لَزِمْ

٤٥١ ـ وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

٤٥٢ ـ بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَىٰ وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

٤٥٣ ـ فِعْلاَلٌ اوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لاَ أَوَّلاَ

٤٥٤ ـ لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

ذكر في هذه الأبيات مصادر الأفعال غير الثلاثية ـ من الرباعية والخماسية والسداسية ـ وهي مصادر قياسية. تختلف أوزانها باختلاف صيغ الأفعال وكل فعل غير ثلاثي فله مصدر خاص مقيس وبيانها كالآتي:

١ ـ إذا كان الفعل على وزن (فَعَّل) فإما أن يكون صحيح اللام أو معتلها. فإن كان صحيح اللام ـ أي صحيح الآخر ـ غير مهموز اللام فمصدره القياسي: (تفعيل) مثل: هذبت الولد تهذيباً. وأيدت الحق تأييداً. قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾[1].

---

(١) سورة النساء، آية: ١٦٤.

وقد يكون على وزن (فِعّال) كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا ٢٨﴾[(١)]. وقد يكون على وزن (فِعَال) بتخفيف العين. كقراءة الكسائي ـ من السبعة ـ (وكذبوا بآياتنا كِذَاباً) بتخفيف الذال.

وإن كان معتل اللام فمصدره على وزن (تفعيل). لكن تحذف ياء (التفعيل) ويستغنى عنها بتاء التأنيث في آخر المصدر فيصير (تفعلة) نحو: زكى تزكية. ونمى المال تنمية.

وإن كان مهموز اللام ـ أي آخره همزة ـ فمصدره (التفعيل) أو (التفعلة) وهذه هي الأكثر. نحو: جزأ الكتاب تجزئة وتجزيئاً. وهنأه بالولد تهنئة وتهنيئاً.

٢ـ إذا كان الفعل على وزن (أفعل) فإن كان صحيح العين فقياس مصدره (إفعال) نحو: أقدمت على الأمر إقداماً. وأرشدت الناس إرشادا.

وإن كان معتل العين نقلت في المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة. وحذفت العين وعوض عنها تاء التأنيث غالباً في آخره نحو: أقام إقامة. والأصل: إقْوَام. فعين المصدر ـ وهي الواو ـ حرف علة متحرك بالفتح وقبله حرف صحيح ساكن فنقلت حركة حرف العلة ـ الواو ـ إلى الساكن الصحيح قبله. ثم حذفت الواو وهي عين الكلمة تخلصاً من التقاء الساكنين [حرف العلة، والألف] فصار: إقام، ثم زيدت تاء التأنيث في آخره عوضاً عن المحذوف. فصار المصدر: إقامة، وقد

---

(١) سورة النبأ، آية: ٢٨.

تحذف التاء كما في قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[١]

٣ـ إذا كان الفعل على وزن (تفعَّل) فقياس مصدره (تَفَعُّل) بضم العين نحو: تجمَّل تجمُّلاً. وتعلَّم تعلُّماً. وتقدَّم تقدُّماً.

٤ـ إذا كان الفعل في أوله همزة وصل. كسر ثالثه. وزيد ألف قبل آخره فينقلب مصدراً سواء كان على وزن (انفعل) نحو: انطلق انطلاقاً. أو على وزن (افتعل) نحو: اصطفى اصطفاء. أو على وزن (استفعل) نحو: استخرج استخراجاً.

فإن كان (استفعل) معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر (أفعل) المعتل العين من نقل حركة العين إلى الفاء وقلب العين ألفاً ثم حذفها للساكنين وتعويض تاء التأنيث عنها. نحو: استعاذ استعاذة. واستقام استقامة.

٥ـ إذا كان الفعل على وزن (تفعلل) وما ماثله من كل فعل مبدوء بتاء زائدة وعدد حروفه وحركاته وسكناتها يماثل (تفعلل) فإن مصدره على وزن (تَفعلُل) بضم الحرف الرابع. نحو: تدحرج الحجر تدحرجاً. تنافس الطلاب تنافُساً، تجورب تجورباً. تشيطن تشيطناً. تمسكن تمسكناً، تسلقى تسلقِياً. وتقلب الضمة هنا كسرة. لمناسبة الياء.

٦ـ إذا كان الفعل على وزن (فعلل) فمصدره على وزن (فعللة) نحو: دحرج دحرجة. وبهرج المنافق حديثه بهرجة: أو على وزن

---

(١) سورة الأنبياء، آية: ٧٣.

(فعلال) وهو قليل فيه نحو: دحرج دحراجاً وزُلزلت الأرض زلزلةً وزلزالاً.

٧ـ إذا كان الفعل على وزن (فاعل) فمصدره (الفِعال) و(المفاعلة) وهو أكثر وأعم اطراداً. نحو: قاتل قتالاً ومقاتلة. وخاصم خصاماً ومخاصمة.

هذه أشهر المصادر القياسية للأفعال الرباعية والخماسية والسداسية وما ورد مخالفاً لذلك فهو مقصور على السماع فيحفظ ولا يقاس عليه كقولهم: اقشعر المريض قشعريرة. والقياس: اقشعراراً. وتملَّق المنافق تملّاقاً. والقياس: تملُّقاً...

وإلى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله: (وغير ذي ثلاثة مقيس.. إلخ) أي لابد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس. فقياس (فعَّل) بالتشديد إذا كان صحيح اللام (التفعيل) كـ (قُدِّس التقديس). ومعتل اللام مصدره (تفعلة) كـ (زكه تزكية). أما (أفعل) فمصدره (إفعال) نحو: أجمل إجمالاً. وأما تفعَّل فمصدره (التفعل) نحو: إجمال من تجمُّلَا تجملا) أي: أجمل إجمال من تجمَّل تجمُّلاً. ثم ذكر أن الرباعي المعتل العين والسداسي المعتل العين على وزن (إفعال) مع حذف العين وتعويض التاء عنها في الغالب ثم ذكر مصدر الفعل الخماسي والسداسي المبدوء بهمزة وصل. وأنه يكون بفتح الحرف الذي قبل آخره. ومده. فينشأ من مده ألف زائدة (مع كسر تلو الثان) أي الحرف الذي يتلو الثاني. والمراد به الحرف الثالث. نحو:

اصطفى. اصطفاء. أما الفعل الخماسي الذي على وزن (تفعلل) مثل: تلملم. فيكون بضم (مايربع) أي ما يكون رابعاً. فينشأ المصدر وهو: تَلَمْلُم. ثم بين أن (فعللة) هي القياس للفعل (فعلل) وقد يكون مصدره قليلًا (فعلال). ثم عرض لمصدر (فاعل) فقال: إنه (الفِعال) و(المفاعلة) وصرح بأن ماجاء مخالفاً لما مرّ من مصادر غير الثلاثي يحفظ ولا يقاس عليه. ومعنى قوله (السماع عادله) أي كان السماع له عديلًا. أي مساوياً. فلا يقدم عليه إلا بدليل ونقل عن العرب.

***

اسم المرة واسم الهيئة

٤٥٥ ـ وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ

٤٥٦ ـ فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا المَرَّهْ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ

تقدم أن المصدر لايدل بذاته إلا على المعنى المجرد فلا يدل على عدد ولا هيئة ولا شيء آخر غير هذا المعنى المجرد. فإذا أريد دلالته على شيء زائد فلا بد من بعض التغيير اليسير والزيادة اللفظية القليلة. لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى. ومن ذلك ما يسمى باسم المرة واسم الهيئة.

فاسم المرة: مصدر يدل على وقوع الحدث مرة واحدة. نحو: رُبَّ أكلة منعت أكلات. فـ (أكلة) مصدر يدل على وقوع الحدث وهو (الأكل) مرة واحدة

وهو يكون على وزن (فَعْلة) بفتح الفاء إذا كان الفعل ثلاثياً كما

مُثل. فإن كان غير ثلاثي كان على وزن المصدر بزيادة تاء في آخره. نحو: أغفى المريض إغفاءة. وكبر المصلي تكبيرة.

واسم الهيئة: مصدر يدل على هيئة الفعل حين وقوعه. نحو: لا تمش مِشية المختال. فـ(مِشية) مصدر يدل على هيئة الفعل وهو (المشي) حين وقوعه.

وهو يكون على وزن (فِعلة) بكسر الفاء إذا كان الفعل ثلاثياً كما مثل. ولا يصاغ اسم الهيئة من فعل غير ثلاثي. وشذ قولهم: هي حسنة الخِمرة فبنوا (فِعْلة) من (اختمر) وهو غير ثلاثي.

وإذا كان المصدر مختوماً بالتاء في الأصل دُلَّ منه على المرة بالوصف نحو: دعوته لزيارتي دعوة واحدة.

وإذا كان المصدر مماثلاً للهيئة في الوزن دُلَّ منه على الهيئة بالوصف أو بالإضافة نحو: نشد الضالة نِشدة عظيمة. أو نِشدة الملهوف.

وهذا معنى قوله: (وفَعْلة لمرة كجلسه.. إلخ) أي: أن المصدر الدال على المرة يكون بـ(فَعْلة) والمصدر الدال على الهيئة يكون بـ(فِعْلة). ثم ذكر أن الدلالة على (المرة) من مصدر غير الثلاثي. تكون بزيادة التاء في آخر المصدر. أما الهيئة فلا تجيء منه. وما ورد من ذلك فهو شاذ ثم ذكر المثال.

* * *

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ والْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

صياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة من الثلاثي

٤٥٧ ـ كَفَاعِلٍ صُغ اسْمَ فَاعِلٍ إذَا مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا

٤٥٨ ـ وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

٤٥٩ ـ وَأفْعَلٌ فَعْلاَنُ نَحْوُ أشِرِ وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

٤٦٠ ـ وَفَعْلٌ أوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ

٤٦١ ـ وَأفَعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

هذا الباب عقده المصنف ـ رحمه الله ـ لبيان أوزان اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. والمراد: أبنية أسماء الذوات الفاعلين.. وغلب العاقل منها على غيره فجمع جمع مذكر سالماً. وقوله: (بها) أي بأسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر. لكن سيأتي في باب الصفة المشبهة ما يدل على أن الضمير يرجع إلى أسماء الفاعلين.

وقد تقدم أن الفعل قسمان:

١ـ ثلاثي. ٢ـ غير ثلاثي.

وتقدم ـ أيضا ـ أن الفعل الثلاثي له ثلاثة أوزان:

١ـ فَعَل. بفتح العين ويكون متعدياً ولازماً.

٢ـ فَعِل. بكسر العين ويكون متعدياً ولازماً.

٣ـ فَعُل. بضم العين. ولا يكون إلا لازماً.

وإليك بيان أوزان اسم الفاعل والصفة المشبهة من هذه الأوزان:

أولاً: فإن كان الفعل على وزن (فَعَل) فاسم الفاعل منه على وزن (فاعل) سواء كان متعدياً نحو: ضرب فهو ضارب. وأخذ فهو آخذ. أو لازماً نحو: جلس فهو جالس وخرج فهو خارج(١).

ثانياً: وإن كان الفعل على وزن (فَعِل) فان كان متعدياً فاسم الفاعل منه على وزن (فاعل) نحو: ركب فهو راكب وشرب فهو شارب. وإن كان لازماً فمجيء اسم الفاعل منه على وزن (فاعل) قليل. نحو: سلم فهو سالم. وعقرت المرأة فهي عاقر [بمعنى: انقطع حملها]. والأكثر أن يأتي اسم الفاعل منه على:

١ـ وزن (فَعِلٌ) الذي مؤنثه (فَعِلة) وذلك فيما دل على الأدواء الجسمانية أو الخلقية أو على حزن أو فرح أو على الحسن من الصفات

---

(١) اعلم أن وزن (فاعل) لابد فيه من أمرين:
الأول: أن يكون فعله ثلاثياً متصرفاً.
الثاني: يدل على التجدد والحدوث.
فالأفعال الجامدة كنعم وبئس ليس لها مصدر ولا مشتق ومادل على الثبوت والدوام فهو صفة مشبهة وليس باسم فاعل.
وقد ذكر المفسرون عند قوله: ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ أنه جاء اسم الفاعل (ضائق) دون (ضيّق) لأن ضيق صدر الرسول ﷺ عارض غير ثابت لأنه صلوات الله وسلامه عليه كان أفسح الناس صدراً. ومثل ذلك يقال: حاسن الآن أو غداً. وكارم وطائل. إذا أريد الحدوث فإن أريد الثبوت قيل: حسن وكريم وطويل. [انظر النحو الوافي (٢/ ٢٤٠)، المصباح المنير ص٦٨٩].

الباطنية المعنوية. نحو: فطِنَ الصبي فهو فَطِنٌ. وفرح الفائز فهو فِرحٌ. بَطِر الجاهل فهو بَطِرٌ وحَذِرَ الرجل فهو حَذِرٌ. وتَعِب العامل فهو تعب.

٢ـ أو على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) وذلك فيما دل على خلو أو امتلاء أو حرارة باطنية معنوية. نحو: عطش فهو عطشان. ورَوِي فهو ريان. وغضب فهو غضبان.

٣ ـ أو على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) وذلك فيما دل على حلية أو لون أو عيب. نحو: حَمِر فهو أحمر. وعرج فهو أعرج. وعور فهو أعور وكحل فهو أكحل.

ثالثاً: وإن كان الفعل على وزن (فَعُل) فمجيء اسم الفاعل منه على وزن (فاعِل) قليل. نحو: طهُر فهو طاهر. وحمُض فهو حامض. والأكثر أن يأتي اسم الفاعل منه على:

١ـ وزن (فَعْل) بسكون العين. مثل: ضخُم فهو ضخْم. وشهُم فهو شهْم [بمعنى الذكي الفؤاد المتوقد الجَلْد]. وصَعُب فهو صَعْب.

٢ـ أو على وزن (فعيل) نحو: شرُف فهو شريف. ونبل فهو نبيل. وقبُح فهو قبيح.

ويقل مجيء اسم الفاعل منه على:

١ـ وزن (أفعل) نحو: خظب فهو أخظب[(١)].

---

(١) خظب: بالخاء والظاء المعجمتين. قال الصبان: لم أجد مادة (خظب) في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح ومعناها: أحمر مائلاً إلى الكدرة (٢/ ٣١٤).

٢ـ وزن (فَعَل) نحو: حَسُن فهو حَسنٌ. وبَطُل فهو بطلٌ.

وقد يستغنى عن صيغة (فاعل) من الفعل الثلاثي المفتوح العين بغيرها كقوله: طاب فهو طيب. وشاخ فهو شيخ. وشاب فهو أشيب(١).

وهذا معنى قوله: (كفاعل صغ اسم فاعل.. الخ) أي: صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف على وزن (فاعل). ثم مثل للثلاثي بقوله كـ (غذا) وهذا يصلح مثالاً للثلاثي المتعدي واللازم. إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه من الثلاثي سواء كان متعدياً أو لازماً. فـ (غذا) يحتمل أن يكون متعدياً، من غذوت الصبي باللبن أي ربيته. ويحتمل أن يكون بمعنى: غذا الماء أي: سال. فيكون لازماً.

ثم ذكر أن وزن (فاعل) قليل في اسم الفاعل من (فَعُل) المضموم العين و(فَعِل) المكسور العين اللازم. وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثي. ثم بين أن اسم الفاعل منهما يأتي على وزن (فَعِل). و(أفْعَل) و(فَعْلان) وضرب لذلك أمثلة. هي: أَشِرَ الغني فهو أَشِرٌ. [والأَشِر والبَطِر من لايحمد النعمة). وصَدِيَ الضال في الصحراء فهو صديان [كعطِش فهو عطشان. وزناً ومعنى وحكماً]. وجَهِر الرجل فهو أجهر [أي لا يبصر في الشمس].

---

(١) قال في المصباح المنير ص٣٢٨: شاب يشيب شيباً وشيبة فالرجل أشيب على غير قياس. والجمع: شِيب بالكسر. وفي حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (١/٢٢٨) لا يقال: شائب كما في ألسنة الناس لأنه لم يسمع.

ثم ذكر أن الفعل الثلاثي إذا كان على وزن (فَعُل) بضم العين. فالأولى أن يكون اسم فاعله على وزن (فَعْل) أو (فعيل) مثل: ضَخُم الفيل فهو ضخم. وجَمُل الغزال فهو جميل. وقوله: (والفعل جَمُل) استئناف لبيان الواقع لأنه معلوم أن الفعل هو (جَمُل) وذلك من قوله: (بفَعُل) وقيل: احتراز من: جَمَلت الشحم ـ بالفتح ـ أي: أذبته فهو جميل أي مجمول.

ثم بين في البيت الأخير أن مجيء اسم الفاعل من مصدر الفعل الثلاثي المضموم العين على وزن (أفعل) أو (فَعَل) قليل. وأن (فَعَل) المفتوح العين قد يأتي اسم فاعله على غير وزن (فاعل) ولم يذكر الوزن الذي يأتي عليه ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد وتقدم له أمثلة وقوله: (قد يَغْنَى) بفتح الياء والنون مبنياً للمعلوم مضارع (غني) كفرح يفرح. بمعنى: يستغني.

وظاهر كلام ابن مالك ـ رحمه الله ـ أن جميع ما ذكر من الأوزان اسم فاعل وهذا اصطلاح شائع عند المتقدمين قبل ابن مالك. وليس كذلك بل ما كان على وزن (فاعل) فهو اسم فاعل. وأما بقية الأوزان فهي صفات مشبهة.

* * *

صياغة اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي

٤٦٢ ـ وَزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ ... مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاثِ كَالمُوَاصِلِ

٤٦٣ ـ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ مُطْلَقَا ... وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

٤٦٤ ـ وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ   صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ المُنْتَظَرْ

إذا أريد صياغة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي فهو على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر. نحو: قاتل يُقاتل فهو مُقاتِل. وجالس يُجالس فهو مُجالس وتعلم يتعلم فهو متعلِّم.

فإذا أريد صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي أتيت به على وزن اسم الفاعل. ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ماقبل الآخر. نحو: مُقاتَل ومجالَس. ومتعلَّم منه.

وهذا معنى قوله: (وزنة المضارع اسم فاعل.. إلخ) أي: اسم الفاعل من غير الفعل الثلاثي. هي زنة مضارعه. بشرط كسر الحرف الذي يتلوه الحرف الأخير ويجيء بعده. وضم حرف الميم الزائد الذي يسبق بقية حروف المضارع. نحو: المواصل. وفعله: واصل. الرباعي. ومضارعه يواصل. ثم بين أن صيغة اسم المفعول من مصدر الفعل غير الثلاثي هي صيغة اسم الفاعل. ولكن بعد أن يفتح الحرف الذي قبل الآخر فلا فرق بينهما إلا في الحرف الذي قبل الآخر فإنه مكسور في اسم الفاعل مفتوح في اسم المفعول. نحو: انتظر ينتظر فهو منتظِر ومنتظَر.

* * *

صياغة اسم المفعول من الثلاثي

٤٦٥ - وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ اطَّرَدْ   زِنَــةُ مَفْعُــولٍ كَـآتٍ مِــنْ قَصَــدْ
٤٦٦ - وَنَــابَ نَقْــلًا عَنْــهُ ذُو فَعِيــلِ   نَحْــوُ فَتَــاةٍ أَوْ فَتًــى كَحِيــلِ

يصاغ اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثي على وزن (مفعول) نحو: ضُرب فهو مضروب. وقُصد محمدٌ فهو مقصود. وهذه هي الصيغة الأصلية من الثلاثي.

وقد ورد عن العرب صيغ سماعية تؤدي معنى اسم المفعول المصوغ من مصدر الفعل الثلاثي. ومنها: (فعيل) بمعنى: (مفعول) نحو: كحيل بمعنى: مكحول. وجريح. بمعنى: مجروح(١).

وهذا معنى قوله: (وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد.. إلخ) أي: أن اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن (مفعول) باطراد. كاسم المفعول الآتي من (قصد) وهو مقصود.

ثم ذكر أن فعيلًا ينوب عن (مفعول) في صحة الاستغناء عنه مع إفادة معناه. وقوله: (نقلًا) أي سماعاً عن العرب فلا يقاس عليه. وقد مثل له: بفتاة كحيل. بمعنى مكحولة العينين. وفتى كحيل، بمعنى: محكولهما أيضاً.

---

(١) لكن هل يعمل (فعيل) عمل اسم المفعول كما يؤدي معناه؟ قال ابن عصفور: إنه يعمل عمل اسم المفعول. فقد قال في كتابه (المقرِّب) ص٨٧: (واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول). فعلى هذا يصح أن تقول: مررت برجل كحيل عينه. وبرجل ذبيح كبشه. وقال آخرون: إنه لا يعمل. وقد نص على ذلك ابن مالك في التسهيل. قال ابن عقيل في شرحه له: (ويحتاج إلى سماع) أهـ التسهيل (٢/ ٢٠٩).

وفهم من تمثيله بفتاة وفتى أن (فعيلًا) المذكور يستوي فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحد[١].

* * *

(١) وشرط ذلك معرفة الموصوف بهذا الوصف نحو: فتى جريح وامرأة جريح. فتحذف التاء في الغالب كما نص على ذلك الصبان لعدم اللبس فإن لم يعرف الموصوف. وجب ذكر التاء لمنع اللبس نحو: حزنت لقتيلة الحادث. إذ لو قيل: لقتيل: لم يفهم المؤنث الذي يريده المتكلم.

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

علامة الصفة المشبهة

٤٦٧ ـ صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ   مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ[1]

هذا الباب الرابع مما يعمل عمل الفعل. وهو الصفة المشبهة بعد أن مضى الكلام على المصدر ومعه اسم المصدر واسم الفاعل ومعه صيغ المبالغة واسم المفعول.

تعريف الصفة المشبهة

والصفة المشبهة: هي المصوغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على معنى قائم في الموصوف على وجه الثبوت.

نحو: الصبي فَطِنٌ. فـ(فطنٌ) صفة مشبهة مأخوذة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم (فَطِنَ) للدلالة. على معنى ـ وهو الفطانة ـ قائم في الموصوف وهو (الصبي) على وجه الثبوت والدوام في سائر الأوقات لا التجدد والحدوث في وقت دون آخر.

وهذا بخلاف اسم الفاعل نحو: خالد قائم. فهو وصف دال على صفة عارضة. لأن هذا القائم قد يجلس. فهذا الوصف لا يفيد

---

(١) الصفة تشبه اسم الفاعل في أمور وأهمها:
١ـ الدلالة على المعنى وصاحبه كما في الأمثلة.
٢ـ أنها عملت النصب ـ كما سيأتي ـ وكان الأصل أنها لا تنصب لأنها مأخوذة من الفعل اللازم.
٣ـ أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث مثل: جميل وجميلة. وجميلان وجميلتان وجميلون وجميلات.
وهي تشبه اسم الفاعل المتعدي لواحد لأنها لا تنصب إلا اسماً واحداً.

الثبوت. وإنما يفيد التجدد والحدوث. وهذا شأن اسم الفاعل.

وقد ذكر المصنف ـ رحمه الله ـ أن علامة الصفة المشبهة استحسان إضافتها إلى فاعلها في المعنى. وجره بالإضافة. نحو: الحسنُ الخلقِ محبوب. وأصله: الحسنُ خلقُهُ محبوبٌ. برفع (خلقه) على الفاعلية(١).

أما اسم الفاعل فإضافته إلى مرفوعه ممنوعة نحو: خالدٌ ضاربُ الأب عمراً. تريد: ضاربٌ أبوه عمراً. فلا تصح الإضافة لئلا يوهم الإضافة إلى المفعول. وأن الأصل: خالد ضاربٌ أباه، فيقتضي أن الأب مضروب مع أنه ضارب. فتوقع الإضافة في لبس.

لكن إن كان اسم الفاعل مأخوذاً من الفعل اللازم. ودل على الثبوت والدوام صحت إضافته إلى مرفوعه لأنه حينئذ صفة مشبهة نحو: طاهرُ القلبِ مستريح.

فإن كان مأخوذا من المتعدي لواحد صحت إضافته إلى مرفوعه إن وجد قرينة تمنع من اللبس [أي التباس الإضافة للفاعل بالإضافة إلى المفعول] نحو: محمد راحمُ الأبناءِ. فتضيف اسم الفاعل إلى فاعله. تريد: أن أبناءه راحمون الناس. تقوله في مقام مدحهم والثناء عليهم

---

(١) يقول النحاة: إن الصفة لا تضاف لفاعلها إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير موصوفها. إذ لو لم يتحول الإسناد لزم إضافة الشيء إلى نفسه لأن الصفة هي مرفوعها في المعنى. ومما يدل على ذلك أنهم يقولون: هند حسنة الوجه. فيؤنثون الصفة مما يدل على أنها مسندة للضمير المستتر وهو الفاعل. ولو كانت مسندة إلى مابعدها لزم التذكير كما تذكر مع فاعلها المرفوع.

بهذه الصفة. والرد على من يدعي اتصافهم بضدها.

وهذا معنى قوله: (صفة استحسن جر فاعل معنى بها.. إلخ) أي: أن الصفة التي يستحسن أن يجر بها فاعلها في المعنى هي (الصفة المشبهة باسم الفاعل). وهي تجره باعتبارها مضافاً. وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه[(١)].

وإنما قيل: إنه فاعلها في المعنى لوقوعه بعدها. وإلا ففاعلها الحقيقي الضمير المستتر، لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يُقدَّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها.

❊ ❊ ❊

أحكام الصفة المشبهة

٤٦٨ ـ وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ   كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ
٤٦٩ ـ وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى   لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا
٤٧٠ ـ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ   وَكَوْنُهُ ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب. أما الرفع فعلى أن معمولها فاعل. وأما النصب فعلى أنه شبيه بالمفعول به.

ولا تعمل إلا بشرط الاعتماد الذي تقدم شرحه في عمل اسم الفاعل. وسيأتي بيان ذلك بالأمثلة إن شاء الله.

---

(١) إنما استحسن جر فاعلها لأجل التخفيف أو لغرض بلاغي كالمبالغة عندما يسند الحسن ـ مثلاً ـ إلى ضمير عائد على الموصوف بدلاً من إسناده إلى جزء منه ـ كالوجه ـ والحق أن العلة هي استعمال العرب.

وللصفة المشبهة أحكام تخالف فيها اسم الفاعل أهمها:

الأول: أنها لاتصاغ إلا من الفعل اللازم نحو: هذا القارىء حسنُ الصوت. وفعله. حَسُن. وهو فعل لازم. بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من اللازم نحو: الباطل منهزم. والمتعدي نحو: لست بالمنكر معروفك.

٢ـ أنها للزمن الحاضر الدائم. لأنها تفيد الثبوت والدوام. فلا تكون للماضي وحده. أو المستقبل وحده. واسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

٣ـ عدم لزوم جريها على المضارع. بل هي نوعان إن كانت من الفعل الثلاثي:

الأول: ما وازن المضارع في الحركات والسكنات. كطاهِر القلب وضَامِر البطن. فهما يوازنان المضارع: يَطْهر ويَضْمُر. وهذا قليل.

الثاني: مالم يوازن المضارع في الحركات والسكنات. كـ: حَسَن وظريف. فهما غير موازنين للمضارع: يَحْسُن. ويَظْرف. وهذا هو الكثير فيها.

فإن كانت من غير الثلاثي وجبت موازنتها للمضارع نحو: منطلق اللسان. لأنها من غير الثلاثي اسم فاعل أو اسم مفعول أريد بهما الثبوت والدوام. وإلا فهي أصالة لا تصاغ إلا من الثلاثي كما تقدم في التعريف.

ويراد بالموازنة تساوي عدد الحروف المتحركة والساكنة في كل من الفعل والصفة. وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متماثلاً. ولا يلزم اتفاق نوع الحركة. فلو كان الثاني مفتوحاً في أحدهما مضموماً في الآخر حصلت الموازنة.

وهذا بخلاف اسم الفاعل فإنه لابد أن يجاري مضارعه مثل: كاتب. ويكتب. مرتفع. ويرتفع.

٤ـ أنه لا يتقدم معمولها المنصوب عليها. فنحو: أخوك حسنٌ رأيَه. بالنصب لاتقول: أخوك رأيه حسن. بخلاف اسم الفاعل فيجوز تقديم منصوبه عليه نحو: خالد كاتبٌ الدرسَ. فنقول: خالد الدرسَ كاتبٌ.

٥ـ أن معمولها لايكون أجنبيًّا بل لابد أن يكون سببيًّا. والمراد به: الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها[١] نحو: العاصي مظلمٌ وجهُه. بخلاف اسم الفاعل. فإنه يكون معموله أجنبيًّا كما في المثال المتقدم. ويكون سببيًّا نحو: مررت برجلٍ قائدٍ بعيرَه.

وهذا معنى قوله: (وصوغها من لازم لحاضر.. إلخ) أي: أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لاتصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال. وفهم من تمثيله بـ (طاهر) و(جميل) أنها قد تكون جارية على

---

(١) قد يكون الضمير ملفوظاً به كما في المثال. وقد يكون مقدراً نحو: هذا الرجل سهل الخليقة. أي منه. وقال الكوفيون: لا حذف في الكلام و(أل) الداخلة على السببي تغني عن الضمير. وهو رأي جيد لخلوه من التقدير.

المضارع في الحركات والسكنات وغير جارية.

ثم بين أن الصفة المشبهة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي لمفعول واحد. فترفع وتنصب. وفهم من قوله (على الحد الذي قد حدا) أنها تعمل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل. ولا يدخل في ذلك شرط الحال والاستقبال. لأنه نَصَّ على أنها لا تكون إلا للحال كما تقدم ثم ذكر أن معمولها لا يتقدم عليها. وأنه لايكون إلا سببياً.

***

٤٧١ ـ فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ معمول الصفة المشبهة

٤٧٢ ـ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً وَلاَ تَجْرُرْ بِهَا مَعَ أَلْ سُمًّا مِنْ أَلْ خَلاَ ١- أحواله

٤٧٣ ـ وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوُ بِالْجَوَازِ وُسِمَا ٢- إعرابه

الصفة المشبهة إما أن تكون مقترنة بـ (أل) نحو: الحسَن. أو مجردة عنها نحو: حسن. وعلى كلا التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة:

الأول: أن يكون بـ (أل) نحو: الحسن الوجه، حسن الوجه.

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه (أل) نحو: الحسن وجه الأب. وحسنُ وجه الأب.

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف نحو: مررت بالرجل الحسن وجهه. وبرجل حسن وجهه.

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: مررت بالرجلِ الكريمِ خلقُ غلامِه. وبرجلٍ كريمٍ خلقُ غلامِه.

الخامس: أن يكون مجرداً من (أل) دون الإضافة نحو: الحسن وجه أب. وحسن وجه أب.

السادس: أن يكون مجرداً من أل والإضافة. نحو: الحسن وجهاً. وحسن وجهاً.

والمعمول في كل واحدة من هذا المسائل المذكور يجوز فيه ثلاثة أوجه يمتنع الجر في بعضها:

الأول: الرفع على الفاعلية. وهذا باتفاق. وحينئذ فالصفة خالية من الضمير لأنه لا يكون للشيء فاعلان. أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة عند أبي علي الفارسي.

مثال ذلك: الخطيب طلق لسانه. فـ(طلق) خبر المبتدأ (لسانه) فاعل للصفة المشبهة على قول الجمهور. أو الفاعل ضمير مستتر. و(لسان) بدل من هذا الضمير. والهاء مضاف إليه.

الثاني: النصب على شبه المفعولية إن كان معرفة. وعليه أو على التمييز إن كان نكرة.

مثال المعرفة: أخوك حسنٌ رأيَه. فـ(رأيه) منصوب على التشبيه بالمفعول به.

ومثال النكرة: العدو شديدٌ بأساً: فـ(بأساً) تمييز ـ وهو الأرجح ـ

أو منصوب على التشبيه بالمفعول به.

الثالث: الجر بالإضافة نحو: جارنا كريمُ الطبعِ.

والجر لا يجوز في جميع المسائل المذكورة بل يستثنى أربع مسائل ـ إذا كانت الصفة بـ (أل) والمعمول مجرداً منها ـ لا يجوز فيها الجر وهي:

١ـ إذا كان المعمول مضافاً إلى ضمير الموصوف نحو: جاء خالد الحسنُ خلقه.(١)

٢ـ إذا كان المعمول مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف. نحو: جاء خالد الكريم خلق والده.

٣ـ إذا كان المعمول مضافاً إلى الخالي من (أل) والإضافة. نحو: جاء خالد الكريم خلقُ والدٍ.

٤ـ إذا كان المعمول مجرداً من (أل) والإضافة. نحو: جاء خالد الكريم خلقٍ.

وهذا معنى قوله: (فارفع بها وانصب وجر.. إلخ) أي: فارفع (بها) أي الصفة المشبهة. أو انصب أو جر. (مع أل) أي كل هذه الأوجه الثلاثة جائزة مع وجود (أل) ودون (أل) (مصحوب أل) أي المعمول المقترن بـ(أل) (وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً) أي:

---

(١) هذا وما بعده مقيد بما إذا كان الموصوف غير محلى بـ (أل) كما في المثال. فإن كان محلى بـ (أل) نحو: مررت بالرجل الحسن وجهه فلا امتناع لأن الصفة حينئذٍ مضافة لمضاف لضمير مافيه (أل).

والمعمول المتصل (بها) أي بالصفة. إذا كان المعمول مضافاً أو مجرداً من (أل) والإضافة ويدخل تحت قوله (مضافاً) الحالة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة التي ذكرنا وأشار بقوله (ولا تجرر بها مع (أل) إلخ) إلى الحالات التي لايجوز فيها الجر. فقوله: (ولا تجرربها) أي بالصفة المشبهة (مع أل) أي إذا كانت مقترنة بأل. (سُما) أي: اسماً خلا من (أل) أو خلا من الإضافة إلى تالي (أل) والمراد به المضاف إلى ما فيه (أل) (وما لم يخل) أي والذي لم يخل من (أل) فهو موسوم بالجواز وذلك حالتان كما تقدم: الحسن الوجه، والحسن وجه الأب.

* * *

التَّعَجُّبُ

٤٧٤ ـ بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا أَوْ جِيءْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا صيغتا التعجب

٤٧٥ ـ وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا

تعريف التعجب

التعجب: انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه[(١)].

---

(١) يقول النحاة: إن التعجب مستحيل في حق الله تعالى. لأنه لا يخفى عليه شيء، وإنه ينبغي صرف التعجب في نصوص القرآن أو السنة للمخاطب. وهذا فيه نظر. والصواب إثبات التعجب لله تعالى على مايليق بجلاله. فإن التعجب نوعان:
١ـ أن يكون صادراً عن خفاء الأسباب على المتعجب فيدهش له ويستعظمه ويتعجب منه. وهذا مستحيل على الله تعالى. لأن الله لا يخفى عليه شيء.
٢ـ أن يكون سببه خروج الشيء عن نظائره أو عما ينبغي أن يكون عليه مع علم المتعجب. وهذا هو الثابت في حق الله تعالى. وقد دلت النصوص على ثبوته. قال تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ بضم التاء للفاعل وهي قراءة حمزة والكسائي من السبعة.. وعلى هذه القراءة فالآية من آيات الصفات. وقال تعالى: ﴿ قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴿١٧﴾ ﴾ وقال تعالى: ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴿١٧٥﴾ ﴾ وقال تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾.
قال ابن أبي عاصم في كتابه (السنة ١/٢٤٩): (باب في تعجب ربنا من بعض ما يصنع عباده مما يتقرب به إليه). وذكر حديث: (عجب ربنا تبارك وتعالى من رجلين: رجل قام من فراشه ولحافه... الحديث) وهو حديث حسن.
وحديث: (عجب ربك من راعي الغنم في رأس الشظية من الجبل يؤذن ويقيم). وإسناده جيد.
وعلى هذا فتعريف النحاة للتعجب خاص بالنوع الأول المتعلق بالآدميين كما نص على هذا الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٤/٢٩٩) وأما اعتبار القاعدة النحوية هي المنطلق والأساس ثم تؤول النصوص بما يتمشى معها من أن التعجب مصروف للمخاطبين فغير صحيح انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٦/١٢٣) وأضواء البيان للشنقيطي (٦/ ٦٨٠) وانظر شرح لمعة الاعتقاد لابن عثيمين ص٣٤، ٣٥.

والمراد بالانفعال: تأثر النفس عند الشعور بالأمر المذكور وهو نوعان:

١ـ نوع لا ضابط له وإنما يعرف بالقرينة. كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَـٰكُمْ﴾[1]، فـ (كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال. وهي تفيد التعجب.

وقوله ﷺ لأبي هريرة رضي الله عنه: «**سبحان الله إن المؤمن لا ينجس**» فـ (سبحان) اسم مصدر منصوب بفعل محذوف. وهو تعجب من اعتقاد أبي هريرة رضي الله عنه التنجس بالجنابة[2].

وقولهم: لله دره فارساً. فـ (فارساً) تمييز منصوب. قصد به التعجب.

٢ـ نوع قياسي. وله صيغتان وضعتا لإنشائه. إحداهما: ما أفعله والثانية: أفعل به.

إعراب الصيغة الأولى

فالأولى نحو: ما أوسع الحديقة!. فـ (ما) تعجبية. اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. وهي نكرة تامة. ومعنى (نكرة) أنها بمعنى (شيء) أيّ شيء، ومعنى (تامة) أنها لا تحتاج إلا للخبر. فلا تحتاج لنعت أو غيره من القيود.

وسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب. فصارت بمعنى (شيء عظيم) و(أوسع) فعل ماض مبني على الفتح. بدليل لزومه مع ياء

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٨.

(٢) فتح الباري (١/ ٣٩١).

المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلى عفو الله. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على (ما) و(الحديقة) مفعول به منصوب والجملة خبر المبتدأ (ما).

إعراب الصيغة الثانية

والصيغة الثانية نحو: أقبح بالبخل! وهي بمعنى: ما أقبحه فمدلول الصيغتين من حيث التعجب واحد. فـ (أقبح) فعل ماض جاء على صورة الأمر مبني على فتح مقدر لمجيئه على هذه الصورة. وأصله أفْعَلَ بصيغة الماضي. وهمزته للصيرورة. أي: أقبح البخل. أي: صار ذا قبح. كقولهم: أبقلت الأرض. أي: صارت ذات بقل وهو النبات. وأثمرت الشجرة أي: صارت ذات ثمرة. فَغُيِّر اللفظ من صورة الماضي إلى الأمر لقصد التعجب. فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر. فزيدت الباء في الفاعل. فـ (الباء) زائدة. و(البخل) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد[١].

وهذا معنى قوله: (بأفعل انطق بعد (ما).. إلخ) أي: انطق بصيغة (أفْعَلَ) لأجل التعجب. بشرط أن تكون بعد كلمة (ما) وان شئت فجيء بصيغة أخرى هي (أفْعِل). وبعدها المتعجب منه مجروراً بالباء.

---

(١) هذا الإعراب للصيغة الثانية هو المشهور. وذهب جماعة من النحاة إلى الإعراب الآتي: (أقبح). فعل أمر مبني على السكون. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) يعود على مصدر الفعل المذكور وهو (القبح) (بالبخل) جار ومجرور متعلقان بالفعل. ويكون المعنى الملحوظ: ياقبح أقبح بالبخل أي: لازمه ولا تفارقه. وهذا الإعراب أيسر من الأول فالأخذ به حسن.

ثم ذكر أن المتعجب منه بعد الصيغة الأولى يكون منصوباً على أنه مفعول به. ثم مثل للصيغتين.

❊ ❊ ❊

حذف المتعجب منه

٤٧٦ ـ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ   إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

يجوز حذف المتعجب منه إذا دلَّ عليه دليل. والمراد به: الاسم المنصوب بعد (أفْعَلَ) والمجرور بالباء بعد (أفْعِل).

فمثال الأول قول الشاعر:

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا   بكاءً على عمرو وما كان أصبرا[١]

فحذف الشاعر المتعجب منه والتقدير: وما كان أصبرها.

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٢] والتقدير ـ والله أعلم ـ وأبصر بهم. فحذف (بهم) لدلالة ما قبله عليه.

وهذا معنى قوله: (وحذف ما منه تعجبت استبح.. إلخ) أي: استبح حذف المتعجب منه. بشرط أن يكون معناه واضحاً بعد الحذف وقوله: (يضح) بكسر المعجمة مضارع وَضَحَ يَضِحُ. بمعنى: يتضح.

❊ ❊ ❊

---

(١) أم عمرو: المراد به عمرو بن قميئة اليشكري. صاحب امرىء القيس ـ الشاعر ـ في سفره إلى قيصر الروم.
إعرابه: أم عمرو: مفعول أرى البصرية. وجملة (دمعها قد تحدرا) من المبتدأ والخبر في محل نصب حال. بكاءً: مفعول لأجله. و(كان) زائدة.

(٢) سورة مريم، آية: ٣٨.

جمود صيغتي التعجب

٤٧٧ ـ وَفِي كِلَا الفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا   مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

يعني أن فعلي التعجب وهما (ما أفعله) و(أفعل به) غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره. بل يلزم (ما أفعل) لفظ الماضي ويلزم (أفْعِل) لفظ الأمر.

وكلا الصيغتين فعلهما متصرف في الأصل. ولكن بسبب استعمالهما في التعجب فقدا التصرف.

ومعنى قوله: (قدماً) أي لزما منع التصرف في قديم الزمان إشارة إلى أن ذلك مما لا خلاف فيه.

* * *

شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب

٤٧٨ ـ وَصُغْهُمَا مِنْ ثَلَاثٍ صُرِّفَا   قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

٤٧٩ ـ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أشْهَلَا   وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا

يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب سبعة شروط:

الأول: أن يكون ثلاثيًا. فلا يبنيان مما زاد على ثلاثة أحرف مثل دحرج وانطلق واستخرج.

الثاني: أن يكون متصرفاً فلا يبنيان من فعل جامد غير متصرف مثل: نعم وبئس وعسى وغيرها.

الثالث: أن يكون معناه قابلا للتفاوت أي التفاضل والزيادة ليتحقق

معنى التعجب. فلا يصاغان من فعل لا يقبل المفاضلة. نحو: فني ومات. إلا أن أريد وصف زائد عليه. فيقال في نحو: مات عصام: ما أفجع موته. وأفجع بموته.

الرابع: أن يكون الفعل تامًّا (أي ليس ناقصاً) فلا يبنيان من (كان وكاد) وأخواتهما.

الخامس: أن يكون مثبتاً فلا يصاغان من فعل منفي. سواء كان النفي ملازماً له. نحو: ما عاج[١] الدواء. أي: مانفع. أو كان غير ملازم نحو: ما حضر الغائب.

السادس: ألا يكون الوصف من هذا الفعل على وزن (أفعل) وموضع ذلك كل ما دل على عيب أو لون أو حلية أو شيء فطري. نحو: عرج فهو أعرج وخضر فهو أخضر، وحور فهو أحور.

وعللوا لذلك بخشية التباس أفعل التفضيل بالوصف منه. فإن كلاًّ منهما على وزن (أفعل) فمنعوا التفضيل والتعجب لاشتراكهما في أمور كثيرة. ولأن هذه المعاني تشبه الخلقة الثابتة التي لا تفاوت فيها.

والصواب الأخذ برأي بعض الكوفيين القائلين بالجواز:

١ـ لورود السماع في باب أفعل التفضيل[٢] كقولهم: أسود من حلك الغراب. وأبيض من اللبن. فلماذا يحكم بالشذوذ؟

---

(١) مضارعه: يعيج. أما عاج يعوج. فمعناه: مال يميل. وهو يأتي في النفي والإثبات.

(٢) انظر باب أفعل التفضيل. وقد ورد في حديث عبدالله بن عمرو عند البخاري عن النبي ﷺ في صفة الحوض (أبيض من اللبن. وأحلى من العسل).

٢ـ شدة الحاجة في عصرنا إلى التعجب من هذه الأشياء بسبب ماكشفه العلم الحديث من التفاوت في باب الألوان والعاهات.

الشرط السابع: أن يكون مبنيًّا للمعلوم. فلا يصاغان من فعل مبني للمجهول مثل: عُرِفَ، عُلم. لئلا يلتبس بالمبني للمعلوم. فلا تقول: ما أضرب زيداً. من: ضُرب. لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه.

فإن أمن اللبس بأن كان الفعل ملازماً للبناء للمجهول جاز ذلك وقد سمع من كلامهم: ما أشغله! وما أعناه بحاجتك! فيصح: ما أزهى الطاووس! وما أهزل المريض! من شُغل، وعُني، وزُهي، وهُزل.

وإلى هذه الشروط أشار بقوله (وصغهما من ذي ثلاث.. إلخ) أي: صغهما من صاحب الحروف الثلاثة. (وهو الماضي الثلاثي) المتصرف ـ القابل للمفاضَلة. التام، غير المنفي. والذي صفته المشبهة ليست مثل (أشهل) أي على وزن (أفعل) وغير مبني على صيغة (فُعِل) وهو المبني للمجهول. و(أشهل) وصف من: شَهِل الرجل فهو أشهل. والمرأة شهلاء. والشُّهلة: بضم الشين: قلة سواد الحدقة حتى تكون كأنها حمراء.

* * *

طريقة التعجب مما فقد بعض الشروط

٤٨٠ ـ وَأَشْدِدَ اوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا　　يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

٤٨١ ـ وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ　　وبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالبَا يَجِبْ

تقدم أنه لا يتعجب من الفعل مباشرة إلا إذا تحققت فيه سبعة

شروط فإن تخلف شرط منها فإنه يتوصل إلى التعجب بأشد ونحوها أو باشدد ونحوها. على التفصيل الآتي:

١ـ إذا كان الفعل غير ثلاثي أو ناقصاً أو كان الوصف منه على (أفعل) فإننا نتوصل إلى التعجب منه بواسطة (ما أشد أو أشدد) ونحوهما ونأتي بعد ذلك بمصدر ذلك الفعل صريحاً أو مؤولاً. ويكون منصوباً على المفعولية. بعد (أشد) ونحوه. ومجروراً بعد (أشدد) ونحوه. نحو: ما أشد انطلاق خالد! وأشدد بانطلاقه! ما أصعب كون الدواء مراً! ما أشد خضرة الزرع! فـ(ما) مبتدأ و(أشد) فعل ماض والفاعل ضمير مستتر يعود على (ما) كما تقدم. (انطلاق) مفعول به و(خالد) مضاف إليه. والجملة خبر المبتدأ و(أشدد) فعل ماض جاء على صورة الأمر. أو فعل أمر. (بانطلاقه) الباء حرف جر زائد و(انطلاق) فاعل. أو الفاعل ضمير مستتر على ماتقدم في إعراب الصيغة.

٢ـ ان كان الفعل مبنيًّا للمجهول أو منفيًّا يتوصل إلى التعجب منه بالواسطة المذكورة. ويؤتي بمصدر الفعل مؤولاً نحو: ما أحسن أن يبذل المال في الخير! ما أضرَّ ألا يصدق البائع! فـ(أن يبذل) في تأويل مصدر مفعول لـ(أحسن) و(ألا يصدق) في تأويل مصدر منفي بـ(لا) مفعول (أضر) والتقدير: ما أضر عدم صدق البائع.

٣ـ لا يتعجب من الفعل الجامد ولا من الذي لا يتفاوت معناه مطلقاً لا بواسطة ولا مباشرة. لأن الجامد لا مصدر له. والذي

لا يتفاوت معناه ليس قابلاً للتفاضل. فلا يتحقق معنى التعجب.

وهذا معنى قوله: (وأشدد أو اشد أو شبههما.. إلخ) أي: أن صيغة (أشدد) وصيغة (أشدَّ) أو شبههما مثل: أكبر وأكثر وأعظم، تخلف الصيغة التي لا يمكن صوغها مباشرة من الفعل الذي عدم بعض الشروط ثم بين أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة على أنه مفعول به بعد ما كان على وزن (أفْعَلَ). ويجر بالباء بعد ما كان على وزن (أفْعِل).

وقوله (أوَاشد) حذفت همزتها ونقلت حركتها للواو الساكنة قبلها محافظة على وزن الشعر، وقوله (بعدُ) ظرف مبني على الضم أي بعد الصيغة الجديدة التي جئنا بها.

***

٤٨٢ ـ وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ لا يقاس على ما خالف القاعدة

أي إذا جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط فهو محكوم عليه بالندور (أي القلة القليلة جدًّا) ولا يقاس على ما نقل عن العرب. كقولهم: ما أخصره! من (اختُصر) فبنوا أفعل مباشرة من فعل زائد على ثلاثة أحرف. وهو ـ أيضاً ـ مبني للمجهول. وكقولهم: ما أحمقه! فبنوه من فعل الوصف منه على أفعل. نحو: حمِق فهو أحمق.

***

تأخير معمول فعل التعجب ووجوب وصله بعامله

٤٨٣ ـ وَفِعْلُ هٰذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا
٤٨٤ ـ وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّ مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّ

تقدم أن فعلي التعجب جامدان. وقد ترتب على ذلك حكمان:

الأول: أن المعمول في هذا الباب لايجوز أن يتقدم على الفعل، والمراد بالمعمول: المتعجب منه. وهو المنصوب بعد (أفْعَل). والمجرور بعد (أفْعِل). فلا تقول: الربيعَ ما أجمل. تريد: ما أجمل الربيعَ! ولا بالربيع أجْمِل. تريد: أجمل بالربيع!

الثاني: أنه لايجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بفاصل. فلا تقول: ما أحسن الكتاب معطيك. تريد: ما أحسن معطيك الكتَاب! لأن هذا الفاصل أجنبي من فعل التعجب لأنه ليس معمولاً له بل هو معمول لمفعوله.

ويجوز الفصل بالظرف والجار والمجرور ـ على القول الراجح ـ بشرط أن يكون متعلقاً بفعل التعجب. لوروده عن العرب ولأنه يتوسع فيهما. فمن شواهده مع (أفْعَل) قول عمرو بن معدي كرب: لله در بني سلِيم ما أحسن في الهيجاء لقاءَها وأكثر في اللّزْبَات[١] عطاءَها! وأثبت في المكرمات بقاءَها. فوقع الفصل بالجار والمجرور في ثلاثة مواضع. وهو متعلق بفعل التعجب.
ومن شواهده مع (أفعل به) قول الشاعر:

---

(١) اللزبات: بفتح اللام وسكون المعجمة جمع لَزْبة وهي الشدة والقحط.

وقال نبي المسلمين تقدموا   وأحبب إلينا أن تكون المقدما

فقد فصل الشاعر بالجار والمجرور (إلينا) بين فعل التعجب الذي هو (أحبب) وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله وأصل الكلام: وأحبب إلينا بكونك المقدمًا. والألف للإطلاق.

فإن كان الظرف والجار والمجرور متعلقاً بمعمول فعل التعجب لم يصح الفصل به. فلا تقول: ما أحسن عند الغضب الحليم. تريد: ما أحسن الحليم عند الغضب.

وهذا معنى قوله: (وفعل هذا الباب لن يقدما معموله.. إلخ) أي: أن معمول الفعل في هذا الباب لا يتقدم على فعله. والزم وصل المعمول بفعله. بحيث لا يفصل بينهما فاصل.

ثم أشار إلى أن الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور مستعمل في كلام العرب نثراً وشعراً. مما يدل على جوازه. والخلاف بين النحاة في حكم القياس عليه ثابت. والصحيح جواز القياس عليه كما تقدم.

* * *

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

نعم وبئس فعلان جامدان

٤٨٥ ـ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

٤٨٦ ـ مُقَارِنَيْ أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا

٤٨٧ ـ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ

نعم وبئس من الأفعال الدالة على المدح العام والذم العام الذي لا يقصر على شيء معين. وكل منهما فعل ماض جامد ملازم للماضي لابد له من فاعل. ولكنهما تجردا من الدلالة على الزمن بعد أن تكونت منهما ومن فاعلهما جملة إنشائية غير طلبية.

أنواع فاعل «نعم وبئس»

وفاعلهما أربعة أنواع:

الأول: أن يكون مقترناً بـ (أل) الجنسية أو العهدية[١]. نحو: نعم الخلق الصدق. وبئس الخلق الكذب. قال تعالى: ﴿**نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ** ﴿٤٠﴾﴾[٢]. فـ (نعم) فعل ماض جامد لإنشاء المدح. (المولى) فاعل (نعم) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

---

(١) (أل) الجنسية هي التي تفيد الاستغراق والشمول ـ كما تقدم في باب المعرف بـ (أل) فإذا كانت (أل) هنا للجنس فمعنى هذا أنك مدحت الجنس كله ثم خصصت الصدق ـ كما في المثال ـ بالذكر فتكون قد مدحته مرتين. وقيل: هي للجنس مجازاً فكأنك جعلت الممدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح أما إذا كانت للعهد فالمراد العهد الذهني لأن مدخولها فرد مبهم ثم فسر هذا الفرد ـ بالصدق ـ تفخيماً لقصد المدح.

(٢) سورة الأنفال، آية: ٤٠.

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه أل. نحو: نعم قائد المسلمين خالد. وبئس رجل القوم أبوجهل. قال تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٣٠﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٥١﴾[2].

الثالث: أن يكون مضافاً إلى المضاف لما فيه (أل) نحو: نعم حافظ كتاب الله. وبئس مهمل أوامر القرآن. وهذا لم يذكره ابن مالك.

الرابع: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً. وبعده نكرة تفسر ما في هذا الضمير من الإبهام نحو: نعم صديقاً الكتاب. بئس خلقاً خلف الوعد. قال تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ۝٥٠﴾[3] فـ (بئس) فعل ماض جامد لإنشاء الذم. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) و(بدلاً) تمييز.

وهذا معنى قوله: (فعلان غير متصرفين.. إلخ) أي: أن (نعم) و(بئس) فعلان جامدان لا يتصرفان فليس لهما مضارع ولا أمر ولا بقية المشتقات.

وهما يرفعان اسمين على الفاعلية. مقترنين بـ(أل) أو مضافين للمقترن بها أو ضميراً يفسره (مميّز) أي: تمييز. وقد مثل للمضاف لما فيه أل. والضمير المستتر.

* * *

---

(١) سورة النحل، آية: ٣٠.
(٢) سورة آل عمران، آية: ١٥١.
(٣) سورة الكهف، آية: ٥٠.

اجتماع التمييز والفاعل الظاهر

٤٨٨ ـ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ ... فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

تقدم أن فاعل (نعم) قد يكون ضميراً مستتراً مفسَّراً بتمييز. نحو: نعم خلقاً الصدق. وعلى هذا فيجوز الجمع بين التمييز والفاعل المضمر وهذا لاخلاف فيه.

وإنما الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر نحو: نعم الصديقُ صديقاً الكتابُ. وفي المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يجوز. لأن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل. قالوا: وما ورد من ذلك فهو حال مؤكدة. أو ضرورة.

الثاني: أنه يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز. وهذا هو الصحيح لوروده عن العرب نثراً وشعراً. فمن النثر قول الحارث بن عباد لما بلغه قتل ابنه في حرب البسوس: (نعم القتيل قتيلًا أصلح بين بكر وتغلب). فجمع بين الفاعل الظاهر (القتيل) والتمييز (قتيلًا) ومن الشعر قول الشاعر:

تزود مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزادُ زادُ أبيك زاداً[1]

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو قوله (الزاد) والتمييز وهو قوله (زاداً).

---

(١) القائل هو جرير يمدح عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ، والمراد بالزاد هنا: العيشة الطيبة والسيرة الحميدة. وهو في الأصل الطعام الذي يعد للسفر.
إعرابه: مثل: مفعول به منصوب. (فينا) متعلق بالفعل قبله. والباقي واضح.

ولا يلزم أن يكون التمييز لرفع الإبهام. فقد يكون للتوكيد كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[1] فـ (شهراً) تمييز مؤكد لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ كقولك: عندي من الرجال عشرون رجلًا. وقول أبي طالب:

ولقد علمت بأن دين محمد   من خير أديان البرية دينا

فـ (ديناً) تمييز مؤكد لما سبقه. ولو حذف لفهم معناه مما بقي من الكلام.

وإذا كانت الشواهد على الجواز كثيرة فلا حاجة إلى التأويل الذي لجأ إليه المانعون.

القول الثالث: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو: نعم الرجل فارساً خالد. وإلا فلا. نحو: نعم الصديق صديقاً الكتاب.

* * *

الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر

٤٨٩ ـ وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلُ   فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

تقع (ما) بعد (نعم) و(بئس) فتقول: (نعم ما) أو (نعمّا) بالإدغام وعدمه.

وهي إما أن يقع بعدها جملة نحو: نعم ما تسعى إليه الكسب

---

(١) سورة التوبة، آية: ٣٦.

الحلال. قال تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا﴾(١) أو يقع بعدها مفرد كقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾(٢).

وقد اختلف في إعراب (ما) على أقوال عديدة. فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التميز. وما بعدها صفة. والفاعل ضمير مستتر. وقيل هي الفاعل. وهي اسم موصول إن كان بعدها جملة وتكون هي الصلة والمخصوص محذوف، وان كان بعدها مفرد فهي معرفة تامة وهي الفاعل. وما بعدها هو المخصوص، وهذا هوالذي أميل إليه لأنه أقرب إلى المعنى وأبعد عن التأويل.

وإعراب الآية الأولى (بئسما) بئس: فعل ماض لإنشاء الذم. و(ما) اسم موصول فاعل. وجملة (اشتروا) صلة الموصول. (أن يكفروا) هو المخصوص بالذم.

وإعراب الآية الثانية: (نعما) نعم: فعل ماض لإنشاء المدح. و(ما) المدغمة في (ميم نعم) فاعل. وهي معرفة تامة بمعنى (الشيء) و(هي) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ مؤخر ـ وهو المخصوص بالمدح ـ والجملة قبله خبره.

***

إعراب المخصوص وحكم حذفه

٤٩٠ ـ وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا
٤٩١ ـ وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى

---

(١) سورة البقرة، آية: ٩٠.
(٢) سورة البقرة، آية: ٢٧١.

يذكر بعد (نعم) و(بئس) وفاعلهما اسم مرفوع. وهو المخصوص بالمدح أو الذم. وعلامته أمران:

الأول: أنه أخص من الفاعل. لا مساوٍ له ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الاجمال. فيكون أوقع في النفس ولذا وجب تأخيره.

الثاني: أن يصلح لجعله مبتدأ وجعل الفعل والفاعل خبرا عنه.

مثاله: نعم الخلق الصدق. وبئس الخلق الكذب. وفي إعرابه أوجه:

الأول: أنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه. وهذا الإعراب أيسر الأعاريب لسلامته من الحذف.

الثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو الصدق. وهو الكذب.

الثالث: أنه بدل من الفاعل. بدل كل من كل. وهذا ذكره الأشموني عن ابن كيسان(١). وهو وجيه جدًّا لا يقوم على حذف ولا على تقديم ولا تأخير كما في الوجهين قبله.

ويجوز حذف المخصوص إذا تقدم في الكلام مايدل عليه بعد حذفه ويغني عن ذكره متأخراً. كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾(٢)أي: نعم العبد أيوب. فحذف المخصوص

---

(١) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٣/ ٣٧).
(٢) سورة ص، آية: ٤٤.

بالمدح ـ وهو أيوب لدلالة ما قبله عليه.

وهذا معنى قوله: (ويذكر المخصوص بعدُ مبتدأ.. إلخ) أي: يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد الفاعل ـ ويعرب مبتدأ. أو خبراً لمبتدأ محذوف واجب الحذف.

ثم ذكر أنه إن تقدم في الكلام ما يشعر بالمخصوص ويدل عليه. كفى عن ذكره ثم ذكر المثال: العلم نعم المقتنى والمقتفى. فالمخصوص قد تقدم فصار في الظاهر هو المشعر. والأصل: نعم المقتفى العلم. فأغنى عن ذكر المخصوص مرة أخرى منعاً للتكرار الذي لا فائدة منه هنا و(المقتنى) أي: المكتسب الذي يحرص الناس على ادخاره والاحتفاظ به و(المقتفى) أي: المتبع الذي تراعى أحكامه.

* * *

ما يجري مجرى «نعم وبئس» في إفادة المدح والذم

٤٩٢ ـ وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلَا

لما فرغ ابن مالك ـ رحمه الله ـ من أحكام (نعم ـ بئس) شرع في بيان ما جرى مجراهما فيستعمل في الذم (ساء) استعمال (بئس) وتأخذ أحكامها نحو: ساء الرجل أبوجهل. قال تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾[1]. فـ(ساء) فعل ماض جامد لإنشاء الذم.

(١) سورة الأعراف، آية: ١٧٧.

والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) (مثلًا) تمييز منصوب وهو مفسر لفاعل (ساء) (القوم) مبتدأ مؤخر وهو المخصوص بالذم والجملة قبله خبر مقدم. (الذين) نعت لـ (القوم).

ومما يجري مجرى (نعم وبئس) في الدلالة على المدح والذم كل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه. فيجوز استعماله على وزن (فَعُل) بضم العين إما بالأصالة مثل: شرُف وكرُم وحَسُن. أو بالتحويل كفهِم وجَهِل وبَرَعَ فيصير: فَهُم وجَهُل وبرُع[1].

تقول: شَرُف الرجل خالد. ولَؤُم رجلًا عصام. قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[2] فـ (كبُر) فعل ماض لإنشاء الذم. و(التاء) للتأنيث. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (هي) يفسره التمييز (كلمة) تمييز منصوب.

وهو بهذه الصياغة يأخذ أحكام (نعم وبئس) من الجمود فلا مضارع له ولا أمر ولا غيرها من المشتقات. كما يأخذ الأحكام المتقدمة للفاعل والمخصوص. مع الانفراد في بعض الأحكام ومنها:

١ـ أن هذا النوع من الأفعال يفيد المدح الخاص به. والذم الخاص مع المعنى الأصلي للفعل. والإشعار بالتعجب. ففي مثل:

---

(١) يرى بعض النحاة أنه لا يجوز تحويل هذه الأفعال وما شابهها إلى (فَعُل) بضم العين لأن هذا التحويل غير مسموع. والحق الجواز لوروده عن بعض القبائل العربية على مانقله الخضري في حاشيته (٢/ ٤٥) عن السيوطي. وقد مثل ابن مالك بهذه الأفعال في شرحه على الكافية (٢/ ١١١٥) وابنه في شرحه على الألفية ص٤٧٤.

(٢) سورة الكهف، آية: ٥.

عَدَل الحاكم. تقول: عَدُل الحاكم. فيفيد هذا التركيب الجديد المعنى اللغوي للفعل ومدح الحاكم بالعدل فقط. مع التعجب. وإعرابه: (عَدُل): فعل ماض جامد لإنشاء المدح الخاص. (الحاكم) فاعل مرفوع بالضمة.

٢ـ صحة وقوع فاعل هذا الفعل خالياً من (أل) ومما يشترط في فاعل (نعم) فتقول: عَدُل عمر. شَرُف خالد. قال تعالى: ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ﴾[1]. فـ(حسن) فعل ماض جامد لإنشاء المدح (أولئك) أولاء: اسم إشارة مبني في محل رفع فاعل. والكاف حرف خطاب (رفيقاً) تمييز منصوب.

وهذا معنى قوله: (واجعل كبئس ساء.. إلخ). أي: اجعل (ساء) مثل (بئس) في معناها وأحكامها. واجعل (فَعُل) من كل فعل ثلاثي. مثل (نعم) في معناها وأحكامها من غير تقييد بحكم دون آخر. وليس غرضه (نعم) وحدها وإنما مثلها (بئس) والحق أن بينهما فروقاً أشرنا إلى بعضها والألف في قوله (فَعُلا) للوزن. ومعنى (مسجلًا) أي مطلقاً عن التقييد.

❊ ❊ ❊

---

(١) سورة النساء، آية: ٦٩.

استعمال «حبذا ولا حبذا» وأحكامهما

٤٩٣ ـ وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الْفَاعِلُ ذَا ... وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لاَ حَبَّذَا

٤٩٤ ـ وَأَوْلِ ذَا الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ ... تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلاَ

٤٩٥ ـ وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرْ ... بِالْبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

مما يجري مجرى (نعم) و(بئس) في إفادة المدح والذم (حبذا) وهي للمدح العام مع الإشعار بالحب والقرب من القلب. و(لاحبذا) وهي للذم العام. تقول: حبذا المحدث البخاري. لا حبذا الرجل أبو لهب.

وإعرابه: حَبّ. فعل ماض جامد لإنشاء المدح. (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل. (المحدث) هو المخصوص بالمدح. ويعرب مبتدأ والجملة قبله خبر. أو خبر لمبتدأ محذوف. على ما تقدم في إعراب المخصوص. إلا البدل فلا يصح هنا. ومثل هذا يقال في إعراب الصيغة الثانية. مع إعراب (لا) نافية.

وهذا المخصوص له حكمان:

الأول: أنه لا يصح تقدمه على الفاعل (ذا) فلا تقول: حَبَّ خالد ذا. تريد: حبذا خالد.

الثاني: أن الفاعل (ذا) يلزم الإفراد والتذكير مهما كان أمر المخصوص من الإفراد والتثنية أو الجمع أو التذكير أو التأنيث. تقول: حبذا الطبيب محمد. وحبذا الطبيبة فاطمة. حبذا الطبيبان المحمدان. حبذا الطبيبتان الفاطمتان. حبذا الطبيبون أو الأطباء المحمدون. حبذا الطبيبات الفاطمات.

وذلك لأن هذه الصيغة أشبهت المثل في كثرة الاستعمال. والأمثال لاتتغير مطلقاً ولا تخالف اللفظ الذي ورد عن العرب مهما تعددت مواطن استعماله. فكذا ما أشبهها.

وأعلم أن (حبّ) لها حالتان:

الأولى: أن يكون الفاعل هو كلمة (ذا) وهذا هو الغالب. فيجب أمران:

الأول: فتح الحاء في (حَبَّ).

الثاني: أن يبقى الفاعل (ذا) على صورة الإفراد والتذكير كما تقدم.

الحالة الثانية: أن يكون الفاعل اسماً آخر غير كلمة (ذا). فيجوز رفعه على الفاعلية بكلمة (حَبَّ) ويجوز جره بالباء الزائدة. تقول: حَبَّ الطبري مفسراً. أو حُبَّ بالطبري مفسّراً.

وأصل (حَبّ) حَبُبَ. ثم أدغمت الباء في الباء فصارت (حَبَّ) فهي من باب (فَعُل) المتقدم.

وأما حركة الحاء في هذه الحالة فيجوز ضمها وفتحها فتقول: حَبَّ أهل الصدق. وحُبَّ أهل الصدق.

وهذا معنى قوله: (ومثل نعم حبذا.. إلخ) أي: مثل (نعم) مع فاعلها في إنشاء المدح جملة (حبذا) وهي جملة فعلية الفاعل (ذا) وعند إرادة الذم تزيد (لا) الثانية فتقول: (لا حبذا).

ثـــم ذكـــر أن المخصـــوص لـــه حكمـــان فقـــال: (وأول ذا المخصوص..) أي: أوقع المخصوص بعد كلمة (ذا) (أيا كان) يعني مذكراً كان أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً. (لاتعدل بذا) لا تمل بلفظ (ذا) إلى غيره بل الزم إفراده وتذكيره (فهو يضاهي المثلا) تعليل للحكمين المذكورين.

ثم ذكر أن الفاعل إذا كان غير كلمة (ذا) فإنه يجوز رفعه وجره. وأما حركة الحاء من (حَبَّ) فقد كثر ضمها. ويفهم منه أنه إذا كان الفاعل (ذا) امتنع الضم ووجب الفتح. وقوله (فجر) الفاء زائدة أو في جواب شرط مقدر، أي: إن شئت فجر. لأن حرف العطف لا يدخل على مثله. والله أعلم.

❊ ❊ ❊

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

ما يصاغ منه أفعل التفضيل

٤٩٦ ـ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ   أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

٤٩٧ ـ وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ   لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

تعريفه

أفعل التفضيل من الأسماء العاملة عمل الفعل. وهو: اسم مشتق على وزن (أفعل)[1] يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها.

نحو: العلم أفضل من المال. والذي زاد يسمى (المفضل) والآخر يسمى (المفضل عليه) أو (المفضول). ويدل أفعل التفضيل في أغلب صوره على الاستمرار والدوام.

ويصاغ أفعل التفضيل على وزن (أفعل) من مصدر الفعل الذي يراد التفضيل في معناه. بشرط أن يكون هذا الفعل من الأفعال التي يجوز التعجب منها مباشرة. وهي الأفعال الجامعةُ الشروط المذكورة في باب

---

(١) قد ورد حذف الهمزة في هذا الباب من كلمتي (خير وشر) نحو: الصلاة خير من النوم. ونحو: البطالة شر من المرض. وعللوا لذلك بكثرة الاستعمال.
وقد ورد إثباتها في الحديث الصحيح «إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها» أخرجه مسلم.
وقولهم: إن الهمزة حذفت لكثرة الاستعمال دعوى لا دليل عليها. فإن اللفظين يفيدان التفضيل بمادتهما بدون الهمزة. فلا يلزم أن يكونا على وزن (أفعل).
وقد أشار ابن مالك إلى هذا في شرح الكافية (١١٢٧/٢) حيث قال: (ولا يكادون يستعملون الأصل).

التعجب. وهي: ١ـ أن يكون ثلاثيًّا. ٢ـ متصرفاً. ٣ـ قابلًا للمفاضلة. ٤ـ تامًّا. ٥ـ مثبتاً. ٦ـ ليس الوصف منه على أفعل. ٧ـ مبنيًّا للمعلوم، وتقدم بيانها.

وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه على ماتقدم في باب التعجب.

وإذا تخلف شرط من الشروط فإنه يتوصل إلى التفضيل منه بالواسطة وهي (أشد) ونحوها. تقول: بَحْثُ خالد أشدُّ اختصاراً من بحث محمد. والاسم المنصوب بعد الواسطة يعرب تمييزاً.

وهذا معنى قوله: (صغ من مصوغ منه للتعجب.. إلخ) أي: صغ (أفعل) للدلالة على التفضيل من مصدر الفعل الذي يصاغ منه التعجب وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذي منع الصوغ منه هناك فمعنى: (وأبَ اللَّذْ أُبي: أي امنع هنا الذي منع هناك.

ثم ذكر أن مايتوصل به إلى التعجب من فعل فاقد للشروط يتوصل به إلى التفضيل عند وجود مانع يمنع من التفضيل مباشرة.

* * *

٤٩٨ ـ وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا ... تَقْدِيراً اوْ لَفْظاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا (أحوال اسم التفضيل)

٤٩٩ ـ وَإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأنْ يُوَحَّدَا

٥٠٠ ـ وَتِلْوُ ألْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

٥٠١ ـ هذَا إذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَابِهِ قُرِنْ

أفعل التفضيل له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجرداً من (أل) والإضافة. وله حكمان:

١ ـ أن يؤتى بعده بالمفضل عليه مجروراً بـ (من) لفظاً أو تقديراً. نحو: المنافق أخطر من العدو الظاهر. قال تعالى: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ ۝٤﴾[1].

وقد تحذف (من) مع المفضل عليه بشرط وجود دليل يدل عليهما. وأكثر مواضع حذفهما حين يكون أفعل التفضيل خبراً كقوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ۝١٧﴾[2] أي: من الحياة الدنيا. وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ۝٣٤﴾[3] أي: أعز نفراً منك.

ويقل الحذف إذا كان غير خبر. كقول الشاعر:

دنوتِ وقد خِلناكِ كالبدر أجملا فظل فؤادي في هواك مضللا[4]

فحذف (من) الجارة للمفضل عليه مع مجرورها. وأصل الكلام:

---

(١) سورة الضحى، آية: ٤.

(٢) سورة الأعلى، آية: ١٧.

(٣) سورة الكهف، آية: ٣٤.

(٤) إعرابه: دنوت: فعل وفاعل. (وقد) الواو للحال. وقد: حرف تحقيق (خلناك) فعل ماض وفاعله. والكاف مفعول أول (كالبدر) مفعول ثان والجملة في محل نصب حال من التاء دنوت. (أجملا) حال ثانية. (فظل) الفاء عاطفة. وظل: فعل ماض ناقص. (فؤادي) اسمها والياء مضاف إليه (مضللًا) خبرها والجار والمجرور (في هواك) متعلق به.

دنوت أجمل من البدر والحال أنا قد خلناك أي: ظنناك كالبدر.

٢ـ أن أفعل المجرد يلزم الإفراد والتذكير. كقولك: محمد أشجع من خالد. والمحمدان أشجع من خالد. والمحمدون أشجع من خالد وهند أشجع من خالد، والهندان أشجع من خالد، والهندات أشجع من خالد. قال تعالى: ﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾(١) فجاء اسم التفضيل (أحبّ) مفرداً مع الاثنين. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ﴾(٢) فجاء اسم التفضيل مفرداً مع الجماعة.

الحالة الثانية: من أحوال اسم التفضيل: أن يكون مضافاً. وله صورتان:

الأولى: أن يكون مضافاً لنكرة. فيجب له حكمان:

١ـ إفراده وتذكيره كالمجرد.

٢ـ وجوب مطابقة المضاف إليه النكرة للموصوف بأفعل التفضيل. تقول: المصلح أفضل رجل، المصلحان أفضل رجلين، المصلحون أفضل رجال. المصلحة أفضل امرأة، المصلحتان أفضل امرأتين، المصلحات أفضل نساء.

---

(١) سورة يوسف، آية: ٨.

(٢) سورة التوبة، آية: ٢٤.

الصورة الثانية: أن يكون مضافاً لمعرفة. وهو نوعان:

الأول: أن يكون الغرض من أفعل التفضيل باقياً. فتجوز فيه من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما: المطابقة وعدمها. تقول: عمر أعدل الأمراء. العمران أعدلا الأمراء. الخلفاء الراشدون أعدلو الأمراء. فاطمة فضلى النساء. الفاطمتان فضليا النساء. الفاطمات فضليات النساء.

وتقول في عدم المطابقة: عمر أعدل الأمراء. العمران أعدل الأمراء، الخلفاء الراشدون أعدل الأمراء. فاطمة فضلى النساء، الفاطمتان فضلى النساء. الفاطمات فضلى النساء.

وقد وردت المطابقة وعدمها في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[1] فجاء أفعل التفضيل غير مطابق لموصوفه (هم) ولو طابق ليقال: (أحرصي) بجمع المذكر السالم و(هم) مفعول أول لـ(تجد) و(أحرص) مفعول ثان.

وجاء مطابقاً في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[2] فـ (أكابر) مضاف إلى (مجرميها) وهو مفعول أول لـ (جعل) التي بمعنى (صيّر) والمفعول الثاني هو الجار والمجرور (في كل قرية) ـ على أحد الأعاريب ـ وقد جاء أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة مطابقاً لموصوفه المقدر. أي: قوماً أكابر. ولو لم يطابق لقيل:

---

(١) سورة البقرة، آية: ٩٦.
(٢) سورة الأنعام، آية: ١٢٣.

أكبر مجرميها.

النوع الثاني من أنواع أفعل المضاف لمعرفة ألا يقصد التفضيل [أي لايريد المتكلم المفاضلة بين شيئين وزيادة أحدهما على الآخر بل يكون أفعل بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة](١). وفي هذا النوع تجب مطابقة (أفعل) لموصوفه في الإفراد والتذكير وفروعهما.

مثال ذلك أن يقول شخص: هذا أفضل القضاة عندنا. يقوله في مكان لا يوجد فيه قاض آخر. وفي غير المفرد يقول: هذان أفضلا القضاة. وهؤلاء أفضلو القضاة...

الحالة الثالثة من أحوال أفعل التفضيل: أن يكون مقترناً بأل. وله حكمان:

الأول: لزوم مطابقته لموصوفه في الإفراد والتذكير وفروعهما.

الثاني: عدم مجيء (من) الجارة للمفضل عليه. لأن المفضل عليه غير مذكور في هذه الحالة. تقول: الولد الأكبر ذكي. والدار الكبرى جميلة. قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾﴾(٣). وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾(٤)

---

(١) يخرج أفعل التفضيل عن بابه ويكون بمعنى الوصف وقد ورد لذلك أمثلة كقوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ راجع دراسات لأساليب القرآن الكريم ٢/ ٤/ ١٨٧.

(٢) سورة النحل، آية: ٦٠.

(٣) سورة طه، آية: ٧٥.

(٤) سورة التوبة، آية: ١٠٠.

وما ورد من مجيء (من) جارة للمفضول عليه فهو إما لغة لبعض العرب أو محكوم عليه بالشذوذ. ولا داعي للتكلف في تخريجه. وذلك مثل قول الأعشى:

ولستَ بالأكثر منهم حصىً وإنما العزة للكاثر(١)

فأتى الشاعر بـ (من) الجارة للمفضل عليه. مع (أل) الداخلة على اسم التفضيل.

وإلى هذه الأحوال الثلاث أشار بقوله: (وأفعل التفضيل صله أبدا.. إلخ) أي: إذا كان أفعل التفضيل مجرداً من أل والإضافة فلا بد من اقترانه بـ (من) لفظاً أو تقديراً. وهذا هو الحكم الأول للمجرد. وفي البيت الثاني ذكر حكم المضاف إلى نكرة والحكم الثاني للمجرد وهو لزوم تذكيره وتوحيده أي: إفراده. وفي البيت الثالث ذكر حكم المقترن بـ (أل) وأنه يطابق موصوفه. ثم ذكر أن ما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأي ومعرفة بلغة العرب، ثم بين في البيت الأخير أن جواز الوجهين مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى (من) وذلك إذا كان أفعل مقصوداً به التفضيل. والمراد: المعنى الحاصل معها، وهو التفضيل، لأن التفضيل ليس معناها وانما هو مستفاد من

---

(١) الأكثر حصى: كناية عن كثرة الأعوان والأنصار. (العزة) القوة والغلبة (للكاثر) الغالب في الكثرة.
إعرابه: (لستَ) ليس: فعل ماض. وتاء المخاطب اسمه. (بالأكثر) الباء حرف جر زائد. والأكثر: خبر ليس مجرور لفظاً منصوب محلًّا(منهم) متعلق بالأكثر. (حصى) تمييز.

(أفعل). وأما إذا لم يقصد به التفضيل. (فهو) أي اسم التفضيل (طبق ما به قرن) أي لابد من مطابقته لما هو له. أي لموصوفه.

* * *

حكم تقديم المفضل عليه على (أفعل)

٥٠٢ ـ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا   فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا

٥٠٣ ـ كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى   إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا

تقدم أن (أفعل) التفضل إذا كان مجرداً جيء بعده بـ (من) جارة للمفضل عليه. نحو: الوحدة أفضل من جليس السوء، والأصل أنه لا يجوز تقديم (من) ومجرورها على (أفعل). إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافاً إلى اسم استفهام. فيجب تقديم (من) ومجرورها على عاملهما وهو (أفعل) التفضيل دون تقديهما على الجملة كلها تقول: أنت ممن أفضل؟ والأصل: أنت أفضل ممن؟ وتقول: أنت من غلام أيهم أفضل؟ والأصل: أنت أفضل من غلام أيِّهم؟.

ولايجوز التقديم في غير حالتي الاستفهام المذكورتين إلا للضرورة الشعرية كقول الشاعر:

فقالت لنا أهلًا وسهلًا وزودت   جنى النحل بل مازودت منه أطيب[1]

---

(١) جنى النحل: ما يجنى منه وهو العسل. وكنى بذلك عن حسن اللقاء وطيب الاستقبال.

إعرابه: (أهلًا وسهلًا) منصوبان بفعل محذوف. والأصل فيهما أنهما وصفان =

فقدم الجار والمجرور المتعلقين بـ (أفعل) التفضيل عليه. وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام. وهذا خاص بضرورة الشعر. والأصل: بل ما زودت أطيب منه.

وهذا معنى قوله: (وإن تكن بتلو من مستفهما.. إلخ) أي: وإن تكن مستفهماً بالاسم التالي لـ (من) وهو مجرورها فقدمهما وجوباً في كل الحالات. ثم ذكر المثال: (ممن أنت خير) وقد اعتُرِضَ عليه فيه لأنه قدم (من ومجرورها) على الجملة كلها وهذا غير صحيح لأن الاستفهام له الصدارة بالنسبة للعامل فيه. وهو (أفعل) هنا. لا مطلقاً. ثم أنه يلزم على ذلك الفصل بين العامل (خير) والمعمول (ممن) بأجنبي (أنت) لأنه مبتدأ وهو ليس من معمولات الخبر. فالصواب أن يقول: أنت ممن خير؟. ثم ذكر أن التقديم نادر في حالة الإخبار. أي: في حالة الكلام الخبري لا الإنشائي. لأن الاستفهام من قبيل الإنشاء فما عداه نادر.

***

رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر

٥٠٤ ـ وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيراً ثَبَتَا

٥٠٥ ـ كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

= لموصوفين محذوفين. أي: أتيتم قوماً أهلًا ونزلتم موضعاً سهلًا. (بل) حرف للإضراب الإبطالي. (ما) اسم موصول مبتدأ وجملة (زودت) صلة (أطيب) خبر المبتدأ.

اسم التفضيل أحد المشتقات العاملة عمل الفعل. فيصح أن يتعلق به الظرف والجار والمجرور. نحو: هذا الخطيب أفصح في القول. فالجار والمجرور (في القول) متعلق بأفعل التفضيل (أفصح).

وأما عمله:

١ـ فهو لاينصب المفعول به مطلقاً سواء كان اسماً ظاهراً أم ضميرا بل يصل إلى مفعوله باللام نحو: خالد أبذل للمعروف. وأسرع للنجدة. أو بالباء نحو: علي أعرف بالنحو وأجهل بالفقه.

٢ـ وأما الجر فإن اسم التفضيل يجر المفضول إذا كان مضافاً إليه نكرة كان أم معرفة ـ كما تقدم في حالات اسم التفضيل ـ.

٣ـ وأما عمله الرفع فإنه يرفع الضمير المستتر باتفاق نحو: العفة أكرم من الابتذال. فـ (العفة) مبتدأ (أكرم) خبر المبتدأ والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. (من الابتذال) جار ومجرور متعلق بـ (أكرم).

ولا يرفع الاسم الظاهر قياساً إلا إذا صح أن يقع في موضعه فعل بمعناه. وهذا مطرد في كل موضع يقع فيه اسم التفضيل بعد نفي أو شبهه ويكون مرفوعه أجنبيًّا مفضلًا على نفسه باعتبارين.

مثال تقدم النفي: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد. وهذا المثال يتردد في كتب النحو. وبه عرفت مسألة رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر بمسألة الكحل.

ففي المثال يصح وقوع الفعل موقع اسم التفضيل فيقال: ما رأيت

رجلًا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد. وقد تقدم في المثال نفي بـ (ما) ومرفوع اسم التفضيل وهو (الكحل) أجنبي لم يتصل بضمير يعود على الموصوف.

وقولنا: مفضلًا على نفسه باعتبارين. أي: أن هذا المرفوع الأجنبي مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين، فالكحل في عين زيد أحسن من الكحل نفسه في عين غيره من الرجال.

فـ (أحسن) نعت لـ(رجل) و(الكحل) فاعل لاسم التفضيل مرفوع.

ومثال النهي: لا يكن غيرك أقربَ إليه الخير منه إليك. فـ (أقرب) خبر (يكن) منصوب (الخير) فاعل لاسم التفضيل.

ومثل ذلك ماورد في مسند الإمام أحمد وغيره من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: (ما من أيام أحبَّ إلى الله عز وجل العمل فيهن من هذه الأيام. قيل: ولا الجهاد في سبيل الله. قال ولا الجهاد في سبيل الله إلا من خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع حتى تهراق مهجة دمه..)[1].

فـ (أحبَّ) أفعل تفضيل. وهو خبر (ما) و(العمل) فاعل مرفوع بالضمة.

---

(١) انظر المسند (٢/١٦١، ١٦٢) وأما الحديث المشهور في كتب النحاة (ما من أيام احبَّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) فلم أقف عليه ولم يثبت عنه ﷺ في فضل صيام العشر حديث. والله أعلم.

وهذا معنى قوله: (ورفعه الظاهر نزر.. إلخ) أي: أن رفع (أفعل) التفضيل للاسم الظاهر (نزر) أي قليل فلا يصح القياس عليه. لكن متى (عاقب فعلًا) أي عاقب أفعل التفضيل فعلًا بأن جاء بمعناه وصحَّ أن يحل محلَّه. فإن رفعه الظاهر في هذه الصورة ثبت نقله كثيراً عن العرب ثم ذكر المثال: لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق. فـ (الفضل) فاعل لأفعل التفضيل.

❊ ❊ ❊

التوابـــع
النَّعْـــتُ

تعريف التابع وأنـــواعـــه

٥٠٦ ـ يَتْبَعُ فِي الإعْرَابِ الأَسْمَاء الأُوَلْ   نَعْـتٌ وَتَـوْكِيـدٌ وَعَطْـفٌ وَبَـدَلْ

التوابع جمع تابع وهو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً.

والمراد بقولنا: ما قبله. المتبوع. والمراد بقولنا. (مطلقاً) أي في جميع حالات الإعراب. الرفع والنصب والجر. نحو: جاء الرجلُ المهذبُ. رأيت الرجلَ المهذبَ. سلمت على الرجلِ المهذبِ. فلفظ (المهذب) تابع لكلمة (الرجل) في الأوجه الثلاثة.

ويخرج بقولنا: مطلقاً. خبر المبتدأ. وحال الاسم المنصوب. نحو: الدنيا متاع. لا تشرب الماء كدراً. لأنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً بل في بعض أحواله.

وهذا معنى قوله: (يتبع في الإعراب الأسماء الأول إلخ). أي: أن هذه الأربعة تتبع في إعرابها (الأسماء الأول) أي: الأسماء التي سبقتها وتقدمت عليها. والتوابع هي: النعت والتوكيد والعطف بنوعيه ـ عطف البيان والنسق ـ والبدل، وخصَّ الأسماء بالذكر لأنها الأصل. ويتصور فيها جميع التوابع كما سيأتي إن شاء الله.

ودلّ قوله (الأُول) على أن المتبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه

بحيث يتقدم التابع. وهذا هو المشهور[١]

* * *

٥٠٧ ـ فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ   بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ   تعريف النعت

النعت: هو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته أو من صفات ما تعلق به.

فـ (التابع) جنس يشمل التوابع كلها. وقولنا: (المكمل..) قيد لإخراج بقية التوابع لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به. ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقاً ليدل على المعنى وعلى صاحبه.

وقد دل التعريف على أن النعت نوعان:

١ـ حقيقي. وهو ما دل على صفة في اسم قبله نحو: أقمت في المنزل الفسيح. فـ (الفسيح) نعت حقيقي لأنه دل على صفة في الاسم الذي قبله وهو (المنزل) لأن المتصف بالفساحة حقيقة هو المنزل وعلامته: أن يشتمل النعت على ضمير مستتر يعود على ذلك المنعوت.

٢ـ نعت سببي: وهو مادل على صفة في اسم له ارتباط بالمتبوع نحو: أقمت في المنزل الفسيح فناؤه. فـ (الفسيح) نعت. ولكنه ليس نعتاً للمتبوع (المنزل) إذ الفساحة ـ هنا ـ ليست صفة للمنزل. وإنما

---

(١) انظر شرح الأشموني (٣/ ٥٧).

صفة لاسم له تعلق بالمتبوع وهو (فناؤه). فـ (الفسيح) نعت مجرور بالكسرة (فناؤه) فاعل للوصف مرفوع بالضمة والهاء مضاف إليه وعلامته. أن يأتي بعد النعت اسم ظاهر مرفوع بالنعت مشتمل على ضمير يعود على المنعوت.

أغراض النعت

والنعت يأتي لأغراض أشهرها:

١ـ الإيضاح إن كان المتبوع معرفة. والمراد به: إزالة الاشتراك اللفظي فيها. ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها. نحو: حضر خالد التاجر.

٢ـ التخصيص: إن كان المتبوع نكرة. والمراد به: تقليل الاشتراك المعنوي في النكرة. وتضييق عدد ماتشمله. نحو: جاء رجل واعظ.

٣ـ مجرد المدح نحو: رضي الله عن عمرَ بنِ الخطابِ الشاملِ عدلُه الرحيمِ قلبُه.

٤ـ مجرد الذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

٥ـ الترحم ـ أي إظهار الرحمة والحنان ـ نحو: اللهم ارحم عبدك المسكين.

٦ـ التوكيد. كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾(١) فـ (واحدة) نعت لـ (نفخة) وهو للتوكيد. لأن الواحدة تفهم من كلمة (نفخة) لأنها اسم مرة. وقال تعالى: ﴿فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾(٢).

---

(١) سورة الحاقة، آية: ١٣.

(٢) سورة المؤمنون، آية: ٢٧.

فقد قرأ حفص بتنوين (كل) فـ (اثنين) نعت مؤكد وقرأ بقية السبعة بإضافة (كل) ولا شاهد فيها على ذلك.

قال ابن مالك في تعريف النعت: (فالنعت تابع متم ماسبق.. إلخ) أي: أن النعت تابع مكمل ما سبق. أي: مفيدٌ معنى في المتبوع. وقوله: (بوسمه) الباء سببيَّه والوسم بمعنى العلامة. أي ببيان علامته أي: صفته. وقوله (أو وسم ما به اعتلق) أي: اتصل به بعلاقة. والذي يتصل بالنعت بعلاقة هو: سببيه. فالمراد أن النعت يتمم المنعوت الذي سبقه أو يتمم ما اتصل بالمنعوت.

***

٥٠٨ ـ فَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا   تَـلَا كَـامْـرُرْ بِقَـوْمٍ كُـرَمَـا
٥٠٩ ـ وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ   سِـوَاهُمَـا كَـالْفِعْـلِ فَـاقْـفُ مَـا قَفَـوْا

أحكام النعت

النعت بنوعيه ـ الحقيقي والسببي[1] ـ يتبع منعوته في رفعه ونصبه

---

(١) وهناك تقسيم آخر للنعت باعتبار إفادته. فهو ثلاثة أقسام:
١ـ نعت مؤسس. وهو الذي يدل على معنى جديد لا يفهم بغير وجوده نحو: هذا طالب مهذب. فكلمة (مهذب) نعت أفاد معنى جديداً لا يستفاد إلا من ذكره.
٢ـ نعت مؤكِّد. وهو الذي يدل على معنى يفهم بدون ذكره نحو: أمس الماضي لا يعود. وتقدم في أغراض النعت له أمثلة.
٣ـ نعت موطيء. وهو أن يكون النعت اسماً جامداً غير مقصود لذاته والمقصود مابعده وإنما ذكر ليكون تمهيداً لنعت مشتق بعده يتجه القصد له. نحو: مررت برجل رجلٍ صالح فكلمة (رجلٍ) الثانية نعت غير مقصود لذاته. وإنما المقصود هو المشتق الذي بعده. ومثله: ألا ماءَ ماءً بارداً. وتقدم في باب (لا) النافية للجنس.

وجره وفي تعريفه وتنكيره.

أما ما يتعلق بالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. فإن كان النعت حقيقيًّا تبع منعوته فيها. تقول: هذا منزلٌ واسعٌ. سقيت كلباً لاهثاً. اقبل النصح من أخٍ مخلصٍ. أكرمت الطالبَ المهذبَ. دخلت مكتبةً واسعةً. هاتان فتاتان عاقلتان. عاشرت إخواناً مستقيمين.

وإن كان النعت سببيًّا فهو بمنزلة الفعل الذي يصح أن يحل محله ويكون بمعناه. فيلزم الإفراد. ويراعى في تذكيره وتأنيثه الاسم الذي بعده. تقول: هذا منزل واسعٌ فناؤهُ. أكرمت الطالبَ المهذبةَ أخلاقهُ. عاشرت إخواناً مستقيمةً أخلاقُهم. مررت بالرجل الجديدةِ سيارتُه.

وهذا معنى قوله: (وليعط في التعريف والتنكير.. إلخ) أي: وليعط النعت في التعريف والتنكير ما ثبت للذي تلاه النعت. والذي تلاه النعت هو المنعوت. فالمراد أنه يطابق منعوته في تعريفه وتنكيره وأما ألقاب الإعراب الثلاثة فتفهم من البيت الأول. ثم مثل بقوله (امرر بقوم كرما) فـ(كرما) صفة لقوم. وقد قصره للضرورة وأصله (كرماءَ). وقد جاء النعت نكرة لأن المنعوت نكرة.

ثم بين في البيت الذي يليه أن النعت (لدى التوحيد) أي عند الإفراد والتذكير (أو سواهما) من فروعهما. حكمه حكم الفعل. (فاقف ماقفوا) أي: اتبع ما اتبعه العرب في ذلك.

❊ ❊ ❊

الأشياء التي يُنعت بها

٥١٠ ـ وَانْعَتْ بَمشْتَقّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ   وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالمُنْتَسِبْ
٥١١ ـ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا   فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا
٥١٢ ـ وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبْ   وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبْ
٥١٣ ـ وَنَعَتُوا بِمصْدَرٍ كَثِيراً   فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

الأشياء التي ينعت بها أربعة[١]:

١ـ الاسم المشتق. وهو مادل على معنى وصاحبه. كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما من المشتقات العاملة. كـ (قائم وكاتب ومهذب وحسن وأفضل) وغيرها.

٢ـ المؤول بالمشتق: وهو الاسم الجامد المشبه للمشتق في المعنى كاسم الإشارة نحو: مررت بخالد هذا. أي الحاضر. قال تعالى: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾[٢] فـ (هذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل جر نعت لـ (يوم).

وكذا النعت بـ (ذي) بمعنى: صاحب. نحو: مررت برجل ذي مال. أي: صاحب مال. قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ۝١٢﴾[٣] فـ (ذو) نعت لـ (فرعون) مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة.

---

(١) هذا ما ذكره ابن مالك ـ رحمه الله ـ. وإلا فالأشياء التي ينعت بها أكثر من أربعة. وما ذكر هو الأكثر.

(٢) سورة السجدة، آية: ١٤.

(٣) سورة ص، آية: ١٢.

وكذا الاسم الجامد الدال على النسب نحو: مررت برجل تميمي. أي منسوب إلى تميم.

٣ـ الجملة الاسمية أو الفعلية. ويشترط لوقوعها نعتاً ثلاثة شروط:

١ـ أن يكون المنعوت بها نكرة محضة. [وهي الخالية من قيد يفيد التخصيص كـ (أل) الجنسية، والإضافة..] نحو: أقبل طالب يبتسم. فجملة (يبتسم) في محل رفع نعت لـ(طالب) قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾[1] فجملة (ترجعون) في محل نصب صفة لـ (يوماً). فإن كانت النكرة غير محضة، وهي التي وجد فيها قيد يفيد التخصيص كاشتمالها على (أل) الجنسية جاز إعراب الجملة بعدها نعتاً وجاز حالاً كقوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[2] فجملة (نسلخ) يصح إعرابها نعتاً في محل رفع. مراعاة للناحية المعنوية. والمنعوت هو كلمة (الليل)، ويصح إعرابها حالاً في محل نصب. مراعاة لوجود (أل) الجنسية. التي تجعل مدخولها معرفة في اللفظ، ونكرة في المعنى.

٢ـ الشرط الثاني أن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بالمنعوت. والأغلب أن يكون مذكوراً كما تقدم. وقد يحذف للدلالة عليه كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾[3] أي لا تجزي فيه.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٨١.
(٢) سورة يس، ٣٧.
(٣) سورة البقرة، آية: ٤٨.

٣ـ الشرط الثالث أن تكون الجملة خبرية. كما تقدم. فلا يصح وقوع الإنشائية بنوعيها (الطلبي وغير الطلبي) نعتاً. فلا تقول: جاء مسكين ساعِدْهُ، ولا تقول: هذا كتاب بِعْتُكه. [إذا كنت تريد إنشاء البيع وقت النطق فإن أردت الإخبار عن بيع وقع ومضى صح].

وذلك لأن النعت للإيضاح أو التخصيص ـ كما مضى ـ فلا بد أن يكون حاصلاً من قبل. ليكون معلوماً. بخلاف الجملة الإنشائية فإن مضمونها لا يقع إلا بعد النطق بها. فلا يتم بها إيضاح ولا تخصيص ولا غيرهما من الأغراض المتقدمة.

فإن جاء من كلام العرب جمل إنشائية وقعت نعتاً. لم يصح محاكاتها ولا القياس عليها لندرتها ومخالفتها الغرض من النعت ويُخرَّج ما ورد منها على إضمار قول. يكون هو النعت. والجمة الإنشائية معمول القول المضمر. في محل نصب مقول القول. كقول الشاعر:

حتـــى إذا جـــن الظـــلام واختلـــط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط؟[1]

فإن ظاهر هذا البيت أن الجملة الإنشائية (هل رأيت الذئب قط) وقعت نعتاً للنكرة. وليس كذلك بل هذه الجملة في محل نصب مفعول

(١) جنَّ الظلام: أقبل. واختلط: كناية عن انتشاره واتساعه. (مذق) هو اللبن الممزوج بالماء شبهه بالذئب لا تفاق لونهما لأن فيه غبرة وكدرة.
إعرابه: (حتى) ابتدائية (إذا) ظرفية شرطية (جن الظلام) فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها (جاءوا) فعل وفاعل والجملة لا محل لها جواب (إذا).

به لقول محذوف يقع صفة لـ (مذقٍ) والتقدير: بمذقٍ مقولٍ فيه هل رأيت الذئب قط؟

٤ـ الرابع مما يقع نعتاً. المصدر. وقد كثر وقوعه نعتاً. ويلزم الإفراد والتذكير فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث. تقول: رأيت في المحكمة قاضياً عدلاً وشهوداً صدقاً. وهو مؤول عندهم باسم مشتق أي: رأيت قاضياً عادلاً وشهوداً صادقين. أو على حذف مضاف هو النعت. ثم حذف وحلَّ المصدر محله وأعرب نعتاً مكانه والتقدير: قاضياً صاحب عدل. وشهوداً أصحاب صدق. أو يبقى المصدر على حاله من باب المبالغة بجعل الذات نفس المعنى. وبهذا يتضح أن النعت بالمصدر مباشرة من غير تقدير شيء محذوف أبلغ وألطف. لما فيه من جعل المنعوت هو النعت مبالغة.

وأكثر النحويين يرون أن النعت بالمصدر ـ مع كثرته ـ مقصور على السماع. فلا يقاس عليه. لأنه على خلاف الأصل. لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه. والصحيح أنه يجوز القياس عليه. لكثرة وروده في الكلام الفصيح لاسيما القرآن الكريم. ولأنه أبلغ في أداء الغرض من المشتق ـ كما مضى ـ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٨﴾﴾(١) فـ (بوراً)(٢) نعت. وهو مصدر كالبوار بمعنى الهلاك. يستوي فيه

---

(١) سورة الفرقان، آية: ١٨.
(٢) وقيل: إنه جمع بائر أي هالك. اسم فاعل من الثلاثي. وعلى هذا فهو مشتق لا مصدر مؤول بالمشتق.

المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث. فالمعنى: وكانوا قوماً هالكين. لأن المصدر يؤول باسم الفاعل. وهذا على أحد الوجهين[(١)]. وقال تعالى: ﴿ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ ﴾[(٢)] فـ (عجباً) مصدر وقع نعتاً، وقال تعالى: ﴿ وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا ۝١٧ ﴾[(٣)] فـ (صعدا) مصدر الفعل الثلاثي (صَعِدَ) من باب (فرح) وقد وقع نعتاً. وقال تعالى: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾[(٤)] فـ (كذب) مصدر وقع نعتاً.

وإلى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله: (وانعت بمشتق.. إلخ) أي: انعت بالاسم المشتق. (كصعب وذرب) وهما من الصفة المشبهة. والذرب: بالذال المعجمة. حاد اللسان. أو الحاذق في كل شيء. (وشبهه) أي شبه المشتق كاسم الإشارة كـ (ذا) أو (ذي) بمعنى صاحب (والمنتسب) أي: المنسوب الذي يفيد النسبة إلى غيره.

ثم ذكر أن العرب تنعت بالجملة إذا كان المنعوت (منكراً) أي نكرة وأفاد قوله (فأعطيت ما أعطيته خبراً) الشرط الثاني وهو أنه لابد من رابط. ولما كان ذلك يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة ولو كانت جملة إنشائية. أزال هذا الإيهام بقوله: (وامنع هنا إيقاع ذات الطلب). والمقصود الجملة الإنشائية بنوعيها وإلا فظاهره أن الإنشائية

---

(١) والوجه الثاني أنه مشتق لا مصدر وتقدم ذكره.
(٢) سورة الجن، آية: ١.
(٣) سورة الجن، آية: ١٧.
(٤) سورة يوسف، آية: ١٨.

غير الطلبية تقع نعتاً. وهو غير مراد.

ثم بين أنه إن جاء ما ظاهره وقوع الإنشائية نعتاً فهو مخرج على إضمار قول يقع نعتاً كما تقدم.

وفي البيت الأخير ذكر أن العرب نعتوا بالمصدر نعتاً كثيراً في كلامهم. ولم يخرجوه عن صيغته. فالتزموا إفراده وتذكيره.

* * *

حكم النعت إذا تعدد

٥١٤ ـ وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إذَا اخْتَلَف   فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ لاَ إذَا ائْتَلَفْ

٥١٥ ـ وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى   وَعَمَلٍ اتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

٥١٦ ـ وَإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ   مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

٥١٧ ـ وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا   بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

إذا تعدد النعت فلا يخلو من قسمين:

١ ـ إما أن يتعدد المنعوت.

٢ ـ أو لا يتعدد.

تعدد النعت والمنعوت

فإن تعدد النعت والمنعوت فله حالتان:

الأولى: أن يتحد العامل. فإن اختلف النعت وجب التفريق بين النعوت بالواو نحو: مررت بطالبين خطيب وشاعر. ومررت برجال شاعر وكاتب وفقيه. وان اتفق معنى النعت جيء به مثنى أو مجموعاً نحو: جاءني رجلان فاضلان. ورجال فضلاء.

الثانية: أن يتعدد العامل. فإن اتحد معنى العامل وعمله أتبع

النعت المنعوت في إعرابه مطلقاً: رفعاً ونصباً وجرًّا. نحو: حضر خالد وقدم بكر العاقلان. وحدثت صالحاً وكلمت عليًّا الكريمين. ومررت بعاصمٍ وجزت على محمد الصالحين. ويجوز القطع.

وإن اختلف المعنى أو العمل وجب القطع وامتنع الاتباع . فتقول: جاء خالد ومضي بكر العاقلين أو العاقلان. فـ (العاقلين) مفعول به لفعل محذوف أي: أعني العاقلين. و(العاقلان) خبر لمبتدأ محذوف أي: هما العاقلان. وتقول: انطلق محمد وكلمت علياً الكاتبين. أو الكاتبان، وتقول: مررت بصالحٍ وجاوزت خالداً الشاعرين أو الشاعران.

تعدد النعت دون المنعوت

القسم الثاني: أن يتعدد النعت ولا يتعدد المنعوت. فإن كان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعاً وجب اتباعها كلها نحو: مررت بمحمد المفسِّر المحدث الفقيه. إذا كان هذا الموصوف ـ وهو محمد ـ يشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم مفسر محدث. والثاني: محدث فقيه. والثالث مفسر فقيه.

فـ (محمد) المقصود لا يتعين إلا بالنعوت الثلاثة مجتمعة. فيجب حينئذ اتباعها كلها. لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد.

وإن كان المنعوت متضحاً بدونها كلها جاز فيها جميعها الاتباع والقطع نحو: حضر بكر الخطيبُ الشاعرُ، الكاتبَ. إذا لم يكن الموصوف يشاركه أحد في هذه الأوصاف.

وإن كان المنعوت معيناً ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا

به الاتباع. وجاز فيما يتعين بدونه الاتباع والقطع.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان المنعوت نكرة فإنه يجب اتباع النعت الأول لها لشدة احتياج النكرة إلى التخصيص. وهو لا يتطلب أكثر من نعت واحد. سواء كان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين لأن الغرض من نعت النكرة هو تخصيصها لا تعيينها. نحو: جاء طالب خطيب شاعر كاتب. فيجب رفع كلمة (خطيب) اتباعاً للمنعوت: (طالب) لأنه نكرة. ويجوز في كلمتي (شاعر وكاتب) الرفع اتباعاً للمنعوت أو النصب بتقدير فعل على ما تقدم.

وهذا معنى قوله: (ونعت غير واحد.. إلخ) أي: أن النعت المتعدد إذا اختلف في لفظه ومعناه فيجب تفريقه بالعطف إذا كان المنعوت متعدداً، أما إذا (ائتلف) أي: اتفق لفظه ومعناه فلا تفرقه. وقوله (فعاطفاً) حال. أي فرقه حالة كونك عاطفاً. أي: مستعملًا في التفريق حرف العطف.

ثم ذكر أن نعت معمولي العاملين المتحدين في المعنى والعمل يُتبع للمنعوت في إعرابه. ومعنى قوله (أتبع) أجز الاتباع لا أن الاتباع واجب لأنه يجوز فيه القطع كما تقدم. وفهم منه أنهما إذا اختلفا لم يجز الاتباع. وقوله: (أو اتبع) رباعي مفتوح الهمزة لكنها نقلت إلى الواو.

ثم بين أن النعوت إذا كثرت وتعددت لمنعوت احتاج إليهن في تعيين مسماه (أتبعت) أي: وجب اتباعها لمنعوتها في حركته الإعرابية. وإن كان المنعوت معيناً بدونها كلها فاقطع أو اتبع النعوت كلها.

وكذلك إن كان معيناً ببعضها فأتبع أو اقطع هذا الجزء فقط وأتبع ماعداه.

****

إعراب النعت المقطوع

٥١٨ ـ وَارْفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا   مُبْتَدَأً أوْ نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَا

الأصل أن النعت يتبع منعوته في إعرابه. ويجوز ـ لسبب بلاغي[1] ـ أن يقطع النعت عن منعوته. فينصب باعتباره مفعولاً به لفعل محذوف. بشرط أن يكون المنعوت مرفوعاً أو مجروراً. أويرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف إذا كان المنعوت منصوباً أو مجروراً.

فإن كان المنعوت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم. وجب حذف المبتدأ في حالة القطع إلى الرفع. وحذف الفعل في حالة القطع إلى النصب؛ ليكون وجوب الحذف دليلًا على قصد إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، كقوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾[2] بنصب (حمالة) على القطع. على قراءة عاصم. وقرأ الباقون بالرفع على الاتباع. فـ (امرأته) اسم معطوف على الضمير المستتر في قوله تعالى: ﴿سَيَصْلَىٰ﴾ و﴿حَمَّالَةَ﴾ بالنصب مفعول به لفعل محذوف

---

(١) وهو التشويق وتوجيه الذهن إلى هذا النعت المقطوع. وأنه ذو أهمية بالغة تستدعي مزيداً من الانتباه. ولهذا جعل في جملة جديدة الغرض منها إنشاء المدح أو الذم أو الترحم.. إلخ. ولهذا لا يستعمل القطع مع من يجهله لئلا يحكم على المتكلم بأنه أخطأ في حركة الكلمة.

(٢) سورة المسد، آية: ٤.

وجوباً تقديره: أذم. وأما الرفع فـ (حمالة) صفة مرفوعة بالضمة. ومن القطع للرفع قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾(١) فقد قرأ نافع وحمزة والكسائي (عالمُ) وأبو بكر بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً. وقرأ الباقون بالجر على الاتباع.

أما إذا كان النعت مسوقاً لغرض أخر غير ما ذكر فإن عامله ـ الرافع والناصب ـ يجوز حذفه وذكره نحو: مررت بخالدٍ التاجرُ. بالرفع والنصب. وإن شئت أظهرت فتقول: هو التاجرُ، أو أعني التاجرَ.

وإذا قطع النعت خرج عن كونه نعتاً وتكون جملته مستأنفة.

وهذا معنى قوله: (وارفع أو انصب إن قطعت.. إلخ) أي: أن النعت المقطوع يرفع أو ينصب. فالرفع على إضمار مبتدأ خبره النعت المقطوع. والنصب على تقدير عامل محذوف. وقوله: (أو انصب) بكسر الواو للتخلص من التقاء الساكنين. وقوله (لن يظهرا) إشارة إلى أن حذفهما واجب وتقدم بيان ذلك.

* * *

حذف النعت أو المنعوت

٥١٩ ـ وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ

يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه. إذا دل عليه دليل. كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ۝٣٢﴾(٢). فـ (الجوار)

---

(١) سورة المؤمنون، آية: ٩١.
(٢) سورة الشورى، آية: ٣٢.

نعت لمنعوت محذوف تقديره: السفن الجواري. وحسَّن حذفه قوله تعالى: ﴿في البحر﴾.

وكذلك يجوز حذف النعت إذا دل عليه دليل. لكنه قليل. قال السيوطي: (ويقل حذفِ النعت مع العلم به. لأنه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم فحذفه عكس المقصود..)[١] ومن شواهد حذفه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾﴾[٢] أي: كل سفينة صالحة. ويدل على حذفه قوله تعالى: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[٣] فإنه يفيد أنها قبل هذا خالية من العيب. أي: صالحة للانتفاع بها. ولأن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه. والله أعلم.

وهذا معنى قوله: (وما من المنعوت والنعت عقل.. إلخ) أي: ما (عقل) بمعنى: علم بدليل من النعت أو المنعوت يجوز حذفه. وليست درجة حذفهما متساوية في الكثرة. فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت.

❊ ❊ ❊

(١) همع الهوامع (٢/ ١٢٠).
(٢) سورة الكهف، آية: ٧٩.
(٣) سورة الكهف، آية: ٧٩.

التّوكِيــــدُ

التوكيد المعنوي وألفاظه

٥٢٠ ـ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدَا ... مَـعَ ضَمِيـرٍ طَـابَـقَ المُـؤكَّـدَا

٥٢١ ـ وَاجْمَعْهُمَـا بِـأَفْعُـلٍ إنْ تَبِعَـا ... مَـا لَيْـسَ وَاحِـداً تكُـنْ مُتَّبِعـاً

٥٢٢ ـ وَكُـلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِـلَا ... كِلْتَـا جَميعـاً بِـالضَّميـرِ مُـوصَـلَا

٥٢٣ ـ وَاسْتَعْمَلُوا أيْضـاً كَكُـلٍّ فَـاعِلَـهْ ... مِـنْ عَـمَّ فِـي التَّـوْكِيـدِ مِثْـلَ النَّـافِلَـهْ

هذا النوع الثاني من التوابع. وهو التوكيد. والمراد به: المؤكِّد. بكسر الكاف من إطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل.

والتوكيد نوعان:

١ـ معنوي: وهو المراد هنا.

٢ـ لفظي: وسيأتي إن شاء الله.

تعريف التوكيد المعنوي

فالتوكيد المعنوي: تابع يذكر لرفع احتمال تقدير مضاف إلى المتبوع أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

فالأول: يكون بـ (النفس والعين)[١] نحو: حادثني الأمير نفسه. فلو اقتصرت على المؤكَّد ـ بفتح الكاف ـ لاحتمل ان يكون هناك مضاف محذوف وأن الذي حادثك وكيله أو أمين سره أو رجل آخر من مساعديه. فإذا ذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال. فـ (نفسه) توكيد

---

(١) ذكر الأستاذ محمد عضيمة رحمه الله في دراساته لأساليب القرآن أنه لم يقع التوكيد بهما في القرآن (٣/ ٤/ ٧).

معنوي مرفوع. والهاء مضاف إليه.

ويشترط اتصالهما بضمير عائد على المؤكَّد مطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما. ليحصل الربط بين التابع والمتبوع.

ويجب إفرادهما مع المفرد ـ كما في المثال ـ وأما مع التثنية والجمع فيجمعان جمع تكسير للقلة على وزن (أفْعُل). وهذا الجمع مع الجماعة واجب. ومع الاثنين أرجح من الإفراد. تقول: جاء المحمدان أنفسُهما وأعينُهما(١). وجاء المحمدون أنفسُهم وأعينُهم. وجاءت الفاطمات أنفسُهن أو أعينُهن.

أما النوع الثاني من التوكيد المعنوي. فهو مايراد به رفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم. وله الألفاظ الآتية:

أولاً: كل. وجميع. نحو: قرأت بلوغ المرام كلَّه أو جميعَهُ. فلو لم يؤت بكلمةِ (كل) أو (جميع) لكان من المحتمل أن المراد من المقروء هو الأكثر أو الأقل أو النصف. فإذا أردنا رفع هذا الاحتمال. زدنا كلمة (كلَّه). ولا يؤكد بهما إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المؤكَّد بهما غير مثنى. وهو المفرد والجمع.

الثاني: أن يكون المؤكَّد بهما جمعاً له أفراد. أو مفرداً يتجزأ بنفسه أو بعامله.

---

(١) هذا أفصح من قولك (نفساهما) لأن العرب تكره الجمع بين تثنيتين في لفظ واحد قال تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ فجمع ولم يثن مع أنهما قلبان.

فالأول نحو: حضر الضيوف كلُّهم. والثاني نحو: قرأت الكتاب كلَّه. والثالث نحو: اشتريت الحصان كله. لأن الحصان يتجزأ باعتبار الشراء. ولا يجوز جاء الضيف كله. لعدم الفائدة من التوكيد إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزء منه دون الآخر.

الشرط الثالث: أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكَّد كما في الأمثلة.

ثانيا: كلا وكلتا[١]. وهما لتوكيد المثنى. فـ(كلا) للمثنى المذكر. و(كلتا) للمؤنث نحو: نجح الأخوان كلاهما. وفازت البنتان كلتاهما. فلولا التوكيد لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية وأن الذي نجح هو أحدهما.

ويؤكد بهما بشروط ثلاثة:

١ـ أن يصح حلول المفرد محلهما. ليمكن توهم إرادة البعض بالكل كما في المثالين. بخلاف: اختصم المحمدان كلاهما. فلا يصح لعدم صحة حلول المفرد محلهما لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين. ومن النحاة من يجيز ذلك محتجًا بأن التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال.

٢ـ أن يتحد معنى المسند إلى المؤكَّد. فإن اختلف المسند لم يصح نحو: مات هشام وعاش بكر كلاهما.

---

(١) لم يقع التوكيد بهما في القرآن، انظر المرجع السابق.

٣ ـ أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكَّد بهما. كما في المثالين.

ثالثاً: لفظ عامة. وهي مثل (كل وجميع) في إفادة العموم. والتاء في آخرها زائدة لازمة لا تفارقها، فتكون مع المؤنث والمذكر. لأنها للمبالغة. وليست للتأنيث نحو: حضر الجيش عامته. وحضر الطلاب عامتهم. وحضرت الفرقة عامتها. وحضرت الفرق عامتهن. وحضر الجيشان عامتهما. وحضرت الفرقتان عامتهما.

وإلى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله: (بالنفس أو بالعين الاسم أكدا.. إلخ) أي: أكد الاسم بلفظ: النفس أو العين. بشرط اتصالهما بضمير يطابق المؤكد. ثم ذكر أن هذين اللفظين إن كانا تابعين: أي مؤكدين لغير الواحد ـ وهو المثنى والجمع ـ فجيء بهما مجموعين على وزن (أفْعُل) تكن متبعاً المنهج الصحيح. وقوله (بأفعل) أي: على أفْعُل.

ثم بين أنه عند إرادة الشمول تستعمل لفظ التوكيد الدال على ذلك وهو (كل) و(كلا) و(كلتا) و(جميع) ولا بد من وصل لفظ التوكيد بضمير مطابق للمؤكَّد.

ثم ذكر أن العرب استعملت في الدلالة على الشمول لفظاً آخر يفيد ما يفيده (كل) وهو لفظٌ على وزن (فاعله) من الفعل (عَمَّ) وهو (عامة). وأصله: عاممة. فاجتمع مثلان فادغم الأول في الثاني وأراد بقوله (مثل النافلة) أي في الوزن. ولزوم التاء مع المذكر والمؤنث.

تقوية التوكيد

٥٢٤ ـ وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

٥٢٥ ـ وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

يجاء بعد (كل) بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول. فيؤتى بـ (أجمع) بعد (كله) نحو: جاء الركب كلُّه أجمعُ. قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾[1]. فـ (كلُّهم) توكيد معنوي لـ (الملائكة) مرفوع مثله. والهاء مضاف إليه. والميم علامة الجمع. (أجمعون) توكيد معنوي ثان مرفوع بالواو، ويؤتى بـ (جمع) بعد (كلهن) نحو: جاءت الفتيات كلُّهن جُمعُ.

ويجوز استعمال (أجمع) وما بعده. في التوكيد غير مسبوقة بكلمة (كل) نحو: جاء الجيش أجمع. وجاءت القبيلة جمعاء. وجاء القوم أجمعون. وجاء النساء جمع. قال تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ۝٩٤ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ۝٩٥﴾[2]. وقال تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ۝١٤٩﴾[3].

وهذا معنى قوله: (وبعد كل أكدوا بأجمعا..) أي: بعد لفظة (كل) التي للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التي تجيء بعدها لتقوية التوكيد وقوله (بأجمعا) ممنوع من الصرف للعلمية والوزن، والألف للإطلاق. (جمعاء) ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة. (ثم

(١) سورة الحجر، آية: ٣٠.
(٢) سورة الشعراء، الآيتان: ٩٤ـ ٩٥.
(٣) سورة الأنعام، آية: ١٤٩.

جمعا) ممنوع من الصرف للعلمية والعدل لأنها جمع (جمعاء) وحقها (جُمْع) كـ (حمراء) و(حُمْر) والألف للإطلاق.

ثم بين أن هذه الألفاظ قد تستعمل وحدها فلا تجيء بعد لفظة (كل)، وفهم من قوله: (قد يجيء..) أن ذلك قليل. ولكنها قلة نسبية لا قلة ذاتية تمنع القياس. فهي قلة بالنسبة لإتيانها مع (كل). لأنه جاء في القرآن التوكيد به دون (كل) كثيراً.

* * *

٢٢٦ ـ وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

حكم توكيد النكرة

اختلف النحويون في جواز توكيد النكرة. فقال البصريون: لا يجوز توكيدها مطلقاً. سواء كانت محدودة. وهي التي تدل على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين أو على شيء معلوم المقدار كـ (شهر وحول وأسبوع ويوم ودرهم ودينار). أو كانت غير محدودة كـ (وقت وزمن وحين).

قالوا: لأن ألفاظ التوكيد معارف فيلزم التخالف بين المؤكِّد والمؤكَّد.

وقال الكوفيون: يجوز توكيد النكرة. إذا اجتمع فيها أمران:

الأول: أن تكون النكرة محدودة كما تقدم.

الثاني: أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول.

وذلك لورود السماع عن العرب. ولحصول الفائدة. لأن التوكيد

يفيد النكرة شيئاً من التحديد والتخصيص يقربها من التعريف فتقول: خرجت إلى الريف يوماً كلَّه. سافرت إلى مكة أسبوعاً جميعَه. تصدقت بدينار كلّه. بخلاف: عملت زمناً كلَّه. أنفقت مالاً كلَّه. لتخلف الأمر الأول. وبخلاف. عملت يوماً نفسه. لتخلف الأمر الثاني. فلايُتكلم بذلك.

ومما ورد عن العرب قول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رَجَبُ ياليت عدة حول كلِّه رجب[1]

فأكد الشاعر النكرة وهي قوله: (حول) بـ (كل).

وهذا القول هو الصحيح. وهو اختيار ابن مالك في الألفية. وقال في شرح الكافية (وإجازته أولى بالصواب لصحة السماع بذلك)[2].

وهذا معنى قوله: (وإن يفد توكيد منكور قبل.. إلخ) أي: إن كان توكيد النكرة يفيد فهو مقبول وجائز. وتقدم أن الإفادة تحصل بالنكرة

---

(١) شاقه: أعجبه وهيجه. والشوق: نزوع النفس إلى الشيء. والمعنى: أنه أعجبه وبعث الشوق إلى نفسه حين قيل له: هذا الشهر هو رجب. وتمنى أن السنة كلها (رجب) لما فيه من الأنس والسرور.
إعرابه: (لكنه) لكن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر والهاء: اسمه (شاقه) فعل ماض. والهاء مفعول به (أن قيل) أن: مصدرية. وقيل: فعل ماض مبني للمجهول (ذا رجب) مبتدأ وخبر في محل رفع نائب فاعل. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل (شاق) وجملة (شاقه) خبر (لكن) (يا) للتنبيه. أو للنداء والمنادى محذوف. (عدة) اسم ليت (حول) مضاف إليه (كله) كل: توكيد لـ (حول) والهاء مضاف إليه. (رجب) خبر ليت. وقد ذكر محمد محيي الدين عبدالحميد أن الصواب (رجباً) بدليل الأبيات التي قبل هذا البيت. ويكون الشاعر قد نصب بـ (ليت) الجزأين معاً (المبتدأ والخبر).

(٢) شرح الكافية (٣/ ١١٧٧).

المحدودة. إذا كان لفظ التوكيد من ألفاظ الشمول. والبصريون يمنعون توكيدها (مطلقاً) أخذاً من قوله: (شمل).

* * *

لا يثنى (أجمع وجمعاء) استغناء بـ (كلا وكلتا)

٥٢٧ ـ وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ   عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

يعني أن العرب استغنت بـ (كلتا) في المثنى المؤنث عن وزن (فعلاء) وهو (جمعاء). وبـ (كلا) في المثنى المذكر عن وزن (أفعل) وهو (أجمع) فتقول: قامت البنتان كلتاهما. وقام الرجلان كلاهما. ولا تقول: قامت البنتان جمعاوان. ولا قام الرجلان أجمعان.

وقوله: (واغن) فعل أمر من (غني) كفرح أي: استغنى. والمعنى: استغن في توكيد المثنى بـ (كلتا) و(كلا) عن تثنية وزن (فعلاء) وهو (جمعاء) ووزن (أفعلاء) وهو (أجمع). وحق هذا البيت أن يكون قبل قوله: (وأن يفد توكيد منكور قبل..) لأنه متعلق بـ (أجمع) و(جمعاء) المذكورين قبل.

* * *

توكيد الضمير المتصل

٥٢٨ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ   بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ

٥٢٩ ـ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا   سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

إذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع (المستتر أو البارز) بالنفس أو بالعين. جيء بفاصل بين لفظ التوكيد والمؤكَّد. وهو الضمير المنفصل المرفوع. تقول: أديتَ أنتَ نفسُك الواجب. فـ (التاء) فاعل و(أنت) توكيد لفظي للضمير قبله (نفسك) نفس: توكيد معنوي للتاء.

والكاف مضاف إليه. وتقول في توكيد الضمير المستتر. تصدق أنت نفسُك بما ينفعك. فـ (أنت) توكيد لفظي للضمير المستتر الذي هو فاعل (تصدق) و(نفسك) توكيد معنوي للضمير المستتر.

أما الضمير المرفوع المنفصل فلا يحتاج إلى فاصل بل حكمه حكم الاسم الظاهر تقول: أنت نفسُك المسؤولُ عن أسرتك.

وإذا كان الضمير متصلاً غير مرفوع جاز الفصل وعدمه. تقول: المدرسون أكرمتُهم هم أنفسَهم. أو: أكرمتهم أنفسَهم. بغير توكيد بالضمير.

وكذا لو كان لفظ التوكيد غير (النفس والعين) نحو: المحمدون قاموا كلُّهم.

وهذا معنى قوله: (وإن تؤكد الضمير المتصل.. إلخ) أي: إن أردت توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين فأكده بهما بعد الإتيان بالضمير المنفصل. ولما كان قوله: (الضمير المتصل) لا يبين نوع الضمير أهو المرفوع أم غير المرفوع تدارك الأمر فقال: (عنيت ذا الرفع) أي: قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع. أي: الضمير المتصل المرفوع. ثم صرح بالمفهوم فقال: (وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما) والمعنى: أنه إذا أكد الضمير المتصل المرفوع بغير (النفس والعين) فإن القيد وهو التوكيد بالضمير المنفصل لا يلزم وأفاد قوله (لن يلتزما) أن توكيده بالضمير جائز.

* * *

التوكيد اللفظي

٥٣٠ ـ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي   مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

هذا النوع الثاني من نوعي التوكيد. وهو التوكيد اللفظي. ويكون بإعادة اللفظ. اسماً نحو: إياك إياك والنميمة. فـ (إياك) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: باعدِ. (إياكَ) توكيد لفظي، أو فعلًا نحو: غربت غربت الشمس. أو جملة نحو: أنت الملوم أنت الملوم. ويكثر اقتران الجملة بالعطف كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾[1] ويجب ترك العطف عند إيهام التعدد نحو: أكرمت عليًّا أكرمت عليًّا.

وأما توكيد الضمير أو الحرف فسيأتي إن شاء الله.

وهذا معنى قوله: (وما من التوكيد لفظي يجي مكرراً..) أي: والذي هو لفظي من التوكيد يجيء مكرراً. ثم ذكر المثال. وهو من توكيد الجملة.

***

توكيد الضمير المتصل والحرف توكيداً لفظياً

٥٣١ ـ وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ   إلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

٥٣٢ ـ كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحَصَّلَا   بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى

إذا أريد توكيد الضمير المتصل توكيد لفظيًّا بضمير يماثله في اللفظ والمعنى. فلا بد من اتصال المؤكِّد بما اتصل بالمؤكَّد فتقول: أنت قمت

---

(١) سورة التكاثر، الآيتان: ٣ ـ ٤.

قمت بواجبك. أكرمك أكرمك خالد. كتابك كتابك على الدرج. فرحت بك بك. وهذا الكتاب رغبت فيه فيه.

وأما توكيد الحرف فإن كان حرفاً غير جوابي فإنه يعاد مع الحرف المؤكِّد ما اتصل بالموكَّد نحو: إن الصدق إن الصدق لفضيلة. في المسجد في المسجد خالد.

وإن كان الحرف حرف جواب فتوكيده اللفظي يكون بإعادته وحده نحو: هل كتبت المحاضرة؟ فتقول: نعم نعم. ونحو: ألم تكتب المحاضرة؟ فتقول: بلى بلى.

وهذا معنى قوله: (ولا تعد لفظ ضمير متصل.. إلخ) أي: إذا أعدت لفظ الضمير المتصل لغرض التوكيد اللفظي فيجب أن تأتي معه باللفظ الذي اتصل به.

وكذا حكم التوكيد اللفظي في الحروف التي لا يطلب بها الجواب. أما حروف الجواب كنعم وكبلى فتعاد وحدها.

توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع

٥٣٣ ـ وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل. سواء كان بارزاً أو مستتراً. وسواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. نحو: قمتَ أنت بواجبك. ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ﴾(1) فـ(نا) نائب فاعل. و(نحن) تؤكيد للضمير قبله مبني على

---

(1) سورة المؤمنون، آية: ٨٣.

الضم لا محل له، ومثال المنصوب: أعطيتك أنت الكتاب. ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[1] فـ (الكاف) اسم (إن) و(أنت) توكيد لفظي مبني على الفتح لا محل له. ومثال المجرور: هذه المسألة تعلمتها منك أنت. فـ (أنت) توكيد لفظي للكاف.

ومثال المستتر: اجتهد أنت في صلة الأرحام. ومنه قوله تعالى: ﴿ لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴾[2]. فـ (نحن) تؤكيد للضمير المستتر في (نخلفه) وقوله تعالى: ﴿ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ ﴾[3]. فـ (أنت) تؤكيد للضمير المستتر في (تعلمها).

* * *

---

(١) سورة طه، آية: ٦٨.

(٢) سورة طه، اية: ٥٨.

(٣) سورة هود، آية: ٤٩.

الْعَطْــفُ

١ـ عطف البيان

١- العطف نوعان
٢- تعريف عطف البيان

٥٣٤ ـ الْعَطْفُ إمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ   وَالْغَـرَضُ الآنَ بَيَـانُ مَـا سَبَـقْ

٥٣٥ ـ فَـذُو الْبَيَـانِ تَـابِعٌ شِبْـهُ الصِّفَـهْ   حَقِيقَـةُ الْقَصْـدِ بِـهِ مُنْكَشِفَـهْ

هذا النوع الثالث من التوابع. وهو: العطف. وهو نوعان:

١ـ عطف بيان. وهو المراد هنا.

٢ـ عطف نسق ويأتي إن شاء الله في باب مستقل.

وعطف البيان هو: تابع موضِّح أو مخصِّص. جامد غير مؤول.

فقولنا: تابع. هذا جنس في التعريف يشمل التوابع كلها.

وقولنا: موضح أو مخصص(١). أي موضح لمتبوعه إن كان معرفة بإزالة ما قد يصيبها من الشيوع بسبب تعدد مدلولها. أو مخصص له إن كان نكرة بتحديد مدلوها وتقليله

مثال توضيح المتبوع: أكرمت محمداً أخاك. فكلمة (أخاك) جاءت لتوضيح المراد بـ(محمد) إذ لولا هذا التابع لبقيت كلمة (محمد) ـ برغم أنها معرفة ـ بحاجة إلى مزيد من الإيضاح والتبيين.

---

(١) هذا هو الأصل في عطف البيان. وإلا فقد يأتي للمدح كقوله تعالى: ﴿۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ فـ(البيت الحرام) عطف بيان.

ومثال تخصيص النكرة: سمعت كلمة (خطبةً) كثيرة المعاني قليلة الألفاظ. فكلمة (خطبة) عطف بيان. جاءت لتخصيص النكرة وهي (كلمة) لأن مدلولاتها متعددة من شعر ونثر.. ومن خطبة ومقالة ولولا هذا التابع لبقيت هذه الكلمة على شيوعها وتعدد مدلولها.

وهذا القيد ـ أعني التوضيح والتخصيص ـ يخرج التوكيد نحو: جاء الأمير نفسه، وعطف النسق نحو: قرأت التفسير والحديث، والبدل نحو: قضيت الدين نصفه، لأنها لا توضح متبوعها.

أما النعت فلا يخرج بهذا القيد. وإنما يخرج بالقيد الأخير. لأن النعت وعطف البيان يشتركان في الإيضاح. إلا أن عطف البيان يوضح ذات المتبوع. وذلك ببيان حقيقته الأصلية. ـ كما تقدم ـ. أما النعت فإنه لايوضح الذات الأصلية لمنعوته بلفظ يدل عليه مباشرة بل بصفة من صفاته نحو: هذا خالد الكاتب. فـ(الكاتب) نعت لأن فيه توضيح الاسم السابق بذكر صفة من صفاته. ونحو: هذا التاجر خليل. من عطف البيان لأن فيه توضيح الاسم السابق (التاجر) باسم أوضح منه.

وقولنا: جامد: أي في الغالب. وهذا يخرج النعت فإنه يوافق عطف البيان في التوضيح والتخصيص ـ كما تقدم ـ لكنه مشتق.

وقولنا: غير مؤول: أي غير مؤول بالمشتق. وهذا يخرج النعت الجامد الموؤل بالمشتق كاسم الإشارة نحو: مررت بعلي هذا. أي الحاضر أو المشار إليه.

وهذا معنى قوله: (العطف إما ذو بيان أو نسق) أي أن العطف إما

عطف بيان أو عطف نسق. والغرض في هذا الباب بيان (ماسبق) والذي سبق في التقسيم. هو (ذو البيان) أي صاحب البيان. فهو تابع شبه الصفة أي: يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص. لكن بينهما فرق. فعطف البيان يبين حقيقة متبوعه ويكشف ذاته المقصودة. بلفظ أوضح وأشهر من المتبوع. أما النعت فيبين معنى عارضاً ووصفاً طارئاً في متبوعه كما تقدم.

***

حكم عطف البيان مع متبوعه

٥٣٦ ـ فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ ... مَا مِنْ وَفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

عطف البيان تابع يوافق متبوعه في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، وإفراده أو تثنيته أو جمعه.

والمعنى: أعط عطف البيان من موافقة الأول وهو المتبوع. مثل ما ولي وأخذ النعت من موافقة المنعوت. وذلك لأن عطف البيان يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص.

***

مجيء عطف البيان معرفة أو نكرة

٥٣٧ ـ فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

لا خلاف بين النحويين في مجيء عطف البيان معرفة تابعاً لمعرفة. وأما مجيئه ومتبوعه نكرتين فمنعه قوم محتجين بأن البيان كاسمه. والنكرة مجهولة. والمجهول لا يبين المجهول. وأوجبوا البدلية فيما

استند إليه المجيز.

وقال آخرون بجواز مجيء عطف البيان نكرة ومتبوعه نكرة. نحو: لبست ثوباً صوفاً. وهذا هو الصحيح لورود آيات من القرآن واضح عطف البيان فيها كقوله تعالى: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾﴾[١] فـ (صديد) عطف بيان ـ وهو نكرة ـ لقوله (ماء) وذلك أنه لما أبهم الماء بينه بقوله: (صديد). وهو ما يخرج من أجواف أهل النار من قيح ودم وعرق. وكقول تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[٢]. فـ(زيتونة) عطف بيان لـ(شجرة مباركة).

وقال تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾[٣] في قراءة من نوَّن (كفارة) وهم من عدا نافعاً وابن عامر من السبعة.

وما احتج به المانعون مردود بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض. والأخص يعين غيره ويبينه.

وهذا معنى قوله: (فقد يكونان منكرين.. إلخ) أي: أن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان تعريفاً وتنكيراً. فقد يكونان نكرتين كما يكونان معرفتين. وهذا واضح في اختياره الجواز.

❊ ❊ ❊

---

(١) سورة إبراهيم، آية: ١٦.
(٢) سورة النور، آية: ٣٥.
(٣) سورة المائدة، آية: ٩٥.

صلاحية عطف البيان للبدلية إلا ما استثني

٥٣٨ ـ وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى   فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا
٥٣٩ ـ وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ   وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِيِّ

القاعدة أن كل ماجاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً نحو: أصغيت إلى الخطيب علي، إلا ما استثنى ابن مالك. وضابطه. أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع. وذلك في مسألتين:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً معرفة. والمتبوع منادى. كقول الشاعر:

أيا أخوينا عبدَ شمسٍ ونوفلا   أعيذكما بالله أن تحدثا حربا[1]

فقوله: (عبد شمس) عطف بيان. على قوله (أخوينا) ولا يجوز أن يكون بدلاً منه. إذ لو كان بدلاً منه لكان على تقدير حرف النداء. فيلزم ضم (نوفل) لأنه مفرد معرفة. والتقدير: (يا عبدَ شمسٍ ونوفلُ) والرواية وردت بنصبه. فدل على أنه لا يكون بدلاً. لأن الشاعر عطف عليه اسماً آخر بالنصب مع كون المعطوف علماً مفرداً.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من (أل) والمتبوع بـ (أل) وقد أضيفت إليه صفة بـ (أل). كقول الشاعر:

---

(١) عبد شمس ونوفل من أولاد عبد مناف.
إعرابه: (أيا) حرف نداء (اخوينا) منادى منصوب بالياء لأنه مثنى و(نا) مضاف إليه (عبد شمس) عطف بيان منصوب (ونوفلا) معطوف عليه منصوب (أن تحدثا حربا) في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف متعلق بالفعل (أعيذ) والتقدير: أعيذكما بالله من إحداثكما حربا.

أنــا ابــنُ التــاركِ البكــريِّ بشــرٍ   عليــه الطيــرُ تــرقبــه وقــوعــاً[١]

فـ (بشر) عطف بيان على قوله: (البكري) ولا يجوز أن يكون بدلاً منه لأن البدل على نية تكرار العامل. فتقول: التارك بشر. فيلزم على هذا إضافة الوصف المفرد المقترن بـ (أل) إلى الخالي عنها. وهذا لايجوز كما تقدم في باب الإضافة.

وهذا معنى قوله: (وصالحاً لبدلية يرى. .) أي: أن عطف البيان يصلح للبدلية وذلك مطرد إلا في موضعين نبه على الأول منهما بقوله: (في غير نحو يا غلام يعمرا) فـ (غلام) منادى مبني على الضم و(يعمرَ) عطف بيان منصوب لمراعاة محل المنادى. لأنه في محل نصب. والألف زائدة للوزن. ولو أعربت بدلاً لكان التقدير: ياغلامُ يايعمرَ. بالنصب وهو لايصح لوجوب بنائه على الضم. ونبه على الثاني بقوله: (ونحو بشر) وهو يشير إلى البيت المتقدم. وقوله (وليس أن يبدل بالمرضي) أي: أن إعرابه بدلاً في قوله: (أنا ابن التارك البكري بشر) ليس بمرضي. وكأنه يرد على الفراء القائل بجواز إعرابه بدلاً. لأنه يجيز إضافة المقرون بـ(أل) إلى المجرد منها. نحو: جاء الضارب زيد.

---

(١) البكري: المنسوب إلى بكر بن وائل. وهو بشر بن عمرو البكري. والمعنى: أن الشاعر يصف نفسه بالشجاعة. وأنه ابن الذي قتل البكري. وتركه مجندلاً في العراء تنتظر الطير خروج روحه لتنقض عليه فتأكله. فهو شجاع من نسل شجعان.
إعرابه: (أنا) مبتدأ (ابن التارك) خبر ومضاف إليه. (البكري) مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله (بشر) عطف بيان (عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر (ترقبه) الجملة في محل نصب حال من (الطير) أو من ضميره المستتر في الخبر (وقوعاً) مفعول لأجله أو حال.

والأظهر الجواز. وقولهم: إن البدل على نية تكرار العامل. لا داعي له هنا فإن المعنى واضح على البدلية كوضوحه على عطف البيان. وهذا يتمشى مع ما ذكره ابن هشام في المغني[١] ـ وذكره غيره ـ من أنه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل[٢]. أي: يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع. وكون العامل (وهو المضاف وحرف النداء كما في البيتين) لا يصح وقوعه قبل التابع لا يؤثر إنما الضرر في عدم صحة وقوعه قبل المتبوع.

وقولهم: إن البدل على نية تكرار العامل. لايلزم، فإن العرب أصحاب اللغة لاتدري من أمر هذه القاعدة شيئاً ولن يترتب على إهمالها وعدم التمسك بها فساد في المعنى ولا في التركيب. وقد قال المحقق الرضي في شرحه على (الكافية): (أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل. وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه..)[٣].

***

---

(١) مغني اللبيب ص٩٠٨.

(٢) بل إن الصبان يصرح بأن هذا الاغتفار كثير. انظر حاشيته على الأشموني (٢/ ٢٦١). وانظر شرح الفاكهي على القطر (٢/ ٢٣٢).

(٣) شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٧٩) ونقله الصبان في حاشيته (٣/ ٨٨). وانظر النحو الوافي (٣/ ٥٤٦).

عَطْفُ النَّسَقِ

عطف النسق وحروفه

٥٤٠ ـ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَاخْصُصْ بُودٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ
٥٤١ ـ فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ اوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا
٥٤٢ ـ وَأَتْبَعَت لَفْظاً فَحَسْبُ بَلْ وَلاَ لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ

عطف النسق: هو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتي ذكرها.

والنسق: بفتح السين اسم مصدر نسقت الكلام أنسقه أي: عطفت بعضه على بعض وواليت أجزاءه. والمعنى: العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض.

وحروف العطف تسعة. وهي قسمان:

الأول: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى. والمراد باللفظ: الحكم الإعرابي، والمراد بالمعنى: أن يثبت للمعطوف ما ثبت للمعطوف عليه، وهذا في عطف المفرد على مثله. أما في عطف الجمل فقد لا يفيد التشريك، وهذا القسم هو: (الواو) و(ثم) و(الفاء) و(حتى) و(أم) و(أو) تقول: جاء خالد وعلي. وحضر الطلاب ولم يحضر المدرس.

الثاني: ما يقتضي التشريك في اللفظ لا في المعنى. فلا يثبت للمعطوف حكم المعطوف عليه وهو ثلاثة: بل، لا، لكن. نحو:

ماجاء الضيف بل ولده.

وهذا معنى قوله: (تالٍ بحرف متبع.. إلخ) أي: عطف النسق هو: التالي لحرف متبع مابعده لما قبله ومعنى (متبع) أي: مُشَرِّكٍ للثاني مع الأول ثم ذكر المثال وقوله (تالٍ) خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وقوله (عطف النسق) مبتدأ مؤخر.

ثم ذكر في البيت الثاني حروف القسم الأول وهو المراد بقوله (فالعطف مطلقاً) أي: لفظاً ومعنى. وفي البيت الثالث ذكر حروف القسم الثاني وهو المراد بقوله (وأتبعت لفظاً فحسب) و(حسب) اسم مبني على الضم في محل رفع مبتدأ وخبره محذوف أي: فحسبك ذلك. والفاء زائدة لتزيين اللفظ ثم ذكر المثال، والطلا: بفتح الطاء مقصوراً بزنة عصا. ابن الظبية أول ما يولد، وقيل: ولد بقر الوحش وقيل: ولد ذات الظلف مطلقاً. ويجمع على أطلاء كسبب أو أسباب.

* * *

الحرف الأول: الواو

٥٤٣ ـ فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقاً أَوْ لاَحِقَا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقَا

شرع المصنف ـ رحمه الله ـ في الكلام على حروف العطف وبيان أحكامها وخصائصها.

فالأول: الواو. وهي لمطلق الجمع والاشتراك في

الحكم[١] ولا تفيد ترتيباً ولا معية إلا بقرينة،

فتعطف متأخراً في الحكم كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾[٢] والقرينة هي التاريخ، ومتقدماً كقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٣﴾[٣] فقوله (من قبلك) قرينة، ومصاحبا كقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾[٤] والقرينة على ذلك نصوص أخرى من القرآن.

ومما يدل على أن الواو لمطلق الجمع قوله تعالى: ﴿وَٱسْجُدِي وَٱرْكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ۝٤٣﴾[٥] والسجود بعد الركوع إذا كانت صلاتهم كصلاتنا. وقوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾[٦] وقوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾[٧] والقصة واحدة.

وهذا معنى قوله: (فاعطف بواو سابقاً.. إلخ) أي: اعطف بالواو (سابقاً) أي: متقدماً (أو لاحقاً) أي: متأخراً. (في الحكم) تنازعه ما قبله. (أو مصاحباً موافقًا) نعت لقوله (مصاحباً).

* * *

---

(١) المراد به المعنى الذي يفيده العامل قبل المعطوف عليه.
(٢) سورة الحديد، آية: ٢٦.
(٣) سورة الشورى، آية: ٣.
(٤) سورة العنكبوت، آية: ١٥.
(٥) سورة مريم، آية: ٤٣.
(٦) سورة البقرة، آية: ٥٨.
(٧) سورة الأعراف، آية: ١٦١.

من خصائص الواو

٥٤٤ ـ وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هٰذَا وَابْنِي

للواو خصائص منها:

أنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفى الكلام به، وذلك إذا كان العامل لا يقوم إلا بمتعدد كالمشاركة والاختصام والمنازعة ونحو ذلك من المعاني النسبية التي لا تتحقق إلا بنسبتها لاثنين فأكثر نحو: تشارك صالح وهشام. وتنازع محمد وخالد، وانما اختصت الواو بذلك لترجح المعية فيها.

وهذا معنى قوله (واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه) أي: اخصص بالواو من بين حروف العطف أن يعطف بها حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه في تحقيق معنى العامل كالمثال الذي ذكر لأن الاصطفاف لا يتحقق إلا من اثنين فأكثر.

* * *

الحرف الثاني والثالث: الفاء وثم

٥٤٥ ـ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

الثاني من حروف العطف: الفاء. وتفيد مع التشريك. الترتيب[١] مع التعقيب.

---

(١) يرى الفراء أن الفاء لا تفيد الترتيب محتجًا بقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾.
وذلك لأن البأس في الوجود قبل الهلاك انظر معاني القرآن للفراء (١/ ٣٧١). وأجاب غيره بأن المعنى: أردنا إهلاكها. أو أنها للترتيب الذكري. وقد رد الزركشي في كتابه البرهان (٤/ ٢٩٤) على الفراء بعشرة أوجه سقط منها واحد فزاجعها إن شئت.

والترتيب نوعان:

١ـ ترتيب معنوي: وهو أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخراً عن زمن تحققه في المعطوف عليه نحو: دخل المدرس فبدأ الشرح. فزمن البدء بالشرح متأخر في زمنه عن زمن الدخول. قال تعالى: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ ﴾(١).

٢ـ ترتيب ذكري: وهو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنها لا بحسب زمانها(٢) نحو: حدثنا المحاضر عن علي فعثمان رضي الله عنهما. ومنه قوله تعالى: ﴿ يَسۡـَٔلُكَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيۡهِمۡ كِتَٰبٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِۚ فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ ﴾(٣).

وأما التعقيب فهو: الاتصال الزمني الحاصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأن يحصل المعطوف عقب المعطوف عليه من غير تراخ في الزمن نحو: دخل الإمام فأقيمت الصلاة. ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ﴾(٤).

والتعقيب في كل شيء بحسبه ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له. إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت. وتقول: دخلت المدينة فمكة، إذا لم تُقِمْ في المدينة ولا بين البلدين.

---

(١) سورة القصص، آية: ١٥.
(٢) انظر شرح الرضي (٤/ ٣٨٥) والمغني (١/ ١٦١).
(٣) سورة النساء، آية: ١٥٣. و(جهرة) مفعول مطلق أو حال.
(٤) سورة عبس، آية: ٢١.

وتفيد الفاء مع الترتيب والتعقيب: السببية وذلك غالب في عطف الجمل والصفات فالأول كقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾[1] والثاني قوله تعالى: ﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴿٥٥﴾﴾[2].

وهذا معنى قوله: (والفاء للترتيب باتصال) والمراد به التعقيب وهو عدم المهلة والباء بمعنى (مع).

الثالث من حروف العطف: ثم. وتفيد مع التشريك. الترتيب مع التراخي وهو انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف نحو: زرعنا القمح ثم حصدناه. قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾[3][4].

وهذا معنى قوله: (وثم للترتيب بانفصال) والمراد: التراخي: أي الانفصال بمهلة زمنية.

* * *

من خصائص الفاء

٥٤٦ ـ وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عطْفَ مَالَيْسَ صِلَهْ ... عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

للفاء خصائص منها:

---

(١) سورة القصص، آية: ١٥.
(٢) سورة الواقعة، الآيات: ٥٢ـ ٥٥.
(٣) سورة فاطر، آية: ١١.
(٤) تأتي (ثم) للترتيب الذكري ـ مثل الفاء ـ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ﴿٧﴾ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٨﴾﴾ لأن السؤال قبل رؤية الجحيم [راجع دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٢/ ١١٦].

أنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة ـ لخلوه عن ضمير الموصول ـ على ما يصلح أن يكون صلة؛ لاشتماله على الضمير نحو: الذي ساعدته ففرح الوالد مسكين.

فـ (الذي) مبتدأ وجملة (ساعدته) صلة وعائد. (ففرح الوالد) معطوفه على جملة الصلة بالفاء. وقد خلت من ضمير يعود على الموصول (مسكين) خبر المبتدأ.

وليس الحكم خاصًّا بالصلة بل الخبر والنعت والحال كذلك. والضابط لذلك كله هو خلو الجملة من الرابط ووجوده في الجملة الصالحة.

فمثال الخبر: النخل يرعاه الفلاح فيكثر التمر.

ومثال النعت: هذا رجل قام على تربية أولاده فاستفاد الأولاد.

ومثال الحال: أقبل الفائز يتهلل وجهه فتنشرح الصدور.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾[١] فقوله: (فيصبحوا) معطوف على قوله (أن يأتي) الذي هو خبر لـ (عسى) وهو خبر عن الله تعالى. وجملة (فيصبحوا) ليس فيها رابط مع أنها معطوفة على جملة الخبر.

وإنما اختصت الفاء بذلك لأنها تدل على السببية فاستُغْنِيَ بها عن

---

(١) سورة المائدة، آية: ٥٢.

الرابط وهذا معنى قوله: (واخصص بفاء عطف ما ليس صله..) أي: اخصص بالفاء عطف الجملة التي لا تصلح أن تكون صلة الموصول على الذي يصلح أن يكون صلة لاشتماله على العائد. والمقصود أن الفاء انفردت من بين سائر حروف العطف بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد(١).

❊ ❊ ❊

الحرف الرابع: حتى

٥٤٧ ـ بَعَضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلاَ يَكُـونُ إلاَّ غَـايَـةَ الَّـذِي تَـلاَ

الرابع من حروف العطف: حتى.

ومعناها الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه بحيث نتخيل المعطوف عليه يستمر في زيادته أو نقصه حتى يصل في درجته للمعطوف، فالأول: فَرَّ الجنودُ حتى القائدُ.

---

(١) تنبيه: إذا تعدد المعطوف نحو: اشتريت قلماً وكتاباً وحقيبة ومسطرة. ونحو: أقبل خالد وهشام وعاصم فمحمد ثم إبراهيم.
فإن كان حرف العطف لغير الترتيب كالواو فالعطف على الأول دائماً وإن كان حرف العطف يفيد الترتيب مثل: الفاء وثم. فالمعطوف عليه هو الذي قبل العاطف مباشرة.
فـ(هشام) و(عاصم) معطوفان على الأول (خالد) أما (محمد) فمعطوف على ماقبله وهو (عاصم) و(إبراهيم) معطوف على (محمد).
فإن جاء بعد العاطف المرتب ومعطوفه عاطف آخر لا يفيد الترتيب ـ كالواو ـ فهو معطوف على ماقبله نحو: أقبل خالد وهشام ثم محمد وإبراهيم. فإنه يتعين أن يكون (إبراهيم) معطوفاً على ماقبله (محمد) ولا يصح عطفه على غيره. أما (محمد) فمعطوف على (هشام) حتماً. وأما ماقبله فهو معطوف على الأول. [انظرالنحو الوافي ٣/ ٥٥٥].

والثاني: قدم الحجاج حتى المشاة فـ (حتى) حرف عطف. وما بعدها معطوف على ماقبلها وشرط العطف بها أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه. سواء كان جزءاً نحو: أكلت السمكةَ حتى رأسَها. أو فرداً من جمع كالمثال السابق، أو نوعاً من جنس نحو: اعجبتني الفاكهةُ حتى التفاحُ.

والعطف بها قليل. ولم ترد في القرآن عاطفة. ومن الأمثلة قوله ﷺ: «**ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكةِ يُشَاكُها إلا كفَّر الله بها من خطاياه**» متفق عليه.

فـ (الشوكة) بالجر على أن (حتى) عاطفة وجملة (يشاكها) حال وبالرفع على أنها ابتدائية. (والشوكة) مبتدأ وجملة (يشاكها) خبر..

قال ابن مالك: (بعضاً بحتى اعطف.. إلخ) أي اعطف بحتى بعضاً على كل. ولا يكون المعطوف إلا غاية للذي تلاه. والذي تلاه المعطوف أي: جاء بعده: هو المعطوف عليه يريد أن المعطوف لابد أن يكون غاية للمعطوف عليه.

* * *

٥٤٨ ـ وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أَوْ هَمْـزَةٍ عَـنْ لَفْـظِ أَيٍّ مُغْنِيَـهْ الحرف الخامس: أم

٥٤٩ ـ وَرُبَّمَـا أُسْقِطَـتِ الْهَمْـزَةُ إِن ... كَـانَ خَفَـا المَعْنَـى بِحَـذْفِهَـا أُمِـنْ

٥٥٠ ـ وَبِـانْقِطَـاعٍ وَبِمَعْنَـى بَـلْ وَفَـتْ ... إِنْ تَـكُ مِمَّـا قُيِّـدَتْ بِـهِ خَلَـتْ

الخامس من حروف العطف: أم. وهي نوعان:

١ ـ متصلة. وهي التي تصل ما قبلها بما بعدها. بحيث لا يستغني

أحدهما عن الآخر. وتقع بعد:

أ ـ همزة التسوية الداخلة على جملة مؤولة بمصدر. والغالب أن تكون مسبوقة بكلمة (سواء) كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾[١] فـ (سواء) خبر مقدم. والمصدر المؤول من همزة التسوية وما بعدها مبتدأ مؤخر. والتقدير: إنذارك وعدمه سواء.

ب ـ همزة استفهام يطلب بها وبـ (أم) التعيين نحو: أخالد عندك أم خليل. فيكون الجواب: خالد. مثلاً.

وتعرب (أم) المتصلة حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويجوز حذف هذه الهمزة بنوعيها إذا لم يوقع حذفها في لبس. فمثال حذف همزة التسوية: سواء على المخلص في عمله راقبه الناس أم لم يراقبوه فلن يقصر في أدائه. والأصل: أراقبه.

ومثال حذف الأخرى قول الشاعر:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان[٢]؟

والأصل: أبسبع أم بثمان؟ فحذف الهمزة التي يطلب بها التعيين اعتماداً على انسياق المعنى وعدم خفائه.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٦.

(٢) إعرابه: (لعمرك) اللام للقسم. عمر: مبتدأ وخبره محذوف وجوباً تقديره: لعمرك قسمي. (ما) نافية (أدري) فعل مضارع ينصب مفعولين وقد علق عنها بالهمزة المقدرة في قوله: (بسبع) (وان كنت دارياً) الواو للحال. و(إن) زائدة وجملة كان مع اسمها وخبرها في محل نصب حال. (بسبع) متعلق بقوله (رمين) وهو فعل ماض ونون الإناث فاعل. (الجمر) مفعول به (أم) عاطفة (بثمان) معطوف على (بسبع).

النوع الثاني من أنواع (أم): أم المنقطعة. وهي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين. وسميت منقطعة لأنها تقع غالباً بين جملتين مستقلتين. لكل منهما معنى يخالف معنى الأخرى ويكون معناها في الغالب الإضراب الإبطالي (وهو إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانتقال عنه إلى ما بعده) كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ . . . ﴾[١] أي: بل يقولون افتراه. فقد وقعت (أم) بين جملتين هما: (هذا سحر مبين) و(يقولون افتراه) وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى.

والراجح أن (أم) المنقطعة ليست من حروف العطف. وإنما هي حرف ابتداء مبني على السكون. يفيد الإضراب. ولا تدخل إلا على الجمل.

وهذا معنى قوله: (وأم بها اعطف إثر همز التسويه. . إلخ) أي: اعطف بـ (أم) بعد همزة التسوية. أو الهمزة المغنية عن لفظ (أيّ) وهي الهمزة التي يقصد بها وبـ (أم) التعيين. كما مضى.

ثم ذكر أن الهمزة قد تحذف بشرط ألا يؤدي حذفها لخفاء المعنى والوقوع في اللبس.

وفي البيت الأخير ذكر أن (أم) تكون منقطعة إذا خلت مما قيدت

---

(١) سورة الأحقاف، الآيتان: ٧ـ ٨.

به في النوع الأول. وأنها تفي بالانقطاع. بمعنى: تكون كافية فيه مفيدة له. وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى (بل).

***

الحرف السادس: أو

٥٥١ ـ خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي
٥٥٢ ـ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إذا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

السادس من حروف العطف: أو. وله عدة معان يحددها السياق ومنها:

١ـ التخيير والإباحة. وذلك إذاسبقت بصيغة دالة على الأمر. فمثال التخيير: تزوج حفصة أو أختها. ومثال الإباحة: اقرأ النحو أو البلاغة، والفرق بينهما: جواز الجمع بين المتعاطفين في الإباحة دون التخيير.

٢ـ التقسيم وبيان الأنواع نحو: الكلمة: اسم أو فعل أو حرف.

٣ـ الإبهام من المتكلم على المخاطب. بشرط أن يسبق (أو) جملة خبرية تقول: حضر صالح أو علي. إذا كانت تعلم الحاضر منهما. ولكن قصدت الإبهام على السامع. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾[1].

٤ـ الشك. من المتكلم في الحكم. بشرط أن يسبق (أو) جملة

---

(١) سورة سبأ، آية: ٢٤. وانظر البحر المحيط (٧/ ٢٦٧).

خبرية ـ أيضاً ـ كالمثال السابق إذا كنت لا تعلم من حضر منهما. ومنه قوله تعالى: ﴿لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾(١).

٥ـ الإضراب. والمراد به: الإضراب الإبطالي (وهو إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانتقال عنه إلى مابعده). نحو: عندي عشرة ضيوف أو زادوا ثلاثة. أي: بل زادوا ثلاثة.

٦ـ الدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع بين المتعاطفين فتكون بمعنى (الواو) ومثال ذلك قوله ﷺ: «**اثبت أُحدُ فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيدان**» وقد ورد الحديث برواية أخرى بالواو(٢)، وكقول الشاعر:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا   كما أتى ربَّه موسى على قدر(٣)

فاستعمل الشاعر (أو) بمعنى (الواو) أي: وكانت له قدراً. لوضوح المعنى وعدم اللبس لأن الخلافة لا تتحقق إلا مع قضاء الله وقدره.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٥٩.

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب (فضائل الصحابة) باب: مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ورواية (الواو) في باب: قول النبي ﷺ: لو كنت متخذاً خليلًا). وقوله (أحد) بالضم منادى بحرف نداء محذوف.

(٣) الممدوح عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ وقوله (قدرا) بالفتح. أي: موافقة له. أو مقدرة.

إعرابه: (جاء) فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر يعود على الممدوح. (الخلافة) مفعول به (أو) عاطفة بمعنى الواو. (كما) الكاف حرف جر وما: مصدرية. (أتى) فعل ماض وهو هنا فعل متعد لأن معناه: وصل (ربه) منصوب على التعظيم والهاء مضاف إليه (موسى) فاعل مؤخر و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أي جاء الخلافة مجيئاً كإتيان.. إلخ.

وإلى هذه المعاني أشار بقوله: (خير أبح . . إلخ) فتضمن البيت الأول ستة معانٍ. وقوله (وإضراب بها أيضاً نمي) أي: نسب إليها بمعنى أنها تؤديه، وفي البيت الذي يليه ذكر المعنى السابع. ومعنى (عاقبت الواو) أي جاءت بمعناها وصح أن تحل محلها. وقوله (لم يلف) أي يجد (ذو النطق) أي المتكلم (للبس منفذاً) أي بشرط ألا يجد المتكلم في استعمالها بمعنى الواو منفذاً للبس. أي: طريقاً إليه. بسبب خفاء معناها المراد وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو.

***

استعمال (إما) بمعنى (أو)

٥٥٣ ـ وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَه

تأتي (إما) مسبوقة بمثلها نحو: أعطني إما كتاب التفسير وإما كتاب الفقه. ولا خلاف بين النحاة في أن الأولى ليست عاطفة. بل حرف يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه. لأنه لا يسبقها معطوف.

وما بعدها يعرب على حسب حاجة العامل قبلها فقد يكون فاعلاً نحو: سافر إما محمد وإما علي. وقد يكون مفعولاً كالمثال المتقدم وقد يكون حالاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾[1] وقد يكون بدلاً كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾[2] فـ (العذاب) بدل من (ما).

(١) سورة الإنسان، آية: ٣.
(٢) سورة مريم، آية: ٧٥.

وأما الثانية فالصحيح أنها تشبه (أو) في تأدية معنى من المعاني الخمسة المتقدمة: وهي: التخيير نحو: خذ إما ثوباً وإما درهماً. والإباحة نحو: جالس إما الفقهاء وإما النحاة. والتقسيم نحو: الاسم إما جامد وإما مشتق. والإبهام والشك نحو: سافر إما خالد وإما عصام. وليست عاطفة لأنها تقع دائماً بعد الواو العاطفة بلا فاصل. وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف بل هي حرف تفصيل.

وهذا معنى قوله: (ومثل أو في القصد إما الثانيه) أي: إن (إما) الثانية في المثال المذكور مثل (أو) في القصد: أي في المعنى. وهذا فيه إشارة إلى أنها غير عاطفة. ولذا لم يذكرها في تعداد حروف العطف أول الباب لكنها ذكرت مع حروف العطف إما لمشاركتها لـ (أو) في غالب معانيها أو للرد على من قال: إنها عاطفة. أو لغير ذلك. وقوله (إما ذي وإما النائيه) التقدير ـ مثلاً ـ خذ إما هذه الشاة القريبة وإما النائية. أي: البعيدة.

* * *

٥٥٤ ـ وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْياً أَوْ نَهْياً وَلاَ نِدَاءً أَوْ أَمْراً أَوِ إِثْبَاتاً تَلاَ

الحرف السابع والثامن: لكن، ولا

السابع من حروف العطف: لكن. ومعناها الاستدراك. وهذا المعنى لا يفارقها أبداً حتى ولو لم تكن عاطفة. وتكون عاطفة. بثلاثة شروط:

الأول: أن يقع بعدها مفرد.

الثاني: أن يسبقها نفي أو نهي.

الثالث: ألا تقترن بها الواو. نحو: ماجاء الضيف لكن ابنه. لا تكرم خالداً لكن عليًّا.

فإن كان بعدها جملة نحو: ما قرأت الحديث لكن قرأت التفسير. أو لم يتقدمها نفي أو نهي نحو: الكتاب صغير لكن نفعه عظيم. فهي حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة وما بعدها كلام مستأنف.

وإن اقترنت بها الواو فهي حرف ابتداء ـ أيضاً ـ والواو هي العاطفة كقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾(١) فالواو عاطفة و(لكن) حرف ابتداء. و(رسول) خبر لكان المحذوفة مع اسمها.

الثامن من حروف العطف: لا. وهي تفيد نفي الحكم عن المعطوف. وقصره على المعطوف عليه. وشرط كونها عاطفة أن يكون المعطوف مفرداً. وأن تسبق بنداء أو أمر أو إثبات نحو: ياخالد لا عمرو. أعطني الكتاب لا القلم. المستقيم مطمئن لا العاصي.

فإن كان ما بعدها جملة نحو: تصان الممالك بالجيوش والأعمال لاتصان بالخطب والآمال. فهي ليست عاطفة. وإنما هي حرف نفي. والجملة بعدها مستأنفة.

وإلى هذين الحرفين أشار بقوله: (وأول لكن نفياً.. إلخ) أي:

---

(١) سورة الأحزاب، آية: ٤٠.

اجعل (لكن) والية نفياً أو نهياً. أي: واقعة بعدهما. وقوله (ولا نداء أو أمرا أو إثباتاً تلا). لا: مبتدأ قصد لفظه، خبره قوله (تلا) والتقدير: ولا العاطف تلا نداء أو أمرا أو إثباتاً، أي لايكون عاطفاً إلا إذا وقع بعد واحد من هذه الثلاثة.

* * *

الحرف التاسع: بل

٥٥٥ ـ وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا ... كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

٥٥٦ ـ وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ ... فِي الْخَبَرِ المُثْبَتِ والأَمْرِ الْجَلِي

التاسع من حروف العطف: بل. ويشترط دخولها على مفرد. وأما معناها فيختلف باختلاف ما قبلها.

أ ـ فإن تقدم عليها نفي أو نهي. أفادت إقرار الحكم السابق. وإثبات نقيضه لما بعدها. نحو: ما جاء الضيف بل ابنه. فقد اثبت (بل) نفي المجيء للضيف وجعلت ضد هذا النفي ـ وهو المجيء ـ ثابتاً لابنه.

ب ـ وإن تقدم عليها كلام مثبت أو أمر صريح أفادت الإضراب عن الحكم السابق وتركه، وصرف الحكم إلى ما بعدها. نحو: اشتريت كتاباً بل قلماً. أكرم خالداً بل عليًا.

فإن وقع بعدها جملة فليست عاطفة بل هي للإضراب. وتكون حرف ابتداء ومابعدها مستأنف. وهذا الإضراب إما إبطالي. أي الدلالة على أن ماقبلها كلام باطل كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ

﴿سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾[1] أو انتقالي. أي: لمجرد الدلالة على الانتقال من غرض إلى غرض كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾[2].

وعن العطف بـ (بل) قال ابن مالك: (وبل كلكن.. إلخ) أي: أن (بل) مثل (لكن) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بعد مصحوبيها) أي النفي والنهي: ثم ذكر المثال. والمرْبَع: منزل الربيع. والتيها: مقصور للضرورة وأصله: تيهاء. وهي الأرض التي لا يهتدى بها.

ثم بين أن (بل) يعطف بها في الخبر المثبت والأمر الجلي فتفيد الإضراب عن الأول ونقل الحكم إلى الثاني. وقوله: (والأمر الجلي) أي: الصريح كفعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر. وهذا قيد لإخراج الأمر غير الجلي كالعرض والتحضيض وغيرهما. وهذا عند ابن مالك ومن وافقه. ويرى آخرون إلحاق الأمر غير الصريح بالأمر الصريح. فتقول: ألا تكرم خالداً بل بكراً...

***

العطف على ضمير الرفع المتصل

٥٥٧ ـ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ

٥٥٨ ـ أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِياً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

---

(١) سورة الأنبياء، آية: ٢٦.

(٢) سورة الأعلى، الآيات: ١٤ـ ١٦.

القاعدة في هذا الباب أنه يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير ويجوز عطف الضمير على مثله أو على الاسم الظاهر. لكن يستحسن الفصل بين المتعاطفين في حالتين:

الأولى: إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلًا. بارزاً كان أو مستتراً فيفصل بينه وبين ما عطفت عليه بفاصل. ويقع الفصل كثيراً بضمير مرفوع منفصل مناسب نحو: لقد كنتَ أنتَ وإخوانُك من الدعاة إلى الله. قال تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾﴾[1]. فقوله: (وآباؤكم) معطوف الضمير المرفوع المتصل في (كنتم) وقد فصل بـ (أنتم) فهو توكيد لما قبله.

وقد يقع الفصل بغير الضمير المرفوع المنفصل. وذلك كالمفعول به نحو: أكرمتك وأخوك. قال تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾[2]. فـ (من) معطوف على الواو في (يدخلونها) وقد وقع الفصل بالمفعول به وهو (الهاء). مِنْ (يدخلونها)، ومثله الفصل بـ (لا) النافية كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[3]. فـ (آباؤنا) معطوف على (نا) وجاز ذلك للفصل بـ (لا) النافية.

ومثال المستتر: اجتهد انت وزملاؤك في الدعوة إلى الله بالحكمة.

---

(١) سورة الأنبياء، آية: ٥٤.
(٢) سورة الرعد، آية: ٢٣.
(٣) سورة الأنعام، آية: ١٤٨.

قال تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[١] فـ (زوجك) معطوف على الضمير المستتر في (اسكن) وقد وقع الفصل بالضمير المنفصل وهو (أنت).

وقد ورد العطف على الضمير المتصل المرفوع بلا فاصل. قليلاً في النثر وكثيراً في الشعر. فمن النثر ما حكاه سيبويه ـ رحمه الله ـ: مررت برجل سواءٍ والعدمُ. برفع (العدم) عطفاً على الضمير المستتر في (سواء) لأنه اسم بمعنى المشتق (متساوٍ) فهو متحمل للضمير. وقد وقع العطف بلا فاصل.

ومن الشعر قول جرير:

ورجا الأُخيطلُ من سفاهة رأيه ... ما لم يكن وأب له لينالا[٢]

فَعَطَفَ الاسم الظاهر المرفوع ـ وهو قوله: (أب) ـ على الضمير المستتر في (يكن) الذي هو اسمها. من غير أن يؤكد ذلك بالضمير المنفصل، أو يفصل بفاصل آخر.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٣٥.

(٢) المعنى: أن الأخطل يتمنى أن يصل إلى شيء من الآمال والأحلام لايمكن أن ينالها هو وأبوه. وهذا من فساد رأيه وضعف تفكيره.
إعرابه: (ورجا الأخيطل) فعل وفاعل. (ما) نكرة بمعنى (شيء) أو اسم موصول بمعنى (الذي) مفعول به لـ (رجا) (لينالا) اللام لام الجحود و(ينالا) فعل مضارع منصوب بـ (أن) المضمرة وجوباً بعد لام الحجود. وعلامة نصبه حذف النون. والألف فاعل. والجملة في محل نصب خبر (يكن) وجملة (يكن) صفة لـ (ما) إن كانت نكرة. أو صلة إن كانت موصولة.

وهذا معنى قوله: (وإن على ضمير رفع متصل عطفت.. إلخ) أي: إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فافصل بين المتعاطفين بالضمير المرفوع المنفصل أو أي فاصل آخر. ثم بين أن عدم الفصل يرد في الشعر (فاشياً) أي كثيراً. وأنه مع كثرته ضعيف لا يقاس عليه. وهذا فيه نظر. والصواب صحة القياس عليه في الشعر بلا ضعف مادام أنه كثير[١]. ويفهم منه أنه غير فاشٍ في النثر وأنه قليل.

* * *

العطف على الضمير المجرور

٥٥٩ ـ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِماً قَدْ جُعِلَا

٥٦٠ ـ وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِماً إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

هذه الحالة الثانية التي يستحسن فيها الفصل بين المتعاطفين وهي أن يكون المعطوف عليه ضميراً مجروراً. بحرف أو بإضافة. فيفصل بين المتعاطفين بإعادة عامل الجر ـ من حرف أو مضاف ـ مع المعطوف. تقول: ما عليك وعلى زملائك إذا قمتم بالواجب. قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾[٢]. فـ (الأرض) معطوف على الضمير المتصل المجرور وهو (الهاء) وقد أعيد حرف الجر وهو اللام مع المعطوف فوقع فاصلاً بين المتعاطفين.

---

(١) قال أبو العباس المبرد في كتابه (الكامل): (والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد لاحتمال الشعر مالا يحسن في الكلام.. ثم ساق الشاهد المذكور وشاهدًا آخر. ثم قال: وهذا كثير) ١/٤١٨.

(٢) سورة فصلت، آية: ١١.

وتقول في إعادة عامل الجر وهو مضاف: كتابك وكتاب أخيك متشابهان، قال تعالى: ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾(١) فـ (آبائك) معطوف على الضمير المضاف إليه وهوالكاف الأولى. وقد أعيد المضاف وهو عامل الجر (إله) مع المعطوف. فوقع فاصلاً بين المتعاطفين.

وهذا هو رأي الجمهور. وقال الكوفيون ـ واختاره ابن مالك ـ إن ذلك لا يلزم لورود السماع بالعطف دون إعادة الجار. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾(٢) فـ (المسجد) معطوف على الضمير المجرور بالباء في قوله (به) ـعلى أحد الأعاريب(٣) ـ بدون إعادة الجار.

وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾(٤) فقد قرأ حمزة ـ وهو من السبعة ـ بجر (الأرحام) عطفاً على الهاء المجرورة بالباء. والمعنى: واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام لأنهم كانوا يقولون أنشدك بالله وبالرحم، ومن النظم قول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٣٣.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢١٧.

(٣) وهذا الإعراب رجحه أبو حيان في تفسيره (٢/ ١٥٥ـ ١٥٧) وذكر شواهده من كلام العرب. وقيل: إن قوله: (والمسجد الحرام) معطوف على (سبيل الله) أي: صد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام. وسوغ العطف أن مضمون معنى (صد عن سبيل الله وكفر به) واحد. وقيل غير ذلك. وقوله (وصد) مبتدأ مرفوع خبره (أكبر).

(٤) سورة النساء، آية: ١.

فـاليـوم قـرّبـت تهجـونـا وتشتمنـا فاذهب فما بك والأيام من عجب[١]

فعطف قوله: (والأيام) على الضمير المجرور بالباء ـ وهو الكاف ـ من غير إعادة الجار.

وهذا معنى قوله: (وعود خافض لدى عطف.. إلخ) أي: جُعِلَ عود الخافض على المعطوف عند العطف على الضمير المخفوض أمر لازماً عند النحاة. ولكنه ليس لازماً عندي لأن عدم إعادته مع المعطوف أمر ثابت تحقق في النثر والنظم الواردين عن العرب. أي هو أمر يؤيده السماع.

* * *

من خصائص الفاء والواو

٥٦١ ـ وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالْـوَاوُ إذْ لاَ لَبْسَ وَهْـيَ انْفَـرَدَتْ

٥٦٢ ـ بِعَطْفِ عَـامِلٍ مُزَالٍ قَـدْ بَقِي مَعْمُـولُـهُ دَفْعـاً لِـوَهْـمٍ اتُّقِـي

من أحكام الفاء العاطفة. جواز حذفها مع معطوفها إذا أمن اللبس وذلك إذا وجد ما يدل على ذلك. كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[٢] والتقدير: فضرب فانفجرت.

---

(١) قربت: أخذت وشرعت. تهجونا: تسبنا.
إعرابه: (قربت) قرب: فعل ماض ناسخ من أفعال الشروع. والتاء: اسمه (تهجونا) تهجو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو للثقل. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. و(نا) مفعول به. والجملة في محل نصب خبر (قربت). (فاذهب) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي: إن تفعل ذلك فاذهب. أو أنها مستأنفة (فمابك) الفاء: تعليلية و(ما) نافية. و(بك) خبر مقدم (من) زائدة (عجب) مبتدأ مؤخر.

(٢) سورة البقرة، آية: ٦٠.

لأن الانفجار لم يحصل بمجرد الأمر بالضرب. بل بالضرب نفسه.

وتشاركها (الواو)، في هذا الحكم كقوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[1] أي: والبرد. فحذفت الواو مع معطوفها. والدليل على المعطوف بالواو المحذوف أن كل مايقي الحر يقي البرد. ومنه قولهم: راكب الناقة طليحان. أي: راكب الناقة والناقة طليحان[2]. والدليل على المحذوف مجيء الخبر مثنى.

واختصت الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملًا محذوفاً بقي معموله، ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[3]. فـ (زوجك) فاعل لفعل محذوف، والتقدير: ولتسكن زوجك. والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها. إذ لو عطف على الضمير لزم عليه أن فعل الأمر يرفع الاسم الظاهر. وأجازه فريق من النحاة بحجة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وهو رأي جيد ولا داعي للتقدير. واختاره أبوحيان في تفسيره. وتقدم أن مثلنا بهذه الآية على هذا الإعراب في العطف على الضمير المتصل المرفوع.

هذا ما ذكره ابن مالك وغيره من النحاة والصحيح أن الفاء تشارك الواو في هذا الحكم. نحو: تصدق بدينار فصاعداً. والتقدير: فذهب

---

(١) سورة النحل، آية: ٨١.

(٢) بفتح الطاء المهملة أي: ضعيفان.

(٣) سورة البقرة، آية: ٣٥.

الدينار صاعداً. فـ(صاعداً) حال حذف عاملها المعطوف بالفاء وهو (فذهب).

وفي أحكام الواو والفاء قال ابن مالك: (والفاء قد تحذف مع ما عطفت.. إلخ) أي: أن الفاء قد تحذف مع معطوفها. وتشاركها الواو في هذا الحكم وقوله: (إذ لا لبس) قيد فيهما. و(إذ) ظرفية. أي: وقت عدم اللبس. ثم ذكر أن الواو انفردت من بين حروف العطف بعطف عامل (مزال) أي: محذوف وقد بقي معموله. وقوله (دفعاً لوهم اتقي). أي: أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لرفع ما يتقى من كونه معطوفاً على الموجود. وهذان البيتان حقهما التقديم قبل ذكر أحكام المعطوف.

***

حذف المعطوف عليه وعطف الفعل على الفعل

٥٦٣ ـ وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحْ

هنا مسألتان:

الأولى: يجوز حذف المعطوف عليه إذا أمن اللبس كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم﴾[(١)]. قالوا: التقدير: أعموا فلم يروا. وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا﴾[(٢)] أي: أنسوا ولم يتفكروا[(٣)].

---

(١) سورة سبأ، آية: ٩.

(٢) سورة الأعراف، آية: ١٨٤.

(٣) هذا هو رأي الزمخشري في كتابه (المفصل) ص٣١٩. ومن وافقه قالوا: إذا دخلت =

المسألة الثانية: أن العطف ليس مختصًّا بالأسماء. بل يكون فيها وفي الأفعال ويشترط لعطف الفعل على الفعل اتحادهما في الزمان بأن يكون زمنهما معاً ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً. فلا يعطف ما يفيد الماضي على ما يفيد المستقبل. ولا العكس.

قال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ﴾[1] فالفعل (أورد) ماضٍ معطوف على المضارع (يقدم) وهما مختلفان نوعاً. لكن زمانهما متحد. لأن مدلولهما مستقبل وهو يوم القيامة. وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾﴾[2] فالفعل (يجعل) مضارع مجزوم لأنه معطوف على الماضي (جعل) المبني على الفتح في محل جزم.

وصح العطف لاتحاد زمانهما وهوالمستقبل.

= همزة الاستفهام على الواو أو الفاء. فإن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة. موقعها بين الهمزة والعاطف. والقول الثاني للجمهور: وهو أن الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف وتقدمت عليه تنبيهاً على أصالتها في التقدير. وأن الجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة والأصل: فألم يروا. ثم تقدمت الهمزة فصار: أفلم يروا. وقد وافقهم الزمخشري في بعض الآيات من تفسيره انظر دراسات لأساليب القرآن (١/ ٢/ ٦١٠) و(نحو الزمخشري) ص٢١٥.

وكلا الرأيين ـ كما يقول صاحب النحو الوافي ـ معيب قائم على الحذف والتقدير أو التقديم والتأخير. والأحسن أن تكون الواو والفاء حروف استئناف وما بعدها جملة مستأنفة. فإنهم قد نصوا على مجيء الواو والفاء للاستئناف ولا مانع من دخول الهمزة على حرف العطف لكثرة الوارد في القرآن. وهذا رأي جيد فيه إبقاء الآيات القرآنية الكثيرة على ظاهرها دون اللجوء إلى تقدير محذوف أو قول بتقديم وتأخير والله أعلم.

(١) سورة هود، آية: ٩٨.

(٢) سورة الفرقان، آية: ١٠.

والدليل على العطف في الأفعال نصب المضارعين معاً أوجزمهما معاً بغير تكرار الناصب والجازم قبل الفعل المعطوف. تقول: يعجبني أن تكتبَ وتفهمَ. قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾ لِّنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴿٤٩﴾ ﴾[1] فـ (نسقيه) فعل مضارع منصوب. لأنه معطوف على الفعل قبله (لنحيي).

ومثال الجزم: أنت لم تحضرْ وتكتبْ. قال تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾[2] فالفعل (تتقوا) مجزوم بحذف النون ولم يتقدمه جازم فهو معطوف على فعل الشرط (تؤمنوا).

أما عطف الماضي على الماضي أو المضارع المرفوع على مثله فهو محتمل لأن يكون من عطف الفعل على الفعل أو عطف الجملة على الجملة إذا لم يوجد قرينة تعين نوع العطف. نحو: يشتد الحر فيكثر الرطب.

أما في مثل قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ﴾[3] فهو عطف جملة ماضوية على مثلها لوجود فاعل غير مستقل وهو الضمير المتصل لكل فعل ماض منهما.

وهذا معنى قوله: (وحذف متبوع.. إلخ) أي: أن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه إذا بدا وظهر في الكلام (هنا) أي في هذا ا لباب

---

(١) سورة الفرقان، الآيتان: ٤٨ـ ٤٩.
(٢) سورة محمد، آية: ٣٦.
(٣) سورة القمر، آية: ٣.

أو هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لأن الكلام فيهما (استبح) أي: اجعله مباحاً ثم ذكر أن عطف الفعل على الفعل يصح وذلك بشرط اتحاد زمانهما كما تقدم وقوله: (يصح) أصلها: يصحّ بالتشديد مع التسكين. وخففت الحاء الساكنة للوزن.

* * *

عطف الفعل على الاسم والعكس

٥٦٤ ـ وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما.. ويجوز عكس هذا وهو أن يعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل.

فمثال عطف الفعل على مايشبهه: أنت مشاركنا في الدعوة إلى الله وتستجيب لطلبنا. قال تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾[1] فقد عطف (أثرن) وهو فعل ماض على (المغيرات) وهو اسم فاعل يشبه الفعل في المعنى لأن التقدير: واللاتي أغرن فأثرن. والنقع: الغبار.

ومثال عطف ما يشبه الفعل على الفعل: أنت تحضر معنا ومشارِكُنا[2] في الدعوة إلى الله. قال تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ

---

(١) سورة العاديات، الآيتان: ٣ـ ٤.

(٢) إذا عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل وافقه في إعرابه. فهنا (تحضر) مضارع مرفوع. فيرفع المعطوف وهو (مشاركنا).
أما العكس وهو عطف الفعل على الاسم كقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ﴾ فلو قلنا بالتشريك في الإعراب لأدى ذلك إلى القول بجر الفعل لأن المعطوف عليه مجرور وهو (فالمغيرات) ولهذا قال الفخر الرازي في تفسيره (٦٦/٣٢) إن الفعل هنا =

﴿وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ﴾(١) فقد عطف (مخرج) وهو اسم فاعل على (يخرج) وهو فعل مضارع لأنه في معناه. أو يكون معطوفاً على اسم الفاعل (فالق) فيكون من عطف اسم الفاعل على مثله، ولا شاهد في الآية حينئذ. وكقول الشاعر:

بـات يعيشهـا بعضـب بـاتـر يقصـد فـي أسـوقهـا وجـائـر(٢)

فقد عطف (جائر) وهو اسم فاعل على (يقصد) وهو فعل مضارع لأنه في معناه. لأن جائر بمعنى (يجور).

وهذا معنى قوله: (واعطف على اسم شبه فعل فعلا.. إلخ) أي: اعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل. واعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل.

* * *

= معطوف على فعل محذوف حل محله الاسم المشتق (فالمغيرات).
والأصل: فأغرن صبحاً فأثرن نقعاً.. أو يقال إن المعطوف غير تابع للمعطوف عليه في الإعراب. بل فائدة العطف مقصورة على الربط المعنوي. والله أعلم.

(١) سورة الأنعام، آية: ٩٥.

(٢) يعشيها: بالعين المهملة أي: يطعمها العشاء بضربها بالعَضْب وهو: السيف البتار يوجهها إلى سيقانها لينحرها لضيوفه بدلاً من أن يعشيها بالعلف. فهو يقصد أسوق التي تستحق الذبح ويجور إلى أخرى لا تستحقه ويروي بالغين مأخوذ من الغشاء وهو كالغطاء وزناً ومعنى. [انظر النحو الوافي ٣/٦٤٩].
إعرابه: (بات) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر (يعيشها) الجملة في محل نصب خبر (بات) (بعضب) متعلق بالفعل قبله (باتر) صفة وجملة (يقصد) صفة ثانية. و(جائر) معطوف على يقصد.

البَـــدَلُ

تعريف البدل ٥٦٥ ـ التَّابعُ المَقْصُودُ بالْحُكْمِ بلَا وَاسِطَـــةٍ هُـــوَ المُسَمَّـــى بَـــدَلاَ

هذا النوع الخامس من التوابع. وهو البدل. وتعريفه: تابع مقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين المبدل منه. نحو: عَمَّ الرخاء في زمن الخليفة عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ فـ (عمر) بدل من (الخليفة) وهو المقصود بالحكم المذكور. ولو ذكرت كلمة (الخليفة) وحدها لما عرف المراد لأن الخلفاء كثيرون. وكلمة (الخليفة) لم يكن ذكرها مقصوداً لذاته(١). وإنما ذكرت تمهيداً لما بعدها. وليكون الكلام أقوى في نفس السامع(٢).

وقولنا: (تابع) جنس يشمل جميع التوابع.

وقولنا: (مقصود بالحكم) قيد أول يخرج النعت وعطف البيان والتوكيد لأنها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم ـ كما تقدم في أبوابها ـ لا أنها هي المقصودة بالحكم. وكذا يخرج عطف النسق بالواو

---

(١) قولهم: إن المبدل منه ليس مقصوداً إنما يظهر ذلك في بدل الغلط ـ الآتي ـ لا في غيره كما قال المحقق الرضي (٢/ ٣٨٠) فإنه لا يصح حذف: (زيداً) من: قطعت زيداً يده. لعدم وجود مرجع للضمير. لكن يفسَّر قولهم: إن المبدل منه في نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه، فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر.

(٢) ولهذا فالبدل يفيد تقرير الحكم السابق وتقويته فإنك إذا قلت: حضر أخوك خالد. فقد نسبت الحضور إلي خالد مرتين مرة باعتبار أنه (أخ) ومرة بذكر اسمه ولهذا قالوا: البدل على نية تكرار العامل.

ونحوها. مثل: جاء صالح وعاصم، فإن المعطوف مقصود بالحكم وليس هو المقصود وحده. كما يخرج المعطوف بـ (لا) نحو: جاء عاصم لا صالح. فإن ما بعد (لا) ليس مقصوداً بالحكم. وكذا المعطوف بـ (بل) بعد النفي نحو: ماجاء صالح بل عصام، لأن المقصود نفي المجيء عن الأول.

وقولنا: (بلا واسطة) قيد ثان يخرج المعطوف بـ (بل) بعد الإثبات نحو: جاء صالح بل عاصم. فإن الثاني مقصود بالحكم. لكن بواسطة وهي (بل) فلا يكون بدلاً.

وهذا معنى قوله: (التابع المقصود بالحكم.. إلخ) أي: المسمى عند النحاة بدلاً هو التابع المقصود بالحكم المنسوب لمتبوعه بلا واسطة بينه وبين متبوعه كما مُثل، والمراد بالواسطة حرف العطف.

* * *

٥٦٦ ـ مُطَابَقاً أَوْ بَعَضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْـهِ يُلْفـى أَوْ كَمَعْطُـوفٍ بِبَـلْ أقسام البدل

٥٦٧ ـ وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْداً صَحِبْ وَدُونَ قَصْـدٍ غَلَـطٌ بِـهِ سُلِـبْ

٥٦٨ ـ كَـزُرْهُ خَـالِـداً وَقَبِّلْـهُ الْيَـدَا وَاعْـرِفْـهُ حَقَّـهُ وَخُـذْ نَبْـلاً مُـدَى

البدل أربعة أقسام:ـ

الأول: بدل كل من كل. وسماه ابن مالك ـ رحمه الله ـ: البدل المطابق[١]. وهو أن يكون الثاني مساوياً للأول في المعنى. نحو:

---

(١) وذلك لوقوعه في اسم الله تعالى في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝١ اللَّهِ﴾ فقد قرأ السبعة (عدا نافعاً وابن عامر) بالجر على أنه بدل من (العزيز). وقرأ نافع وابن =

عاملت التاجر خليلاً. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴿٣٢﴾﴾[1] فـ (حدائق) بدل من (مفازاً) وهو بدل كل من كل.

وهذا القسم لا يحتاج إلى رابط يربطه بالمتبوع. لأن البدل نفس المبدل منه في المعنى. كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط.

الثاني: بدل بعض من كل. وهو أن يكون الثاني بعضاً من الأول نحو: قضيت الدينَ ثلثَه. فـ (ثلثَه) بدل بعض من (الدين) والهاء مضاف إليه.

ولا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه. سواء كان مذكوراً. كالمثال المتقدم وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[2] فـ (كثير) بدل بعض من الواو في قوله: (عموا)، أو مقدراً كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[3] فـ (من استطاع) بدل من الناس. وهو بدل بعض من كل. لأن المستطيع بعض الناس لا كلُّهم والضمير العائد على المبدل منه مقدر أي: منهم.

= عامر بالرفع على أنه مبتدأ وخبره (الذي) وصلته. قال ابن مالك في شرح الكافية (٣/ ١٢٧٦): (وذكر المطابقة أولى لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف: (بدل الكل من الكل) فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء (أي وذلك ممتنع هنا) أ.هـ.

(١) سورة النبأ، الآيتان: ٣١ـ ٣٢.

(٢) سورة المائدة، آية: ٧١.

(٣) سورة آل عمران، آية: ٩٧.

الثالث: بدل الاشتمال: وهو أن يكون المبدل منه مشتملاً على البدل بأن يكون دالاً عليه. بحيث إذا ذكر المبدل منه تشوفت النفس إلى ذكر البدل. نحو: نفعني خالدٌ علمُه. ـ (علمه) بدل اشتمال من (خالد) وهو منطوٍ تحته. وليس جزءا منه. ولو قلت: نفعني خالد... لم يتضح المراد، وهل نفعك علمه أو ماله أو جاهه؟ فإذا ذكر البدل اتضح المراد. ومنه قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[(١)] فـ (قتال فيه) بدل اشتمال من (الشهر الحرام) وبينهما تعلق وارتباط بوقوع القتال فيه[(٢)].

وبدل الاشتمال ـ كبدل البعض ـ لابد فيه من ضمير يعود على المبدل منه كما في المثال والآية.

وقد يكون الضمير في بدل الاشتمال مقدراً كقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥ ﴾[(٣)] فـ (النار) بدل اشتمال من (الأخدود) والضمير مقدر أي: النار فيه. لأن الأخدود مشتمل على النار.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢١٧.

(٢) قد يلتبس على الطالب بدل البعض ببدل الاشتمال بجامع البعضية أو الجزئية في كل منهما والفرق بينهما أن التابع في بدل البعض جزء حقيقي من المبدل منه وهو المتبوع نحو: أكلت الرغيف ثلثه. أما بدل الاشتمال فإن التابع فيه ليس جزءاً أصيلاً من المتبوع بل هو أمر عرضي اشتمل عليه المبدل منه نحو: أعجبني خالد علمه أو كلامه أو فهمه. ونحو ذلك مما قد يكون في أمر مكتسب كالعلم أو غير مكتسب وهو ملازم لصاحبه زمناً كالحسن. أو غير ملازم كالكلام وقد يكون الاشتمال تارة اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كالفرس. [انظر شرح الرضي (٢/ ٣٨٣، ٣٨٥) وانظر النحوالوافي ٣/ ٦٦٧، ٦٦٩].

(٣) سورة البروج، الآيتان: ٤ ـ ٥.

والرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام:

أ ـ بدل إضراب: وهو مايذكر فيه المبدل منه قصداً، ولكن يضرب عنه المتكلم ويتركه دون أن يتعرض له بنفي أو إثبات، ويتجه إلى البدل.

ب ـ بدل غلط: وهو مايذكر فيه المبدل منه غلطاً ثم يذكر البدل لإزالة ذلك الغلط، فهو بدل من اللفظ الذي ذكر غلطاً، لا أنه هو الغلط.

جـ ـ بدل نسيان: وهو مايذكر فيه المبدل منه قصداً ثم يتبين للمتكلم فساد قصده، فيذكر البدل الذي هو الصواب، فهو بدل من اللفظ الذي ذكر نسياناً، لا أن البدل ذكر نسياناً.

والفرق بين هذا والذي قبله أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، فالمبدل منه في الأول ذكر غلطاً وفي الثاني ذكر نسياناً.

وهذه الأنواع الثلاثة لا تحتاج إلى ضمير يربط البدل بالمبدل منه مثالها: تصدقت بدرهم دينارٍ، فإن كان المتكلم قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم ثم أضرب عنه وتركه إلى الإخبار بالتصدق بالدينار وجعل الأول في حكم المتروك فهو بدل إضراب.

وإن كان المتكلم أراد الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه إلى الدرهم فهو بدل غلط،

وإن كان قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطق به تبين له أن

الصواب الإخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطأ في القصد الأول فهو بدل نسيان.

وهذا معنى قوله: (مطابقاً أو بعضاً.. إلخ) أي: يلفى البدل ـ أي يوجد ـ مطابقاً أو بعضاً أو شيئاً يشتمل على البدل اشتمالاً معنويًّا. أو كمعطوف بالحرف (بل) وهذا هو البدل المباين لأنه بأنواعه الثلاثة لايخلو من الإضراب الانتقالي ـ والمراد به الانتقال من غرض إلى آخر ـ وقوله: (وذا للاضراب اعز) أي هذا الذي يشبه (بل) انسبه إلى الإضراب إن قصد متبوعه كما يقصد هو.

فإن لم يقصد متبوعه وقُصد البدل فقط. وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه فهذا بدل الغلط وقد بين بقوله (غلط به سلب) أن البدل نفسه ليس بموضع غلط وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله. والتقدير: وغلط دون قصد سُلب بالبدل. وقد ترك الثالث وهو بدل النسيان لكنه قد يؤخذ من المثال الأخير في قوله: (كزره خالدا.. إلخ) وهذا مثال البدل المطابق. و(قبله اليدا) مثال لبدل البعض. و(اعرفه حقه) مثال لبدل الاشتمال. و(خذ نبلًا مدى) للبدل المباين بأنواعه الثلاثة على الشرح المتقدم. و(النبل) هي السهام العربية وهي مؤنثة ولا واحد لها من لفظها بل الواحد سهم. والمدى: جمع مُدْية وهي السكين.

***

إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر

٥٦٩ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ ... تُبْـدِلْـهُ إلاَّ مَـا إحَـاطَـةً جَـلَا

٥٧٠ ـ أو اقْتَضَـى بَعْضـاً أوِ اشْتِمَـالاَ ... كَـإنَّـكَ ابْتِهَـاجَـكَ اسْتَمَـالاَ

١ ـ لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر ـ وهو ضمير المتكلم والمخاطب ـ إلا إن كان البدل بدل كل من كل. وأفاد الإحاطة والشمول. أو كان بدل اشتمال. أو بدل بعض من كل.

مثال الأول: قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾(١) فـ (أولنا وآخرنا) بدل كل من الضمير المجرور باللام وهو (نا). وهو مفيد للإحاطة والشمول لأن المراد بـ (أولنا وآخرنا) جميعنا على عادة العرب من ذكر طرفي الشيء وإرادة جميعه.

فإن لم يفد الإحاطة امتنع لعدم الفائدة نحو: رأيتك خالداً.

ومثال بدل الاشتمال: أعجبتَني كلامُك. فـ (كلامك) بدل اشتمال من (تاء) المخاطب المفتوحة، ومنه قول الشاعر:

بلغنا السماء مجدُنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا(٢)

فـ (مجدنا وسناؤنا) بدل اشتمال من ضمير المتكلم البارز الواقع فاعلًا في قوله: (بلغنا).

ومثال بدل البعض: قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾(٣). فـ (من) اسم موصول مجرور

---

(١) سورة المائدة، آية: ١١٤.

(٢) المجد: كرم الآباء. سناؤنا: السناء هو الشرف والرفعة وقوله: (مظهراً) مفعول به. و(فوق) ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من (مظهراً) وهو نكرة لكن المسوغ تقدم الحال عليه كما مضى في باب الحال.

(٣) سورة الأحزاب، آية: ٢١.

باللام بدل بعض من ضمير (لكم).

٢ـ وفهم من كلام الناظم أنه يبدل الظاهر من الظاهر في جميع أقسام البدل كما تقدم. وأن ضمير الغائب يبدل منه الظاهر مطلقاً كما تقدم في مثال الناظم (زره خالداً). ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾(١) على إعراب (الذين) بدل من الواو في (أسروا). بدل كل من كل(٢).

٣ـ ولايجوز إبدال الضمير من الضمير لعدم وروده عن العرب أما نحو: قمتَ أنتَ. فهو توكيد لفظي كما مضى في باب التوكيد(٣).

٤ـ ولا يبدل ضمير من ظاهر. فلا يصح عندهم: رأيت زيداً إياه.

وهذا معنى قوله: (ومن ضمير الحاضر الظاهر لاتبدله.. إلخ) أي: لا تبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر. إلا إذا أظهر البدل إحاطة أي: دل عليها. بكونه بدل كل من كل. أو اقتضى بعضاً ـ بأن دل على البعضية ـ أو دل على اشتمال كقولك (إنك ابتهاجَك استمالا) أي: فرحك استمال القلوب إليك. فـ (ابتهاج) بدل اشتمال من ضمير المخاطب وهو الكاف الواقع اسماً لـ (إن). وجملة (استمالا) خبر (إن) والألف للإطلاق.

* * *

---

(١) سورة الأنبياء، آية: ٣.

(٢) تقدم إعراب الآية ومعناها في أوائل باب الفاعل.

(٣) ويجوز إعرابه بدلاً عند البصريين، انظر: المقتضب (٢٩٦/٤) وشرح الرضى (٣٨٩/٣).

الإبدال من اسم الاستفهام

٥٧١ ـ وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي   هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل. ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى. نحو: كم كتبك؟ أعشرون أم ثلاثون؟ ومن رأيت؟ أخالداً أم عليًّا؟ وما كتبت؟ أتفسيراً أم حديثاً؟

فـ (عشرون) وما عطف عليه بدل من (كم)، و(خالداً) وما عطف عليه بدل من (مَنْ)، و(تفسيراً) وما عطف عليه بدل من (ما).

وهذا معنى قوله: (وبدل المضمن الهمز يلي همزاً.. إلخ) أي: أن البدل من المبدلِ منه المضمنِ معنى الهمز. لابد أن تسبقه الهمزة. كالمثال الذي ذكره.

* * *

إبدال الفعل من الفعل

٥٧٢ ـ وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ   يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

تقدم أن الاسم يبدل من الاسم. وذكر هنا أن الفعل يبدل من الفعل كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾[1] فـ (يضاعف) مضارع مجزوم وهو بدل كل[2] من الفعل (يلق) لأنه

---

(١) سورة الفرقان، الآيتان: ٦٨ـ ٦٩.

(٢) هذا هو ظاهر كلام سيبويه (٣/ ٨٧) وقاله الشاطبي وتبعه الأزهري، واستظهر ابن الحاج في حاشيته على شرح المكودي أنه بدل اشتمال كما قاله المكودي (٢/ ٣٢) لأن لقي الآثام يحصل بأول جزء من العذاب. ويحصل بالمضاعفة فهو نوع مما اشتمل عليه العامل.

جواب الشرط. ولأن لقاء الآثام هو تضعيف العذاب والخلود. فالفعل (يضاعف) زاد معنى الفعل (يلق) وضوحاً وكشف المراد منه[١]. والدليل على أنه بدل مجيئه مجزوماً. ومنه قوله في المثال: من يصل إلينا يستعن بنا يعن. فـ (يستعن) بدل اشتمال.

وظاهر كلامه أن إبدال الفعل جائز في جميع أقسام البدل.

والمسموع من ذلك الكل من الكل وهذا لا خلاف فيه. وأما بدل الاشتمال فهو موضع خلاف. فمنهم من أجازه ومنهم من منعه لأنه لابد فيه من ضمير،

أما بدل البعض من الكل فلا يمكن في الفعل لأن الفعل لا يتبعض وأما بدل الغلط فالقياس يقتضيه ومثاله: قام قعد المعلم، أردت أن تقول: قعد. فغلطت فقلت: قام. ثم أبدلت: قعد منه.

واعلم أن إبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد لا إبدال جمل بدليل مشاركة الفعل الواقع بدلاً لمتبوعه في نصبه أو جزمه[٢].

❊ ❊ ❊

---

(١) قال الرضي في شرحه على الكافية (٢/ ٣٩٣): (وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول... ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء لكان تأكيداً لا بدلاً..).

(٢) انظر همع الهوامع (٢/ ١٢٨) شرح المكودي بحاشية ابن الحاج (٢/ ٣٢) البحر المحيط لأبي حيان (٢/ ٣٧٧).

النِّــدَاءُ

أحرف النداء

٥٧٣ ـ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا   وَأَيْ وَآكَــذَا أَيَــا ثُــمَّ هَيَــا

٥٧٤ ـ وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُدِبْ   أَوْ يَـا وَغَيْـرُ وَا لَـدَى اللَّبْـسِ اجْتُنِـبْ

النداء: طلب الإقبال بحرف ناب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً. فالأول نحو: ياصاحبَ السيارة تمهل. **والثاني**: صاحبَ السيارة تمهل. بحذف حرف النداء وسيأتي ذلك إن شاء الله.

والأحرف التي ينادي بها ثمانية:

١ـ الهمزة المفتوحة المقصورة. وهي للمنادى القريب[(١)] نحو: أخالدُ أجب.

٢ـ ستة أخرى وهي (آ، يا[(٢)]، أيا، هيا، أي ـ بسكون الياء مع فتح

---

(١) تحديد قرب المنادى أو بعده مرجعه للعرف الشائع.

(٢) حرف النداء (يا) هو أكثر أحرف النداء استعمالاً. ومع كثرة النداء في القرآن الكريم فإنه لم يأت فيه نداء بغير (يا). ويتعين تقديره دون غيره عند الحذف كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وهنا قد يرد سؤال وهو: إنه إذا كانت (يا) لنداء البعيد فكيف استعملت في نداء (الله) تعالى. وهو أقرب إلى عبده من حبل الوريد؟

وهنا جوابان:

الأول: ذكره البلاغيون وهو أنه قد ينزل القريب منزلة البعيد فينادى بأدوات البعيد لغرض الإشعار بأن المنادى رفيع القدر. عظيم الشأن. فينزل بعد المنزلة منزلة بعد المكان.

الثاني: أن (يا) للقريب والبعيد. ودعوى المجاز في أحدهما والتأويل خلاف الأصل [انظر المغني ص٤٨٨، عدة السالك حاشية أوضح المسالك ٤/٦].

=

الهمزة مقصورة وممدودة ـ) وهذه للمنادى البعيد نحو: ياصاعد الجبل تمهل، وما في حكمه كالنائم والغافل. نحو: أيا غافلاً والموت يطلبه.

٣ـ وا. ويستعمل لنداء المندوب [وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه] نحو: واظهراه.

ويجوز استعمال (يا) في الندبة إذا وجد قرينة تدل على ذلك كقول جرير يرثي عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ:

حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله ياعمرا(١)

فقوله: (ياعمرا) أسلوب ندبة. وليس نداء لأنه قال ذلك بعد موته.

وهذا معنى قوله: (وللمنادى الناءِ أو كالناء يا. . إلخ) أي: أن المنادى البعيد وما في حكمه يستعمل فيه (يا) وما بعدها. وأما الهمزة فهي للمنادى القريب. و(وا) للمندوب وكذا الياء (وغير «وا») وهو (يا) عند اللبس لا تستعمل بل يقتصر على (وا).

= والجمهور على أن (يا) قد تكون للتنبيه ولا تكون للنداء. ففي قوله تعالى عن الكفار: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ للتنبيه لا للنداء والمنادى محذوف، لأن في هذا حذف جملة النداء وحذف متعلقه وذلك إجحاف كثير. قاله في البحر المحيط. وانظر التسهيل لابن مالك وشرحه له (٣/ ٣٨٥) ومثل ذلك قوله تعالى: (ألا يا اسجدوا) على قراءة الكسائي ـ من السبعة ـ بتخفيف (ألا) و(يا) للتنبيه على أحد القولين. وقيل للنداء. انظر (الكشف) لمكي (٢/ ١٥٦) و(دراسات أساليب القرآن ١/ ٣ ص٦٣٧) والمغني ص(٤٨٨).

(١) أراد بالأمر العظيم مشاق الخلافة وإقامة العدل بين الناس. وقوله (امرأ) مفعول ثان والتاء في قوله (حملت) نائب فاعل وهو المفعول الأول وقوله (ياعمرا) منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لمناسبة ألف الندبة.

حذف حرف النداء

٥٧٥ ـ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا   جَامُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا
٥٧٦ ـ وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالمُشَارِ لَهْ   قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

المنادى بالنسبة لحذف حرف النداء قسمان:

١ـ قسم يمتنع معه الحذف.

٢ـ وقسم يجوز، وهو نوعان: كثير وقليل.

فيمتنع حذف حرف النداء في مسائل منها:

١ـ المنادى المندوب. كما تقدم.

٢ـ المنادى إذا كان ضمير المخاطب عند من يجيز نداءه نحو: يا إياك قد كفيتك، تقوله: [لمن أراد أن يفعل أمراً. وقد فعلته أنت][١] أما ضمير غير المخاطب فلا ينادى مطلقاً.

٣ـ المنادى المستغاث نحو: ياللَقاضي لِشاهد الزور.

ويجوز حذف حرف النداء بقلة في مسائل منها:

١ـ إذا كان المنادى اسم جنس لمعين كقولهم: أصبح ليل[٢]. أي: ياليل.

٢ـ إذا كان المنادى اسم إشارة غير متصل بكاف الخطاب كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[٣] فـ (هؤلاء) منادى بحرف

---

(١) انظر التسهيل وشرحه لابن مالك (٣/ ٣٨٧).
(٢) يضرب مثلًا لمن يظهر الكراهة للشيء أي: صر صبحاً أو ائت بالصبح.
(٣) سورة البقرة، آية: ٨٥.

نداء مقدر أي: ياهؤلاء، على أحد الإعاريب(١).

ويكثر حذف حرف النداء فيما عدا ذلك كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾(٢) وقوله ﷺ: «**أثبت أحدُ**..»(٣) أي: يا أحدُ.

وهذا معنى قوله: (وغير مندوب ومضمر... إلخ) أي قد «يُعَرَّى» أي يجرد من حرف النداء غير المندوب والمضمر والمستغاث، وهذا التعري من حرف النداء في اسم الجنس ولفظ المشار إليه قليل «ومن يمنعه فانصر عاذله» أي: انصر من يعذله على منعه أي يلومه لورود السماع به الكافي في القياس عليه.

***

حكم المنادى من حيث الإعراب ١- المنادى المبني

٥٧٧ ـ وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

٥٧٨ ـ وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

المنادى من حيث الإعراب أربعة أقسام:

١ـ ما يبنى على ما يرفع به لو لكان معرباً وهو ما اجتمع فيه أمران:

١ـ التعريف سواء كان سابقاً على النداء وهو العلم نحو: يا خالدُ أطع والديك، أو عارضاً بسبب قصده والإقبال عليه وهو النكرة

---

(١) انظر التبيان للعكبري (١/٨٦).

(٢) سورة يوسف، آية: ٢٩.

(٣) انظر فتح الباري (٧/٤٢). وتقدم الحديث في باب عطف النسق.

المقصودة وهي التي زال إبهامها وشيوعها بسبب النداء لأنه قَصْدُ فردٍ من أفرادها. نحو: ياطالب أجب «تريد معيناً».

٢ـ الإفراد وهو أن يكون المنادى غير مضاف ولا شبيه بالمضاف فيدخل فيه المفرد والمثنى والجمع.

والمنادى في هذا القسم يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء حالة الإعراب فإن كان يرفع بالضمة بني على الضم من غير تنوين كما مُثِّل وإن كان يرفع بالألف بني على الألف نحو: ياعليان قوما بالواجب، يافتيان لا تعبثا بالأزهار، وإن كان يرفع بالواو بني على الواو نحو: يا محمدون صِلوا أرحامكم، ونحو: خذوا جوائزكم يافائزون،

فـ (خالد) في المثال الأول منادى مبني على الضم في محل نصب لأن المنادى أصله مفعول به. قال تعالى: ﴿قَالَ يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[١] وقال تعالى: ﴿يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾[٢].

فإن كان الاسم المنادى مبنيًا قبل النداء قدر بعد النداء بناؤه على الضم نحو: ياهذا[٣]، ويجري مجرى ما يتجدد بناؤه بسبب النداء مثل (خالد) في أنه يكون في محل نصب وأنه يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه، وبالنصب مراعاة للمحل، فتقول ياهذا العاقلُ والعاقلَ

---

(١) سورة هود، آية: ٤٦.

(٢) سورة القصص، آية: ٣٠.

(٣) يدخل في ذلك كل ماينادى من المعارف المبنية أصالة قبل النداء كأسماء الإشارة واسماء الموصولات غير المبدوءة بـ (أل) مثل: من، وضمير المخاطب مثل: أنت، إياك..

بالرفع والنصب. كما تقول ياخالد العاقلُ والعاقلَ فـ (هذا) مبني على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الأصل وهو الألف.

وهذا معنى قوله: (وابن المعرف المنادى المفردا..) أي: ابن المنادى المعرف المفرد على العلامة المعهودة فيه في حالة رفعه قبل النداء وقوله (المعرف) يشمل ما تعرف قبل النداء وما تعرف بسبب النداء.

ثم بين أن المنادى الذي يستحق البناء، إذا كان مبنيًّا قبل مناداته قُدِّر بناؤه الجديد ولوحظ ذلك في توابعه.

***

٢- المنادى المنصوب

٥٧٩ ـ وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ وَالمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِماً خِلَافَا

هذا القسم الثاني من أقسام المنادى. وهو مايجب نصبه لفظاً، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون مضافاً(١) نحو: ياطلب العلم احفظ وقتك. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾(٢) فـ (يا) حرف نداء و(أهل) منادى منصوب بالفتحة. وهو مضاف و(الكتاب) مضاف إليه.

---

(١) ونداء المضاف هو أكثر أنواع المنادى في القرآن الكريم [الدراسات ١/٣ ص٦٣٠].
(٢) سورة آل عمران، آية: ٧١.

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف. وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما يتصل المضاف بالمضاف إليه. نحو: يامسافراً إلى مكة تذكر شرف المكان، فـ (مسافراً) منادى منصوب. وقد اتصل به شيء من تمام معناه. لأننا لو قلنا: (يا مسافراً) لم يتبين للسامع المراد كاملاً. لأن السفر يكون إلى بقاع شتى، فإذا قلنا: (إلى مكة) أتممنا المعنى. وخصصناه كما يُخَصَّص المضافُ بالمضاف إليه.

وهذا الذي به التمام قد يكون مرفوعاً بالمنادى نحو: ياضائعاً كتابه لا تيأس. فـ (ضائعاً) منادى منصوب و(كتابه) فاعل لاسم الفاعل. والهاء مضاف إليه. وقد يكون منصوباً نحو: ياطالعاً جبلًا تمهل. فـ (طالعاً) منادى منصوب. وفيه ضمير مستتر هو فاعله. لأنه اسم فاعل. و(جبلًا) مفعول به منصوب لاسم الفاعل. وقد يكون مجروراً كما في المثال الأول.

المسألة الثالثة: أن يكون المنادى نكرة غير مقصودة وهي التي بقيت على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء. لأنه لم يقصد بها فرد معين. كقول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي. فـ (رجلا) منادى منصوب. لأنه نكرة غير مقصودة. أما إنه نكرة فلأنه لايدل على معين. وأما أنها غير مقصودة فلأن الأعمى حين يقول: يارجلًا. لا يوجه الخطاب إلى معين. ولا يقصد شخصاً دون آخر.

وهذا معنى قوله: (والمفرد المنكور.. إلخ) أي: انصب المفرد (المنكور) وهو النكرة الباقية على تنكيرها. وانصب كذلك المضاف.

وشبه المضاف بغير خلاف في نصب الثلاثة. وقوله: (والمضافا) أي لغير ضمير المخاطب. أما المضاف إليه فلا يُنادى. فلا تقول: ياخادمك؛ لأن النداء خطاب للمضاف. والمضاف إليه ضمير لمخاطب آخر ولا يجتمع في جملة النداء خطابان لشخصين مختلفين.

***

٥٨٠ ـ وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ لاَ تَهِنْ ٣- المنادى الذي يجوز ضمه وفتحه

٥٨١ ـ وَالضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا أويَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

هذا القسم الثالث من أقسام المنادى وهو مايجوز فيه الضم والفتح. وهو نوعان:

الأول: المنادى المنعوت بـ (ابن) أو (ابنة) وهو ما اجتمع فيه ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون المنادى علماً مفرداً. أي غير مثنى ولا مجموع.

٢ ـ ألا يفصل بين كلمة (ابن) والمنعوت.

٣ ـ أن تكون كلمة (ابن) مضافة إلى علم.

مثال ذلك: ياخالدُ بنَ(١) سعيدٍ. فيجوز في المنادى (خالد) البناء

---

(١) اعلم أنه إذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة وجب حذف ألف (ابن) كتابةً ونطقاً سواء كان ذلك في النداء أو غيره إلا إذا وقعت في أول السطر فتثبت الألف كتابة. وكذا يجب حذف التنوين من الاسم الموصوف بـ (بن).
سواء كان منادى كما مثل. أو غير منادى نحو: هذا محمدُ بنُ صالح. [راجع المطالع النصرية ص١٧١] لنصر الهوريني و(ظاهرة التنوين في العربية) للدكتور عبدالرحمن =

على الضم على الأصل لأنه مفرد علم و(ابن) صفة منصوبة باعتبار محل الموصوف لا لفظه، ويجوز البناء على الفتح (ياخالدَ بنَ سعيدٍ) مراعاة للمأثور من فصيح الكلام[١]. وهو على الوجهين في محل نصب.

ومنه قول الشاعر:

ياحكمَ بن المنذر بنِ الجارود   سرادق المجد عليك ممدود[٢]

فـ (حكم) منادى مبني على الفتح وهو اختيار البصريين واستشهد به سيبويه في كتابه[٣].

فإن اختل شرط من الشروط المذكورة تعين الضم. نحو: يارجلُ ابن محمد. لأنه غير علم. ويازيدُ الفاضل. لأنه وصف بغير (ابن). وياخالدُ الفاضل ابن عمرو. لأنه لم يتصل به. ويا صالحُ ابن أخينا. لأن (ابن) لم يضف إلى علم.

وإلى هذا النوع الأول أشار بقوله: (ونحو (زيد) ضُمَّ. . . الخ) أي: أن المنادى العلم المفرد الموصوف بكلمة (ابن) يجوز ضمه

= إسماعيل ص١٠٨.

(١) ما ذكرناه هو أوضح الأعاريب وأيسرها وأبعدها عن التكلف وفي المثال أعاريب أخرى انظر النحو الوافي (٤/ ٢٠).

(٢) هو الحكم بن المنذر العبدي. أمير البصرة على عهد هشام بن عبدالملك. والسرادق: أصله الخباء الذي يمد فوق صحن الدار. وقوله (بن المنذر) نعت للحكم. ومضاف إليه (بن الجارود) نعت للمنذر مجرور. ومضاف إليه.

(٣) كتاب سيبويه (٢/ ٢٠٣).

وفتحه. ولم يذكر الشروط وإنما اكتفى بالمثال المستكمل لها. ثم بين أن الصفة وهي كلمة (ابن) إذا لم تقع بعد علم أو لم يقع بعدها علم فإنه يتحتم الضم ويمتنع البناء على الفتح.

وقوله: (لاتهن) بفتح التاء مضارع (وهن) أي: ضعف. وبضمها مضارع أهان. والهاء مكسورة فيهما. أي: أهان غيره بمعنى: أذله.

الثاني: مما يجوز ضمه وفتحه أن يكون المنادى مكرراً. وهذا يأتي في (تابع المنادى) إن شاء الله تعالى.

* * *

٥٨٢ ـ وَاضْمُمْ أوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

هذا القسم الرابع من المنادى وهو مايجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه وهو مضموم، وله نصبه أيضاً، وقد ورد السماع بهما، فمن الأول قوله:

سلام الله يامطرٌ عليها وليس عليك يامطرُ السلامُ(١)

فقد نون الشاعر المنادى الأول للضرورة وأبقى الضم اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة

---

(١) هذا البيت للأحوص. وكان قد هوى امرأة. ثم زوجها أهلها رجلاً اسمه مطر. فقال قصيدة ومنها هذا البيت.
إعرابه: (سلام) مبتدأ ولفظ الجلالة مضاف إليه (عليها) خبر المبتدأ. (عليك) خبر (ليس) مقدم (السلام) اسمها مؤخر.

ومن الثاني قوله:

أعبداً حلَّ في شُعَبى غريباً ألؤماً لا أبالك واغتراباً[1]

فقد نصب الشاعر المنادى (عبداً) ونونه للضرورة مع أنه مفرد معرفة لأنه نكرة مقصودة.

وهذا معنى قوله: (واضمم أو انصب.. إلخ) أي: اضمم أو انصب مانون اضطراراً من كل ماله استحقاق ضم بُيِّن فيما تقدم والذي يستحق الضم فيما تقدم هو المفرد العلم والنكرة المقصودة وإذا نون المبني على الضم بقي على بنائه، أما في حالة تنوينه منصوباً فالأحسن أنه معرب منصوب للضرورة.

***

حكم اجتماع حرف النداء مع (أل)

٥٨٣ ـ وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ إلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

٥٨٤ ـ وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل لما فيه من اجتماع معرفين ظاهرينَ «النداء وأل» وهذا لم يعهد في الكلام العربي الفصيح،

---

(١) البيت لجرير يهجو فيها خالد بن يزيد الكندي. و(شعبى) بضم الشين وفتح العين مقصوراً. اسم مكان.

إعرابه: (غريباً) حال (ألؤماً) الهمزة للاستفهام و(لؤماً) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً وتقديره (أتلؤم لؤماً) (لا) نافية للجنس (أبا) اسم (لا) مبني على الألف [على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في جميع أحوالها وهي لغة القصر] (لك) خبر (لا). [انظر حاشية الخضري (١/ ١٤٢)].

ولا يعترض بدخول النداء على العلم لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة، واستثني من ذلك الحالات الآتية:

الأولى: لفظ الجلالة فتقول: ياالله اغفر لي، والأكثر في الأساليب العالية عند نداء لفظ الجلالة أن يقال «اللهم» بميم مشددة معوضة من حرف النداء كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[(١)] فـ (اللهم) منادى مبني على الضم في محل نصب. والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء. و(فاطر) نعت للفظ الجلالة منصوب لأنه مضاف. أو منادى ثان حذف منه حرف النداء منصوب لأنه مضاف أيضاً، وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء كقول الشاعر:

إنــــي إذا مـــاحـــدث ألمّــا أقــول يــا اللهــم يــااللهمــا[(٢)]

الثانية: ماسمي به من الجمل المحكية. وهو العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة بـ (أل). فتقول فيمن اسمه: الرجل منطلق. يا ألرجل منطلق، فـ (يا) حرف نداء و(الرجل منطلق) منادى مبني على ضم مقدر للحكاية في محل نصب.

---

(١) سورة الزمر، آية: ٤٦.

(٢) حدث: أي أمر حادث وطارىء يحتاج إلى معونة. (ألمَّ) نزل.
إعرابه: (إذا ما) إذا ظرف لما يستقبل من الزمان و(ما) زائدة. (حدث) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها (ألما) ألمَّ: فعل ماض. والألف للإطلاق. والفاعل ضمير مستتر والجملة مفسرة لا محل لها. (أقول) الجملة من الفعل والفاعل المستتر لا محل لها جواب (إذا) وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر (إن).

الثالثة: في ضرورة الشعر[(١)] كقول الشعر:

فيا الغلامان اللذان فرَّا إياكما أن تعقبانا شرًّا[(٢)]

فجمع الشاعر بين حرف النداء و(أل) وهذا من ضرورة الشعر في مثل هذا الموضع.

وهذا معنى قوله: (وباضطرار خص جمع (يا) و(أل). . إلخ) أي: أن الجمع بين أداة النداء مثل (يا) و(أل) مخصوص بضرورة الشعر إلا لفظ الجلالة. والجمل المحكية. والأكثر في نداء لفظ الجلالة أن يقال: (اللهم) بحذف حرف النداء وتعويض الميم. وشذ الجمع بينهما (في قريض) أي: في شعر. تقول: قرضت الشعر: نظمته، فهو قريض. لأنه اقتطاع من الكلام وابن مالك يشير بذلك إلى البيت المذكور.

* * *

(١) يقول أبو حيان الأندلسي في الضرورة الشعرية (يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام. ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلا كان لا توجد ضرورة لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره). انظر: (الأشباه والنظائر) للسيوطي (١/٢٦٨) والضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي. للدكتور: عبدالعال شاهين.

(٢) إعرابه (يا) حرف نداء (الغلامان) منادى مبني على الألف لأنه مثنى في محل نصب. (اللذان) صفة لقوله: (الغلامان) باعتبار اللفظ وجملة (فرا) صلة (إياكما) منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوباً تقديره: احذركما (أن) مصدرية (تعقبانا) فعل مضارع منصوب بحذف النون والألف فاعل. و(نا) مفعول أول. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة (شرًّا) مفعول ثان.

«فَصْـــلٌ»

أحكام تابع المنادى

٥٨٥ ـ تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْـزِمْـهُ نَصْبـاً كَـأَزَيْـدُ ذَا الْحِيَـلْ
٥٨٦ ـ وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِـلٍّ نَسَقـاً وَبَـدَلاَ
٥٨٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا فَفِيـهِ وَجْهَـانِ وَرَفْـعٌ يُنْتَقَـى

هذا الفصل معقود لحكم تابع المنادى من نعت أو غيره، والمنادى لا يخلو من حالتين ـ كما تقدم ـ:

الأول: أن يكون مبنيًّا.

الثانية: أن يكون منصوباً..

أما الحالة الأولى ففيها التفصيل الآتي:

١- التابع الذي يجب نصبه

١ـ إذا كان المنادى مبنيًّا وجاء تابعه مضافاً مجرداً من أل وهو نعت أو توكيد أو عطف بيان وجب نصبه مراعاة لمحل المنادى، ولا يجوز بناؤه مراعاة للفظه نحو: يا خالدُ صاحبَ محمدٍ، ياصالحُ أباعبدالله، يا تميم كلَّهم أو كلَّكم(١).

٢- التابع الذي يجوز فيه الوجهان

٢ـ إذا كان المنادى مبنيًّا وجاء تابعه مضافاً مقترناً بأل أو كان مفرداً أي غير مضاف، جاز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحله نحو: ياخالدُ الكاتبُ الدرسِ، برفع (الكاتب) ونصبه، وياخالدُ

---

(١) القاعدة أنه إذا جيء مع تابع المنادى بضمير جاز أن يكون للغائب نظراً للأصل وجاز أن يكون للمخاطب لكون المنادى مخاطباً في المعنى.

الظريفُ. برفع الظريف ونصبه.

وتقول في عطف البيان: يارجل زيدٌ وزيداً.

وتقول في التوكيد: ياتميم أجمعون وأجمعين.

ويدخل في هذا الحكم عطف النسق المقترن بأل نحو: ياخالدُ والطالبُ. بالرفع والنصب، والمختار عند الخليل وسيبويه الرفع تبعاً للفظ لما فيه من المشاكلة.

وقد ورد النصب في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[(١)] فقد قرأ السبعة بالنصب عطفاً على محل «الجبال»[(٢)].

٣- ما يعطى حكم المنادى المستقل

٣ـ إذا كان التابع عطف نسق غير مقترن بأل أو كان بدلاً أعطي ما يستحقه لو كان منادى مستقلًا فيبنى على الضم بلا تنوين إذا كان مفرداً نحو: ياخالدُ ومحمدُ، ونحو: يارجلُ خالدُ كما لوقلت: يا محمدُ وياخالدُ. وينصب في مثل: ياخالد وصاحبَ الدار. ياشبابُ شبابَ الإسلام.

وإلى ما تقدم أشار بقوله (تابع ذي الضم المضاف.. إلخ) أي: ألزم تابع المنادى المبني على الضم وما ينوب عنها إذا كان التابع مضافاًدون (أل) ألزمه نصباً ثم مثل بمثال: (أزيد ذا الحيل) فالهمزة للنداء، وزيد منادى مبني على الضم و(ذا الحيل) نعت منصوب بالألف

---

(١) سورة سبأ، آية: ١٠. ومعنى: (أوّبي معه) أي: رجِّعي معه بالتسبيح.

(٢) الذين يختارون الرفع كسيبويه والخليل يقدرون النصب في الآية بالعطف على قوله: (فضلًا) من قوله تعالى: ﴿ ۞ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ وقرىء بالرفع عطفاً على لفظ «الجبال» لكنها قراءة شاذة كما قال ابن هشام في شرح القطر.

ومضاف إليه.

ثم ذكر في البيت الثاني أن ماسوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه وهو شيئان كما تقدم: ١ـ المضاف المصاحب الأول. ٢ـ المفرد، أما عطف النسق والبدل فحكمهما حكم المنادى المستقل إلا إن كان عطف النسق بأل فيجوز فيه وجهان: الرفع والنصب والمختار الرفع.

* * *

٤- ما يجب رفعه مراعاة للفظ

٥٨٨ ـ وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ
٥٨٩ ـ وَأَيُّ هٰذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ ... وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَى هٰذَا يُرَدْ
٥٩٠ ـ وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَهْ ... إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المَعْرِفَهْ

٤ـ إذا كان المنادى مبنيًا وهو (أي) في التذكير و(أية) في التأنيث وجاء بعده نعت. وجب رفعه مراعاة للفظ المنادى. نحو: يا أيها العاقل تدبر حالك. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾(١) وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ٢٧﴾(٢) فـ (أي، وأية) مبنيان على الضم في محل نصب. لأن كلا منهما منادى، نكرة مقصودة. و(ها) حرف تنبيه. و(الناس) نعت مرفوع بالضمة كحركة المنادى. ومثله كلمة (النفس).

---

(١) سورة النساء، آية: ١.
(٢) سورة الفجر، آية: ٢٧.

ولا توصف (أي وأية) في هذا الباب إلا باسم جنس محلى بـ (أل) كما مثل. أو باسم الإشارة. ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه (أل) نحو: يا أيهذا الطالب أحسن القصد، أو بموصول محلى بـ (أل) نحو: ياذا الذي عصى ربه اعرف من عصيت. فـ (أي) منادى و(ها) للتنبيه و(ذا) اسم إشارة صفة في محل رفع. (الطالب) صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان. أو توصف (أي) بموصول محلى بـ (أل) كقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ . . ﴾[1]. فـ (الذي) نعت (أي).

وهذا معنى قوله: (وأيها مصحوب أل بعد صفه. . إلخ) فـ (أيها) مبتدأ (ومصحوب أل) مفعول به تقدم على عامله (يلزم) والمعنى: وأيها يلزم مصحوب (أل) في حال كونه صفة، مرفوعاً واقعاً بعده.

ثم ذكر أن وصف (أي) باسم الإشارة أو بموصول محلى بـ (أل) ورد عن العرب. ونعت (أي) بغيرها (يرد) أي يرفض ويستبعد. وفي هذا البيت ـ الثاني ـ حذف العاطف وهو جائز. وقوله: (ورد) خبر المبتدأ وهو قوله: (وأيهذا). والقياس التثنية. لكنه على حذف مضاف أي: ورد لفظ أيهذا أو لتأويلهما بالمذكور أي: ورد المذكور.

وذكر في البيت الثالث أن اسم الإشارة إذا كان منادى فإنه يجري مجرى (أي) في لزوم الصفة ورفعها وكونها بـ (أل). أو بموصول محلى بـ (أل). وقوله (إن كان تركها يفيت المعرفة) مصدر (أفات)

---

(١) سورة الحجر، آية: ٦.

الرباعي. ومفعوله الأول محذوف. أي: يفيت المخاطب معرفة المشار إليه. والمراد: يفوت علم المخاطب ومعرفته بالمنادى لو تركت الصفة. ومثاله: يا هذا القائم تكلم تقوله: لقائم بين جلوس، فلو قيل: ياهذا تكلم. لم يعلم المخاطب من المنادى؟ وعلى هذا فالمقصود بالنداء هو الصفة، واسم الإشارة وصلة لندائها. إذ لا يصح: يا القائم. أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لم يجب رفع الصفة. بل يجوز الرفع والنصب. . لأنه صفة أو عطف بيان وكلاهما مفرد يجوز فيه الوجهان، وهذا إذا عرفه المخاطب بدون صفته. كما لو وضع المتكلم يده عليه.

هذا حكم تابع المنادى إذا كان مبنيًّا. وهو الذي اقتصر عليه ابن مالك ـ رحمه الله ـ فإن كان المنادى منصوباً. وتابعه نعت أو عطف بيان أو توكيد وجب نصب التابع مراعاة للفظ المتبوع. نحو: ياعبدالله صاحبَ خالد، ويا عبدالله أبا صالح، ويا علماء الإسلام كلَّكم قوموا بواجبكم.

وكذا إن كان التابع عطف نسق مجرداً من (أل) أو بدلاً. وجب نصبه على أرجح الآراء[1]. نحو: ياعبدالله وسعيداً. ياأباصالح خالدا.

---

(١) الرأي الثاني وهو للأكثرين ويفهم من كلام ابن مالك اعتبار كل من العطف والبدل بمنزلة المنادى المستقل فتقول: ياعبدالله وسعيدٌ. بالرفع لأنك لو جعلته منادى لقلت: ياسعيدُ بالضم. وهذا مرجوح إذ لا مسوغ لاعتباره منادى مستقلًا وقد جاء تابعاً. وحجتهم أن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل. وهذه حجة ضعيفة. فإن كلمة (سعيد) في المثال المذكور كيف تكون مبنية على الضم لتبعيتها المنادى مع أن التبعية إما أن تكون لمراعاة اللفظ أو المحل. والمنادى هنا منصوب =

فـ (سعيداً) معطوف على المنادى المنصوب والمعطوف على المنصوب منصوب مثله. وكذا البدل (خالداً).

* * *

إذا تكرر المنادى المفرد وكان الثاني مضافاً

٥٩١ ـ فِي نَحْوَ سَعْدَ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ... ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوَّلاً تُصِبْ

إذا تكرر المنادى المفرد. وكان اللفظ الثاني المكرر مضافاً نحو: ياطالبُ طالبَ العلم أحرص على الفائدة [تقوله لمعين] جاز في الأول وجهان:

١ـ البناء على الضم لأنه مفرد معرفة [بالقصد] وهو في محل نصب. ويكون الثاني توكيداً لفظيًا أو بدلاً أو عطف بيان مراعى في الثلاثة محل المتبوع، أو يكون منادى سقط منه حرف النداء. أو مفعولاً به لفعل محذوف.

٢ـ النصب على اعتبار أن هذا المنادى (الأول) مضافاً للمضاف إليه المذكور في الكلام. والاسم الثاني المكرر مقحماً بين المتضايفين (ويعرب توكيداً لفظيًا للأول[1]) أو يعتبر المنادى مضافاً إلى محذوف يماثل المذكور. وأصل الكلام: ياطالبَ العلم طالبَ العلم. بإضافتين

= مباشرة وليس له محل. فمن أين يأتي رفع التابع؟؟ انظر حاشية ياسين على شرح التوضيح (٢/ ١٧٦) النحو الوافي (٤/ ٤١).

(١) وعلى هذا فيصح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالتوكيد اللفظي واغتفر ذلك لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى. وقد أشار إلى ذلك الشيخ يس في حاشيته على شرح الفاكهي على القطر (٢/ ١٠٧).

في الأسلوب الواحد. ويكون الاسم الثاني منصوباً على أنه توكيد لفظي أو بدل أو عطف بيان. أو مفعولاً به لفعل محذوف. أو منادى بحرف نداء محذوف. ويحسن اختيار الأنسب للسياق من هذا الأوجه الخمسة والأوضح في أداء الغرض.

وهذا معنى قوله: (في نحو سعد سعد الأوس.. إلخ) أي: وفي مثل: ياسعد سعد الأوس. يجب نصب الثاني منهما. أما الأول فأنت مطالب بضمه أو فتحه. لتوافق الصواب في ذلك. وابن مالك ـ رحمه الله ـ يشير بذلك إلى بيت من الشعر وهو قوله:

أيا سعدُ سعدَ الأوس كن أنت مانعاً وياسعدُ سعدَ الخزرجين الغطارِفِ

وسعد الأوس هو: سعد بن معاذ، وسعد الخزرجين هو سعد بن عبادة رضي الله عنهما[١]. والغطارف: مفرده غِطريف: وهو السيد الشريف والسخي السَّري[٢].

* * *

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١/ ٢٧٩).
(٢) ترتيب القاموس (٣/ ٤٠٢).

المُنَادَى المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

الأوجه الجائزة في المنادى المضاف للياء

٥٩٢ ـ وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم. فإما أن يكون صحيحاً أو معتلًا.

فإن كان معتلًا فحكمه كحكمه غير منادى ـ كما تقدم في بابه ـ فتثبت الياء مفتوحة نحو: يافتاي، ياقاضيَّ.

وإن كان صحيحاً كـ (غلامي). جاز فيه خمسة أوجه:ـ

الأول: حذف ياء المتكلم. وإبقاء الكسرة دليلًا عليها. وهذا هو الأكثر، فتقول: ياغلامِ. قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ١٦﴾[1] فـ (عباد) منادى مضاف. منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ماقبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. والياء المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الثاني: إثبات الياء ساكنة فتقول: ياغلامي، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾[2] في قراءة من أثبت الياء ساكنة وهم نافع وأبو عمرو وابن عامر ـ من السبعة ـ[3] فـ (عبادي) منادى منصوب وعلامة نصبه

---

(١) سورة الزمر، آية: ١٦.
(٢) سورة الزخرف، آية: ٦٨.
(٣) انظر الكشف (٢/ ٢٦٣).

الفتحة المقدرة على ماقبل ياء المتكلم. وهو مضاف وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. وهذا دون الأول في الكثرة.

الثالث: قلب الياء ألفاً. وحذفها، وإبقاء الفتحة دليلًا عليها فتقول: ياغلامَ، فـ (غلامَ) منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. وياء المتكلم المنقلبة ألفاً ـ المحذوفة ـ مضاف إليه.

الرابع: قلب الياء ألفاً وإبقاؤها. فتقول: ياغلامَا. قال تعالى عن يعقوب عليه الصلاة والسلام: ﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[١] فـ (أسفا) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة[٢]. وياء المتكلم المنقلبة ألفاً ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الخامس: إثبات الياء مفتوحة. فتقول: ياغلامِيَ. قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾[٣] فـ (عباد) منادى منصوب بفتحة مقدرة ـ كما تقدم ـ وياء المتكلم ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

وهذه الأوجه الخمسة متفاوتة. بعضها أقوى وأكثر استعمالاً من بعض، فأكثرها استعمالاً حذف الياء اكتفاء بالكسرة. ثم إثبات الياء

---

(١) سورة يوسف، آية: ٨٤.

(٢) أو يقال: وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة لمناسبة الياء المنقلبة ألفاً. فتكون الفتحة في (غلامَ وغلامَا) ليست فتحة إعراب وإنما هي لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم. والأول فيه تيسير وبعد عن التكلف الذي لا داعي له.

(٣) سورة الزمر، آية: ٥٣.

ساكنة ومفتوحة. ثم قلبها ألفاً، ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة.

قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ في هذه الأوجه: (واجعل منادى صح.. إلخ) أي: إذا أضيف المنادى صحيح الآخر لياء المتكلم فأجعله كـ (عبد) بحذف الياء.. إلخ الأوجه، وقوله (عبديا) أصله: عبديَ. والألف للوزن.

❊ ❊ ❊

المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم

٥٩٣ ـ وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرْ ... فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لاَ مَفَرْ

١- إذا كان غير أب وأم

إذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإنه يجب إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة نحو: ياابن أخي، يا ابن خالي، إلا إذا كان المنادى (ابن أم) و(ابن عم) فإنه يجوز فيه وجهان:

الأول: حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة قبلها دليلًا عليها وهذا هو الأكثر فتقول: يا ابن أمِّ، يا ابن عمِّ.

الثاني: حذف ياء المتكلم بعد قلبها ألفاً وقلب الكسرة قبلها فتحة فتقول: يا ابن أمَّ يا ابن عمَّ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾(١)، وقال تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ﴾(٢) فقد قرأ ابن عامر وأبوبكر وحمزة والكسائي بكسر الميم على الوجه الأول وقرأ الباقون من السبعة بفتحها على الثاني.

وإعرابه: (ابن أمَّ) ابن: منادى بحرف نداء مقدر منصوب وعلامة

(١) سورة الأعراف، آية: ١٥٠.
(٢) سورة طه، آية: ٩٤.

نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف و(أمَّ) بالفتح مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لقلب الياء ألفاً وحذفت هذه الألف للتخفيف و(أمَّ) مضاف والياء المحذوفة المنقلبة ألفاً في محل جر مضاف إليه.

و(ابن أمِّ) ـ على قراءة كسر الميم ـ (ابن) كما تقدم و(أمِّ) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة(١) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة و(أم) مضاف والياء المحذوفة للتخفيف في محل جر مضاف إليه.

وهذا معنى قول ابن مالك: (وفتحٌ أو كسرٌ. . إلخ) أي: أن حذف ياء المتكلم وتحريك الحرف الذي قبلها بالفتح أو الكسر مستمر في (ياابن أم، يابن عم) ولم يقل: في نحو ابن أم، لأنه لا ثالث لهما أما (يا ابنة أم) و(يا ابنة عم) فداخلان لأن (ابنة) هي (ابن) بزيادة التاء.

* * *

٥٩٤ ـ وَفِي النِّدَا أَبَتِ أَمَّتِ عَرَضْ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَاالتَّا عِوَضْ

٢- إذا كان كلمة (أب) أو (أم)

إذا كان المنادى المضاف إلى الياء هو كلمة «أب» أو «أم» جاز فيه وجهان:

الأول: حذف ياء المتكلم والإتيان بتاء التأنيث عوضاً عنها مع بنائها على الكسر وهذا هو الأكثر نحو: يا أبَتِ، يا أمَّتِ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ﴾(٢) فقد قرأ السبعة ـ عدا ابن عامر ـ بالكسر،

---

(١) والأحسن أنه مجرور بالكسرة الظاهرة مادامت موجودة على قراءة الكسر.

(٢) سورة مريم، آية: ٤٢.

لتدل الكسرة على الياء المحذوفة في النداء وأصله: يا أبتي،

وإعرابه: (يا) حرف نداء (أبتِ) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره(١) وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والتاء حرف دال على التأنيث اللفظي مبني على الكسر لا محل له.

الوجه الثاني: حذف الياء والإتيان بتاء التأنيث مفتوحة نحو: يا أبتَ ويا أمتَ، ومنه قراءة ابن عامر: (يا أبتَ) وهو كثير، وإعرابه كما سبق غير أن التاء مبنية على الفتح.

وهذا معنى قوله (وفي الندا أبتِ، أمَّتِ عرض. . إلخ) أي: عرض في النداء أسلوب خاص هو: يأبتِ، يا أمتِ بكسر التاء أو فتحها ثم ذكر أن التاء عوض من ياء المتكلم المضاف إليه، وقوله: (عرض) أي: شيء عارض غير لازم فتجوز الأوجه الخمسة السابقة.

* * *

---

(١) هذا هو الأيسر وهو أن تكون الفتحة التي على الباء فتحة إعراب ظهرت كما تظهر فتحة المنقوص. والرأي الثاني أنه منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء وفيه تكلف لا داعي له.

أَسْمَاءٌ لاَزَمَتِ النِّدَاءَ

تقسيم الأسماء الملازمة للنداء

٥٩٥ ـ وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا ... لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا

٥٩٦ ـ فِي سَبِّ الأنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ ... وَالأَمْرُ هٰكَذَا مِنَ الثُّلاَثِي

٥٩٧ ـ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ... وَلاَ تَقِسْ وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ

من الأسماء مالا يستعمل إلا منادى وهو ثلاثة أقسام:

الأول: سماعي باتفاق، وهو أربعة ألفاظ:

١ـ فُلُ بمعنى رجل.

٢ـ فُلة بمعنى امرأة.

٣ـ لُؤمان بمعنى كثير اللؤم والدناءة.

٤ـ نَوْمان بمعنى كثير النوم.

القسم الثاني: قياسي باتفاق، وهو الوصف الذي على وزن (فَعَالِ) بمعنى: فاعلة أو فعيلة لسبِّ الأنثى وذمها ويصاغ من كل فعل ثلاثي تام مجرد متصرف تصرفاً كاملًا نحو: ياخباثِ وياغدارِ، وياسراق. بمعنى: خبيثة وغادرة وسارقة فـ(خباث) منادى مَبني على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي في محل نصب.

وكذلك يقاس استعمال [فعال] مبنيًا على الكسر بالشروط السابقة للدلالة على الأمر نحو: نزال بمعنى: انزل، وشرابِ بمعنى: اشرب.

القسم الثالث: مختلف فيه وهو الوصف الذي على وزن [فُعَل]

لسبِّ الذكور نحو: غُدَر بمعنى: غادر، وفُسق بمعنى: فاسق، والأرجح في هذه الصيغة أنها قياسية بشرط دلالة أصلها على السب. لأن ذلك شائع في كلام العرب.

وهذا معنى قوله: (وفل بعض ما يخص بالندا. . إلخ) أي: أن لفظة (فُلُ) من الأسماء الخاصة بالنداء. وكذا (لُؤمان ونومان). واطرد في سب الأنثى (ياخباث) وما كان على وزنها. ولما قال: (واطردا) دل على أن ذلك قياسي وما قبله سماعي. ثم ذكر أن هذا الوزن وهو (فعال) مطرد في الأمر. والمراد اسم فعل الأمر. ثم قرر أن نداء ماكان على وزن (فُعَل) خاصًّا بسب المذكر أنه أمر شائع. ومع هذا نهى عن القياس عليه. وهذا فيه نظر فإن الشيوع في كلام العرب الفصيح يبيح القياس كما تقدم. ثم بين أن لفظة (فُلُ) الملازمة للنداء يجوز جرها في الشعر للضرورة. وهو يشير بذلك إلى قول الراجز:

في لجـــةٍ أمسك فلانـــاً عـــن فُـــلِ(١)

فإن الشاعر استعمل (فُلُ) في غير النداء وجره بالحرف وذلك

---

(١) لجة: بفتح اللام وتشديد الجيم. هي الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب. والشاعر يصف إبلًا تتزاحم ويدافع بعضها بعضاً. ويشبهها بقوم شيوخ في لجة يدفع بعضهم بعضاً فيقال: أمسك فلاناً عن فلان أي احجز بينهم.

إعرابه: (في لجة) جار ومجرور متعلق بقوله:

تـــدافَـــع الشِّيب ولـــم تَقَتَّل

وجملة (أمسك فلاناً عن فلان) في محل نصب مفعول لقول محذوف يقع نعتاً للجة والتقدير: في لجة مقول فيها أمسك فلاناً عن فلان.

ضرورة. وهذا قول ابن مالك. وقال ابن هشام: (الصواب أن أصل هذا (فلان) وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة) أ هـ. وهذا الحذف للترخيم كما سيأتي إن شاء الله.

* * *

بابُ الاسْتِغَاثَةُ

حكم أسلوب الاستغاثة

٥٩٨ ـ إذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَا ... بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلْمُرْتَضَى

٥٩٩ ـ وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

الاستغاثة من أنواع النداء وهي نداء من يخلص من شدة واقعة أو يعين على دفعها قبل وقوعها(١)، وأداتها (يا).

فالأول نحو: يا لَلنَّاس لِلغريق.

والثاني نحو: يالَلحراس لِلأعداء.

وأسلوب الاستغاثة لا يتحقق الغرض منه ـ وهو طلب النصرة والعون ـ إلاَّ بثلاثة أركان:

١ ـ حرف النداء (يا) دون غيره من حروف النداء وهو مذكور دائماً.

---

(١) هذا له شرطان:
الأول: أن يكون المنادى قادراً على إزالة الشدة أو دفعها قبل وقوعها قال تعالى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾.
أما الاستغاثة بالأحياء غير الحاضرين أو بالأموات فهذا من الشرك.
الثاني: أن تعتقد أن هذا المنادى مجرد سبب وأنه لا تأثير له مباشر في إزالة الشدة. فإن ذلك من كمال التوحيد. [انظر القول المفيد لابن عثيمين ١/ ٢٦١].
قال في فتح المجيد ص(١٧٠) نقلًا عن بعض علماء الحنفية (والاستغاثة تجوز في الأسباب الظاهرة العادية من الأمور الحسية في قتال أو إدراك عدو أو سبع أو نحوه. كقولهم: يالزيد، ياللمسلمين. بحسب الأفعال الظاهرة، وأما الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية من الشدائد، كالمرض وخوف الغرق، والضيق، والفقر وطلب الرزق ونحوه: فمن خصائص الله لا يطلب فيها غيره).

٢ـ المستغاث به (وهو من يطلب منه العون والمساعدة) وهو مجرور بلام مفتوحاً دائماً كما تقدم إلا إذا عطف عليه مستغاث آخر ولم تكرر (يا) فتكسر نحو: ياللَعلماء ولِلمصلحين لِلشباب. فكلمة (المصلحين) ليست مستغاثاً أصيلاً لعدم وجود حرف النداء (يا) ولكنها لما عطفت على ماقبلها اكتسبت معنى الاستغاثة.

فإن تكررت (يا) لزم الفتح. نحو: ياللَوعاظ وياللَخطباء لِظاهرة السهر.

٣ـ المستغاث له (وهو الذي يطلب بسببه العون لمعاونته أو مقاومته) وهو مجرور بلام مكسورة[1] كما تقدم أو بـ (من) نحو: يا لَلقاضي من شاهد الزور.

وللنحويين آراء في لام المستغاث به وأحسنها أنها حرف جر فتحت للتفريق بينها وبين لام المستغاث له وهي ومجرورها متعلقان بحرف النداء (يا) لنيابته عن الفعل (ألتجىء) ونحوه.

فمثلاً: ياللَعلماء لِلجهال، نقول: (يا) حرف نداء واستغاثة (للَعلماء) اللام حرف جر واستغاثة (والعلماء) اسم مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بـ (يا)، للجهال: جار ومجرور متعلقان بـ (يا).

---

(١) إلا إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم فتفتح تقول: (يالَخالد لَك) وتقول: (يالبكر له) فإن كان المستغاث له ياء المتكلم كسرت اللام نحو: (يالبكر لي).

وهذا معنى قوله (إذا استغيث اسم.. إلخ). أي إذا نودي اسم مستغاث به وجب خفضه أي جره بلام مبنية على الفتح نحو: ياللمرتضى، ثم ذكر أن (يا) إذا ذكرت مع المعطوف وجب فتح لام الجر الداخلة عليه وفي غير هذه الصورة يجب كسر اللام ويدخل في ذلك المستغاث به المعطوف الذي لم تذكر معه (يا) كما يدخل المستغاث له.

❊ ❊ ❊

١- حذف لام المستغاث به
٢- نداء المتعجب منه

٦٠٠ ـ وَلاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ‏ ‏ ‏ ‏ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

الكثير في الاستغاثة أن يجر المستغاث به بلام مفتوحة ـ كما تقدم ـ ويجوز أن تحذف اللام ويزاد في آخر المستغاث به ألف تكون عوضاً عن اللام المحذوفة نحو: ياعالما للجاهل، فـ(عالما) منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف في محل نصب، والألف عوض عن لام الاستغاثة.

ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث فيجر باللام المفتوحة نحو: ياللماء، وقد تحذف اللام ويؤتى بالألف عوضاً عنها نحو: ياعجبًا للعاق، والداعي إلى نداء المتعجب منه أحد أمرين:

١ـ أن يرى الإنسان أمراً يعدُّه عظيماً لسبب قام عنده فينادي جنس ما رآه نحو: ياللماء، يالجمال المكان، ياللعشب.

٢ـ أن ينادى من له نسبة إليه ومعرفة به تقديراً له نحو: ياللعلماء، ياللعباقرة.

وهذا معنى قوله (ولام ما استغيث عاقبت ألف.. إلخ) أي أن لام الاستغاثة عاقبتها الألف بمعنى: جاءت عقبها وحلت محلها بعد حذفها ثم بين أن الاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب مثل المستغاث كما تقدم.

وإنما ذكر أسلوب المتعجب منه ـ هنا ـ لشبهه بأسلوب الاستغاثة لاشتماله على حرف النداء، ومنادى مجرور بلام مفتوحة.

* * *

النُّــدْبَــةُ

حكم الاسم المندوب

٦٠١ ـ مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا نُكِّـرَ لَـمْ يُنْـدَبْ وَلاَ مَـا أُبْهِمَـا

٦٠٢ ـ وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ كَبِئْـرَ زَمْـزَمٍ يَلِـي وَا مَـنْ حَفَـرْ

الندبة نداء المتفجع عليه لفقده، أو المتوجع منه؛ لكونه محل ألم فالأول كقول جرير يرثي عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ:

حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله ياعمرا[1]

فقوله (يا عمرا) أسلوب ندبة وليس نداء لأن المقام مقام رثاء.

والثاني نحو: واظهراه. ومنه قوله ﷺ: «**وارأساه**»[2] أي: أندب رأسي لما يصيبه من وجع.

والغرض من الندبة الإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته أو العجز عن احتمال مابه؛ وفيها إظهار الحزن وقلة الصبر غالباً.

ولا يندب من الأسماء إلا المعرفة. لأن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته وذلك يستدعي أن يكون معروفاً معيناً. فلا تندب النكرة نحو: وارجُلاه، ولا المبهم كاسم الإشارة نحو: واهذاه. ولا الموصول إلا إن كان خالياً من (أل) وصلته مشهورة كقولهم: وامن حفر بئر زمزماه. فإنه بمنزلة: واعبد المطلباه.

---

(١) تقدم هذا البيت في أول باب النداء.

(٢) انظر فتح الباري (١٠/ ١٢٣).

وحكم المندوب حكم المنادى من حيث الإعراب فيبنى على الضم إذا كان مفرداً معرفة نحو: واعمرُ، فـ (وا) حرف نداء وندبة. و(عمرُ) منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب. وينصب إذا كان مضافاً نحو: وا أميرَ المؤمنين.

وهذا معنى قوله: (ما للمنادى اجعل لمندوب.. إلخ) أي: اجعل للاسم المندوب ماجعل للمنادى من الأحكام ومن ذلك أنه يبنى على الضم أو ينصب، ثم ذكر أن النكرة والأسماء المبهمة لا تندب. وأن الموصول يصح أن يكون مندوباً إذا اشتهر بصلته. ثم ذكر المثال. وقوله (يلي وامن حفر) أي يقع بعد قولك: وامن حفر. أي: وامن حفر بئر زمزم.

***

٦٠٣ ـ وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ   مَتْلُــوُّهَــا إنْ كَــانَ مِثْلَهَــا حُــذِفْ استعمالات الاسم المندوب

٦٠٤ ـ كَـذَاكَ تَنْـوِينُ الَّـذِي بِـهِ كَمَـلْ   مِــنْ صِلَّــةٍ أوْ غَيْـرِهَـا نِلْـتَ الأَمَـلْ

للاسم المندوب ثلاثة استعمالات:

الأول: أن يعطى حكم المنادى كما تقدم.

الثاني: أن يزاد في آخره ألف طلباً لمد الصوت. وهي أكثر أحوال المندوب. فنقول: واعمرا، فـ (عمرا) منادى مندوب مبني على الضم المقدر بسبب الفتح المناسب لألف الندبة. والألف للندبة.

ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف. فتقول في (موسى): واموساه، أو تنوين في صلة نحو: وامن حفر بئر زمزماه. أو في مضاف إليه نحو: واغلام محمداه. فـ (موساه) منادى مبني على الضم المقدر للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين. والألف للندبة. والهاء للسكت.

الاستعمال الثالث: أن تزاد هاء السكت بعد الألف وسيأتي ذلك إن شاء الله.

وهذا معنى قوله: (ومنتهى المندوب صله بالألف.. إلخ) أي: آخر المندوب صله جوازاً بألف الندبة. وهذا هو الاستعمال الثاني. أما الاستعمال الأول فيستفاد من قوله فيما تقدم: (ما للمنادى جعل لمندوب) وقوله: (متلوها إن كان مثلها حذف) أي: متلو ألف الندبة. والمراد به: الحرف الذي تليه ألف الندبة وتقع بعده (إن كان مثلها) أي: إن كان حرف مثيلاً لها. (حذف) أي: هذا المثيل لالتقاء الساكنين. دون ألف الندبة لأنه جيء بها لغرض كما تقدم. وكذلك يحذف التنوين من الشيء الذي أكمل المندوب وجاء ليتمه مثل الصلة بعد الاسم الموصول. والمضاف إليه بعد المضاف. وقوله: (نلت الأمل) جملة دعائية للمخاطب لتكميل البيت.

* * *

فتح ما قبل ألف الندبة

٦٠٥ ـ وَالشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجَانِسَا إنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا

تقدم أن الألف تزاد في آخر المندوب وإذا زيدت وجب لها أمران:

الأول: حذف الألف قبلها إن وجدت في آخر الاسم وحذف التنوين وهذا تقدم أيضاً.

الثاني: تحريك ماقبلها بالفتح. لأن الفتحة هي التي تناسبها. وذلك بحذف الضمة من آخر الاسم نحو: وازيدَاه. أو الكسرة نحو: واعبدَ الملكاه. وأصلها: وازيدُ، واعبدَ الملكِ. إلا أن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لبس وجب إبقاؤهما مع زيادة حرف يناسبهما.

فتبقى الكسرة وتجيء بعدها ياء. وتبقى الضمة وتجيء بعدها واو.

فالأول نحو: واغلامكيه ـ بإبقاء الكسرة وبعدها ياء ـ وأصله: واغلامكِ ـ بكسر الكاف خطاب لمؤنثة ـ إذ لو قيل: واغلامكاه ـ بقلب الكسرة فتحة والياء ألفاً ـ لم يتبين هل هو خطاب لمذكر أو لمؤنث.

والثاني نحو: واغلامهوه ـ بإبقاء الضمة وبعدها واو ـ وأصله: واغلامهُ بضم الهاء للغائب ـ أذ لو قيل: واغلامهاه ـ بقلب الضمة فتحة والواو ألفاً ـ لم يتبين هل هو للغائب أو الغائبة.

والحاصل: أنه إن كان آخر المندوب فتحة لحقته الألف بلا تغيير نحو: واغلام يوسفاَه. وإن كان غير ذلك وجب فتحه نحو: واعمرَاه. إلا أن أوقع فتحه في لبس. بقيت الضمة والكسرة على ما تقدم.

وهذا معنى قوله: (والشكل حتماً أوله مجانسا.. إلخ) أي: إذا كان فتح ما قبل ألف الندبة يحدث لبساً في الكلام بسبب وهم ـ وهو

ذهاب الظن لغير المراد ـ فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألف. والمجيء بحرف مجانس للشكل الموجود. فإن كان الموجود هو الكسرة أتي بالياء وإن كان الضمة أُتي بالواو.

* * *

٦٠٦ ـ وَوَاقِفاً زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ   وَإنْ تَشَأ فَالمَدَّ وَالهَا لاَ تَزِدْ

زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة

هذا هو الاستعمال الثالث للمندوب ـ كما تقدم ـ وهو زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة. وذلك خاص بحالة الوقف نحو: واعمراه. وارأساه. ولا تثبت في الوصل إلا في ضرورة الشعر. كقوله:

ألا يا عَمْرُو عَمْراه   وعَمْرُو بن الزُّبيراه[(١)]

فزاد الشاعر هاء السكت في حالة الوصل في قوله (عمراه) وذلك ضرورة.

وهذا معنى قوله: (وواقفاً زد هاء سكت.. إلخ) أي: زد هاء السكت إن شئت ـ عند الوقف ـ على المندوب. وإن شئت ألا تزيدها وتقتصر على الألف فلك ذلك. وإن شئت الاستغناء عنهما فكذلك. وعلى هذا فـ (المد) بالنصب مفعول (لا تزد) و(الها) بالقصر معطوف عليه فإن رُفع فهو مبتدأ حذف خبره. والتقدير: وإن تشأ فالمدُّ كافٍ في الوقف والهاءَ لا تزد.

---

(١) إعرابه: (ألا) أداة استفتاح للتوكيد (ياعمرو) منادى مبنى على الضم في محل نصب (عمراه) توكيد لفظي للمنادى المندوب. ويجوز أن يتبع لفظه أو محله. فهو مرفوع بضمة أو منصوب بفتحة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ألف الندبة، والألف زائدة للندبة والهاء للسكت. (وعمرو) معطوف على عمرو الأول (ابن) صفة وهو مضاف و(الزبيراه) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة.. إلخ.

الاسم المندوب المضاف للياء

٦٠٧ ـ وَقَـائِـلٌ وَاعَبْـدِيَـا وَاعَبْـدَا   مَـنْ فِـي النِّـدا اليَـا ذَا سُكُـونٍ أَبْـدَى

تقدم أن المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودي جاز فيه خمس لغات وهي حذف الياء، وإثباتها ساكنة أو مفتوحة، وقلب الكسرة فتحة، والياء ألفاً باقية أو محذوفة.

وذكر هنا أنه إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من سكن الياء جاز فيه وجهان:

١ـ فتح ياء المتكلم لمناسبة ألف الندبة. فتقول: واعبديا. فـ (وا) حرف نداء وندبة (عبديا) منادى مندوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة لأنه مضاف لياء المتكلم. والألف للندبة.

٢ـ حذف ياء المتكلم لالتقاء الساكنين ـ الياء والألف ـ فتقول: واعبدا، فـ (وا) حرف نداء وندبة (عبدا) منادى مندوب منصوب بالفتحة المقدرة[١] منع من ظهورها الفتحة لأجل ألف الندبة.

وإذا ندب على لغة من يبقي ياء المتكلم ويفتحها يقال: واعبديا وإذا ندب على بقية اللغات المذكورة يقال: واعبدا.

وهذا معنى قوله: (وقائل واعبديا واعبدا. . إلخ) أي: أن الذي أظهر الياء ساكنة في النداء يقول في الندبة. واعبديا، واعبدا. فيفتح الياء أو يحذفها ويلحق بها ألف الندبة. ولما ذكر الوجهين في حالة إسكان الياء دل على أن بقية اللغات ليس فيها إلا وجه واحد كما تقدم.

---

(١) أو يقال منصوب بالفتحة الظاهرة كما تقدم في نظائره.

بـــاب التَّرْخِـــيمُ

تعريف الترخيم وأقسام الاسم المرخم

٦٠٨ ـ تَرْخِيماً احْذِفْ آخِرَ المُنَادَى كَيَـاسُعَـا فِيمَـنْ دَعَـا سُعَـادَا

٦٠٩ ـ وَجَـوِّزَنْـهُ مُطْلَقـاً فِـي كُـلِّ مَـا أُنِّـث بِـالهَـا وَالَّـذِي قَـدْ رُخِّمَـا

٦١٠ ـ بِحَـذْفِهَـا وَفِّـرْهُ بَعْـدُ وَاحْظُـلاَ تَـرْخِيـمَ مَا مِـنْ هـٰذِهِ الْهَـا قَـدْ خَـلاَ

٦١١ ـ إلاَّ الـرُّبَـاعِـيَّ فَمَـا فَـوْقُ الْعَلَـمْ دُونَ إضَـافَـةٍ وَإسْنَـادٍ مُتَـمْ

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه يقال: صوت رخيم أي رقيق لين.

وفي الاصطلاح: حذف أواخر الكلم في النداء بطريقة مخصوصة للتخفيف غالباً[١].

والترخيم أنواع:

١ـ ترخيم المنادى.

٢ـ ترخيم الضرورة وهذان مذكوران في هذا الباب.

٣ـ ترخيم التصغير ويذكر في باب التصغير.

والذي يرخم قسمان:

---

(١) الترخيم خاص بالمعرفة والمراد بها العلم كما سيأتي في الأمثلة أو النكرة المقصودة التي صارت معرفة بالقصد كقول الشاعر:

يـا نـاقُ سيـري عَنَقَـاً فسيحـاً إلـى سليمـان فنستـريحـا

قالوا: وإنما اختصت المعرفة بالترخيم لأن المعارف يكثر نداؤها. والشيء إذا كثر استعماله طلبوا فيه التخفيف، والترخيم ضرب من التخفيف.

١ـ مختوم بالهاء.
٢ـ غير مختوم بالهاء.

١- ترخيم المختوم بالتاء

فإن كان الاسم مختوماً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً سواء كان علماً كفاطمة وحمزة، أو غير علم كجارية، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل، أو غير زائد كـ(شاة) فتقول: (يافاطمَ ياحمزَ ياجاريَ وياشا) ومنه قول العرب: ياشا إدجني أي أقيمي، بحذف تاء التأنيث للترخيم.

وأما ما ليس مؤنثاً بالهاء فلا يرخم إلاَّ بثلاثة شروط:

٢- ترخيم غير المختوم بالتاء

١ـ أن يكون رباعيًا فأكثر.
٢ـ أن يكون علماً.
٣ـ أن لا يكون مركباً تركيب إضافة ولا إسناد.

وذلك كـ(عثمان وجعفر) فتقول: ياعثما وياجعفَ.

وخرج بالشرط الأول: ما كان على ثلاثة أحرف كـ(زيد وعمر) وخرج بالشرط الثاني: ماكان على أربعة أحرف لكنه غير علم كـ(قائم وقاعد) وخرج بالشرط الثالث: ماركب تركيب إضافة كـ(عبدالعزيز) وماركب تركيب إسناد نحو: شاب قرناها، وسيأتي بعد قليل أن المركب الإسنادي يرخم على قلة.

وهذا معنى قوله: (ترخيماً احذف آخر المنادى.. إلخ) أي: احذف آخر المنادى حذف ترخيم كمن يقول: ياسعا، ينادي فتاة اسمها: سعاد، ثم ذكر أن الترخيم يجوز مطلقاً في المنادى المؤنث بالهاء (وهي تاء التأنيث التي تصير هاء في الوقف).

وقوله: (والذي قد رخما بحذفها وفره بعد) أي: أن المنادى المرخم بحذف هذه الهاء يوفر بعد ذلك فلا يحذف منه شيء. ثم بين أن المنادى الخالي من التاء (يحظل) أي يمنع ترخيمه إلا إذا كان رباعيًّا فما فوق. وكان علماً. وغير مضاف. وغير مركب تركيب (إسناد متم) بوزن اسم المفعول من (أتممت) أي تركيب إسناد تام. والمراد المركب الإسنادي.

وقد سكت عن المركب المزجي فيفهم منه أنه يرخم لأنه لم يخرجه. وسيأتي كيفية ترخيمه.

* * *

ما يحذف للترخيم

٦١٢ ـ وَمَعَ الآخِرِ احذِفِ الَّذِي تَلَا إنْ زِيدَ لَيْناً سَاكِناً مُكَمِّلَا

٦١٣ ـ أرْبَعَةً فَصَاعِداً وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

يحذف للترخيم الحرف الأخير من الكلمة بلا شرط كما تقدم في الأمثلة ويجوز أن يحذف حرفان ـ الآخر وما قبله ـ بالشروط الآتية:

١ـ أن يكون الحرف الذي قبل الآخر زائداً.

٢ـ أن يكون حرف لين[١].

---

(١) أحرف اللين هي أحرف المد: الألف والواو والياء إذا كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها (وهي الفتحة قبل الألف والضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء) نحو: قام، يقوم، مقيم. وهي حروف علة ومد ولين. فإن كان ساكناً وقبله حركة لا تناسبه سمي حرف علة ولين وهذا في الواو والياء نحو: بَيت وخَوف أما الألف فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً فإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط نحو: حَوَر وهَيَف وقد ذكر =

٣ـ أن يكون ساكناً.

٤ـ أن يكون رابعاً فصاعداً.

٥ـ أن يكون قبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً وهذا فيه خلاف.

مثال ذلك: عثمَان، منصُور، إسماعيل. فتقول: ياعثمُ، يامنصُ، ياإسماعِ.

وهذه الأسماء فيها حركة مجانسة لفظاً وهي الفتحة والضمة والكسرة التي قبل اللين. وأما تقديراً فنحو: مصطفَون ومصطفَين [علمين] لأن أصلهما: مصطفيُون. ومصطفِيين. فيقال: يامصطفُ.

فإن كان ماقبل الآخر غير زائد كـ (مختار) ـ علماً ـ أو غير لين نحو: شمأل [علماً] فإن زائده ـ وهو الهمزة ـ غير لين.

أو غير ساكن كـ (قنوّر)[١] أو غير رابع كـ (مجيد) [علمين] لم يجز حذف ما قبل الآخر بل يقتصر على حذف الآخر فيقال يامختا وياشمأ، وياقنوَّ، ويامجي.

وأما ماليس فيه حركة مجانسة كأن يكون قبل واوه فتحة كـ (فرعَون) أو قبل يائه فتحة كـ (غرنَيق)[٢] فمن النحويين من يجيز حذف الآخر وما قبله فتقول يافرعَ، وياغرنَ.

= الصبان في حاشيته عن بعض المحققين أن أحرف اللين هي أحرف العلة بشرط سكونها. فيكون قول ابن مالك (ساكناً) وصفاً كاشفاً لقوله (ليناً).

لكن يقال: إن ابن مالك جعل اللين هنا شاملاً للمحرك فلذا أخرجه بقوله (ساكناً).

(١) قَنَوَّر: بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء. الصعب اليبوس من كل شيء.

(٢) بضم الغين طير من طيور الماء طويل العنق.

والأكثرون على عدم جواز حذف ماقبل الآخر فتقول يافرعو ياغرني.

وهذا معنى قوله: (ومع الآخر احذف الذي تلا.. إلخ) أي: احذف مع الحرف الآخر الحرف الذي تلاه الآخر وقوله: (إن زيد) هذا هو الشرط الأول أي: أن يكون زائداً (ليناً) هذا الشرط الثاني (ساكناً) هذا الشرط الثالث (مكملًا أربعة فصاعداً) هذا الشرط الرابع، ثم ذكر أن الخلاف ثابت في جواز حذف الأخير وما قبله إذا كان قبل الواو والياء فتحة. وقوله (والخلف) مبتدأ (في واو) خبر المبتدأ (بهما) خبر مقدم. والباء بمعنى (مع) و(فتح) مبتدأ مؤخر، وجملة (قُفي) بالبناء للمجهول بمعنى: تُبع، نعت لفتح. والتقدير: والخلف ثابت مع واو وياء مصاحبين لفتح متبوع لهما.

***

ترخيم المركب المزجي والإسنادي

٦١٤ ـ وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّب وَقَلْ ... تَـرْخِيـمُ جُمْلَـةٍ وَذَا عَمْـرُو نَقَـلْ

تقدم أن الترخيم يكون بحذف حرف أو حرفين وذكر هنا أن الترخيم يكون بحذف كلمة وذلك في المركب المزجي، فيحذف عجزه فتقول في (معدي كرب) يامعدي.

وقد تقدم أن المركب الاسنادي لا يرخم وذكر هنا أنه يرخم قليلًا وأن عمراً ـ يعني سيبويه ـ نقل ذلك عن العرب، وقد فهم ابن مالك ـ رحمه الله ـ هذا من كلام سيبويه في بعض أبواب النسب حيث قال:

(وذلك قولك في تأبط شرا تأبطي ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: يا تأبطُ أقبل)[١].

وهذا معنى قوله: (والعجز احذف من مركب.. إلخ) أي: احذف العجز من المركب المزجي عند الترخيم، وقلَّ في كلام العرب ترخيم ماركب من الجملة (وهو المركب الإسنادي) وقد نقله عن العرب عمرو المشهور باسم سيبويه.

* * *

كيفية ضبط المنادى المرخم

٦١٥ ـ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ ... فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

٦١٦ ـ وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كَمَا ... لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا

٦١٧ ـ فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا ... ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

يجوز في ضبط المنادى المرخم وجهان:

الأول: ملاحظة المحذوف وكأنه باقٍ. فيبقى ما قبله على حركته أو سكونه قبل الحذف. ويكون البناء على الضم وفروعه واقعاً على الحرف المحذوف. ويسمى ذلك: لغة من ينتظر. فتقول: في جعفَر ياجعفَ، بالفتحَ، وتقول: في حارث: ياحارِ بالكسر. وفي منصُور: يا منصُ بالضم. وفي هرقْل: ياهرقْ بالسكون. وتقول في ثمود: ياثمُو.

فـ (جعفَ): منادى مرخم مبني على ضم الحرف المحذوف. وهكذا يقال في الأمثلة الباقية.

---

(١) كتاب سيبويه (٣/ ٣٧٧).

الوجه الثاني: مراعاة الموجود. فيجعل الحرف الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع. ولا ينظر للمحذوف، ويسمى ذلك لغة من لا ينتظر. فتقول: ياجعفُ. ياحارُ. يا منصُ. ياهرقُ. بالضم فيهن. وتقول في ثمود: ياثمي. فتقلب الواو ياء والضمة كسرة. لأنك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة مثل: دلو. جمعها: أدلي. والأصل: أدلو. فقلبت الواو ياء والضمة كسرة، لعدم النظير في اللغة العربية.

وهذا معنى قوله: (وإن نويت بعد حذف ماحذف.. إلخ) أي: وإن نويت ثبوت ماحذف بعد حذفه. فاترك الباقي على حاله المألوف قبل الحذف. وهذه اللغة الأولى. أو اجعل الباقي من المرخم بعد حذف ماحذف. اجعله كما لو كان قد تُمِّمَ بالآخر في الوضع. أي: كأن الآخر الحالي هو الآخر في الوضع. وقوله: (وضعاً) منصوب على نزع الخافض وهذه اللغة الثانية. فعلى الوجه الأول يقال في ثمود: ياثمو، بحذف الدال وترك الباقي على حاله. وعلى الثاني يقال: ياثمي. بالياء للسبب المبين فيما مضى.

* * *

تَعيُّن إحدى لغتي الترخيم في بعض الأسماء

٦١٨ ـ وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِى كَمَسْلَمَهْ

إذا رخم مافيه تاء التأنيث ـ للفرق بين المذكر والمؤنث ـ مثل:

مُسلمة وحارثة وحفصة. وجب ترخيمه على لغة من ينتظر فتقول: يامسلمَ ويا حارثَ وياحفصَ. ولا يجوز ترخيمه على لغة من لاينتظر لأنك لو قلت: يامسلمُ يا حارثُ يا حفصُ. لالتبس بنداء المذكر الذي لا ترخيم فيه.

وأما ماكانت التاء فيه لا للفرق فيرخم على اللغتين فتقول: في مَسلمة وحمزة وطلحة. يامَسلمُ. ياحمزُ، يا طلحُ، بالضم والفتح.

وهذا معنى قوله: (والتزم الأول.. إلخ) أي: التزم الوجه الأول وهو نية الحرف المحذوف في مثل (مُسلمة) من كل اسم ختم بتاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث. وجوز الوجهين في كل اسم ختم بتاء ليست للفرق.

* * *

٦١٩ ـ وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُون نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا — ترخيم الضرورة

هذا النوع الثالث من أنواع الترخيم. وهو ترخيم الضرورة. وهذا النوع في غير المنادى. وله ثلاثة شروط:

١ـ أن يكون في شعر.

٢ـ أن يكون الاسم المرخم صالحاً للنداء. فلا يصح ترخيم لفظ: الغلام لأنه لايصلح للنداء لوجود (أل).

٣ـ أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو مختوماً بتاء التأنيث.

فالأول كقول الشاعر:

لنعـم الفتـى تعشـو إلـى ضـوء نـاره طريف بن مالٍ ليلة الجوع والخصر(١)

فرخم (ابن مال) في غير النداء للضرورة. وأصله: ابن مالك، ونونه على لغة من لاينتظر.

والثاني كقول الآخر:

إنَّ ابـن حـارثَ إن اشتـق لـرؤيتـه أو امتدحه فإن الناس قد علموا(٢)

فرخم (ابن حارث) في غير النداء للضرورة. بحذف التاء من اللفظ الثاني. وأصله: ابن حارثة.

وهذا معنى قوله: (ولا ضطرار رخموا دون ندا.. إلخ) أي: رخمت العرب بعض الألفاظ للضرورة في غير النداء إذا كان يصلح للنداء نحو: أحمد، فنص الناظم على الشرطين الأولين وترك الثالث.

---

(١) تعشو: تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها، الخصر: بفتح الخاء شدة البرد.
إعرابه: (لنعم الفتى) اللام موطئة للقسم، ونعم: فعل ماض جامد لإنشاء المدح. والفتى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة للتعذر. والجملة خبر مقدم (طريف) مبتدأ مؤخر [على أحد أعاريب المخصوص] (ابن) صفة لطريف وهو مضاف و(مالٍ) مضاف إليه. (ليلة) ظرف زمان متعلق بتعشو

(٢) اشتق: من الاشتياق: وهو ميل النفس للنفس. وأصله: اشتاق فلما جزم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.
إعرابه: إن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر (ابن حارث) اسمها. وحارثَ: مضاف إليه وقد جاء على لغة من ينتظر حيث بقي اللفظ مفتوحاً كما كان من قبل الترخيم. (إن) حرف شرط جازم (اشتق) فعل الشرط مجزوم والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) (لرؤيته) متعلق بالفعل قبله (أو امتدحه) معطوف على فعل الشرط (فإن الناس قد علموا) مفعول علموا محذوف تقديره: علموا ذلك مني. وجملة (فإن الناس) في محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط خبر (إن) في محل رفع.

الاخْتِصَـــاصُ

تعريف الاختصاص والفرق بينه وبين النداء

٦٢٠ ـ الْاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا كَأيُّهَا الْفَتَى بإِثْرِ ارْجُونِيَا
٦٢١ ـ وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أيّ تِلْوَ ألْ كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبَ أسْخَى مَنْ بَذَلْ

الاختصاص لغة: مصدر «اختص فلان فلاناً بكذاً» أي: قصره عليه.

واصطلاحاً: تخصيص حكم بضمير لغير الغائب بعده اسم ظاهر معرفة، معناه معنى ذلك الضمير.

نحو: نحن ـ المسلمين ـ خير أمة أخرجت للناس، أنا ـ طالب العلم ـ لا تفتر رغبتي، نحن ـ الموقعين على هذا ـ نشهد بكذا وكذا.

فقولنا: تخصيص حكم بضمير: أي قصره عليه.

وقولنا: لغير الغائب. أي: المتكلم وهو الكثير أو المخاطب وهو قليل نحو: أنت ـ الخطيبَ ـ أفصح الناس قولاً.

وقولنا: بعده اسم ظاهر معرفة: أي معرفة بالإضافة أو بأل كما في الأمثلة.

والغرض من إيراد الاسم الظاهر بعد الضمير هو تخصيص الضمير وتوضيحه وإزالة ما فيه من إبهام. ويسمى هذا الاسم الظاهر (المنصوب على الاختصاص) ويكون نصبه بفعل واجب الحذف مع فاعله تقديره: أخص ونحوه.

ومن ذلك قوله ﷺ: «**إنا ـ معشر الأنبياء ـ لا نورث**»[١] وقوله عليه الصلاة والسلام: «**إنا ـ آل محمد ـ لا تحل لنا الصدقة**»[٢]. فـ (معشر الأنبياء) منصوب على الاختصاص بفعل محذوف، وجوباً. والجملة معترضة بين اسم (إنَّ) وهو (نا) وخبرها وهو جملة (لا نورث) أو حال من الضمير[٣].

وقد يقع الاختصاص بـ (أيّ) للمذكر و(أيّة) للمؤنث. ويجب بناؤهما على الضم في محل نصب. وتتصل بهما (ها) التنبيه. وهما ملازمان لهذه الصيغة إفراداً وتثنية وجمعاً ـ ولابد أن يذكر بعدهما اسم مرفوع على أنه نعت لـ (أيّ). نحو: إني ـ أيها المسلم ـ نظيف اليد واللسان، إنني ـ أيتها المسلمة ـ أُحسنُ الحجاب.

والغرض الأصلي من الاختصاص هو التخصيص والقصر كما تقدم وقد يكون الغرض منه الفخر كما في بعض الأمثلة السابقة. وقد يكون الغرض التواضع نحو: أنا ـ أيها العبد ـ محتاج إلى عفو الله.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (١٦/ ٤٧ تحقيق الأرنؤوط ومن معه) وإسناده صحيح على شرط الشيخين. وقد اشتهر في كتب النحو بلفظ (نحن) وقد أنكره جماعة من الأئمة كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في أول الفرائض من فتح الباري وانظر حاشية الصبان (٣/ ١٨٧).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٢٥٠) وإسناده صحيح.

(٣) المشهور عند النحاة أنها معترضة ولم يعربوها حالاً بناءً على أن الحال لا تأتي من المبتدأ ولا ما أصله المبتدأ. وقد أعربوها حالاً في مثل: ربنا اغفر لنا أيتها العصابة. والحق جواز مجيء الحال من المبتدأ كما ذكرت ذلك في باب الحال. وعليه فلا مانع من إعراب جملة الاختصاص حالاً.

يقول ابن مالك في الاختصاص (الاختصاص كنداء) أي: أن الاختصاص يشبه النداء في أن كلًّا منهما يفيد الاختصاص. وهو هنا خاص بالمتكلم أو المخاطب. وفي النداء خاص بالمخاطب. وأن كلا منهما لا يكون للغائب بل للحاضر وأن كلًّا منهما يوجد معه الاسم تارة مبنيًّا على الضم وتارة منصوباً (دون يا) أي: أن الاختصاص يفارق النداء في أن الاسم المختص لايذكر معه حرف النداء لا لفظاً ولا تقديراً. وهذا الفارق الأول، وقوله (كأيها الفتى بإثر أرجونيا) إشارة إلى الفارق الثاني. وهو: أن الاسم المختص لايكون في صدر الجملة بل في أثنائها. وتقدير المثال: أرجوني أيها الفتى. بوقوع (أيها الفتى) إثر (أرجوني) أي: على أثرها وبعدها. وقوله (وقد يرى ذا دون أي تلو «أل») أشار به إلى الفارق الثالث وهو أن الاسم المختص يكثر تصديره بـ (أل) بخلاف المنادى. فلا يجوز اقترانه بـ (أل) إلا في مواضع مستثناة تقدمت في باب (النداء). وقد أفاد بذلك أن الاختصاص له استعمالان:ـ

١ـ أن يكون بـ (أيها) و(أيتها).

٢ـ أن يكون اسماً مشتملًا على (أل) كالمثال الذي ساقه (نحن العُرْب أسخى من بذل). ولم يذكر بقية الأحكام.

* * *

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

أنواع التحذير وحكم كل نوع

٦٢٢ ـ إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

٦٢٣ ـ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٦٢٤ ـ إلاَّ مَعَ الْعَطْفِ أوِ التَّكْرَارِ كَالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَاذَا السَّارِي

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه نحو: إياك والغيبة.

والتحذير نوعان:

١ـ أن يكون بـ (إياك) وأخواته وهي: إياكِ وإياكما وإياكم وإياكن.

٢ـ أن يكون بغير (إياك)..

فإن كان التحذير بـ (إياك) وجب حذف الناصب مطلقاً سواء وجد عطف أم لا وسواء وجد تكرار أم لا؟ فمثاله مع العطف: إياك والتهاون بالصلاة، فـ (إياك) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوباً. والتقدير: إياك أحذر. والأصل: أحذرك. ثم قدمت الكاف لإفادة الحصر. وهي ضمير متصل فلا تستقل. فأتي بالضمير المنفصل الذي يفيد معناه. وهو (إياك) فصار: إياك أحذر، ثم حذف الفعل والفاعل معاً مجاراة للمأثور من الكلام الفصيح الذي يطرد فيه هذا الحذف الواجب.

وقولنا: (والتهاون) الواو حرف عطف[١] و(التهاون) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذرْ. والجملة معطوفة على ماقبلها لا محل لها. ومن أمثلته قوله ﷺ: «**إياكم وإسبال الإزار**»[٢] **وقوله**: «**إياكم والدخول على النساء**»[٣] فـ(إياكم) ضمير منفصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف. والميم علامة الجمع.

ومثال التحذير بدون عطف: إياك أن تتهاون بالصلاة. وإعراب (إياك) كما تقدم. و(أن تتهاون) في تأويل مصدر مجرور بـ(من) المقدرة والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف وجوباً وهو (احذرْ).

وأما إذا كان التحذير بغير (إياك) وأخواته. فإنه لا يجب إضمار الناصب إلا مع العطف أو التكرار. فمثال العطف: الكذبَ والخداعَ. فـ(الكذب) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذرْ (والخداع) معطوف عليه.

ومثال التكرار: النميمةَ النميةَ. فـ(النميمة) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذرْ. و(النميمة) توكيد لفظي.

فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره نحو:

---

(١) يجوز أن تكون الواو في هذا الباب للمعية إذا استقام المعنى ففي مثل: ثيابك والمطر. لامانع من أن يكون التقدير مثلاً راقب ثيابك مع المطر.

(٢) أخرجه أبوداود رقم (٤٠٨٤) عن جابر بن سليم رضي الله عنه وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه البخاري رقم (٥٢٣٢) ومسلم (٢١٧٢) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه وانظر فهارس جامع الأصول (١/٤٦٨).

الرياء أي: احذر الرياء.

وهذا معنى قوله: (إياك والشر ونحوه نصب.. إلخ) أي: أن المحذِّر ـ وهو المتكلم ـ نَصَب أسلوب (إياك والشر) ونحوه. نصبه بما وجب استتاره (أي بعامل محذوف وجوباً). وقوله: (ودون عطف ذا لإيا انسب) أي: انسب هذا الحكم وهو النصب بعامل محذوف(١) وجوباً انسبه لـ (إيا) عند عدم العطف عليها. فالمقصود أنه إذا وجد (إيا) وجب حذف العامل مطلقاً، وقوله: (وما سواه.. إلخ) هذا في النوع الثاني وهو التحذير بدون (إياك) وقد بين أن حذف فعله غير لازم إلا مع العطف ـ والمراد بالواو ـ أو التكرار فيلزم الحذف. ثم ذكر المثال: الضيغم الضيغم ياذا الساري. والضيغم هو الأسد.

***

تحذير المتكلم والغائب

٦٢٥ ـ وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذْ ... وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

حق التحذير أن يكون للمخاطب. وشذ مجيئه للمتكلم فلا يقال: إيايَ ومعاونةَ الظالم. وأشذ منه مجيئه للغائب فلا يقال: إياه ومعاونة الظالم. لأن الإنسان لا يحذر نفسه لعدم الفائدة لعلمه بما يحذر. ومع ذلك فهو إذا حذر نفسه فإنه يسمع كالمخاطب. لكن الغائب أشذ لأن الإنسان لايأمر ولا ينهى إلا من يسمعه. والغائب لا يسمع فيحتاج إلى

---

(١) وهذا العامل المحذوف يقدر حسب السياق وما يؤدي الغرض مثل: احذر، باعد، اجتنب ونحو ذلك. راجع حاشية الصبان (٣/ ١٨٩).

من يبلغه فزاد في شذوذه على المتكلم عدم حضوره.

وقد وردت أمثلة نادرة من هذا النوع ولا يصح القياس عليها ويستثنى من ذلك ما إذا كان المحذَّر منه ضميراً غائباً معطوفاً على المحذَّر فيصح نحو: لا تصاحب الأحمق وإياك وإياه. فإن الضمير (إياه) في حكم المعطوف الظاهر نحو: إياك والغيبة.

قال ابن مالك: (وشذ إياي.. إلخ) أي: شذ مجيء التحذير للمتكلم ومجيئه للغائب أشذ لما تقدم ومن قاس على ذلك فقد (انْتَبذ) أي: حاد عن طريق الصواب.

* * *

الإغــــراء وأحكــامــه

٦٢٦ ـ وَكَمُحَــذَّرٍ بِــلَا إِيَّــا اجْعَــلَا   مُغْــرىً بِــهِ فِــي كُــلِّ مَـا قَـدْ فُصِّــلَا

الإغراء: حث المخاطب على أمر محمود ليفعله نحو: التدبيرَ والاقتصادَ.

ويجب حذف الناصب في الإغراء إذا كان الاسم مكرراً أو معطوفاً عليه. فمثال المكرر: الإخلاصَ الإخلاصَ. فـ (الإخلاصَ) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: الزم.

ومثال العطف: الجدَّ والمواظبةَ[1].

---

(١) يصح أن تكون الواو عاطفة وأن تكون للمعية كما في التحذير. فالمعول على وضوح المعنى.

فإن لم يكن الاسم مكرراً ولا معطوفاً عليه مثله لم يجب إضمار الناصب نحو: المروءة. فـ (المروءة) مفعول به لفعل محذوف جوازاً تقديره: الزم.

ومن أمثلة ذلك حديث عائشة رضي الله عنها «أن الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ فبعث منادياً: الصلاة جامعة....» الحديث(١). فـ (الصلاة) منصوب بفعل محذوف جوازاً تقديره: احضروا، و(جامعة) حال. ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر.

وهذا معنى قوله: (وكمحذر بلا إيا.. إلخ) أي: اجعل الاسم المغرى به كحكم المحذَّر الذي بغير (إياك) في كل مافصل من الأحكام فيما تقدم.

* * *

---

(١) أخرجه البخاري رقم (١٠٦٦) ومسلم (٩٠١) واللفظ له.

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ

٦٢٧ ـ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

٦٢٨ ـ وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ

تعريف اسم الفعل وأقسامه

اسم الفعل: ما ناب عن الفعل في المعنى(١) والعمل ولم يتأثر بالعوامل. نحو: صَهْ إذا تكلم غيرك. فـ (صه) اسم فعل مُتضمن معنى فعل الأمر (اسكت) ويعمل عمله. فالفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. ولا يتأثر بالعوامل فلا يكون مبتدأ ولا خبراً ولا فاعلاً ولا غير ذلك. وهذا القيد يخرج المصدر النائب عن فعله نحو: إكراماً المسكين. فإنه نائب عن فعله في المعنى والعمل. لكنه يتأثر بالعوامل فيقع فاعلاً نحو: سرني إكرامك المسكين. أو مبتدأ نحو: إكرامك المسكين تثاب عليه. أو غير ذلك.

واسم الفعل من حيث زمنه ثلاثة أقسام:

١ـ اسم فعل أمر ـ وهو الكثير فيها(٢) ـ نحو: عليك نفسك فهذبها. فـ (عليك) اسم فعل أمر بمعنى (الزم) مبني على الفتح. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت (نفسك) مفعول به لاسم

---

(١) فأسماء الأفعال تؤدي معنى الأفعال. لكن اسم الفعل أقوى في أداء المعنى من الفعل الذي بمعناه. مع ما فيه من الإيجاز والاختصار. [انظر شرح الرضي على الكافية ٣/ ٨٩].

(٢) انظر المصدر السابق بالجزء والصفحة.

الفعل منصوب بالفتحة والكاف مضاف إليه.

ومن هذا القسم نوع قياسي مطرد على وزن (فَعَالِ) مبنيًا على الكسرة من كل فعل ثلاثي تام متصرف نحو: سماعِ النصح. وقد تقدم ذكره في باب (أسماءٌ لازمت النداء).

٢ـ اسم فعل ماض. وهو سماعي وقليل. نحو: شتان الشجاعة والجبن، فـ (شتان) اسم فعل ماض بمعنى (افترق) مبني على الفتح (الشجاعة) فاعل.

٣ـ اسم فعل مضارع. وهو سماعي وقليل كالذي قبله نحو: وَيْ لشباب لايعمل. فـ (وي) اسم فعل مضارع بمعنى (أعجب) مبني على السكون لا محل له والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره. أنا. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ٨٢﴾[1][2].

وهذا معنى قوله: (ما ناب عن فعل كشتان وصه.. إلخ) أي: أن اسم الفعل هو ماناب عن الفعل. وبقية التعريف يستفاد من الأمثلة كـ (شتان) اسم فعل ماض بمعنى: افترق. و(صه) اسم فعل أمر بمعنى اسكت و(أوه) اسم فعل مضارع بمعنى: أتوجع و(مه) اسم فعل أمر بمعنى: اكفف. ثم ذكر أن اسم فعل الأمر الذي بمعنى (افعل) كثير

---

(١) سورة القصص، آية: ٨٢.

(٢) في إعراب هذه الآية وما ماثلها عدة آراء منها: أن (وي) اسم فعل مضارع (كأنه) الكاف للتعليل. و(أن) وما في حيزها مجرورة بها. أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين. وقيل: كأن حرف مشبه بالفعل إلا أنه ذهب منه معناه وصار للخبر واليقين وقيل غير ذلك [انظر الدراسات ٣/ ٤/ ١٩٩].

في كلام العرب. وكفى بكثرته أن منه نوعاً مقيساً. أما الذي بمعنى غير (افعل) كالذي بمعنى الماضي أو المضارع فهو قليل. وهو سماعي ليس منه شيء مقيس.

* * *

أسماء الأفعال المنقولة

٦٢٩ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا ... وَهٰكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا

٦٣٠ ـ كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

اسم الفعل من حيث الوضع والأصالة في الدلالة على الفعل نوعان:

الأول: مرتجل. وهو ماوضع من أول الأمر اسم فعل ولم يستعمل في غيره من قبل. مثل: هيهات، شتان، وي، صه.

الثاني: منقول. وهو ماوضع أول الأمر لمعنى ثم نُقل إلى اسم الفعل وهو أقسام:

١ـ منقول من الجار والمجرور مثل: عليك[1]. بمعنى: الزم، إليك بمعنى: ابتعد وتنح. تقول: عليك نفسك، إليك عني أيها الكذاب، فـ (عليك وإليك) اسم فعل أمر مبني على الفتح لا محل له. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

---

(١) تلحق الكاف أسماء الأفعال. وتتصرف على حسب حال المخاطب إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً. وهي حرف خطاب لا محل له من الإعراب. ولا تكون مضافاً إليه لأن أسماء الأفعال لا تضاف.

٢ـ منقول من ظرف المكان. مثل: أمامك بمعنى: تقدم، ودونك بمعنى: خذ، تقول: دونك الكتاب. فـ (دونك) اسم فعل أمر بمعنى: خذ. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. و(الكتاب) مفعول به.

٣ـ منقول من مصدر وهو نوعان:

١ـ منقول من مصدر له فعل مستعمل. مثل. (رويد) ـ بلا تنوين ـ في قولك: رويد خالداً، أي: أمهله. فـ (رويد) اسم فعل أمر مبني على الفتح. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. و(خالداً) مفعول به لاسم الفعل. وأصل هذا المصدر (إرواد) مصدر الفعل الرباعي (أرودَ) بمعنى: أمهل. ثم صغر تصغير ترخيم بحذف حروفه الزوائد فصار (رويد).

٢ـ منقول من مصدر ليس له فعل من لفظه لكن له فعل من معناه. مثل (بَلْهَ) ـ بلا تنوين ـ بمعنى: اترك أو: دع. نحو: بَلْهَ الإهمال. فـ (بله) اسم فعل أمر مبني على الفتح. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. (الإهمال) مفعول به.

ويجوز استعمال (رويد) مصدراً باقياً على مصدريته إما مضافاً إلى مفعوله نحو: رويد خالدٍ. أو منوناً ناصباً له نحو: رويداً خالداً فـ (رويداً) فيهما مصدر نائب عن فعل الأمر المحذوف. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت و(خالد) بالجر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله. وبالنصب مفعول به للمصدر. وقد يستعمل منوناً

غير ناصبٍ مفعوله. نحو: رويداً ياسائق، وإعراب المصدر كالذي قبله.

ويجوز استعمال (بله) مصدراً منصوباً على المصدرية نائباً عن فعل الأمر مضافاً إلى مابعده نحو: بَلْهَ الغيبةِ.

وهذا معنى قوله: (والفعل من أسمائه (عليكا).. إلخ) أي: أن أسماء الأفعال منها ماهو منقول من جار ومجرور مثل (عليك) و(إليك) أو ظرف مثل: (دونك) أو مصدر مثل (رويد) و(بله) وهما يكونان اسمي فعل إذا نصبا ما بعدهما، ويعملان الخفض إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين لما بعدهما.

❊ ❊ ❊

عمل أسماء الأفعال

٦٣١ ـ وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ   لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِـذِي فِيـهِ العَمَـلْ

أسماء الأفعال تعمل عمل الفعل الذي تنوب عنه وتدل عليه. فترفع الفاعل مثله وتسايره في التعدي واللزوم. فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك مثل: صه إذا تُلي القرآن، بمعنى اسكت، ومهْ عن كل مالا يليق. بمعنى: اكفف. ففي (صه) و(مه) ضميران مستتران كما في (اسكت) و(اكفف).

ومنه قوله تعالى: ﴿ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾[1] فـ (هيهات) اسم فعل ماض (هيهات) توكيد لفظي (لما) اللام صلة للتوكيد. و(ما)

---

(١) سورة المؤمنون، آية: ٣٦.

فاعل لاسم الفعل(١).

وإن كان ذلك الفعل يرفع فاعلًا وينصب مفعولاً كان اسم الفعل كذلك في الغالب نحو: دونك الكتاب. فـ (دونك) اسم فعل أمر مبني على الفتح بمعنى (خذ) والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. (الكتاب) مفعول به لاسم الفعل. ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾(٢). فـ (عليكم) اسم فعل أمر بمعنى (ألزموا) مبني على الضم والميم علامة الجمع. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتم (أنفسكم) مفعول به. والكاف مضاف إليه. والميم علامة الجمع.

ومن أحكام معمول اسم الفعل أنه لايجوز تقديمه عليه بل يلزم تأخيره، فلا يجوز أن تقول: نفسك عليك.

وهذا معنى قوله: (وما لما تنوب عنه من عمل لها.. إلخ) فـ (ما) مبتدأ و(لها) خبر المبتدأ. أي: العمل الذي استقر للافعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر (لها) أي لهذه الأسماء. ثم قال: وأخر المعمول الذي عملت فيه هذه الأسماء.

❊ ❊ ❊

---

(١) هذا على أنها موصولة. وقيل مصدرية. وقيل إن الفاعل مضمر تقديره: بعد التصديق أو الوقوع لما توعدون. وعليه فليست اللام صلة بل هي للبيان. والجار والمجرور متعلق بالفاعل المقدر. [انظر المغني ص٢٩٣]، [المحتسب (٢/ ٩٢، ٩٣)].

(٢) سورة المائدة، آية: ١٠٥.

٦٣٢ ـ وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

دخول التنوين على أسماء الأفعال

من أسماء الأفعال ما لا ينون مثل: هيهات، آمين. وكل ما كان منها على وزن (فعالِ) القياسي. ومنها ما لايتجرد من التنوين مثل: واهاً. بمعنى: أتعجب. ومنها ما يلحقه التنوين حيناً لغرض معين وقد يخلو لغرض آخر مثل: صه. فيلحقه التنوين للدلالة على التنكير. فإذا قلت: صهٍ، فمعناه: اسكت عن كل كلام. وإذا قلت: صَهْ. فمعناه: اسكت عن هذا الحديث المعين ولا مانع من غيره.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾(١) فـ (أفٍ) بالتنوين اسم فعل مضارع مبني على الكسر بمعنى الضجر. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) وهذه قراءة نافع وحفص. وقرأ ابن كثير وابن عامر بفتح الفاء من غير تنوين، وقرأ بقية السبعة بكسر الفاء من غير تنوين. ومعنى الآية: لا يقع منك لهما تكرُّه ولا تضجُّر(٢).

وهذا معنى قوله: (واحكم بتنكير الذي ينون منها.. إلخ) أي: احكم بتنكير ما نون من أسماء الأفعال. وما لم ينون فتعريفه (بيّن) أي: واضح لتجرده من التنوين الذي يدل وجوده على التنكير.

❊ ❊ ❊

(١) سورة الإسراء، آية: ٢٣.
(٢) انظر الكشف (٢/ ٤٤) وقد جاء في البحر المحيط لأبي حيان (٦/ ٢١، ٢٢) أن في (أف) لغات تقارب الأربعين. ثم سردها.

أسماء الأصوات

٦٣٣ ـ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَالَا يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ

٦٣٤ ـ كَذَا الَّذِي أُجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ ... وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

أسماء الأصوات: هي ما وضع لخطاب ما لا يعقل، أو ماهو في حكم مالا يعقل من صغار الآدميين أو لحكاية الأصوات.

فالدال على خطاب ما لا يعقل: ألفاظ توجهها العرب إلى الحيوان لطلب الامتناع أو لطلب الأداء. ولا يكون ذلك إلا بالتدريب والتمرين. فالأول كقولهم في زجر الإبل عن التأخر: «جَهْ»، وفي زجر الغنم: «إسَّ، هَجْ» والثاني كقولهم للإبل: «نِخْ» إذا طلبوا منها الإناخة.

والذي في حكمه كالخطاب الذي يوجه للأطفال مثل: «كِخْ» ـ بفتح الكاف وكسرها وسكون الخاء ويجوز كسرها مع التنوين ـ وهي كلمة زجر للأطفال عن المستقذرات فيقال له: كخ. أي اتركه وارم به. وقد قالها النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنه لما أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه[(١)].

وأما حكاية صوت من الأصوات فإما ألفاظ صادرة من الحيوان أو مما يشبهه كالجماد ونحوه. فيرددها الإنسان ويعيدها كما سمعها تقليداً ومحاكاة لأصحابها. فقد كان العربي يسمع صوت الغراب فيقلده قائلًا: «غاقْ» أو صوت وقوع الحجارة فيحاكيه: «طقْ»، أو صوت

---

(١) أخرجه البخاري (٣/ ٣٥٤ـ فتح) ومسلم رقم ١٠٦٩. وقد ذكر فيها الحافظ في فتح الباري ست لغات.

ضربة السيف فيردده: «قَبْ». إلى غير ذلك.

وأسماء الأصوات كلها مبنية على ما سمعت عليه عن العرب فمثلًا:

«قَبْ». اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «إسَّ» مبني على الفتح... وهكذا..

وهذا معنى قوله: (وما به خوطب مالا يعقل.. إلخ) أي: ماخوطب به ما لا يعقل يجعل صوتاً. أي: اسم صوت. وهو يشبه اسم الفعل في أنه لايحتاج في أداء المراد منه إلى لفظ آخر. ثم ذكر النوع الثاني بقوله: (كذا الذي أجدى حكاية) أي: أفاد حكاية صوت من الأصوات.

وقوله: (من مشبه اسم الفعل) ليس على إطلاقه فأسماء الأصوات لا تشبه أسماء الأفعال من كل وجه. فإن أسماء الأفعال ترفع وتنصب وفيها ضمير. وأسماء الأصوات ليست كذلك.

وقوله: (والزم بنا النوعين) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات. وهو ماذكره في شرح الكافية[1]. ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات. لأنه تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب وقوله: (فهو قد وجب) إما تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله: (والزم) أو لبيان الوجوب لأن ملازمة البناء لا تستلزم وجوبه[2].

---

(١) شرح الكافية (٣/ ١٣٩٧).

(٢) انظر حاشية الصبان (٣/ ٢١١).

نُونا التَّوْكِيدِ

ما يؤكد من الأفعال وشروط التوكيد

٦٣٥ - لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا ... كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا
٦٣٦ - يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيَا
٦٣٧ - أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاَ ... وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لاَ
٦٣٨ - وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا ... وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا

لتوكيد الفعل نونان:

١- ثقيلة مشددة. مبنية على الفتح.

٢- خفيفة ساكنة. مبنية على السكون.

ويؤكد بهما الأمر مطلقاً من غير شرط. ولا يؤكد بهما الماضي(١). وأما المضارع ففيه تفصيل كما سيأتي إن شاء الله.

أثر النون على الفعل

ولهما على الفعل أثران: لفظي، ومعنوي.

---

(١) قالوا: لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي المضي. وقد ورد في صحيح مسلم رقم [١٠٥/ ٢٩٣٤] حديث حذيفة رضي الله عنه عن النبي ﷺ في ذكر الدجال وفيه (فإما أدركنَّ أحد فليأت النهر الذي يراه ناراً.. الحديث) قال القرطبي في المفهم (٧/ ٢٧٤): (كذا الرواية عند جميع الشيوخ. والصواب. إسقاط النون لأنه فعل ماض. وإنما تدخل هذه النون على الفعل المستقبل..) وقال النووي (١٧/ ٢٧٦): (هكذا هو في أكثر النسخ وفي بعضها: أدركه: وهذا الثاني ظاهر، وأما الأول فغريب من حيث العربية... قال القاضي: ولعله يدركنَّ. يعني فعبره بعض الرواة.) أهـ. قلت: وقد يكون الذي سهل توكيد الماضي هنا أنه مستقبل معنى. لأنه ﷺ يخبر عن أمر سيأتي وهو من أشراط الساعة. والله أعلم.

١ـ أما المعنوي فهو تخليص المضارع للمستقبل. وتقوية الاستقبال في فعل الأمر. إضافة إلى إفادة التوكيد. والمشددة أبلغ في التوكيد لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً.

٢ـ أما اللفظي. فهو أن المضارع والأمر يبنيان على الفتح بشرط أن تتصل بهما اتصالاً مباشراً. كما تقدم في أول الكتاب [باب المعرب والمبني]. فمثال المضارع: لأنصرَنَّ المظلوم، لا ترغبنَّ فيمن زهد عنك. فـ (اللام) واقعة في جواب قسم مقدر، و(أنصرَ) فعل مضارع مبني على الفتح. والنون للتوكيد. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره. (أنا) و(لا) ناهية (ترغبَ) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم. ومثال الأمر: اشكرَنَّ من أحسن إليك. فـ (اشكر) فعل أمر مبني على الفتح. والنون للتوكيد. والفاعل ضمير مستتر.

وتوكيد المضارع قد يكون واجباً. وقد يكون ممتنعاً. وقد يكون جائزاً بكثرة أو بقلة.

١- التوكيد الواجب

فالحالة الأولى: أن يكون توكيده واجباً وذلك إذا وقع جواباً لقسم واستوفى ثلاثة شروط:

١ـ أن يكون متصلًا بـ (لام) القسم.

٢ـ أن يكون مستقبلًا.

٣ـ أن يكون مثبتاً.

نحو: والله لأبذلنَّ النصيحة. قال تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ

﴿أَصْنَٰمَكُم﴾(١).

٢- التوكيد الممتنع

الحالة الثانية: أن يكون توكيده ممتنعاً وذلك في موضعين:

الأول: إذا كان جواباً لقسم ولم يستوف شروط وجوب التوكيد. فيمتنع توكيده إذا فَصَلَ بين الفعل ولام القسم فاصل نحو: والله لسوف أبذل النصحية، قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾(٢) أو كان الفعل للحال وليس للاستقبال نحو: وربي لأقوم بواجبي الآن. أو كان الفعل منفيًّا نحو: ورب الكعبة لا أنصرك إن اعتديت. قال تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾(٣) لأن التقدير: لا تفتأ. فحذف حرف النفي.

الموضع الثاني: الذي يمتنع فيه توكيده: إذا لم يسبق بما يجعل توكيده جائزاً.

٣- التوكيد الجائز بكثرة

الحالة الثالثة: أن يكون توكيده جائزاً بكثرة. وذلك إذا كان مسبوقاً بـ(إنْ) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة للتوكيد، أو مسبوقاً بأداة طلب تفيد الأمر أو النهي أو الاستفهام أو غيرهما.

فمثال المضارع المسبوق بـ(إما): إما تفْعَلَنَّ الخير تنل جزاءه. والأصل: إنْ تفعل. زيدت (ما) على (إنْ) الشرطية وأدغمت فيها. قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾(٤)(٥) فـ(الواو)

---

(١) سورة الأنبياء، آية: ٥٧.
(٢) سورة الضحى، آية: ٥.
(٣) سورة يوسف، آية: ٨٥.
(٤) سورة الأنفال، آية: ٥٨.
(٥) الجار والمجرور (على سواء) متعلق بمحذوف حال من النابذين والمنبوذ إليهم أي: =

استئنافية و(إما) إن: حرف شرط جازم و(ما) صلة للتوكيد (تخافن) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط. والنون للتوكيد[١]. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) وجملة (فانبذ إليهم) جواب الشرط في محل جزم.

ومثال المسبوق بأداة تفيد الأمر: لِتَرْحَمَنَّ المسكين. أو: لِترحمْ والنهي نحو: لا تؤخرَنَّ فعل الخير إلى غدٍ، أو: لا تؤخر. قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَـٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾[٢] فـ (لا) ناهية، و(تحسبن) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم. والنون للتوكيد. والفاعل ضمير مستتر. والاستفهام نحو: هل تَصِلَنَّ رحمك، أو: هل تصل...

التوكيد الجائز بقلة

الحالة الرابع: أن يكون توكيده جائزاً بقلة وذلك إذا وقع المضارع بعد (ما) الزائدة التي لم تدغم في (إن) الشرطية كقول العرب: (بعينٍ ما أَرَيَنَّك)[٣] فـ (ما) زائدة للتوكيد. و(أرينَّ) مضارع مبني على الفتح. والنون للتوكيد. والكاف مفعول به.

= فانبذ إليهم العهد وأخبرهم أنك مقاتلهم حتى يستوي علمك وعلمهم.

(١) ذكر ابن مالك في شرح الكافية (٣/ ١٤٠٩) أنه لم يأت المضارع بعد (إما) في القرآن إلا مؤكداً بالنون. وقد ذكر الأستاذ محمد عضيمة ـ رحمه الله ـ في دراساته (٣/ ٤/ ٤٤٧) سبع عشرة آية.

(٢) سورة إبراهيم، آية: ٤٢.

(٣) هذا مثل من أمثال العرب. ومعناه: اعمل كأني أنظر إليك. ويضرب في الحث على ترك التواني. انظر كتاب سيبويه (٣/ ٥١٧) و(مجمع الأمثال للميداني) (١/ ١٧٥).

وكذا يقل التوكيد إذا وقع المضارع بعد (لم)[١]. نحو: من مرت به مواسم الطاعة ولم يستغلَّنَّها فهو محروم. أو بعد (لا) النافية نحو: بادر بالعمل زمن الشباب لا يفوتنَّك. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾[٢]. أو بعد أداة شرط غير (إن) المدغمة في (ما) نحو: من يصلَنَّ رحمه يسعد.

وإلى ما تقدم أشار بقوله: (للفعل توكيد بنونين.. إلخ) أي: أن الفعل يؤكد بأحد النونين. أحدهما: مشددة. نحو (اذهبنَّ) والثانية: مخففة نحو: (اقصدنهما) وأفاد بقوله: (للفعل) أنه لا يؤكد بهما غيره. ثم قال: (يؤكدان افعل) أي: فعل الأمر مطلقاً بلا شرط (ويفعل) أي المضارع. وفهم منه أن الماضي لا يؤكد. وقوله (آتياً) حال من ضمير (يفعل).

وقد يستفاد منه شرط الاستقبال فإن أريد به الحال لم يؤكد (ذا طلب) وهذا يشمل المضارع المقرون بلام الأمر ولا الناهية وغيرهما. (أو شرطاً (إما) تالياً) أي: أو آتياً شرطاً تالياً (إما)، (أو) آتياً (مثبتاً في) جواب (قسم مستقبلاً) ولم يذكر شرط الاتصال باللام (وقل) التوكيد

---

(١) يرى بعض النحاة ـ ومنهم ابن الناظم في شرحه على الألفية ص٦٢٣ ـ أن توكيد المضارع بعد (لم) نادر. أي أنه قليل قلة ذاتية لا قلة نسبية. وذلك لأن (لم) حرف يقلب زمن المضارع للمضي. ونون التوكيد حرف يخلص زمنه للمستقبل كما ذكرنا. فيتعارضان. وهذا رأي سديد وانظر حاشية الصبان (٣/٢١٨) و(النحو الوافي (٤/١٧٧).

(٢) سورة النمل، آية: ١٨.

(بعد «ما» و«لم» وبعد «لا») وبعد «غير إما» الشرطية (من طوالب الجزا) أي قل التوكيد بعد باقي الأدوات الشرطية التي تطلب جزاء، ثم بين أنَّ آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح (كابرزا) وأصله (ابرزَنْ) بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف كما سيأتي إن شاء الله.

***

طريقة توكيد الأفعال بالنون

٦٣٩ ـ وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

٦٤٠ ـ والْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الأُلِفْ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

٦٤١ ـ فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

٦٤٢ ـ وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

٦٤٣ ـ نَحْوُ اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا قَوْمُ اخْشَوُنْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

إذا أريد توكيد الفعل فلا يخلو مما يأتي:

١ـ أن يكون مسنداً للواحد. فإن كان صحيحاً بني آخره على الفتح فنقول في: أنت تصبرُ: لتصبرَنّ. وان كان معتلًا بالواو أو الياء فكذلك فتقول في: أنت تدعو: لتدعوَنَّ. وفي: أنت تقضي: لتقضِيَنَّ. وإن كان معتلًا بالألف قلبت ياء، لتقبل الفتحة، فتقول في: أنت ترضى لترضَيَنَّ.

٢ـ أن يكون الفعل مسنداً إلى ألف الاثنين. فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع وأُتي بنون التوكيد الثقيلة مكسورة. وحرك ماقبل الألف بالفتح. فتقول في: أنتما تصبرانِ: لتصبرَانِّ. وإن كان معتلًّا

بالواو أو الياء بقيا وتحركا بالفتحة لمناسبة الألف. فتقول في: أنتما تدعوانِ وتقضيانِ: لتدعوَانِّ ولتقضيَانِّ. وان كان معتلًّا بالألف قلبت ياء مفتوحة فتقول في: أنت ترضى: أنتما ترضيَان. وبعد توكيده: لترضَيَانِّ.

٣ـ أن يكون مسنداً إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة. فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع وواو الجماعة. وحرك ماقبلها بالضم. وحذفت ياء المخاطبة وحرك ما قبلها بالكسر فتقول في: أنتم تصبرون: لتصْبِرُنَّ. والأصل: تصبرونَنَّ. وتقول في: أنتِ تصبرين: لتصبرِنَّ والأصل تُصبرينَنَّ.

وإن كان معتلًّا بالألف حذفت الألف وأبقيت الفتحة التي كانت قبلها وأبقيت واو الجماعة مضمومة، وياء المخاطبة مكسورة. فتقول في: أنتم ترضَوْنَ: لتَرضَوُنَّ. وفي: أنتِ ترضيْنَ: لترْضَيِنَّ.

وإن كان معتلًّا بالواو أو الياء حذفا مع نون الرفع وواو الجماعة وياء المخاطبة. وحرك ماقبل الواو بالضم وما قبل الياء بالكسر. فتقول في: أنتمَ تدعونَ: لتَدْعُنَّ. والأصل: تدعُوونَنَّ. وتقول في: أنتِ تدعينَ: لتَدْعِنَّ. والأصل. تدعُوِينَنَّ. وتقول في: أنتم تقضونَ: لتقضُنَّ. والأصل: تقضِيونَنَّ. وتقول في: أنت تقضينَ: لتقْضِنَّ والأصل: تقضيينَنَّ.

٤ـ أن يكون مسنداً لنون الإناث. فيبنى آخر الفعل على السكون. ويؤتى بنون التوكيد الثقيلة مكسورة. ويزاد ألف فارقة بين نون الإناث

ونون التوكيد. سواء كان الفعل صحيحاً نحو: لَتَصبْرنَانِّ. أو معتلاًّ بالواو أو الياء نحو: لتدعوْنَانِّ. ولتقضِينَانِّ. فإن كان معتلاً بالألف قلبت ياء نحو: لترْضَيْنَانِّ.

وفي طريقة توكيد الفعل يقول ابن مالك في آخر البيت السابق: (وآخر المؤكد افتح كابرزا). وهذه قاعدة عامة وهي أن آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح ويدخل في ذلك الفعل المسند للواحد كما تقدم.

ثم ذكر ما يستثنى من هذه القاعدة وهو المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فقال (واشكله) أي: واشكل آخر الفعل المؤكد حالة كون الآخر (قبل مضمر لَيْنٍ) أي: ضمير ذي لين والمراد الألف والواو والياء (بما جانس) أي: ذلك المضمر (من تحرك قد علما) أي: من متحرك قد علم. فتجانس الألف الفتحة. والواو الضمة. والياء الكسرة. (والمضمر) أي الضمير المسند إليه الفعل وهو واو الجماعة وياء المخاطبة وألف الاثنين (احذفنه) لالتقاء الساكنين (إلا الألف) أي ألف الاثنين ابقها فلا تحذفها لخفتها أو لئلا يلتبس المفرد بالمثنى. وهذا كله في الفعل إذا كان صحيح الآخر ويدخل فيه المعتل بالواو والياء. فإن كان الفعل معتلاًّ بالألف. فقد بينه بقوله: (وإن يكن في آخر الفعل ألف) كيرضى (فاجعله منه) أي اجعل الألف من الفعل (رافعاً) حال من الفعل أي حال كون الفعل رافعاً (غير الياء والواو) أي: رافعاً غير ياء المخاطبة وواو الجماعة. بأن رفع الاسم الظاهر أو الضمير المستتر أو ألف الاثنين أو نون الإناثِ. نحو: هل

يرضيَنَّ الصديق، أترضيَنَّ يا أخي؛ أترضَيانِّ يا أخويَّ، هل تَرْضَيْنَانِّ يا أخواتي؟ وقوله: (ياء) مفعول ثان لـ (اجعل) والمعنى: اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعاً غير واو الجماعة وياء المخاطبة مما تقدم ذكره. وقوله (كاسْعَينَّ سعياً) مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد.

فإن كان الفعل رافعاً واو الجماعة أو ياء المخاطبة فقد بينه بقوله (واحذفه) أي الألف (من رافع هاتين) أي: من الفعل رافع (هاتين) وهما واو الجماعة وياء المخاطبة. وتبقى الفتحة قبلهما دليلاً على الألف (وفي واو وياء شكل مجانس قفي) معنى: مجانس، أي: مناسب للضمير ومعنى (قُفي) أي: تُبع فيه كلام العرب. والمعنى: أن الواو بعد حذف الألف تضم والياء تكسر. وإنما حركا ولم يحذفا لأن قبلهما حركة غير مجانسة وهي فتحة الألف المحذوفة. وقوله (نحو اخشَينْ ياهند بالكسر) مثال للمعتل بالألف المسند لياء المخاطبة. فتكسر ياء المخاطبة. بعد حذف الألف و(ياقوم اخشَوُنَّ) بحذف الألف (واضمم) أي: واو الجماعة وقس على ذلك (مسوياً) أي: ما لم يذكر بما ذُكر. لأن القاعدة واحدة.

وأما ما يتعلق بنون الإناث وهو الرابع فيما تقدم فسيذكره في أحكام نون التوكيد الخفيفة.

* * *

الأحكام الخاصة بنون التوكيد الخفيفة

٦٤٤ ـ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ
٦٤٥ ـ وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤكِّدَا فِعْلًا إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا
٦٤٦ ـ وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ
٦٤٧ ـ وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا
٦٤٨ ـ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفاً كَمَا تَقُولُ فِي قِفاً قِفَا

تنفرد نون التوكيد الخفيفة بأربعة أحكام:

الأول: أنها لاتقع بعد الألف. فلا تقول: اصبرانْ يامحمدان، بنون مخففة. بل يجب التشديد فتقول: اصبرانِّ. بنون مشددة مكسورة.

الثاني: أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث. لأن الفعل المسند إلى هذه النون يجب أن يؤتى بعد فاعله بألف فاصلة بين النونين ـ كما تقدم ـ فتقول: اصبرْنَانِّ ياهندات. بنون ثقيلة مكسورة. ولا تأتي الخفيفة لأنها لا تقع بعد الألف كما مضى.

الثالث: وجوب حذفها لفظاً لا خطًّا إذا وقع بعدها ساكن. ولم يوقف عليها. وسبب حذفها التقاء الساكنين نحو: لا تتعودَنْ الكذب. فتحذف النون الخفيفة عند النطق. وتبقى الفتحة التي قبلها دليلًا عليها[1]. ومنه قول الشاعر:

---

(١) يرى فريق من النحاة أن النون لا تحذف إذا وليها ساكن وإنما تحرك بالكسر على القاعدة وهي: أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر. ثم إن الكسر أخف وأبعد من اللبس إضافة إلى أن القائلين بحذفها لم يذكروا تعليلًا مقبولاً لخروجها عن الأصل العام. انظر حاشية ياسين على التصريح (٢/٢٠٨) والنحو الوافي (٤/١٨١).

لا تُهينَ الفقير عَلَّكَ أن تر ... كع يوماً والدهر قد رفعه[1]

فحذف نون التوكيد في قوله (لاتهينَ) وأصله: (لا تُهينَنْ). فالتقى ساكنان ـ نون التوكيد واللام في (الفقير) ـ فحذفت النون وبقيت الفتحة التي قبلها دليلًا على النون المحذوفة. وثبوت الياء مع وجود الجازم دليل علي أن الفعل مؤكَّد. وإلا لقيل: لا تُهِنِ الفقير..

الرابع: وجوب قلبها ألفاً عند الوقف عليها. بشرط أن تكون بعد فتحة نحو: ابتعدنْ عن مجالسة المغتاب. فتقول في الوقف: ابتعدا وإعرابه: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف. والفاعل (أنت).

فإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت نطقاً لا كتابة. ورُدَّ ما كان حذف لأجلها، لزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين. تقول في الوصل: لا تخافُنْ إلا ذنوبكم. لا تخافِنْ إلا ذنبكِ. وتقول في الوقف: لا تخافوا، لاتخافي. بحدف نون التوكيد الخفيفة للوقف. وترد واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفتا لأجل نون التوكيد. للتخلص من التقاء الساكنين.

---

(١) معناه: لا تحتقر الفقير ولا تهنه، فربما يتبدل الحال. فتخضع أنت، ويرتفع هو. لأن الأيام دول.
إعرابه: (لا تهين) لا: ناهية وتهين: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل جزم. والفتحة دليل عليها (علك) علَّ: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر. والكاف اسمه (أن تركع) في تأويل مصدر خبر (عَلَّ) (والدهر قد رفعه) الجملة حال.

وإلى هذه الأحكام أشار بقوله: (ولم تقع خفيفة بعد الألف.. إلخ) أي: لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف. بل يجب أن تكون شديدة ـ أي النون الثقيلة ـ وتكون مبنية على الكسر. وهذا الأول. وأشار إلى الثاني بقوله: (وألفاً زد قبلها.. إلخ) أي: زد قبلها مباشرة ألفاً حين يكون الفعل المؤكد مسنداً إلى نون الإناث. وأشار إلى الثالث والرابع بقوله: (واحذف خفيفة.. إلخ) أي: احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردفها ساكن أي: وليها ووقع بعدها. وكذا احذفها إذا وقعت عند الوقوف عليها بعد غير الفتحة ـ والمراد الضمة والكسرة ـ ثم بين أنك إذا وقفت وجب أن ترد إلى الفعل ما عدم منه (أي ماحذف منه) في حالة الوصل بسببها. ثم بين أنها إذا وُقِفَ عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفاً. وساق لذلك مثالاً وهو (قِفَنْ) حيث وقعت النون بعد فتحة فعند الوقف يقال: قِفَا..

***

مَالاَ يَنْصَــرِف

تعريف الصرف ٦٤٩ ـ الصَّـرْفُ تَنْـوِيـنٌ أَتَـى مُبَيِّنَـا   مَعْنًـى بِـهِ يَكُـونُ الإِسْـمُ أَمْكَنَـا

تقدم في أول الكتاب أن الاسم قسمان:

١ـ معرب.   ٢ـ ومبني.

والمبني يسمى (غير متمكن) أي: لعدم تمكنه في باب الاسمية بسبب عدم قبوله الحركات. ولا بحث لنا فيه.

والمعرب يسمى (متمكناً) أي: في باب الاسمية لقبوله علامات الإعراب، وهو قسمان:

١ـ متمكن أمكن. وهو الذي يدخله التنوين. ويسمى: «تنوين التمكن» و«الأمكنية» و«الصرف»[١] وهو: التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن.

وهذا المعنى هو: عدم شبهه بالحرف والفعل. فلم يشبه الحرف فيبنى، ولم يشبه الفعل فيمنع من التنوين.

وقولنا: يكون الاسم به أمكن. أي شديد التمكن في باب الاسمية

(١) الصرف في اللغة من التصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت. وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكأن الاسم بسبب التنوين رجع عن شبه الفعل ويجري في تعبيرات بعض القدماء استعمال كلمة (الإجراء) بمعنى (الصرف) و(عدم الإجراء) بمعنى (منع الصرف) انظر على سبيل المثال معاني القرآن للفراء (٣/ ١٨٩).

لاشتماله على علامتين: الإعراب، والتنوين. فهو «متمكن» لقبوله علامات الإعراب. و«أمكن» لأنه منون. فلم يشبه الفعل فيفوت التنوين ولم يشبه الحرف فيفوت الإعراب.

وخرج بقولنا: الدال على معنى. تنوين المقابلة في جمع المؤنث السالم وتنوين العوض. لأن الأول تنوين لمقابلة النون في جمع المذكر السالم ولأنه قد يوجد في الاسم المنصرف نحو: هؤلاء بناتٌ فاهماتٌ، ويوجد في الاسم الذي لا ينصرف مثل: سعادات (علماً) فإنه يجوز تنوينه مراعاة لأصله وهو الجمع. فيكون تنوينه تنوين أصله للمقابلة لا للأمكنية، ويجوز عدم تنوينه مراعاة لحالته الآن، وهو أنه علم على مؤنث.

وأما الثاني وهو تنوين العوض فلأنه يدخل الأسماء المنصرفة مثل: كلٍّ وبعضٍ، وغير المنصرفة مثل: دواعٍ، وليالٍ. كما سيأتي إن شاء الله.

٢ـ القسم الثاني من أقسام المعرب: متمكن غير أمكن. وهو الذي لايدخله هذا النوع من التنوين وهو الاسم الذي لاينصرف. أي: لاينون، وهو متمكن بقبوله علامات الإعراب. وغير أمكن لأنه غير منون. فأشبه الفعل.

وقد تقدم في أول الكتاب أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾(١) إلا إن أضيف

---

(١) سورة النساء، آية: ٨٦.

أو دخلت عليه «أل».

فإنه يجر بالكسرة كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا۟ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُوا۟ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾[2].

وقد وضع النحويون علامات تميز الاسم الممنوع من الصرف. وهي علامات وجودية، متى وجدت في اسم معرب كانت دليلاً على أنه لا ينصرف، ومتى خلا منها كان فقدها دليلاً على أنه منصرف. وسيأتي إن شاء الله تفصيل هذه العلامات[3].

يقول ابن مالك ـ رحمه الله ـ: (الصرف تنوين أتى مبيناً.. إلخ) فالمصنف لما أراد أن يتكلم عن الأسماء التي لا تنصرف عرف الصفة المختصة بها وهي الصرف. أي: أن الصرف تنوين يبين أن الاسم الذي يتصل به يسمى (أمكن) بمعنى أنه بقي على أصله فلم يشبه حرفاً ولا فعلاً. وقوله: (أمكنا) اسم تفضيل من (مكُن مكانة) إذا بلغ الغاية في التمكن.

---

(١) سورة التين، آية: ٤.

(٢) سورة المجادلة، آية: ١١.

(٣) يعبر النحويون عن هذه العلامات بـ(العلل) ويقولون إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين أو علة واحدة تقوم مقام علتين. ويذكرون في ذلك كلاماً طويلاً يبدو عليه التكلف. والعربي المتكلم بهذه اللغة لا يعرف شيئاً عن ذلك. إضافة إلى مايرد عليه من اعتراضات. والسبب الحقيقي هو كلام العرب الأوائل. وأنهم نطقوا ببعض الأسماء منونة وبغيرها من دون تنوين. ولا بأس بالاقتصار على العلامات التي نذكرها بعد قليل لتقريب المعلومات وضبطها وإلحاق ما شابهها بها دون التعرض لما وراء ذلك من تعليلات متكلفة. أو قياسات ضعيفة.

الاسم المختوم بألف التأنيث

٦٥٠ ـ فَـأَلِـفُ التَّـأْنِيـثِ مُطْلَقـاً مَنَـعْ صَـرْفَ الَّـذِي حَـوَاهُ كَيْفَمَـا وَقَـعْ

الاسم الممنوع من الصرف قسمان:

١ـ ما يمنع صرفه لعلامة واحدة. وهو مافيه ألف التأنيث وصيغة منتهى الجموع.

٢ـ ما يمنع صرفه لوجود علامتين. وهو قسمان:

الأول: ما يمنع صرفه للوصفية مع زيادة الألف والنون أو وزن الفعل أو العدل.

الثاني: ما يمنع صرفه للعلمية مع التركيب أو زيادة الألف والنون أو التأنيث أو العجمة أو وزن الفعل أو زيادة ألف الإلحاق أو العدل.

فالأول: مما يمنع من الصرف لعلامة واحدة ما كان مختوماً بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، والألف المقصورة: هي ألف تأتي في نهاية الاسم المعرب لتدل على تأنيثه. ومثلها الممدودة إلا أن الممدودة لابد أن يسبقها ـ مباشرة ـ ألف زائدة للمد. فتنقلب ألف التأنيث همزة، فيمنع مافيه الألف من التنوين. سواء كان نكرة كـ (ذكرى) و(صحراء) أم معرفة كـ (هدى) و(نجلاء) أم صفة كـ (حبلى) و(حمراء) وسواء كان مفرداً كما مثل. أم جمعاً كـ (جرحى) و(أصدقاء) قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ ﴾[1] فـ (بشرى)

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١٢٦.

مفعول به ثانٍ منصوب بفتحة مقدرة على الألف[١]، وقال تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝٤٥ بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّـٰرِبِينَ ۝٤٦﴾[٢] فـ (بيضاء) صفة لـ (كأس) مجرورة بالفتحة.

وهذا معنى قوله: (فألف التأنيث مطلقاً منع.. إلخ) أي: ألف التأنيث المقصورة والممدودة يمنع صرف الاسم: أي: يمنع تنوين الاسم الذي حوى الألف (كيفما وقع) مفرداً وجمعاً معرفة أم نكرة أم صفة. وقوله (كيفما وقع) اسم شرط على مذهب الكوفيين. وما بعده فعل الشرط وجوابه محذوف لدلالة ماتقدم. أي: كيفما وقع الذي حوى الألفَ مَنَعَ الألفُ صرفه.

❊ ❊ ❊

١- الوصفية وزيادة الألف والنون وشرط ذلك

٦٥١ ـ وَزَائِدَا فَعْلَانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أنْ يُرَى بِتَاءِ تأْنِيثٍ خُتِمْ

هذا النوع الأول من أسباب[٣] المنع من الصرف مع الوصفية. وهو الوصفية مع زيادة الألف والنون إذا كان الاسم على وزن (فعْلان). والمراد بالصفة ـ هنا ـ بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاماً وليس

---

(١) والهاء في (جعله) هي المفعول الأول. ويجوز أن يكون (بشرى) مفعولاً لأجله ويكون (جعل) متعدياً لواحد..

(٢) سورة الصافات، الآيتان: ٤٥ـ ٤٦.

(٣) رأينا أن التعبير بالأسباب المانعة أو بالعلامات أدق من التعبير بالعلل. ثم رأيت أن الزمخشري عبر بذلك. وتبعه الشارح ابن يعيش انظر المفصل وشرحه (١/ ٥٨) وانظر النحو الوافي (٤/ ٢٠٤).

المراد النعت، فإذا كان على هذا الوزن منع بشرطين:

١ـ أن يكون تأنيثه بغير التاء[١]. إما لأنه لا مؤنث له لا ختصاصه بالذكور كـ(لحيان) لكبير اللحية. أو لأن مؤنثه على وزن (فعلى) كـ(عطشان) و(غضبان) و(ظمآن) فإن أشهر مؤنثاتها: عطشى، وغضبى، وظمأى.

٢ـ أن تكون وصفيته أصيلة أي غير طارئة. كما في الأمثلة. تقول: لا تبخل على عطشانَ ولا عطشى. قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗاۚ﴾[٢] فـ(غضبان) ممنوع من الصرف. وهو (حال)

---

(١) هذا الشرط يذكره النحاة. ثم يمثلون للمستوفى الشروط بـ(عطشان، وغضبان، وسكران) مع أن كتب اللغة كاللسان والصحاح والقاموس في مادة (غضب وسكر وعطش) تذكر للكلمات الثلاث مؤنثاً مختوماً بالتاء وغير مختوم. فلا مناص من حمل الشرط النحوي على الأغلب والأكثر كما يقول ابن جني في (المحتسب ٢/ ٧٢): (يقال: رجل سكران وامرأة سكرى، كغضبان وغضبى وقد قال بعضهم: سكرانة. كما قال بعضهم: غضبانة والأول أقوى وأفصح).
وجاء في (شرح المفصل) لابن يعيش (١/ ٦٧): (لا تقول: «سكرانة» ولا «عطشانة» ولا «غرثانة» في اللغة الفصحى. . .
وقولنا: (في اللغة الفصحى) احتراز عما روى عن بعض بني أسد: (غضبانة وعطشانة) فألحق النون تاء التأنيث، وفرّق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة).
وقد ذكر علماء اللغة أن تأنيث (فعلان) بالتاء لغة بني أسد (كما في المخصص ٢/ ١٤٥) أو لغة في بني أسد (كما في الصحاح ٢/ ٦٨٧).
وعليه فيجوز إلحاق تاء التأنيث جوازاً بكلمة «عطشان» ونظائرها. وقد ذكر ابن جني في (الخصائص ٢/ ١٢): (أن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء، وإن كان غير ماجاء به خيراً». وقد أخذ بذلك مجمع اللغة العربية في القاهرة. وانظر نص القرار في (النحو الوافي ٤/ ٢١٧).
(٢) سورة طه، آية: ٨٦.

من الفاعل. ومن أمثال العرب: رُبَّ شبعانَ من النعم غَرْثَانُ[1] من الكرم.

فإن كان تأنيثه بالتاء هوالغالب أو كانت وصفيته طارئة فإنه لا يمنع من الصرف. فالأول نحو: (سيفان ـ للرجل الطويل ـ) فإن مؤنثه الشائع: سيفانه. والثاني نحو: صفوان. في قولهم: هذا رجل صفوانٌ قلبه. أي: قاسٍ. وأصل الصفوان: الحجر الأملس.

وهذا معنى قوله: (وزائدا فعلان. . إلخ) فـ (زائدا) مرفوع بالألف عطفاً على الضمير المستتر في (منع) في البيت السابق. أي: ومنع صرف الاسم ـ أيضاً ـ (زائدا فعلان) وهما: الألف والنون. بشرط أن يكون وصفاً. سلم آخره من الهاء عند التأنيث. أي: لا يكون مؤنثه مختوماً بالتاء. وسكت عن الشرط الثاني. ويمكن أن يستفاد من قوله الآتي: (وألغينَّ عارض الوصفية. .) ولا ينافي ذلك أنه راجع إلى وزن (أفعل) لأن تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص.

* * *

٢- الوصفية ووزن أفعل وشرط ذلك

٦٥٢ ـ وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا

٦٥٣ ـ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ ... كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ

٦٥٤ ـ فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ

---

(١) مجمع الأمثال (٢/ ٦٥) قال في القاموس: («غَرِث» كفرح: جاع فهو غرثان وهي غرثى. . .).

٦٥٥ ـ وَأَجْـدَلٌ وَأَخْيَـلٌ وَأَفْعَـى   مَصْـرُوفَـةٌ وَقَـدْ يَنَلْـنَ الْمَنْعَـا

النوع الثاني من أسباب المنع من الصرف مع الوصفية: الوصفية ووزن (أفعل). وذلك بالشرطين المتقدمين وهما:

١ـ أن يكون تأنيثه بغير التاء.

٢ـ أن تكون وصفيته أصيلة أي غير طارئة. نحو: أحسن، وأجمل وأبيض. كقول: لا فرق بين أسودَ وأبيضَ إلا بالتقوى قال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾[١]. فـ (أحسن) اسم مجرور بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

فإن كان الوصف مؤنثه بالتاء لم يمنع من الصرف نحو: «أرمل» في قولك: عطفت على رجل أرملٍ (بالكسر مع التنوين) أي: فقير، لأن مؤنثه: أرملة.

وكذلك ينصرف الوصف إذا كانت وصفيته طارئة أي: غير أصيلة نحو: «أرنب» في قولك: مررت برجل أرنبٍ (بالكسر والتنوين) بمعنى جبان، لأن الوصفية طارئة فـ (أرنب) اسم لدابة معروفة. فالاسمية هي الأصل.

ومما فقد الشرطين معاً كلمة (أربع) في نحو: قضيت في المكتبة ساعاتٍ أربعاً ـ بالتنوين ـ لأنه مصروف؛ لأن مؤنثه بالتاء. فتقول: سافرت أياماً أربعة. ولأن وصفيته طارئة، فإنه ليس صفة في الأصل بل

---

(١) سورة النساء، آية: ٨٦.

اسم عدد، ثم استعمل صفة.

ومن أمثلة الوصفية الطارئة التي لاتؤثر في منع الاسم من الصرف كلمات أخرى. مثل: «أجدل» للصقر، و«أخيْل» لطائر فيه نقط تخالف في لونها لون الجسم. و«أفعى» للحية. فهذه ليست بصفات. بل أسماء في الأصل والحال. فلهذا صرفت في لغة الأكثر وهو الأرجح.

وقد يلحظ فيها الوصفية. فيلحظ في (أجدل) القوة لأنه مشتق من (الجدْل) ـ بسكون الدال ـ بهذا المعنى، وفي (أخيل) التلون لأنه من الخَيَلانِ بهذا المعنى. وفي (أفعى) معنى الإيذاء. لأنها من (فوعة السم) أي: اشتداده وحرارته. وعلى هذا فتمنع من الصرف للوصفية المتخيلة ووزن (أفعل). والكثير فيها الصرف، إذ لا وصفية فيها محققة.

وكما أنه لا يعتد بالوصفية العارضة فيما هو اسم في الأصل. كذلك لا يعتد بالاسمية العارضة فيما هو صفة في الأصل كـ (أدهم) للقيد المصنوع من الحديد. فإنه في أصل وضعه وصف للشيء فيه سواد ثم انتقل منه فصار اسماً مجرداً لكل قيد. فيمنع من الصرف نظراً إلى الأصل وهو الأرجح. ويجوز صرفه على اعتبار أن وصفيته الأصلية قد زالت بسبب الاسمية الطارئة.

وهذا معنى قوله: (ووصف أصلي.. إلخ) فـ (وصف) معطوف على (زائدا فعلان) في البيت السابق. والتقدير: ومنع صرف الاسم ـ أيضاً ـ (وصف أصلي ووزن أفعلا) أي: أن الاسم يمنع من الصرف

للوصف الأصلي مع وزن (أفعل) وهذا الشرط الأول. وقوله (ممنوع تأنيث بتا) أي: حال كونه ممنوع تأنيث بالتاء. وهذا الشرط الثاني. ثم مثل للمستوفي الشرطين بقوله (كأشهلا) فنقول: مررت بطفل أشهلَ وطفلة شهلاء. والشهل: محركة. أن يشوب بياض العين حمرة أو زرقة.

ثم انتقل لبيان حكم الوصفية الطارئة والإسمية الطارئة والتمثيل لهما فقال: (وألفينَّ عارض الوصفيه) وهذا من إضافة الصفة للموصوف وفيه تصريح بمفهوم قوله (ووصف أصلي) والمعنى: ألغ الوصفية العارضة كالتي في (أربع) ولا تعتد بها في منع الصرف. (وعارض الاسمية) أي: ألغ الاسمية العارضة. (فالأدهم) مبتدأ أول خبره (انصرافه منع) وقوله: (القيدُ) عطف بيان من توضيح الأخفى بالأجلى. (لكونه وضع في الأصل وصفاً) أي: أن وصفيته أصلية واسميته طارئة فهو ممنوع من الصرف.

ثم ذكر أمثلة لألفاظ في أصلها أسماء خالية من الوصفية فصرفت ويجوز منعها على اعتبار تخيل الوصف فيها. وقوله (وقد ينلن المنعا) أي: يأخذن المنع. والألف للإطلاق.

* * *

٣- الوصفية والعدل

٦٥٦ ـ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرْ

٦٥٧ ـ وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

هذا النوع الثالث مما يحذف تنوينه للوصفية. وهو الوصفية

والعدل[١] وذلك في موضعين:

الأول: الأعداد التي على وزن (فُعَال ومَفْعَل) من واحد إلى أربعة[٢] كثُلاث ومثنى. فـ (ثلاث) معدول عن العدد الأصلي المكرر مرتين للتوكيد. فإذا قلت: حضر الطلاب أُحَادَ. فهو معدول عن قولك: حضر الطلاب واحداً واحداً[٣].

ولا تستعمل الأعداد المعدولة ـ في الغالب ـ إلا نعوتاً كقوله تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[٤] فـ (مثنى) صفة لـ (أجنحة) مجرورة بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر (وثلاث) معطوف على (مثنى) و(رباع) معطوف على ماقبله. أو أحوالاً كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[٥] فـ (مثنى)

---

(١) العدل: تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي بشرط ألا يكون التحويل لقلب نحو: «أيس» مقلوب «يئس»، ولا لتخفيف نحو: «فخْذ» بسكون الخاء، تخفيف «فَخِذ» بكسرها، ولا لإلحاق نحو: (كوثر) بزيادة الواو لإلحاقها بكلمة (جعفر) ولا لزيادة معنى نحو: «رجيل» بالتصغير. لإفادة معنى التحقير [انظر شرح الرضي على الكافية (١/ ١١٣)].

ومن فوائد العدل: التخفيف باختصاره. نحو: مثنى معدول عن اثنين اثنين.

(٢) هذا موضع اتفاق وهو أنه من واحد إلى أربعة. والقول الثاني أنه إلى العشرة انظر: همع الهوامع (١/ ٢٦) و(شرح التصريح على التوضيح) (٢/ ٢١٤) و(شرح الرضي على الكافية ١/ ١١٤).

(٣) العدل في الأعداد يسمى عندهم بالعدل (التحقيقي) لأن هذه الألفاظ وردت عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة مع اتحاد المعنى. والحق أن مسألة العدل لا تخلو من تكلف. والأحسن أن يقال إن سبب المنع الوصفية وصيغة (فُعَال) أو (مَفْعل) أو (فُعَل) كما سيأتي.

(٤) سورة فاطر، آية: ١.

(٥) سورة النساء، آية: ٣.

حال من (النساء). أو أخباراً كقوله ﷺ: «**صلاة الليل مثنى مثنى**»[١] فـ (مثنى) الأولى خبر لـ (صلاة). والثانية توكيد.

الموضع الثاني: لفظ (أُخَر) وهي جمع (أُخرى) مؤنث (آخر) بمعنى: مغاير. نحو: سجل التاريخ لعائشةَ أمِّ المؤمنين رضي الله عنها ولنساءٍ أُخَرَ أثرهن في حفظ السنة، وكان الأصل أن يقال: ولنساء آخر ـ بمد الهمزة وفتح الخاء ـ لأن أفعل التفضيل المجرد من (أل) والإضافة يلزم الإفراد والتذكير. ولكنهم عدلوا عنه وقالوا: نساء أُخَر ـ بضم الهمزة وفتح الخاء ـ فمنع من الصرف للوصفية والعدل[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٣] فـ (أُخَرَ) صفة لـ (أيام) مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة للوصفية ووزن (فُعَل).

وهذا معنى قوله: (ومنع عدل مع وصف معتبر.. إلخ) فـ (منع) مبتدأ و(عدل) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله. والمفعول محذوف تقديره: ومنع عدلٍ مع وصفٍ الصرفَ معتبر. أي: مما يمنع الصرف اجتماع الوصف والعدل في الألفاظ المذكورة. ثم بين أن

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم.

(٢) فإن قيل: لِمَ لم يحكم النحاة على (أخرى) الممنوعة من الصرف، بالعدل؟ فالجواب: أنه وإن وجد فيها العدل. لكنها لما اشتملت على ألف التأنيث المقصورة. وهي أقوى. لم يلتفتوا للعدل. وأما (آخران، وآخرون) فمعربان بالحروف فلا دخل لهما في هذا الباب. فصار البحث خاصًّا بلفظ (أُخر) مع أن العدل في أربعة ألفاظ.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٨٤.

(مثنى وثلاث) يشبههما ماجاء على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى. ولم يذكر مازاد على الأربعة. وفي قوله: (كهما) دخول الكاف على الضمير المتصل. وهو خاص بالضرورة كما ذكر ذلك ابن هشام في حروف الجر من (أوضح المسالك).

* * *

صيغة منتهى الجموع

٦٥٨ ـ وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا ... أو المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا

٦٥٩ ـ وَذا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي ... رَفْعاً وَجَرًّا أجْرِهِ كَسَارِي

ذكر ـ هنا ـ النوع الثاني ـ مما يمنع من الصرف لعلامة واحدة. وهو صيغة منتهى الجموع[1]. وضابطه: كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن.

وقولنا: (حرفان) أي: سواء كان أحد الحرفين مدغماً في الآخر أم لا. فالأول نحو: خواصّ. وعوامّ، ودوابّ. والثاني نحو: مساجد، معاهد، أقارب وقولنا: (أو ثلاثة أوسطها ساكن) نحو: أحاديث،

---

(١) هذا تعبير كثير من النحاة فيقولون: صيغة منتهى الجموع أو الجمع المتناهي سميت بذلك لانتهاء الجمع إليها فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى. بخلاف غيرها من الجموع فإنها قد تجمع مثل: كلب وأكلب وأكالب. ونعم وأنعام وأناعم. أما مثل: مساجد ومصابيح فلا جمع لهما بعد ذلك. لكن سيأتي أن هناك أسماء ألحقت بهذا الجمع المتناهي فمنعت من الصرف لمجيئها على هذا الوزن مع دلالتها على مفرد. فلو قيل في النوع الثاني الذي يمنع من الصرف لعلامة واحدة: «ما كان على مثال مفاعل أو مفاعيل أو شبههما» لكان أولى وسيأتي مزيد توضيح لذلك إن شاء الله تعالى.

مصابيح، عصافير، فإن كان أوسطها محركاً صرف، نحو: صياقلة[١]. وتلامذة.

ولا فرق في صيغة منتهى الجموع بين أن تكون على وزن (مفاعل أو مفاعيل) أو على وزن غيرهما مما ينطبق عليه الضابط المذكور كما في الأمثلة.

وصيغة منتهى الجموع نوعان:

الأول: اسم صحيح. وهو ما كان آخره حرفاً صحيحاً كالأمثلة السابقة وهذا حكمه حكم غيره في هذا الباب في أنه يجرد من التنوين ويرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالفتحة ـ أيضاً ـ نيابة عن الكسرة تقول: لا تذهب إلى مجالسَ سيئةٍ فتسمع أحاديثَ لا خير فيها. ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ﴾[٢] فـ (صوافَّ) حال منصوبة من الهاء في (عليها). وهو غير منون، لأنه على وزن (فواعل). وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[٣]. فـ (أساور) مجرور بالفتحة لأنه على وزن (أفاعل).

الثاني: اسم معتل. وهو ما كان آخره (ياء) لازمة غير مشددة قبلها كسرة مثل: دواع. جمع داعية. وثوانٍ. جمع ثانية. فهذا إذا كان مجرداً من «أل» والإضافة يعامل معاملة الاسم المنقوص في

---

(١) الصيقل: شحاذ السيوف وجلّاؤها.
(٢) سورة الحج، آية: ٣٦.
(٣) سورة فاطر، آية: ٣٣.

الأغلب[١] في شيئين:

١ـ حذف يائه رفعاً وجرًّا.

٢ـ ثبوت تنوينه. وهو تنوين العوض، لاتنوين التمكين. لأنه ممنوع من الصرف، فهو فاقد له ـ كما تقدم ـ ويقدر فيه الرفع والجر للثقل، فمثال الرفع: للأسفار دواعٍ تحتمها. فـ(دواعٍ) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة. تخفيفاً أو تخلصاً من التقاء الساكنين. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖ﴾[٢].

ومثال الجر: الساعات والأيام من ثوانٍ. فـ(ثوانٍ) اسم مجرور بالفتحة المقدرة على الياء المحذوفة. لأنه ممنوع من الصرف. لصيغة منتهى الجموع ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ۝٢﴾[٣].

وأصل هذه الكلمات: (دواعي، وغواشي، وثواني، وليالي) فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة التي كانت العرب تحذفها من (فواعل وأشباهها) في حالتي الرفع والجر.

---

(١) بعض العرب يقلب الكسرة قبل ياء المنقوص فتحة. فتنقلب الياء ألفاً بشرط أن يكون مفرده اسماً محضاً على وزن (فعلاء) الدالة على مؤنث وليس له في الغالب مذكر، مثل. صحراء: وصحار. فيقول: صحارَى بغير تنوين في حالات الإعراب الثلاث. نحو: في بلادنا صحارَى واسعة، إن في بلادنا صحارَى واسعة، صار جزء من صحارى واسعة أماكن زراعية. فالأول مرفوع لأنه مبتدأ مؤخر. والثاني منصوب لأنه اسم (إن) مؤخر. والثاني مجرور. فهو اسم مقصور ممنوع من الصرف في كل حالاته.

(٢) سورة الأعراف، آية: ٤١.

(٣) سورة الفجر، الآيتان: ١ـ ٢.

أما في حالة النصب فتثبت الياء، وينصب بفتحة ظاهرة دون تنوين نحو: إن دواعيَ الخير كثيرة. ومنه قوله تعالى: ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ﴾[(١)] فـ (ليالي) ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بـ (سيروا)[(٢)].

فإن كان الاسم المعتل الذي على وزن صيغة منتهى الجموع مقترناً بـ (أل) أو مضافاً بقيت الياء ساكنة في حالتي الرفع والجر وتقدر عليها الضمة والكسرة. ومتحركة بالفتحة الظاهرة في حالة النصب تقول في المقترن بـ(أل): الليالي حُبالى يلدن كل عجائب، إنَّ الليالي حبالى، من الليالي ليالٍ فاضلة. وتقول في المضاف: ليالي العشر الأواخر من رمضان ليالٍ فاضلة، والموفق من اغتنم لياليَ العشر بالعمل الصالح واستدرك في بقية شهره ما فاته من أيامه ولياليه.

وفيما تقدم يقول ابن مالك: (وكن لجمع مشبه مفاعلًا.. إلخ) أي: كن كافلًا ـ أي قائماً ومنفذاً ـ بمنع الصرف للجمع المشبه (مفاعل أو مفاعيل) وقوله: (لجمع) ليس بقيد، وإنما خصه لغلبته. وإلا فالمفرد الذي على هذا الوزن مثله في المنع ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ.

---

(١) سورة سبأ، آية: ١٨.

(٢) اتضح أن الجمع المنقوص (غواشٍ) والمفرد المنقوص (قاضٍ) يتفقان في وجوب حذف الياء رفعاً وجراً، وبقاء الياء مع الفتحة، ووجود التنوين رفعاً وجراً، ويختلفان في:

١ـ حذف الياء في صيغة منتهى الجموع للخفة أو للتخلص وفي المفرد للتخلص.

٢ـ أن تنوين المفرد تنوين تمكين. وتنوين الجمع تنوين عوض.

٣ـ أن المفرد يجر بكسرة مقدرة والجمع بفتحة مقدرة.

٤ـ أن المفرد ينون في حالة النصب. والجمع لا ينون.

والمراد بالمشابهة: كل كلمة خماسية أو سداسية فتح الحرف الأول منها. سواء كان أولها ميماً أم غير ميم. مثل: مصاحف، جواهر، دراهم، أساليب. وغير ذلك.

ثم بين أن المعتل من الجمع المشبه لمفاعل أو مفاعيل مثل: جوارٍ (جمع جارية) يعامل معاملة المنقوص مثل: سارٍ، وأصله: ساريٌ (اسم فاعل منقوص من سرى، إذا سافر ليلًا) في حذف يائه رفعاً وجرًّا مع تنوينه فقط لا من كل وجه فإن (جوارٍ) يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض. بخلاف «سارٍ» فإنه يجر بالكسرة وتنوينه للتمكين.

وسكت عن حالة النصب ففهم منه أنها على الأصل كالصحيح كما تقدم.

***

ما يلحق بصيغة منتهى الجموع

٦٦٠ ـ وَلِسَرَاوِيلَ بِهٰذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

٦٦١ ـ وَإنْ بِهِ سُمِّيَ أوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

الغرض من هذين البيتين بيان أن الحكم السابق ليس خاصًّا بصيغة منتهى الجموع الأصيلة ـ وهي نوع من جمع التكسير كما سبق ـ وإنما يدخل فيها جميع ما ألحق بها، وهو كل اسم جاء وزنه مماثلًا لوزن صيغة منتهى الجموع مع دلالته على مفرد. سواء كان هذا الاسم عربيًّا

أصيلًا أم غير أصيل. علماً كان أو غير علم مرتجلًا أم منقولاً.

فمثال العلم العربي المرتجل الأصيل: «هوازن» اسم قبيلة عربية، «جلاجل» اسم بلدة معروفة.

ومثال العلم المَعّرب(١): (شراحيل) علم على عدة أشخاص من الصحابة رضي الله عنهم والمحدثين وغيرهم كما في القاموس.

ومن الأعجمي المعرّب الذي ليس علماً: (سراويل) ـ بصورة الجمع ـ قال في القاموس: (السراويل: فارسية معرّبة. وقد تذكّر) أ هـ وعليه فهي مؤنثة، اسم للإزار الواحد تقول: هذه سراويل قصيرة.

فكل اسم من هذه الأسماء وما شابهها يعتبر ملحقاً بصيغة منتهى الجموع. بشرط أن يكون دالاً على مفرد. ويقال في إعرابه: إنه ممنوع من الصرف لأنه مفرد جاء على صيغة منتهى الجموع.

وإنما كانت هذه الألفاظ ـ ومنها سراويل ـ ملحقات لأنها تدل على مفرد مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع. وليس في المفردات العربية ماهو على زنتها لأن (مفاعل أو مفاعيل) لا تكون في كلام العرب إلا للجمع أو منقول من جمع.

فما جاء على وزنها من الأسماء المفردة منع من الصرف للمشابهة.

---

(١) المعرّب: هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها. انظر بحثاً مطولاً في الموضوع في كتاب (المزهر) للسيوطي (١/٢٦٨).

وهذا معنى قوله: (ولسراويل بهذا الجمع شبه.. إلخ) أي: أن شبه (سراويل) بصيغة منتهى الجموع اقتضى منعها من الصرف منعاً عاماً يشمل كل حالاتها التي تكون فيها دالة على المفرد. ثم بين أن صيغة منتهى الجموع إذا سمي بها وصارت علماً فإنه يحق منع هذا المسمى من الانصراف، أي: من الصرف. كما تقدم في الأمثلة. ومنه ـ أيضاً ـ (أذاخر) اسم موضع في مكة و(جمّاعيل) قرية بالقدس[١].

***

٦٦٢ ـ وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِي كَرِبَا

١- العلمية والتركيب المزجي

اعلم أن ما لا ينصرف نوعان:

الأول: لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهو ما إحدى علامتيه الوصفية وهو ثلاثة. وما منع لعلامة واحدة وهو اثنان. وتقدم ذلك.

الثاني: لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير. وهو ما إحدى علامتيه العلمية. مع التركيب أو زيادة الألف والنون.. إلخ.. وقد شرع ابن مالك في بيانها.

---

(١) ضبطها ياقوت في (معجم البلدان) بالفتح وتشديد الميم وألف وعين مهملة مكسورة وياء ساكنة ولام (٢/ ١٥٩).

فالأول: العلمية والتركيب المزجي. (والمركب المزجي: كل كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة). وشرطه هنا: أن يكون غير مختوم بـ (ويه)[١]. نحو: هذه حضر موتُ. رأيت حضرموتَ، مررت بحضرموتَ.

والأفصح فيه أن يعرب ثاني جزءيه إعراب ما لاينصرف. فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، مع امتناع التنوين في الحالات الثلاث، ويبقى الجزء الأول على حاله من فتح كـ (حضرَموت) أو سكون نحو: هذه قالي قلا (اسم مدينة)، رأيت قاليْ قلا، قرأت عن قاليْ قلا.

وهذا معنى قوله (والعلم امنع صرفه.. إلخ) أي: امنع صرف العلم حال كونه مركباً تركيب مزج مثل: معد يكربَ. والألف فيه للإطلاق.

واحترز بقوله: (تركيب مزج) من المركب الإضافي والإسنادي فالإضافي يعرب صدره بالحركات أو الحروف. وعجزه يكون مجروراً دائماً فإن وجد سبب يقتضي منعه من الصرف منع نحو: أبو قحافةَ والد أبي بكر رضي الله عنه. وأما الإسنادي. فهو معرب بحركات مقدرة للحكاية كما تقدم ذلك في باب العلم.

***

---

(١) أما المختوم بويه فهو مبني على الكسر لأنه اسم صوت وأسماء الأصوات من باب أسماء الأفعال وهي مبنية كما تقدم. وعللوا بناءه على الكسر لالتقاء الساكنين.

٢- العلمية وزيادة الألف والنون

٦٦٣ ـ كَـذَاكَ حَـاوِي زَائِـدَيْ فَعْـلَانَـا كَغَطَفَـانَ وَكَـأَصْبَهَـانَـا

الثاني من أسباب منع الاسم من الصرف: العلمية وزيادة الألف والنون(١). نحو: جمعت المصاحف في عهد عثمانَ رضي الله عنه. ومنه قوله تعالي: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِۦٓ﴾(٢)(٣) وقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾(٤).

فإن كانت الألف والنون أصليتين نحو: «خان» بمعنى: دكان أو فندق، أو كانت النون أصلية مثل: أمان. لم يمنع الاسم من الصرف.

وهذا معنى قوله: (كذاك حاوي زائدي فعلانا) أي: كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً حاوياً (زائدي فعلانا) والمراد الحرفان

---

(١) علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كما في «حمدان» و«فرحان» حيث يمكن ردهما إلى: حَمْد وفَرَح. بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني نحو: عثمان، مروان فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران: إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية. مثال ذلك: حسان. وعفان، وحيان فإن جعلت من: الحسّ بمعنى الإحساس ـ مثلاً ـ ومن العفة، ومن الحياة فوزنها: (فَعْلان) وهي ممنوعة من الصرف. وإن جعلت من: الحسن والعفن والحَيْن (بمعنى الهلاك) فوزنها (فَعَّال) لأن نونها أصلية وتكون مصروفة ومثلها (شيطان) من شاط يشيط إذا احترق فيمتنع صرفه. أو من شطن بمعنى بعد، فيصرف. والمسموع عن العرب في (حسان) منعه من الصرف فالأولى اتباع المسموع.

(٢) سورة الأنبياء، آية: ٨١.

(٣) (ولسليمان) الواو عاطفة. والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف دل عليه ما تقدم أي: وسخرنا.. (الريح) مفعول به للفعل المحذوف (عاصفة) حال من (الريح) وجملة (تجري) في محل نصب حال ثانية.

(٤) سورة البقرة، آية: ١٨٥.

الزائدان في (فعلان) وهما: الألف والنون. والألف في (فعلانا) للإطلاق. ثم مثل بمثالين: (غطفان وأصبهان) وفي التمثيل بهما إشارة إلى أنه لا يلزم أن يكون الاسم على وزن (فعلان) وإنما المقصود احتواؤه على الحرفين الزائدين نحو: عِمْران، وسُفيان، وسليمان، و(غَطَفان) علم على قبيلة و(أصبهان) اسم مدينة في فارس. وفيها لغات كثيرة منها فتح الهمزة وكسرها. ومنها: إبدال بائها فاءً. والتمثيل بها مبني على أن أصل الكلمة عربي. أما على الرأي الآخر وهو أنها أعجمية ـ كما في القاموس ـ وهو الصواب. فالمانع من الصرف العلمية والعجمة.

***

٣- العلمية والتأنيث

٦٦٤ ـ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَاً   وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

٦٦٥ ـ فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ   أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ

٦٦٦ ـ وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ   وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أَحَقّْ

الثالث من أسباب منع الاسم من الصرف: العلمية والتأنيث.

فإن كان العلم مؤنثاً بالهاء منع من الصرف مطلقاً. أي: سواء كان علماً لمذكر مثل: عبادة وطلحة، أو لمؤنث مثل: فاطمة، ميمونة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل. أم لم يكن زائداً مثل: هبة، عظة [علمين] قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾[1]. فـ (مكة) مضاف إليه مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث.

---

(١) سورة الفتح، آية: ٢٤.

وإن كان مؤنثاً بالمعنى ـ أي بكونه علماً لمؤنث ـ فإما أن يكون ثلاثيًا أو زائداً على ثلاثة أحرف. فإن كان زائداً على ثلاثة أحرف منع من الصرف مثل: زينب، مريم، هاجر. وإن كان على ثلاثة أحرف فإن كان محرك الوسط منع من الصرف مثل: أمَل. شَرَف، قال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾﴾[1] فـ (سقر) اسم لجهنم ـ أعاذنا الله منها ـ مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴿٧﴾﴾[2] فـ (إرم) بدل أو عطف بيان من الاسم المجرور قبله. مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث. لأنه علم على قبيلة.

وإن كان ساكن الوسط فإن كان أعجميًا أو منقولاً من أصله المذكر الذي اشتهر به إلى مؤنث منع. فالأول مثل: بلْخ وحمْص، من أسماء الأمكنة، والثاني مثل: سَعْد (علم امرأة).

فإن كان علم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي ولا منقول من مذكر جاز فيه وجهان: المنع والصرف، والمنع مذهب الجمهور لوجود العلمية والتأنيث مثل: نَوْف، هِنْد، دَعْد. تقول: جاءت نوفُ أو نوفٌ. سلمت على نَوفَ أو نوفٍ[3].

وهذا معنى قوله: (كذا مؤنث بهاء مطلقاً. . إلخ) أي: أن الاسم

---

(١) سورة المدثر، آية: ٤٢.

(٢) سورة الفجر، الآيتان: ٦ ـ ٧.

(٣) في مجلة المجمع العلمي العراقي (الجزء الأول مجلد ٣٥) مقال واف عن الأعلام المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط. رجح فيه الصرف على المنع وأن الظاهرة السائدة في لغة العرب هي الصرف. مع أن المنع قد ورد في بعض النصوص العربية الصحيحة.

المؤنث يمنع من الصرف إذا كان علماً مؤنثاً بالهاء (وسميت هاء نظراً لأنه يوقف عليها بالهاء وإلا فهي التاء الزائدة في آخر الاسم للدلالة على التأنيث بخلاف تاء بنت وأخت فليست للتأنيث وإنما هي أصل من أصول الكلمة) وقوله (مطلقاً) تقدم بيانه. ثم بين حكم الخالي من هذه الهاء فقال: (وشرط منع العارِ) أي الخالي من الهاء (كونه ارتقى.. إلخ) أي: شرط منعه أن يزيد على ثلاثة أحرف أو يكون ثلاثيًّا أعجميًّا نحو: جُور، أو محرك الوسط نحو: سَقَر، أو يكون علماً منقولاً كما تقدم. ثم بين أن ساكن الوسط غير الأعجمي يجوز فيه وجهان فقال: (وجهان) أي: الصرف وعدمه. (في العادم تذكيراً سبق) أي في العلم الذي عدم وفقد التذكير الذي سبق وصفه. و(عجمة) معطوف على (تذكيراً) أي: وفقد العجمة. ثم ذكر المثال وهو: هِنْد. وقال (والمنع أحق) أي: منعه من الصرف أولى لأنه علم مؤنث.

***

٦٦٧ ـ وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

٤- العلمية والعجمة

الرابع من أسباب المنع: العلمية والعجمة. والمراد بالعجمة أن يكون اللفظ غير عربي[1]. ويشترط لذلك شرطان:

---

(١) تعرف عجمة الاسم بأمور غالبية وليست مطردة منها:
أ ـ خروجه عن أبنية العرب نحو: إسماعيل. فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.
ب ـ نقل الأئمة.

=

الأول: أن تكون الكلمة علماً في لغة العجم[١] كـ(إبراهيم) و(إسماعيل) قال تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١١٢﴾[٢] فـ(إسحاق) اسم مجرور بالفتحة للعلمية والعجمة، وقال تعالى: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ﴾[٣].

فإن كان عندهم غير علم نحو: ديباج. ثم جعلناه علماً وجب صرفه.

الشرط الثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كما مُثل. فإن كان ثلاثيًّا لم يمنع من الصرف سواء كان محرك الوسط كـ(شَتَر) اسم قلعة. أو ساكنه كـ(نوحٍ) و(لوطٍ)[٤] قال تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا

= جـ ـ أن يجتمع فيه مالا يجتمع في كلام العرب مثل: الجيم والصاد، كصولجال (وهو المحجن) أو الجيم والقاف نحو: منجنيق، أوفى آخره زاي قبلها دال نحو: مهندز. ولهذا أبدلوا الزاي سيناً فقالوا: مهندس.

(١) من النحاة من لايشترط علميته في لغة الأعاجم. وهذا رأي جيد. وفيه تيسير لأن الوقوف على علمية غير العربي مع كثرة اللغات. فيه عسر. وقد نسبه في (همع الهوامع) (١/ ٣٢) إلى الجمهور، وعليه فيمنع من الصرف مثل: قالون، وبندار. ويصرف على القول الأول لأنه لم يكن علماً في لغة العجم.

(٢) سورة الصافات، آية: ١١٢.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٢٢.

(٤) جميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعجمية ممنوعة من الصرف إلا سبعة جمعت في قوله:

تذكر شعيباً ثم نوحاً وصالحاً   وهوداً ولوطاً ثم شيثاً محمداً

و(شيث) هو ابن لآدم عليهما الصلاة والسلام [انظر البداية والنهاية (١/ ٩٨)] وأسماء الملائكة عليهم السلام ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا: مالكاً ومنكراً ونكيراً. فهذه الثلاثة مصروفة و(رضوان) ممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

وَءَالَ إِبْرَاهِيمَ وَءَالَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾ ﴾(٢). فـ (الواو) عاطفة.. و(إسماعيل) معطوف على اسم منصوب قبله والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وهذا معنى قوله: (والعجمي الوضع والتعريف. إلخ) أي: أن الاسم العجمي في وضعه وتعريفه (مع زيد على الثلاث) أي: مع زيادة على ثلاثة أحرف، وقوله: (زيد) مصدر: زاد يقال: زاد يزيد زيداً. (صرفه امتنع) مبتدأ وخبر. والجملة خبر المبتدأ الأول (والعجمي)(٣).

* * *

٦٦٨ ـ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

٥- العلمية ووزن الفعل

الخامس من أسباب المنع مع التعريف: العلمية ووزن الفعل. والمراد بوزن الفعل أن يكون الاسم على وزن مختص بالفعل أو غالب فيه.

فالأول كصيغة: فَعَّل وفُعِل. فهما مختصان بالفعل لا يوجدان في غيره إلا ندوراً. فما جاء من الأسماء على هذا الوزن منع من الصرف

---

(١) سورة آل عمران، آية: ٣٣.

(٢) سورة الأنعام، آية: ٨٦.

(٣) الأظهر الذي يفهم من كلام سيبويه في كتابه (٣/ ٢٣٤) أن علة المنع في الأعلام الأعجمية هو ثقلها في اللفظ. فهي غريبة على اللسان العربي. ولهذا لم تنونها العرب، لئلا تزيد في ثقلها ولم يدخلوا الكسرة عليها.

مثل: شمّر [علم فرس] ودُئل [علم قبيلة] و(خَضَّم) اسم موضع[١].

والثاني: أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيراً. أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم. فمثال الأول: صيغة (اِفْعِلْ) نحو: إثمد [وهو الكحل] وصيغة (أُفْعُل) نحو: أُبْلُم [نوع من البقل] وكصيغة (اِفْعَل). نحو: (إصبَع) فإذا سمي بعلم منقول من هذه الصيغ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل. لأن هذه الصيغ تكثر في فعل الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي.

وأما الثاني وهو ما فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فمثل: أحمد، ويزيد. فإن كلًّا من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل وهو التكلم نحو: أفهم. والغيبة نحو: يبيع. ولا يدل على معنى في الاسم. فيكون هذا الوزن أليق بالفعل. فما جاء من الأسماء على هذا الوزن كان أقرب إلى الفعل فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. قال تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾[٢] فـ (أحمد) خبر المبتدأ. ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[٣] فقد قرأ الجمهور (ولا يغوث ويعوق) بغير تنوين. فإن كانا عربيين فمنع الصرف للعلمية ووزن الفعل وإن كانا أعجميين فللعجمة والعلمية.

---

(١) انظر معجم البلدان (٢/ ٣٧٧).

(٢) سورة الصف، آية: ٦.

(٣) سورة نوح، آية: ٢٣.

فإن كان العلم على وزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه بل هو مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء لم يمنع من الصرف. فتقول فيمن اسمه: ضَرَب هذا ضربٌ. ورأيت ضرباً. ومررت بضربٍ. لأن هذا الوزن يوجد في الاسم كـ (شَجَر) وفي الفعل كـ (كَتَبَ).

وفي هذا يقول ابن مالك (كذاك ذو وزن يخص الفعلا.. إلخ) أي كذلك يمنع الاسم من الصرف إن كان علماً على وزن يختص بالفعل. أو يغلب في الفعل. فالمختص كـ (يعلى) ـ علماً ـ والغالب كـ (أحمد). وهو علم منقول من الفعل المضارع للمتكلم. أو من أفعل التفضيل.

* * *

٦٦٩ ـ وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفْ   زِيدَتْ لإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

٦- العلمية وألف الإلحاق المقصورة

السادس من أسباب المنع: العلمية وألف الإلحاق المقصورة، والإلحاق: زيادة حرف على أصول الكلمة لا لغرض معنوي. بل لتوزن بها كلمة أخرى. لتخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر.

ومن هذه الأحكام: الصرف. وعدمه. ومن أمثلتها: «علقى» علم لنبت و(أرطى) علم لشجر. وهما ملحقان بجعفر. فيمنعان من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة. فتقول فيهما ـ علمين ـ: هذا علقى. ورأيت علقى ومررت بعلقى.. فإن لم يجعل علماً صرف.

وهم يعللون المنع بأن ألف الإلحاق تجعل الاسم على وزن (فَعْلى) فتشبه ألف الإلحاق في زيادتها ألف التأنيث المقصورة والتي هي من أسباب المنع من الصرف، ولم تستقل ألف الإلحاق بالمنع كألف التأنيث لأن الملحق بغيره أحط رتبة منه، والحق أن العلة في ذلك السماع عن العرب. ولا يبعد أن تكون هذه الأسماء جزءاً مما لحقته ألف التأنيث المقصورة(١).

يقول ابن مالك: (وما يصير علماً من ذي ألف.. إلخ) أي: لا ينصرف الاسم إذا صار علماً فيه ألف زائدة مقصورة للالحاق.

* * *

العلمية والعدل

٦٧٠ ـ وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ ... كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أوْ كَثُعَلاَ

٦٧١ ـ وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعاً سَحَرْ ... إذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

السابع من أسباب المنع: العلمية والعدل(٢). وذلك في أربع مواضع:

الأول: ما كان على وزن (فُعَل) من ألفاظ التوكيد المعنوي. وهي

---

(١) من النحاة من لم يذكر ألف الإلحاق. فابن يعيش في كتابه (شرح المفصل) يذكر مع العلمية ستة أسباب ويسقط السابع وهو ألف الإلحاق. وإن كان قد أشار إليها بعد كلامه على ألف التأنيث. انظره (١/ ٦٠، ٦٩) وكذا ابن هشام في الشذور وشرحه ص٤٥١.

(٢) هذا التعبير المشهور في كتب النحو وسنعدل عنه إلى غيره.

أربعة ألفاظ (جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع)[1] نحو: احتفيت بالأخوات كلِّهن جُمعَ. . فـ (جُمعَ) توكيد لكلمة (الأخوات) مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن (فُعَل)[2].

الثاني: ما كان على وزن (فُعَل) ـ أيضاً ـ علماً لمذكر إذا سمع ممنوع الصرف مثل: عُمر، مُضَر، هُذَل. نحو: فتحت مصر في عهد عمرَ رضي الله عنه فـ (عمرَ) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن (فُعَل)[3].

الثالث: لفظ (سَحَر) وهو ـ بفتحتين قبيل الصبح ـ فيمنع من الصرف بثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون ظرف زمان.

---

(١) كُتَع: من كَتْع الجلد بمعنى: تجمعه. وبُصَع: من بَصْع العرق بمعنى: تجمعه. وبُتَع: من البَتْع. وهو طول العنق مع قوة تماسك أجزائه.

(٢) هذا هو التعبير الدقيق. وأما قولهم: العلمية والعدل. فإن (العدل) متكلف ذلك أنهم يقولون: إن أصل (جمع) في المثال المذكور: جمعاوات لأن مفرده جمعاء. كصحراء وصحروات. فعدل عن جمعاوات إلى جمع وهذا تكلف ظاهر لا يعرفه العرب. فالصواب أن يقال: العلمية ووزن (فُعَل). والعلمية في هذه الكلمات الأربع جاءت من كونها علم جنس يدل على الإحاطة والشمول. وهذا يفهم من كلام ابن مالك هنا فإنه مثل للعلم المعدول بفُعَل التوكيد. لكنه ردَّ ذلك وأبطله في شرحه للكافية فانظر حاشية الصبان مع الأشموني (٣/ ٢٦٤) و(شرح الكافية ٣/ ١٤٧٥).

(٣) أما قولهم: إن هذه الأعلام معدولة. عن عامر وماضر وهاذل. . فهو تكلف. لأنهم لم يجدوا في هذه الأعلام وما شابهها إلا العلمية وهي لا تستقل بالمنع. وقد اعترف ابن هشام بذلك فقال في (شرح الشذور) ص(٤٥٢): (وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة، فيحتاج حينئذٍ إلى تكلف دعوى العدل فيه) ولو قالوا: العلمية ووزن (فُعَل) لاستراحوا من هذا التكلف الذي لا مبرر له. لوجود ما هو أوضح منه.

٢ـ أن يراد به سحر يوم معين.
٣ـ أن يتجرد من (أل) والإضافة.

مثال ذلك: قدمت يوم الجمعة سحرَ. فـ(سحر) ظرف زمان منصوب على الظرفية. ممنوع من التنوين للعلمية والعدل سماعاً في هذه الكلمة المنصوبة[1].

فإن لم يكن ظرف زمان بأن كان اسماً دالاً على الوقت بلا ظرفية شيء وقع فيه وجب تعريفه بـ(أل) أو الإضافة إذا قُصد التعيين نحو: السحر من الأوقات الفاضلة، فلا تُرخصه بالغفلة وتقضي سحرَك نائماً.

وإن كان ظرفاً لكنه لا يدل على سحر يوم معين وجب صرفه كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ٣٤﴾[2] فـ(سحر) اسم مجرور بالكسرة مع التنوين. وإنما صرف لأنه نكرة لا يدل على سحر معين.

وإن كان ظرفاً معيناً لكنه غير مجرد من (أل) أو الإضافة وجب صرفه كذلك نحو: سأذاكر التفسيرَ يوم السبت من السحرِ إلى العصر. والفقهَ يوم الأحد في سحرِه.

وفي هذه المواضع الثلاثة يقول ابن مالك (والعلم امنع صرفه إن عدلا.. إلخ) أي: امنع صرف العلم إذا كان معدولاً عن كلمة أخرى.

---

(١) أما العلمية فلأنه علم على هذا الوقت المحدد ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل وأما العدل سماعاً فمعناه: أن سبب المنع هو السماع المحض الوارد بترك التنوين والعدول عنه. راجع النحو الوافي (٤/٢٥٨) وحاشية الصبان (٣/٢٦٥).
(٢) سورة القمر، آية: ٣٤.

ثم ذكر الأول وهو (فُعَل) في التوكيد. والثاني: ثُعَل (علم رجل) والألف زائدة للشعر. ثم ذكر أن العدل والتعريف يمنعان ـ معاً ـ كلمة (سحر) من الصرف إذا قصد به سحر يوم بعينه. وهذا الموضع الثالث. وترك بقية الشروط.

* * *

حكم العلم المؤنث على وزن (فَعَالِ)

٦٧٢ ـ وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ علَمَا مُـؤَنَّثـاً وَهْـوَ نَظِيـرُ جُشَمَـا

٦٧٣ ـ عِنْـدَ تَمِيـمٍ ....

الموضع الرابع مما يمنع فيه الاسم من الصرف للعلمية والعدل: أن يكون علماً لمؤنث على وزن (فَعَالِ) مثل: حذامِ، قطامِ، رقاشِ، نَوارِ. وغيرها. نحو: هذه حذامُ ورأيت حذامَ ومررت بحذامَ. فهو ممنوع من الصرف. وهذا على لغة تميم. بشرط ألا يكون مختوماً بالراء كما مُثل.

وعلة منعه من الصرف العلمية والعدل. وهذا تعليل سيبويه والناظم. لأن الأصل: حاذمة..

وقال المبرد: إن علة منعه العلمية والتأنيث المعنوي. مثل: زينب وسعاد، وهذا ارجح لتحققه بخلاف العدل فهو تقديري لا يلجأ إليه إذا أمكن ماهو أوضح منه(١).

---

(١) انظر شرح الأشموني وحاشية الصبان (٣/ ٢٦٩).

فإن كانت صيغة (فَعَالِ) مختومة بالراء مثل: «ظفار» ـ علم بلد يمني ـ و«سَفَارِ» ـ علم على ماء ـ فأكثر بني تميم يبنيه على الكَسر في كل حالاته نحو: ظفارِ مدينة قديمة، إنَّ ظفارِ مدينة قديمة، كان مسكن ملوك حمير في ظفارِ، فـ(ظفار) مبنية على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر.

وهناك لغة أخرى في الاسم المؤنث الذي على وزن (فعال) وهي بناؤه على الكسر مطلقاً أي: سواء كان مختوماً بالراء أم لا. وهذه لغة الحجازيين.

وفي هذا الموضع يقول ابن مالك: (وابن على الكسر (فعال) علماً.. إلخ) أي: ابن على الكسر العلم المؤنث الذي على وزن (فَعَالِ) في كل أحواله عند غير تميم. أما عند تميم فهو نظير (جُشَم) في أنه علَم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل.

* * *

صرف الاسم الممنوع من الصرف

....وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا ... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

لما ذكر ابن مالك ـ رحمه الله ـ أسباب منع الاسم من الصرف ذكر شيئاً من الأحكام العامة. ومنها.

١ـ صرف الاسم الممنوع من الصرف.

٢ـ منع الاسم المصروف.

وقد ذكر هنا سبباً واحداً من أسباب ثلاثة تقتضي صرف الاسم

الممنوع من الصرف. وهو أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وسبب آخر إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صرف. لزوال إحدى العلامتين، وبقاؤه بعلامة واحدة لا يقتضي منع الصرف.

وقد تقدم أن الممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر سبعة أنواع. فما دام الاسم مشتملًا على العلامتين منع من الصرف. فإذا زالت إحداهما أو كلتاهما دخله التنوين. فتقول مثلًا: رُبَّ عمرٍ وأحمدٍ لقيت. بالجر بالكسرة مع التنوين لزوال إحدى العلامتين وهي العلمية. لأن (رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرات. فصار مدخولها لا يدل على شخص بعينه.

وأما الخمسة الباقية وهي ما امتنع لألف التأنيث أو للوصف مع الزيادة أو وزن الفعل أو العدل. أو للجمع المشبه مفاعيل أو مفاعيل فإنها لا تنصرف مطلقاً لأن الوصفية مع شريكتها ملازمة للاسم لا تفارقه إلا إذا حلت محلها العلمية. أما مافيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف. وأما صيغة منتهى الجموع إذا كانت علماً ثم زالت هذه العلمية فإنه يبقي ممنوعاً من الصرف ـ على الأرجح ـ لبقاء صورة الجمعية. فتكون صيغة منتهى الجموع ممنوعة من الصرف دائماً[1].

وأما السبب الثاني والثالث لصرف الممنوع فسيأتي ذكرهما إن شاء الله في آخر بيت من هذا الباب.

---

(١) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان (٣/ ٢٤٩).

وفي هذا السبب يقول ابن مالك: (واصرفن ما نكرا . . إلخ) أي: يجب صرف كل اسم نكِّر بعد أن كان معرفاً وكان للتعريف أثر في منعه من الصرف والمراد بالتعريف هنا: تعريف العلمية. والمراد بالصرف. التنوين وهو تنوين الأمكنية كما تقدم أول الباب.

* * *

الاسم المنقوص الممنوع من الصرف

٦٧٤ ـ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي   إعْـرَابِـهِ نَهْـجَ جَـوَارٍ يَقْتَفِـي

إذا كان الاسم الممنوع من الصرف منقوصاً ـ وهو ما آخره ياء أصلية غير مشددة مكسور ما قبلها ـ فإنه يعامل كالاسم المنقوص. في أن ياءه تحذف رفعاً وجرًّا. وينون تنوين العوض. وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين. وذلك مثل: (راعٍ) ـ علم على أنثى ـ فتقول: جاءت راعٍ. ومررت براعٍ ـ فـ (راع) في المثال الأول فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. و(راع) الثانية اسم مجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة. ممنوع من الصرف. وتقول في النصب: رأيتَ راعيَ فـ (راعي) مفعول به منصوب بالفتحة بلا تنوين لأنه ممنوع من الصرف.

هذا إذا كان المنقوص مجرداً من (أل) والإضافة، فإن كان مقترناً بـ (أل) أو مضافاً فحكمه تقدم في الكلام على صيغة منتهى الجموع.

وهذا معنى قوله: (وما يكون منه منقوصاً. . إلخ) أي: وما يكون

من الممنوع من الصرف منقوصاً فإنه (يقتفى) أي: يتبع في إعرابه (نهج جوارٍ) أي: طريقها فيجري مجراها في حذف يائه رفعاً وجرًّا مع التنوين. وإثبات الياء مفتوحة بلا تنوين. و(جوارٍ) جمع تكسير مفرده (جارية).

***

٦٧٥ ـ وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ صرف الممنوع ومنع المصروف

تقدم أن الاسم الممنوع من الصرف قد يصرف فينون لأحد أسباب ثلاثة. وقد تقدم السبب الأول وهو أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكّر.

وذكر هنا البقية فالسبب الثاني هو الضرورة الشعرية بأن يضطر الشاعر إلى تنوين اسم حقه أن يمنع من الصرف. كقول الشاعر:

تبصّر خليلي هل ترى من ظعائنٍ سوالك نقباً بين حزمي شعبعب[(١)]

---

(١) (تبصر): تأمل. (ظعائن) جمع ظعينة من الظعن وهو السفر وأصله الهودج تكون فيه المرأة ثم نقل إلى المرأة في الهودج. ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقاً.
سوالك: جمع سالكة أي سائرة (نقباً) هو الطريق في الجبل (حزمي) مثنى حزم وهو ماغلظ من الأرض. (شعبعب) بزنة (سفرجل) اسم موضع.
إعرابه: (تبصر) فعل أمر وفاعله ضمير مستتر (خليلي) منادى بحرف نداء محذوف منصوب بفتحة مقدرة، وياء المتكلم مضاف إليه (من ظعائن) من حرف جر زائد و(ظعائن) مفعول به لترى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (سوالك) صفة لظعائن وقيل: مفعول ثان لترى على أنها علمية لا بصرية. (بين) ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة لـ(نقباً) وهو مضاف و(حزمي) مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. وهو مضاف (وشعبعب) مضاف إليه.

فقد صرف الشاعر كلمة (ظعائن) فجرها بالكسرة. ونونها. مع أنها على صيغة منتهى الجموع. والذي دعاه إلى ذلك الضرورة.

والسبب الثالث: مراعاة التناسب إما لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ۝٤﴾(١) فقد قرأ نافع والكسائي وعاصم برواية أبي بكر بن عياش ـ من السبعة ـ سلاسلاً ـ بالتنوين لمناسبة ما بعده، وقرأ الباقون بغير تنوين على الأصل في مثل هذه الجموع. أو يكون لرءوس الأي كقوله تعالى: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۖ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ۝١٣ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ۝١٤ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ۝١٥ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ۝١٦﴾(٢) فقد قرأ نافع وأبوبكر والكسائي وابن كثير بتنوين (قواريرا) الأولى مراعاة للتنوين الذي في آخر الآية السابقة لها مباشرة وآخر الآية التالية لها. كما قرأ نافع وأبوبكر والكسائي (قواريرا) الثانية بالتنوين مراعاة لتنوين (قواريرا) التي في الآية السابقة. وقرأ الباقون من السبعة بغير تنوين فيهما على الأصل في مثل هذه الجموع(٣).

وأما الحكم الثاني وهو منع الاسم المنصرف من الصرف فإنه يجوز للشاعر في ضرورة الشعر أن يمنع الاسم المنصرف من التنوين. كقول الشاعر:

---

(١) سورة الإنسان، آية: ٤.
(٢) سورة الإنسان، الآيات: ١٣ـ ١٦.
(٣) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي (٢/ ٣٥٢، ٣٥٤).

طَلَبَ الأزارقَ بالكتائب إذ هوتْ   بشبيبَ غائلة النفوس غدور[(١)]

فقد منع من التنوين كلمة (شبيب) للضرورة. لأنه ليس فيه سبب غير العلمية.

وفيما تقدم يقول ابن مالك: (ولاضطرار أو تناسب صرف.. إلخ) أي: أن الممنوع من الصرف قد يصرف لضرورة الشعر أو لإرادة التناسب في الكلام، والاسم المصروف (قد لاينصرف) أي: لاينون.

* * *

(١) هذا البيت للأخطل النصراني يمدح سفيان بن الأبيرد نائب الحجاج. الأزارق: جمع ازرقي فئة من الخوارج تنسب إلى نافع بن الأزرق، بالكتاتيب: جمع كتيبة وهي القطعة من الجيش (هوت) من هوى به الأمر: أطمعه وغره. (غائلة النفوس) المنية. (شبيب) هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني من رؤوس الخوارج في عهد عبدالملك بن مروان.
والمعنى: أن سفيان تعقب الازراقة الخوارج بكتائب من الجيش حتى هزمهم وقتل رئيسهم شبيب بن يزيد.
إعرابه: «طلب» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على الممدوح (الازارق) مفعول به وأصله: الأزارقة كأشعري وأشاعرة لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضاً عن ياء النسب. ولكنه حذفها لإقامة الوزن (بالكتائب) متعلق بـ (طلب) (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بطلب. (بشبيب) الباء حرف جر. وشبيب: مجرور بالفتحة. (غائلة) فاعل (هوت) (غدور) صفة لغائلة النفوس. وجملة (هوت) في محل جر بإضافة إذ إليها.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
باب حروف الجر	٣
عدد حروف الجر	٣
كي الجارة	٣
«لعل» حرف جر عند بعض العرب	٤
«متى» حرف جر عند بعض العرب	٥
تقسيم حروف الجر	٦
معاني (من)	٩
معاني (حتى)	١٢
معاني (إلى)	١٥
معاني (الباء)	١٥
معاني (على)	٢٠
معاني (عن)	٢١
معاني (الكاف)	٢٢
استعمال بعض الحروف أسماء	٢٤
زيادة (ما) بعد بعض الحروف	٢٦
حذف حرف الجر	٢٨
باب الإضافة	٣٢
تعريف الإضافة	٣٢
نوعا الإضافة	٣٥
حكم دخول أل على المضاف	٣٩

مواضع دخول أل على المضاف ٤٠
استفادة المضاف من المضاف إليه ٤١
حكم إضافة الاسم إلى ما اتحد به ٤٤
أقسام الاسم من حيث الإضافة ٤٧
إضافة (ذا) إلى الجملة الفعلية ٥٧
ما تضاف إليه (كلا وكلتا) ٥٩
وجوب إضافة «أي» ٦٠
إضافة «قبل» و «بعد» و «غير» ٦٨
حذف المضاف ٧٧
حذف المضاف إليه ٨٠
الفصل بين المضاف والمضاف إليه ٨٢
المضاف إلى ياء المتكلم ٨٧
القاعدة العامة في هذا الباب ٨٧
إعمال المصدر ٩٢
أقسام المصدر العامل ومواضعه ٩٢
تعريف المصدر ٩٢
عمل المصدر ٩٣
أقسام المصدر العامل ٩٤
إذا أضيف المصدر إلى فاعله ومفعوله ٩٦
إعمال اسم الفاعل ٩٩
تعريف اسم الفاعل ٩٩
أحوال اسم الفاعل ١٠٠
عمل اسم الفاعل المحلى بـ(أل) ١٠٣

عمل صيغ المبالغة ١٠٤
جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو نصبه له ١٠٧
عمل اسم المفعول ١٠٩
تعريف اسم المفعول ١١٠
إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه ١١٢
أبنية المصادر ١١٤
مصادر الأفعال الثلاثية ١١٤
مصادر الأفعال غير الثلاثية ١١٨
اسم المرة واسم الهيئة ١٢٢
أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها ١٢٤
صياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة من الثلاثي ١٢٤
صياغة اسم الفاعل واسم المفعول من الثلاثي ١٢٨
الصفة المشبهة باسم الفاعل ١٣٢
علامة الصفة المشبهة ١٣٢
تعريفها ١٣٢
أحكام الصفة المشبهة ١٣٤
معمول الصفة المشبهة ١٣٧
التعجب ١٤١
صيغتا التعجب وتعريف التعجب ١٤١
إعراب صيغ التعجب ١٤٢
حذف المتعجب منه ١٤٤
جمود صيغتي التعجب ١٤٥
تأخير معمول فعل التعجب ١٥٠

نِعم وبِئس وما جرى مجراهما ١٥٢
نعم وبئس جامدان ١٥٢
أنواع فاعل «نعم وبئس» ١٥٢
اجتماع التمييز والفاعل الظاهر ١٥٤
الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ١٥٥
إعراب المخصوص وحذفه ١٥٦
ما يجري مجرى «نعم وبئس» ١٥٨
استعمال «حبذا ولا حبذا» وأحكامهما ١٦١
أفعل التفضيل ١٦٤
أحوال اسم التفضيل ١٦٥
حكم تقديم المفضل عليه على (أفعل) ١٧١
رفع اسم التفضيل ١٧٢
التوابع ١٧٦
تعريف التابع ١٧٦
تعريف النعت ١٧٧
أغراض النعت ١٧٨
أحكام النعت ١٧٩
الأشياء التي ينعت بها ١٨١
حكم النعت إذا تعدد ١٨٦
النعت المقطوع ١٨٩
حذف النعت أو المنعوت ١٩٠
التوكيد ١٩٢
التوكيد المعنوي ١٩٢

تعريف التوكيد المعنوي ١٩٢
تقوية التوكيد ١٩٦
حكم توكيد النكرة ١٩٧
توكيد الضمير المتصل ١٩٩
التوكيد اللفظي ٢٠١
توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع ٢٠٢
العطف ٢٠٤
١ ـ عطف البيان ٢٠٤
تعريف عطف البيان ٢٠٤
حكم عطف البيان ٢٠٦
مجيء عطف البيان معرفة أو نكرة ٢٠٦
٢ ـ عطف النسق ٢١١
حروفه ٢١٢
العطف على ضمير الرفع المتصل ٢٢٨
العطف على الضمير المجرور ٢٣١
حذف المعطوف عليه وعطف الفعل على الفعل ٢٣٥
عطف الفعل على الاسم والعكس ٢٣٨
البدل ٢٤٠
تعريف البدل ٢٤٠
أقسام البدل ٢٤١
إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر ٢٤٥
الإبدال من اسم الاستفهام ٢٤٨
إبدال الفعل من الفعل ٢٤٨

النـــداء ٢٥٠
أحرف النداء ٢٥٠
حذف حرف النداء ٢٥٢
حكم المنادى من حيث الإعراب ٢٥٣
حكم اجتماع حرف النداء مع (أل) ٢٦٠
فصــلٌ ٢٦٣
أحكام تابع المنادى ٢٦٣
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ٢٧٠
الأوجه الجائزة في المنادى المضاف للياء ٢٧٠
أسماء لازمت النداء ٢٧٥
تقسيم الأسماء الملازمة للنداء ٢٧٥
باب الاستغاثة ٢٧٨
حكم أسلوب الاستغاثة ٢٧٨
الندبة ٢٨٢
حكم الاسم المندوب ٢٨٢
استعمالات الاسم المندوب ٢٨٣
فتح ما قبل ألف الندبة ٢٨٤
زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة ٢٨٦
الاسم المندوب المضاف للياء ٢٨٧
باب الترخيم ٢٨٨
تعريف الترخيم وأقسام الاسم المرخم ٢٨٨
ما يحذف للترخيم ٢٩٠
ترخيم المركب المزجي والإسنادي ٢٩٢

كيفية ضبط المنادى المرخم ٢٩٣
ترخيم الضرورة ٢٩٥
الاختصاص ٢٩٧
تعريف الاختصاص والفرق بينه وبين النداء ٢٩٧
التحذير والإغراء ٣٠٠
أنواع التحذير وحكم كل نوع ٣٠٠
الإغراء وأحكامه ٣٠٣
أسماء الأفعال والأصوات ٣٠٥
تعريف اسم الفعل وأقسامه ٣٠٥
أسماء الأفعال المنقوله ٣٠٧
عمل أسماء الأفعال ٣٠٩
دخول التنوين على أسماء الأفعال ٣١١
أسماء الأصوات ٣١٢
نونا التوكيد ٣١٤
١ ـ التوكيد الواجب ٣١٥
٢ ـ التوكيد الممتنع ٣١٦
٣ ـ التوكيد الجائز بكثرة ٣١٦
٤ ـ التوكيد الجائز بقلة ٣١٧
طريقة توكيد الأفعال بالنون ٣١٩
الأحكام الخاصة بنون التوكيد الخفيفة ٣٢٣
ما لا ينصرف ٣٢٦
تعريف الصرف ٣٢٦
الاسم المختوم بألف التأنيث ٣٢٩

١ ـ الوصفية وزيادة الألف والنون ٣٣٠
٢ ـ الوصفية ووزن أفعل وشرط ذلك ٣٣٢
٣ ـ الوصفية والعدل ٣٣٥
صيغة منتهى الجموع ٣٣٨
ما يلحق صيغة منتهى الجموع ٣٤٢
١ ـ العلمية والتركيب المزجي ٣٤٤
٢ ـ العلمية وزيادة الألف والنون ٣٤٦
٣ ـ العلمية والتأنيث ٣٤٧
٤ ـ العلمية والعجمة ٣٤٩
٥ ـ العلمية ووزن الفعل ٣٥١
٦ ـ العلمية وألف الإلحاق المقصورة ٣٥٣
العلمية والعدل ٣٥٤
حكم العلم المؤنث على وزن (فَعالِ) ٣٥٧
الاسم المنقوص الممنوع من الصرف ٣٦٠
صرف الممنوع ومنع المصروف ٣٦١

انتهى الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث إن شاء الله
وأوّله (إعراب الفعل)